أطروحات ورسائل 21

اجتهادات ابن جني
في أصول النحو في الخصائص



تأليف
الدكتورة رشيدة مصلاحي

تقديم
الدكتور محمد الناسك

MANAR AL ISLAM

مفاد
مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات

كتاب: اجتهادات ابن جني في أصول النحو في الخصائص
تأليف: الدكتورة رشيدة مصلاحي
الناشر: مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)
ردمك: ISBN : 978-9920-576-13-0
الطبعة الأولى: 1443هـ / 2022م
التدقيق والإخراج الفني: www.islamanar.com

اجتهادات ابن جني
في أصول النحو في الخصائص

الدكتورة رشيدة مصلاحي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد مرت العربية بأطوار ثلاث من التهذيب والتشذيب والتطوير، الأول عندما تفتق بها لسان إسماعيل عليه السلام، إما توقيفا من الله تعالى، وإما اصطلاحا بينه وبين جرهم النازلين عليه بمكة، والثاني بعد تشعب القبائل من ولد إسماعيل عليه السلام، حتى تنوعت اللغة إلى لهجات، يأخذ بعضها من بعض بالمخالطة والمجاورة،« فربما انتقل لسان العربي عن لغته إلى لغة قبيلة أخرى، وربما تداخلت اللغات فنشأت من اللغتين لغة ثالثة»[1]، أما الثالث فكان فعلا خاصا بقريش، أهلهم له تميزهم المكاني، الذي جعل أفئدة من الناس تهوي إليهم، «فكان قريش يسمعون لغاتهم ويأخذون ما استحسنوه منها فيديرون به ألسنتهم ويجرون على قياسه...وبذلك مرنوا على الانتقاد، حتى رقت أذواقهم، وسمت طبائعهم، وقويت سلائقهم، وحتى صاروا في أخر أمرهم أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما في النفس»[2].

وبمرور هذه الأطوار الثلاث، تكون العربية «قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الإحكام»[3]، وأصبحت مهيأة لتكون لغة الوحي الإلاهي، التي تحمل آخر الرسالات، وتخلد آخر المعجزات.

لقد نزل القرآن الكريم على قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم، بعد أن صار العرب أرباب الفصاحة، وفرسان البلاغة، سادة البيان، فتحداهم القرآن الكريم بلغتهم، وأعجزهم بلسانهم، متدرجا في ذلك من الأدنى إلى الأعلى، قال تعالى: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ

---

1 تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي، ج 1، ص 77.

2 نفس المرجع، ج 1، ص 78.

3 نفس المرجع والصفحة.

فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»[1]، وقال جل وعلا: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»[2]، ثم قطع أملهم، وحسم طمعهم بقوله جل من قائل: «قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا»[3]، ثم جعل هذا التحدي ممتدا في الزمان، بقوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ»[4].

وهكذا صارت العربية لسان القرآن، ووعاء الإسلام، فاتسعت رقعتها باتساع جغرافية العالم الإسلامي، بكثرة الفتوحات، ودخول أجناس من العجم في دين الله أفواجا، ولم تعد لغة خاصة بالعرب، بل نطق بها من تخالف طبيعته طبيعة أهلها، وتعاطاها من يباين أهلها في الشيم والأخلاق، فاضطربت الألسن، وظهر اللحن، وفسد نظام اللغة بعد أن كان قويما، «واعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فقد روينا أن رجل لحن في حضرته فقال: «أرشدوا أخاكم»[5].

وقد كان هذا التوجيه النبوي حافزا للحفاظ على سلامة اللغة، وداعيا إلى صيانتها عن اللحن، فكان أبو بكر رضي الله عنه يقول: «لأن أقرأ فأُسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن»[6]. ولم يكتف عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالتوجيه والإرشاد، بل انتقل للعقوبة على اللحن، فقد «كتب كاتب لأبي موسى الأشعري إلى عمر، وكتب: (من أبو موسى)، فكتب إليه عمر: سلام عليك، أما بعد فاضرب كاتبك سوطا واحدا، وأخر عطاءه سنة»[7]، ثم بدأ التقعيد للعربية مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، «لأنه سمع لحنا، فقال لأبي الأسود:

1 سورة يونس، الآية 38.

2 سورة هود، الآية 13.

3 سورة الإسراء، الآية 88.

4 سورة البقرة، الآيات 24/23.

5 مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، ص 21.

6 نفس المرجع والصفحة.

7 نفس المرجع ص 22.

اجعل للناس حروفا – وأشار له إلى الرفع والنصب والجر – فكان أبو الأسود ضنينا بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام»[1].

وتوالت جهود العلماء في خدمة العربية، وضبط قواعدها، وتاثيل أصولها، تأليفا، وتدريسا، حسبة لله تعالى، باعتبارها لغة القرآن، ولسان الوحي، ومفتاح الشريعة، وكان الاشتغال بها فرضا كفائيا تأثم الأمة كلها بتركه، فأخذ اللغة عن أبي الأسود الدؤلي عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق، الذي عاصره أبو عمرو بن العلاء، وعن أبي عمرو بن العلاء أخذ جماعة، منهم عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب الضبي، وأبو الخطاب الأخفش، وعن عيسى بن عمر أخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبدع في اللغة بدائع لم يسبق إليها، كتأليفه كلام العرب على الحروف في كتابه «العين»، واختراعه العروض، وعن الخليل أخذ جماعة لم يكن فيهم مثل سيبويه، وكان الخليل يحب سيبويه حبا، قال ابن النطاح: «كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل: (مرحبا بزائر لا يمل)»[2]، وسيبويه هو واضع الكتاب الذي صار علما بالغلبة، حتى لقب «بقرآن النحو»، وفيه قال السيرفي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[3]، وعن سيبويه أخذ جماعة، منهم أبو الحسن الأخفش، وله في اللغة كتب مستحسنة، وعن الأخفش، وأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، أخذ التوزي، والحرمازي، والجرمي، والزيادي، والرياشي، وعن الجرمي أخذ أبو عثمان المازني، وعن المازني أخذ أبو عثمان الأشنانداني، وعنه أخذ ابن قتيبة، واللائحة تطول.

لقد كان تأليف سيبويه للكتاب حدثا تاريخيا جسد تراكم جهود عدد غير قليل من أهل العلم، قال ثعلب: «اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخيل»[4]. وبالكتاب اشتغل جل من جاء بعد سيبويه، شرحا وتدريسا، وقد كان أبو علي الفارسي «أشد تفردا بالكتاب وأشد اكبابا عليه»[5]. وعن الفارسي أخذ أبو الفتح عثمان بن جني، وهو «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف...كان يقرأ

1 نفس المرجع والصفحة.

2 كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ج 1 ص 12.

3 نفس المرجع، ج 1، ص 22.

4 كتاب سيبويه، ج 1، ص 25.

5 ابن جني النحوي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، ص 107.

النحو بجامع الموصل، فمر به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصر فيها، فقال له أبو علي: زببت قبل أن تحصرم، فلزمه من يومئذ مدة أربعين سنة، واعتنى بالتصريف، ولما مات أبو علي تصدر ابن جني مكانه ببغداد... صنف الخصائص في النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازني، شرح مستغلق الحماسة، شرح المقصور والممدود، شرحان على ديوان المتنبي، اللمع في النحو، ذا القد، جمعه من كلام شيخه الفارسي، المذكر والمؤنث، محاسن العربية، المحتسب في إعراب الشواذ، شرح الفصيح، وغير ذلك»[1].

وقد كان ابن جني صاحب باع طويل، وإبداع قليل النظير، في أصول النحو، ومن أجل مؤلفاته في هذا الباب كتاب الخصائص، فهو «من أشرف ما صنف في علم العرب وأذهبه في طريق القياس والنظر وأعوده عليه بالحيطة والصون وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة من خصائص الحكمة ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة»[2].

وقد حظي كتاب الخصائص باهتمام كبير، قديما وحديثا، تحقيقا ودراسة، ومن الذين اهتموا بكتاب الخصائص المتميز، وباجتهادات ابن جني النافعة، السيدة الفاضلة الدكتورة رشيدة مصلاحي، في بحثها الموسوم بـ«اجتهادات ابن جني في أصول النحو في الخصائص» وقد بينت دوافع اشتغالها بهذا العمل بقولها: «يستند التفكير ثمّ العمل في هذا البحث إلى فكرة أساسية هي أنّ أبا الفتح قد بلغ باجتهاداته في علم أصول النحو في كتابه الخصائص من التقدُّم والدُّربة والسّبْق ما لم يبلغه إلّا القليل، وهو مع حرصه على أُتّباع أسلافه من العلماء وتبجيلهم لا يبالي أن يخالفهم إذا تهدّى لرأي لم يقولوا به، واستوى له دليله، واستقرّت عنده حُجَّته»؛ حيث عملت في هذا البحث على إبراز جهود ابن جني في كتابه الخصائص، ودوره في تطوير أصول النحو، وإماطة اللثام على شخصية ابن جني الفذة، وعلمه الغزير، وتميزه المنهجي، وأدبه الجم مع سلفه من أهل العلم وإن خالفهم في الاجتهاد، وقد أهلها لذلك طول اشتغالها بأسس الأدب العربي القديم، ومناهجه النقدية، والله أسأل أن يكون هذا العمل نافعا للقارئ الكريم، وأن يكون ثوابه جزيلا للكاتبة.

1 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ج 2، ص 132.
2 الخصائص، لابن جني، ج 1، ص 75.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور محمد الناسك

مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات (مفاد)

سيدي سليمان، ليلة الثلاثاء 26 شعبان 29/1443 مارس 2022

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

يستند التفكير ثمّ العمل في هذا البحث إلى فكرة أساسية هي أنّ أبا الفتح قد بلغ باجتهاداته في علم أصول النحو في كتابه الخصائص من التقدُّم والدُّربة والسَّبْق ما لم يبلغه إلّا القليل، وهو مع حرصه على أُتّباع أسلافه من العلماء وتبجيلهم لا يبالي أن يخالفهم إذا تهدّى لرأي لم يقولوا به، واستوى له دليله، واستقرّت عنده حُجَّته.

لقد فتح ابن جني في كتابه الخصائص أبواباً لم يتسنّ فتحها لسواه، وكان بذلك إماماً يَحتاج إلى أَتْباع يمضون في سبيله، ويبنون على بحوثه، ولكنّه تفرّد بمنهجه وتصوّره، وتميّز بكثير من اجتهاداته، وبذلك مضى في مجرى القرون بعده مَضْرِبَ المثل في معرفة علم أصول النحو والتبريز فيه، وهو يعدّ بحقّ –بتأليف كتابه الخصائص- مؤسّس هذا العلم ومطوّره في نفس الآن.

وقد دلّت الدّراسات السّابقة واللّاحقة أنّ لابن جني الفضل في تأسيس علم أصول النحو على طريقة الفقهاء والمتكلّمين، ثمّ جاء بعده علماء آخرون مثل: ابن الأنباري والسيوطي؛ فطوّرا ولخّصا ما ذكره ابن جني، وتميّزا عنه بكثرة التّقسيمات –وربّما زادا في بعض الفروع- إلّا أنّهما لم يتتبّعا القضايا اللّغوية التي تكتنفها هذه المصطلحات مثل ما فعل أبو الفتح ابن جني.

وهذه الفكرة تدعو للجزم بأنّ ابن جني عالم مجتهد في مجال علوم العربية تمكّن من كشف أبعاد مختلفة لظواهر لغوية ونحوية وبلاغية لم تكن معروفة لدى سابقيه، وقد شكّلت معرفة ما يتعلّق بأسرار العربية جزءاً جوهريّاً من اهتمامه، وربّما يلتقط الإشارة أو العبارة يعتقد غيرُه أنّها من البديهيات؛ فيواجهها هو مواجهة تحليل وتقويم تنمّ عن خصوصيّة عاليّة في تناول الأشياء.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني يقدّم لقارئ الخصائص تصوّراً متميّزاً للمجتهد المبدع في علوم العربية؛ إذ يشترط فيه مواصفات أخلاقية متعدّدة، وخصوصيات منهجية وعلمية

مختلفة؛ فالمجتهد في تصوّره هو ذلك العالم المُقْتدر، والمنظّر الخبير الذي يستطيع بجرأته العلمية، وخبرته المعرفية أن يؤسّس بناء تأمّلاته، ويشيد صرح اجتهاداته على ثلاثة مبادئ ثابتة هي:

أوّلا: التمسّك بأدب الاختلاف مع الأسلاف من العلماء.

ثانيا: امتلاك معرفة السابقين، وتمثُّل أفكارهم، وتطوير آرائهم.

ثالثا: استشراف مستقبل أفضل للعلم الذي يُرام الاجتهاد في مجاله.

وبذلك يصل المجتهد في علوم العربية –في نظر ابن جني- إلى ذروة الإنجاز، ويرتقي إلى قمّة الإبداع؛ ثمّ إنّ من يتأمّل علاقة ابن جني بأسلافه؛ يُدرك أنّ قُطْب العلم عنده مبنيٌّ على التّجديد والتّطوير والإضافة.

وبما أنّ البحث في كتب التّراث اللّغوي يستلزم –في الغالب الأعمّ- التّوجّه إلى موضوعات تنتظر بحثاً واستقصاءً، وتستوجب حلولاً ومعالجات جادّة؛ كما أنّ لكلّ باحث إشكالات تؤرّقه ويتوخّى الإجابة عنها، كان لزاماً علي -منذ البداية- أن أكون واعية بحدود عملي وأنتقي وأختار قصد التغلّب على ما يعترض البحث من عقبات ومشاكل؛ خصوصاً وأنّ العلم – نفسه- قائم على الانتقاء ومبنيّ على السّؤال.

قبل توخّي الإجابة على الإشكالات الرئيسية للبحث قمت بتوفير المعطيات الضّروريّة والمادّة الأساسيّة التي سيتمّ الاشتغال عليها، وقد تمّ انتقاء هذه المادّة من المظانّ والمصادر القريبة من موضوع البحث، وكان من الطبيعي الاهتمام بالأقوال والآراء التي سأبني على أساسها مواقفي الشخصيّة، وذلك بإعطائها حيّزاً هامّاً من العناية والتدبّر والتأمّل.

وحتّى يتمّ التغلّب على الإشكالات الكبرى للبحث، وتتحقّق محاولة الإجابة عليها؛ قمت بتفريعها إلى إشكالات صغرى يفضي بعضها إلى بعض، ثمّ صغتها في شكل أسئلة بسيطة يمكن الجواب عليها؛ ثمّ ركّبت الأجوبة تركيباً منسجماً، وحاولت التنسيق فيما بينها ليتشكّل بعد ذلك البحث كلّه.

وبناء عليه؛ انطلق العمل في هذا البحث بطرح إشكالين رئيسيين:

الإشكال الأول:

يُلاحظُ أنّ كتاب الخصائص لأبي الفتح ليس كتاباً في النّحو، ولكنّه كتاب في استنباط المبادئ والتّصوّرات العامّة التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم؛ فأصول النحو هي الغرض العامّ الذي كوَّن الإطار الأكبر للخصائص، وهي التي انتظمت قضاياه، وهي التي ربطتها ووحّدتها مهما تشعّبت، وأُلْتَصقت بالأمور اللّغوية والنّحوية والصّرفية والصّوتية والدّلالية والبلاغية؛ لذلك كان غرض البحث –في هذه المرحلة- هو: تحديد المجال المعرفي الذي ينتمي إليه كتاب الخصائص، وذلك بمحاولة الإجابة عن سؤال: ما موضوع الكتاب؟

وإذا كان لابدّ من تبنّي الافتراض الذي مفاده: أنّ الخصائص كتاب في أصول النّحو؛ فإنّ الأسئلة التي توخّى البحث الإجابة عنها هي: ما هدف ابن جني من وراء استنباط الأُصول؟ وماذا يُراد بهذه الأُصول التي جاءت متأخّرة عن النّحو؟ وما الفرق بين علم النّحو وعلم أُصوله؟ وما علاقة علم أُصول النّحو بباقي العلوم العربية الأخرى من فقه، وعلم كلام وغيرهما؟

ثم إنّ ابن جني وهو يَرْبط بين مبدأ الأصل والفرع، وبين ما يجري في عقول العرب؛ يرى أنّ العرب «تُؤْثِر من التّجانس والتّشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأمّلته عرفت قوّة عنايتها بهذا الشأن، وأنّه منها على أقوى بال»[1].

كما أنّ مبدأ (الأصل والفرع) يُشكّل عماداً محورياً للقياس، وما كان يعنيه الخليل ومن جاء بعده من النُحّاة بكلمة الأصل (الأوّل) هو أنّه أوقر في النّفس، ومُقدّمٌ في الإحساس على غيره لا أنّه الأسبق في الاستعمال[2].

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف تصوّر الفكر اللغوي أصوله؟ وما أهمية البحث في الأصول بالنّسبة للعربية؟ وكيف وضّح ابن جني العلاقة القائمة بينها؟

حتّى إذا تمّ اعتبار ابن جني من أشهر من عَني بتسجيل الأصول في الخصائص إذ تناول معظم أصول النحو بالدّراسة؛ فإنّ الأسئلة التي يمكن طرحها هي: كيف تمّ بناء علم أصول

---

1 - انظر **الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني** (ت392هـ-، تحقيق: علي النجار، دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، بدون طبعة، انظر الخصائص: 111/1.

2 - انظر الخصائص: 30/2، وانظر **القياس في النحو لمنى إلياس**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الأولى: 1985م، ص: 35.

النحو؟ وما طبيعة هذه الأصول التي تمّ على أساسها بناء النّظام النحوي عامّة؟ وكيف تمّ ضبط قواعد استنباطها، وتحديد عناصرها، وتعيين وظائفها، وتعداد غاياتها؟ وما المبادئ والقوانين التي ارتكزت عليها؟ وما موقف ابن جني منها؟ وكيف وظّفها بوصفها العُمد والأسس التي بنى عليها معظم أبواب خصائصه؟

إنّ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها تمكّن البحث من تحقيق ثلاث غايات كبرى:

الأولى: إثبات أنّ كتاب الخصائص ليس كتابا في النّحو، ولكنّه كتاب في استنباط المبادئ والتّصورات العامّة التي بنى عليها النحّاة العرب قواعدهم.

الثانية: الوقوف على أرض نظرية واضحة المعالم لاستنباط الأسس والمبادئ التي بنى عليها ابن جني افتراض وجود الأصل والفرع.

الثالثة: إبراز أنّ ابن جني لم يكتف في كتابه الخصائص بالحديث التّوصيفي لأصول النّحو؛ بل قدّمها بصفتها آليّات منهجيّة تُولّد القواعد والأحكام والأوصاف.

وبذلك لم يخرج غرضُ البحث عن تحقيق أمرين هامّين:

الأوّل: التعرّف على الأساس النظري للمسائل النحوية بردّ الفروع إلى الأصول؛ حتّى تبدو بنية النحو العربي –في مجملها- منسجمة التكوين؛ يسهل فهمها ويدرك منطقها. فمعرفة أصول الألفاظ –مثلا- تعين على فهم معاني ما يتّصل بكلّ أصل من صيغ مختلفة؛ لأنّ اللّفظ قد يمرّ بمراحل متعدّدة قبل أن يستقرّ على معنى معيّن يرتبط به، فالكثير من الألفاظ ينتقل من الحسيّ إلى المجرّد، ومن الحقيقة إلى المجاز على نحو يصعب الفصل بين ما كان عليه اللفظ وما انتقل إليه من دلالة.

الثاني: إبراز أنّ لابن جني تصوّرا خاصا لمعظم الأصول النحوية، إذ يعتبر السّماع –مثلاً- آليةً منهجيةً تُوظّفُ لتوليد القواعد والأحكام والأوصاف في اللّغة إلى جانب القياس، وبذلك لم يعُد ممكناً اعتبار أيّ متكلّم لغوي مستمعاً لغوياً؛ خصوصاً حين اشترط فيه ابن جني توفّر بعض الخصوصيات والمواصفات الضّرورية مثل: العلم والمعرفة المؤسّسين على الفصاحة وسلامة السّليقة.

وهكذا يتّضح للمتأمّل في تصوّر ابن جني للأصول المودعة في الخصائص أنّ عمل الرّجل لم يقتصر على تقديم أصول النّحو بصفتها مراجع يرجع إليها خلاف الفروع فحسب؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك حين ركّز على إبراز صفتها النظرية والمنهجية، واجتهد في كشف دورها الرّائد في عملية إغناء اللّغة وتطويرها.

وتسمح هذه الملاحظة بالقول إنّ المستمع اللّغوي في نظر ابن جني لم يكن مستمعاً عادياً، ولم يكن مستمعاً مثالياً -كما هو الحال في بعض الأنحاء الحديثة مثل النحو التوليدي عند رائده تشومسكي- وإنّما كان متكلّماً فصيحاً يحمل سليقةً سليمةً، ويمتلك معرفة متميّزة.

وقد اشترط ابن جني الشّرط نفسه (الفصاحة والمعرفة) في تصوّره لمن يقوم بالعمليات الاستدلالية الأخرى؛ خصوصاً تلك التي اختلف علماء العربية في الأخذ بها؛ مثل: الاستحسان والإصلاح وغيرهما، إذ مثّل دليل الاستحسان –مثلا- بالنّسبة لابن جني نوعاً من الاتّساع والتّصرّف الذي يُستخدم لإبداع صيغ جديدة ومبتكرة في العربية.

ومن يتأمّل رؤية ابن جني للأصول يدرك -تمام الإدراك- أنّها قد ارتبطت باستقراء المادّة اللّغوية، فهو لم يلتزم –في مسألة السّماع مثلا- بـ «المسموع» و«المنقول» فقط؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك.

ويمكن أن نقول إنّ ابن جني ينظر إلى من يأخذ عنهم اللغة نظرة متفحّصة ودقيقة تدلّ على فهمه لتطوّر اللغة وتغيّرها؛ فالشّيء الذي كان يُخيفه هو أن يفقد الفصحاء فصاحتهم لاختلاطهم بأصحاب المدن وبالأعاجم، ومن أجل ذلك اهتم –هو ومِنْ قَبْلِه- سيبويه بمواصفات من يُأخذ عنه؛ إذ يقول: «وسمعنا الثقة من العرب»، «وحدثنا من نثق به»، و»قال قوم من العرب ترضى عربيتهم»[1].

وهكذا يتبيّن لقارئ الخصائص أنّ ابن جني- قد قيّد السّماع بـ»الفصيح» و»الموثوق فيه» مما يعني أنّه قد تصوّر مفهوم السّماع تصوّراً خاصّاً؛ إذ اعتبره أداةً نظريةً وآلية منهجية تُوظّف لتوليد القواعد والأحكام والأوصاف إلى جانب القياس.

1- انظر **كتاب سيبويه لأبي بشر عَمرو بن عثمان بن قَنبر**، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة: 1303هـ-1983م، 1/331، 3/336، 1/182.

الإشكال الثاني:

من يقرأ الخصائص يدرك أنّ ابن جني قد قام بعملية إنضاج لأفكار السّابقين؛ إذ وسّع بحوثهم وعمّقها، وساهم في إعادة النّظر في الكثير من المفاهيم والمصطلحات اللّغوية والنّحوية والبلاغية، ولم يكن مجرّد قلم ناقل أو شخص مردّد لما أتى به العلماء قبله.

ثمّ إنّ المتمعِّن في أسلوب الخصائص يجد أنّ ابن جني قد جمع ما تشتّت من كلام القدماء، وحاول صياغة نظرية تنسحب على معظم الظّواهر اللّغوية والنّحوية، لذا بلغ كلامه من النُّضج ما فاق به أسلافه وأقرانه، وفي موضوع الاشتقاق -الذي تخصّص فيه- من الجدّة ما لم يُسْبَق إليه.

وقد استنبط ابن جني موضوعات لغويّة، واستقى قضايا نحويّة جديدة في اللّغة محاكاة للقضايا الفقهيّة والكلاميّة، وأُبْتَكر تفسيرات لظواهر لغويّة متنوّعة، وقد كان ابن جني مُبْدعاً في ذلك لا مُتَّبِعاً، ولَيْسَ مَنْ أُجْتَهَد فأَبْدَع كَمَنْ أُقْتَفَى وأُتَّبَع، ويبقى ما أتى به ابن جني من استدراكات على سابقيه من العلماء، وابتداع لبعض المصطلحات اللّغوية والنّحوية مؤكّداً على مبدأ التفرّد والابتداء.

وإذا كان هذا حال ابن جني مع أسلافه، وهو من هو رجاحة عقل، ورحابة فكر، وغزارة معرفة، كيف يكون حالنا معه ونحن القطرة في بحر علمه؟ وما الموقف ممّا قدّمه وما زال يقدّمه لعلوم العربية؟ وكيف يمكن قراءته وتأمّله بصفته تراثا له وجوده المتميّز؟ خصوصاً وأنّه ما زال يطرح نفسه للتدبّر والنّقاش بصفة مستمرّة، وما زال نصّ كتابه الخصائص يتجدّد عبر العصور، ويحمل في طياته بذور الكثير من الأفكار الحديثة المصاغة بلغة قديمة؟

إنّ طرح أسئلة من هذا القبيل يمكّن الباحث من الاستفادة من التّراث اللّغوي العربي القديم، ومن أسئلته ولحظاته الإبداعية بشكل عميق ومتّسع؛ خصوصاً وأنّه يمكن اعتبار ابن جني وحده تراثاً لغوياً مستقلًّا بذاته، يمكن أن يُغْتَرَفَ من معارفه العلمية العديدة، والمبثوثة في كتابه الخصائص على مستوى واسع النّطاق.

ثمّ إنّ ابن جني قد تمسّك بأدب الاختلاف مع الأسلاف، واستطاع أن يسلك سبيلاً واضحاً في الاستطراد عليهم، ومحاورة أفكارهم، وتجاوز آرائهم واجتهاداتهم في كثير من

الأحيان؛ كما أنّ ثقافته لم تقف عند التلقّي من أفواه العلماء؛ بل اتّسعت لتشمل ما وصل إليه من مصنّفاتهم، وفي رأيي أنّ أثر كتاب سيبويه في نفس ابن جني وثقافته أعمق من كلّ أثر، إذ حذِق عِلْم هذا العَلَم الإمام على يد شيخه أبي عليّ الفارسي في طور تلمذته عليه.

وقد كان لهذا الإمام وكتابه حُظوةً مرموقةً، ومكانةً رفيعةً، واهتماماً كبيراً، بصفته باكورة التّأليف في علم النّحو، ويمثّل مرحلة النّضج والتّصنيف فيه؛ حتّى إنّ ابن جني يذكر سيبويه وكتابه في أكثر من ثلاثمائة وسبعين موضعاً من الخصائص.

وعلى الرّغم من الأهمّية الكبيرة للكتاب، ومكانته الخاصّة عند ابن جني؛ فإنّ ابن جني لم يُفضّل أن يتحرّك ضمن نموذجه؛ بل أراد أن يبني لنفسه نموذجاً جديداً بتصوّرات ومفاهيم جديدة؛ لذلك حاول البحث أن يجيب عن ثلاث أسئلة جوهريّة من قبيل: كيف بلور ابن جني أفكار سيبويه؟ وما منهجه في الاستدراك عليه والاستدلال بآرائه؟ ثمّ ما هي الأمور التي ظلّ فيها ابنُ جني مخلصاً لسيبويه، وما هي الأمور التي تميّز فيها وتفرّد بها؟

وقد تمّ الاشتغال -ضمن هذه الأسئلة- بمسألتين:

الأولى: إثبات أنّ ابن جني لم ينتم انتماءً تامّاً للماضي؛ بل انتصب عالماً مقتدراً استطاع أن يرتقي معارج الاجتهاد، ويتسلّق سلّم الإبداع بامتلاك معرفة سابقيه، وتمثّل أفكارهم، وبذلك استشرف مستقبلاً أفضل للعلم الذي رامه، وتلك هي ذروة الإنجاز عنده.

الثانية: إبراز أنّ ابن جني استطاع أن يبتكر طريقة جديدة، ويُبْدع منهجية متفرّدة في التّفسير والتّوضيح والتّحديد لم تُعرف قبله؛ إذ كان يغوص في أعماق بحر العربية، ويَسْتَجْلِب دُرر كوامنها، ويستكشف آفاقا غير معهودة في طُرق التّفسير ومقاربة الظّواهر، وتلك هي قمّة الإبداع عنده.

ثمّ إنّ من يتأمّل مقاصد الكثير من أفكار ابن جني، ويتدبّر مرامي العديد من آراءه الواردة في الخصائص؛ يدرك أنّه قد نقل علوم السّابقين -نقلاً فيه إبداع وإضافة وتقليب نظر- إلى اللّاحقين.

وقد كان من فضائل ابن جني أن شكّل جسراً ممتدّاً بين من سبقه وبين من لحقه؛ إذ أسّس لنظريات سوف ترى النور مع من أتى بعده من علماء وأقطاب برعوا في ريّادة علوم

مختلفة، والذين كان على رأسهم عبد القاهر الجرجاني؛ الذي شكّل انعطافةً كبرى في مسار علم اللغة العربي.

وتبقى القراءة في كتب التراث بصفة عامّة مراتب وأنواعا أهمّها القراءة ذات البعد المنهجي؛ فلا توجد قراءة بدون آليات معرفية وأدوات منهجية، وهي شروط أوّلية في القراءة المُثْمِرة والنّاجعة.

لذلك حاول البحث أن يهتدي إلى طريق آمن ومنهج واضح يمكّنه من استجلاء أفكار الخصائص، ويأخذ بيده في محاولة استكشاف مقاصد لغته، وقد وجد البحث نفسه -في هذه المرحلة- أمام سؤال ملحّ وهو: هل ستتوقّف قراءة نصوص الخصائص على حيازة آليات نظرية ومناهج تحليلية حديثة؛ أم سيكتفي بقراءة هذه النصوص في ذاتها مستنطقاً مضامينها ومتدبّراً مكامنها بمعزل عن التصوّرات والمناهج الحديثة؟

وبالقدر الذي كان فيه هذا السؤال ملحّاً، كان يتطلّب من الباحث الإقبال على كتاب الخصائص ليفهمه، ويتفهّم ما انتهى إليه وحقّقه في مجال علوم العربية؛ فلا يغيب عنه ما أحاط به في نطاق علم أصول النّحو؛ حتّى إذا عايش ابن جني فيما نذر على نفسه، وغاص عليه من دقائق اللغة وأسرارها؛ قلّب النّظر فيما انتهى إليه في تمهّل وأناة وتسنّى له معرفة فضله وحمد جهده واجتهاده، وحظي بنصيب -ولو بسيط- من الدّراية والفقه في لغة التنزيل الحكيم.

وبعد ذلك –لا قبله- يمكن تصوّر معاصرة لغوية مُؤسّسة على دعائم ثابتة من الأصالة اللّغوية، وقد كان الهدف الأوّل على أي حال هو إقامة دعائم هذه الدّراسة على مساءلة نصوص الخصائص، واستنطاق مضامينها قبل غيرها، ولم يتمّ تجاوزها إلّا لضرورة من ضرورات المقارنة والاستدلال.

ويمكن الإشارة إلى أنّ البحث لم يعتن كثيراً بالردّ على الباحثين الذين سبقوه إلى الكتابة عن ابن جني وقضايا خصائصه، ولم ينشغل بمناقشة آرائهم واستنتاجاتهم؛ اعترافاً بفضلهم قبل كل شيء، وحرصاً على الإيجاز والاختصار.

ويمكن الخلوص –ممّا سبق- إلى أنّ لكتاب الخصائص جاذبية فكرية خاصّة ورونقا ثقافيا متميّزا، غير أنّ التعلّق به خطير والخطأ فيه جسيم وأخطر، ولكن النّفس كانت طمَّاعة إلى خوض هذه التجربة على الرّغم من أنّ البحث في المؤلّفات الأساسية والكتب الأصول التي تستقطب الأطر المعرفية الكبرى يتطلَّب إجراءات مدروسة، وآليات معرفية ومنهجية مضبوطة مازال البحث يفتقد إلى الكثير منها.

لذلك كلّه؛ كانت قراءة الخصائص أحد أبرز الإشكاليات التي واجهت البحث، وقد ازدادت هذه الإشكالية حدّة بعد ما استوقفته لغة الخصائص المتفرّدة؛ خصوصاً وأنّها هي المدخل الحيوي الفريد لتحصيل مضامينه، والوسيلة الوحيدة للنّفاذ إلى بواطن نصوصه ومقاصد أفكاره.

ويمكن القول إنّ لغة الخصائص ليست من الوسائل فقط وإنّما هي هدف كذلك؛ فهي لغة على اللغة وكلام على الكلام، والكلام على الكلام صعب، وقد أكّد أبو حيان التوحيدي هذه الفكرة حين تعرّض لموقف الأعرابي الذي وقف «على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه. فحار وعجب. وأطرق ووسوس. فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون في كلامنا بما ليس من كلامنا».

وهكذا فمسألة الكلام على الكلام صعبة «لأن الكلام على الأمور المعتمَد فِيها على صور الأمور وشكولها التي تنقسم بين المعقول وبين ما يكون بالحس مُمكن. وفضاء هذا متّسع، والمجال فيه مختلف، فأما الكلام على الكلام فإنّه يدور على نفسه ويلتبس بعضه ببعضه»[1].

ويبقى البحث لقاء حميما مع ابن جني في أبدع بدائعه وأذيع صنائعه، وهو كتاب الخصائص، وكتاب بهذه المزيّة وعلى هذا المقدار من الفائدة والجاذبية؛ لا يخلو الاشتغال به من متاعب مُضنية، وأخطار مُحدقة تزجّ بالباحث في أعمق المستنقعات، وتأخذه مغرّراتها من حيث لا يدري ولا يريد؛ فربّما لا يحسّ بالوحل حتّى يخوض فيه، ويضطرب في متاهات عصيبة ومشكلات عويصة.

1- انظر كتاب التفكير اللساني في الحضارة العربية للدكتور عبد السلام المسدي، ص: 8. وانظر **كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للأستاذ الدكتورتمام حسان**، دار الثقافة، الدار البيضاء-المغرب، طبعة: 1994، ص: 32.

لذلك لم يستهن البحث بالعقبات التي يمكن أن تواجهه؛ خصوصاً عندما تولّد لديه شبه إشكالٍ جديدٍ تمثّل في سؤالين اثنين:

الأوّل: هل يمكن حصر لائحة مصادر البحث ومراجعه على الرّغم من كثرة ما كتب عن ابن جني وكتابه الخصائص قديماً وحديثاً؟

الثاني: كيف سيتمّ التعامل مع كثرة القضايا والمسائل التي يمكن دراستها، وتعدّدها وتكرارها وتشابهها، وتنوّع مشاربها ومذاهبها في الخصائص، وفي الكتب الأخرى التي لها صلة به أو تناولت الحديث عنه وعن قضاياه؟

ولعلّ محاولة الإجابة على هذا الإشكال المُولَّد هو ما جعل المادّة المُستقاة من المظان والمصادر القريبة من موضوع البحث تمتاز بالكثرة والغزارة؛ ممّا اضطرّ البحث إلى التساؤل عن الكيفية السّليمة والمنهجية الواضحة التي سيتم بواسطتها استغلال كل تلك المادّة، والبحث عن الطّريقة النّاجعة التي ستمكّنه من عملية انتقاء وتوظيف الأقوال المُدعّمة للآراء المكتسبة.

كنت أظن –في البداية- أنّ اقتحام كتاب الخصائص والجلوس بين يدي صاحبه عملية سهلة، ولكن سرعان ما بدا السّهل ممتنعاً، والباب الذي ولجته بقي مفتوحاً على مصراعيه، ولم أستطع بل لم أجرؤ على إغلاقه! وما قمت باستخراجه من معارف وأفكار ليس سوى قطرة في بحر علم هذا العلم، ولا أبعد إذا قلت إنّني أحسست أنّني كالذّرّة –أو أقل- في عالَم هذا الجهبذ الفذ.

ولتلافي معظم عقبات البحث ومجمل صعوباته جمعت مصادر البحث ومراجعه، ثمّ أخذت في دراستها، وبعد ذلك صنّفتها إلى كتب تناولت الخصائص قديماً، وكتب تناولته حديثاً، ولم يكن بدّ من الوقوف عند بعض الدّراسات والأبحاث المعاصرة.

ويمكن الإشارة إلى أنّ المشروع الأصولي للقدماء قد قام على عدّة مؤلّفات أفردوها لدراسة الأصول أضع على رأسها: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، والخصائص لابن جني، ولمع الأدلّة والإغراب في جدل الإعراب وأسرار العربية لابن الأنباري، والاقتراح والأشباه والنّظائر والمزهر لجلال الدين السيوطي وغيرها من المؤلّفات الرّائدة في مجالها.

ذلك أنّ الموضوعات التي تناولتها هذه المؤلَّفات –ومن بينها كتاب الخصائص لابن جني- لا تشتمل فقط على موضوعات المؤلّفات النّحوية؛ بل تجاوزتها إلى ما هو أكبر وأعمّ؛ إذ يمكن حصر تلك الموضوعات في:

-الخصائص الخاصّة للّغة العربية (المستويات: النّحوية والصّرفية والصّوتية والبلاغية).

-الخصائص العامّة (نشأة اللّغة العربية، تطوّرها وتفرّعها إلى لهجات..).

-مباحث معرفية (إبستمولوجية) تخصّ سبل وأصول البحث في اللّغة وتكامل المعارف العربية..

وأعتقد جازمة أنّ هذه الكتب قد شكّلت نوعاً من الإبستمولوجيا اللّغوية لقيامها على لغة ثالثة تروم تقويم التّعليل بالنّظر إلى لغة النّحوي ذاته؛ فموضوعها اللّغة الاصطناعية[1].

وفي هذا الخصوص أُدْرج بعض الأعمال التي تناولت موضوع الخصائص حديثاً وفي مقدّمتها: كتاب في أصول النحو لسعيد الأفغاني، وأصول النحو العربي لمحمد عيد، وأصول النحو العربي لمحمد خير الدين الحلواني، والأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر العربي لتمّام حسّان، والقياس في النحو لمنى إلياس، وإبرام الحكم النحوي لشذى جرّار، والبلاغة والأصول لمحمد مشبال وغيرها من المؤلَّفات التي تُعَدُّ مساهمات حديثة تسعى إلى تكميل المشروع الأصولي للقدماء.

ويمكن القول إنّ التراث اللّغوي العربي بحر زاخر لا حدود له، وابن جني منظّر خبير وصاحب إنتاج غزير لا بدّ للباحث في مؤلّفاته من الانتقاء؛ لذلك كان لا بدّ من الإقبال على كتاب الخصائص إقبال معالجة واصطفاء.

وحتّى لا يكون هذا الانتقاء اختزالياً ومنغلقاً؛ كان لا بدّ من ملامسة بعض المصنّفات الأخرى؛ التي ألّفها ابن جني في مجالات علمية ومعرفية متعدّدة مثل: المُنصف، وهو شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التَّصْرِيف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، والفَسْر، وهو شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي وسرّ صناعة الإعراب، وغيرها.

1 - انظر مقال بعنوان: **نماذج مرنة في اللّغويات العربية التّليدة للدكتور محمد وهابي**، صدر ضمن حوليات كلية اللغة العربية بمراكش، ص: 121-122.

والجدير بالذكر أنّ كتاب الخصائص له حيوية ثقافية، وتفاعل بين أطراف فكرية؛ لا يمكن ولوج عالمه بدون سياق معرفي، لذلك كان لا بدّ من الرجوع إلى كتب الطّبقات والتّراجم، وعلى رأس هذه الكتب تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، وغيره من المؤلّفات التي ترسم الشبكة المعرفية، وطرق تقدّم العلوم أواخر القرن الثالث وبداية القرن الرابع.

وسيطول بنا المطاف لو ذهبنا في عرض مصادر البحث ومراجعه، وحاولنا تقديم إحصاء لما وقف عليه البحث منها، وسيرد ذكر الكثير منها في ثناياه، وفي فهرس المصادر والمراجع الذي سيُلْحقُ به..

وفي هذا البحث دلالات كثيرة على أنّ ثقافة ابن جني اللّغوية قد استقت أصولها من مصادر اللّغة الأصيلة، والتي كان لا بدّ للدّارس منها حتّى يستوي عودُه وينهض عالماً متميّزاً. وفي الخصائص ما يدلّ على القراءات الواسعة التي قام بها ابن جني؛ إذ جمع في كتابه لائحة طويلة من المصادر التي اعتمدها، وكانت لها قيمة كبيرة وصلة قويّة بموضوعات اشتغاله.

وقد امتازت هذه المصنّفات بتنوّع مذاهبها العلمية، وتعدّد مشاربها المعرفية، ولعلّ هذا ممّا ارتقى بكتاب الخصائص إلى مستوى الرّيادة، ودلّ على أنّ صاحبه قد نَفَض واستقرأ مئات الكتب من أمّهات المصادر في المكتبة العربية والإسلامية، وعلى قمّة هذه المصادر كتاب سيبويه الذي كان أساس ثقافته النحوية.

وعلى كلّ لم تقف ثقافة الرّجل عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كُتُب السّابقين. وفي رأيي أنّ أثر سيبويه وكتابه في نفس ابن جني وثقافته أعمق من كل أثر، إذ حذِق عِلْم هذا العَلَم الإمام على يد شيخه أبي علي الفارسي في طور تلمذته عليه.

إلاّ أنّ الملاحظ أنّ طائفة ممّن درس ابن جني وخصائصه كتبوا بحوثهم ومقالاتهم دون أن يكشفوا عن وجود ذلك الخيط الرّابط بين ما استنبطه ابن جني من أصول من كلام سيبويه وبين المبادئ التي أقام عليها –هذا الأخير- نحوه في كتابه؛ ولم يميّزوا -كذلك- بين الأمور التي ظلّ فيها ابن جني مخلصاً لأستاذه سيبويه والأمور التي استقلّ فيها عنه؛ الأمر الذي اهتم به هذا البحث.

ويبقى للكتاب أثر واضح في ثقافة الذين جاءُوا من بعْد سيبويه؛ كما كان له تأثير في مؤلَّفاتهم النحويَّة؛ لهذا عُنيت في الباب الثالث من البحث -وفي كثير من التعليقات والإحالات- ببيان صلة الخصائص بكتاب سيبويه؛ خصوصاً وأنّ طائفة كبيرة ممّن نظر في خصائص ابن جني لم يركّزوا على إظهار دوره الرّائد في تأسيس علم أصول النحو، ولا ربطوه بما سبقه ولحقه من الآثار المشابهة.

وذلك لأنّهم كتبوا بحوثهم ومقالاتهم؛ دون أن يجعلوا تحليله ودراسته هدفهم ومنتهى غايتهم، كما أنّهم لم يحاولوا إبراز مكانته المتميّزة في التراث اللغوي العربي، وهو شيء تستوجبه دراسة الكتاب؛ إذ لا يصحّ أن يكون نَبْتة متفرّدة لا أصل لها ولا فرع.

لذلك صرفت اهتمامي في الباب الثالث من البحث إلى إبراز صورة سيبويه كما رسم معالمها ابن جني في خصائصه؛ فالرجوع إلى سيبويه في كلِّ مسأَلة من الصُّعوبة بمكان ولا شيء أشقُّ منه، وليس أدلَّ على ذلك من أنَّه قد خفي كتاب سيبويه على عديد من الأئمّة الأَعلام؛ فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مَبْلغهم ولم يدرك شأْوهم؟!

وقد استنتج البحث -بعد طول استقصاء- أنّ ابن جني لا يكرّر سيبويه، ولا يقتصر عمله -في الخصائص- على إعادة إنتاج أفكاره وآرائه؛ بل هو استمرار له وامتداد لنظراته وتأمّلاته ولكن في صورة مكمّلة.

وممّا ثبت لدي أنّ سيبويه يقدّم القاعدة ويعلّلها ويمثّل لها؛ أمّا ابن جني فيتحدّث عن الخصائص المشتركة، ويبحث عن الأصل مُسْتنبطا له، وحين يكتشفه يوظّفه ويستشهد به، ويبرهن على صحته وفاعليته؛ فسيبويه كتب القواعد النظرية التي سوف يوظّفها في بناء القواعد النحوية؛ ثمّ بعد ذلك محاها وتركنا نحن نبحث في تلك القواعد النظرية، ولعلّ ابن جني وهو يتأمّل في القواعد النحوية قد استطاع أن يستخرج جزءاً كبيراً من تلك القواعد النظرية.

صحيح أنّ لابن جني أثرا كبيرا في تنمية آراء سيبويه والتفريع عليها، بل ربّما خالفه في بعض الفروع، وبعض المسائل التي يحكيها عنه، إلّا أنّ أصولهما واحدة وجانب كبير من الخصائص من كلام سيبويه نفسه.

لقد تغلغل تأْثير سيبويه في أعماق الخصائص؛ حتّى ليُخيّل لقارئه أنّ ابن جني يحفظ الكتاب عن ظهر قلب؛ فهو تارة يستشهد بأقوال سيبويه كما هي مبثوثة في مؤلّفه، وتارة يكتفي بالإشارة إليها، وأحياناً أخرى يوظّفها في مجال اشتغاله -دون تصريح أو تلميح- وكأنّها من بنات أفكاره الخاصّة.

ثمّ إنّ ابن جني وهو يأتمّ بالكتاب، ويستدلّ بآراء صاحبه لم يلتزم طريقاً واحداً، ولم يتّبع منهجيةً منظّمةً؛ بل اعتمد طرقاً متعدّدة واستعمل مسالك متنوعة في استدلاله بآراء سيبويه وأفكاره. فهو يستدلّ بآراء سيبويه:

-لاستنباط الأصول والمبادئ العامّة.

-لإثبات قضية من القضايا أو نفيها.

-لحل بعض المسائل الخلافية.

-للانتصار لفكرته أو لرأي أحد أساتذته..

لذلك كلّه اعتمد البحث وسيلة خاصّة في الإفصاح عن صلة الخصائص بالكتاب وهي: سوْق نصوص سيبويه في بعض المسائل التي عرض لها ابن جني، ومحاولة المقارنة أو التوفيق بين آراء الرجلين في العديد من القضايا اللغوية والنحوية، وبهذا تبيّن -في الكثير من الأحيان- مدى اعتماد صاحب الخصائص على سيبويه ومدى استقلاله.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قبل ابن جني أَلَّف المبرّد كتابه المقتضب في النحو والصّرف فكان تأَثُّره –هو الآخر- بكتاب سيبويه تأثراً كبيراً، وقد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة.

وقد صرَّح الأستاذ عبد الخالق عضيمة –في مقدمة تحقيقه لمقتضب المبرّد- أنَّه بذل أقصى الجهد في توضيح صلة المقتضب بكتاب سيبويه؛ حتَّى أحصى 1550نصا. ثمَّ إنَّ كتاب سيبويه، والمقتضب والخصائص أقْدم وأضخم ما وصل إلينا من كُتب النحو والصّرف، والرّبط بينهم –في هذا البحث- تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرن الثاني والثالث

والرابع، وفي ذلك أيضا كشف عن منابع الخصائص ومصادره، كما يُعتبر ذلك دعامة قويَّة في الدراسات المقارنة.

ومن ذلك كلّه تتّضح خصوصية هذا البحث وهو يناقش الكثير من القضايا والمسائل المطروحة في الخصائص من خلال التّصريح بمعظم أصولها الأساسية ومصادرها الرئيسية وعلى قمّتها كتاب سيبويه.

كما ثبت –من خلال عملية البحث- أنّه يمكن الاستفادة من التراث اللغوي العربي، ومن أسئلته ولحظاته الإبداعية بشكل جدّ متّسع؛ بل يمكن اعتبار ابن جني وحده تراثاً لغوياً مستقلًّا بذاته، يمكن الاغتراف من معارفه العلمية العديدة، والمبثوثة في كتابه الخصائص على مستوى واسع النّطاق.

ومع حداثة البحث في مجال علم أصول النحو فإنّ البحث لم يبدأ فيه من فراغ؛ بل إنّ ثمّة محاولات عديدة حديثة قد حاولت ولوج هذا الميدان، غير أنّ كثيراً من تلك المحاولات قد وقفت على الشاطئ دون الولوج إلى الأعماق.

أمّا الدّراسات القديمة فإنّ البحث قد استطاع أن يشرف منها على معالم هادية، ومنارات ساطعة أخذت بيده وأنارت دربه حتّى وقف على التفات هؤلاء القدماء إلى محورية أصول النحو في تأطير العربية وتطويرها في مختلف عصورها.

وقد وجد البحث بعض هذه المحاولات الجادّة -في هذا السبيل- عند الخليل بن أحمد، وكثيراً منها لدى سيبويه في كتابه، كما ألفاها أكثر نُضْجاً عند ابن جني في خصائصه، وفي كتابات ابن الأنباري والسيوطي من بعده. والمُلاحظ أنّ اللّغويات العربية قد ارتبطت بجملة أصول وأسس نظرية غالباً ما لا يتم الكشف عنها والتّصريح بها.

ويتّضح أنّ اللغويون العرب قد وضعوا مفاهيم نظرية، وحاولوا من خلالها إقامة دراساتهم للّغة، وهذه المفاهيم النّظرية لم يصرّحوا بها في مقدّمات أعمالهم. ربّما لأنّ طبيعة عصورهم لم تكن تحتاج إلى مثل هذه المقدّمات بقصد توضيح غاياتهم وموضوعات دراستهم ومناهجها، أو ربّما عدُّوا هذا الأمر من المسلّمات؛ إذ كانوا يفترضون في القارئ درايةً وعلماً بالأمور، غير أنّ أقوالهم وتحاليلهم تكشف عن رؤية واضحة، ومقدمات منهجية ومعرفية

تفسّر أعمالهم؛ ممّا يجعل الباحث يظنّ أنّ الأعمال اللغوية العربية تسمح بأكبر قدر ممكن من النّظر والتأمّل والتدبّر والاستنتاج.

ويمكن القول إنّ من حسنات هذا البحث أنّه لم يكتف بالحديث التوصيفي والتحصيلي لأصول النحو المودعة في الخصائص؛ بل حاول –قدر الإمكان- تقديم هذه الأصول بصفتها آليات منهجية تولّد القواعد والأحكام والأوصاف. وبذلك تمّت الإشارة إلى أنّ لأصول النحو –عند ابن جني- وجهان متباينان: وجه فكري، ووجه منهجي.

وهذا يدعو إلى القول بكثير من الثقة: إنّ علم أصول النحو في كتاب الخصائص قد بلغ ذروة نمائه بتكامل صورة البحث النحوي على يدي صاحبه، حتّى إنّ الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من اللّغويين والأصوليين من النحاة لم ينلها من التعديل إلا النزر القليل.

فأغلب من تلا ابن جني طبّق الطرائق التي كانت أدواته في البحث، ولم يكن خلافاً في هذه الطرائق نفسها، وهذا يدلّ على أنّ ابن جني قد أوتي قدرة لغوية متميّزة وملكة نحوية منقطعة النظير؛ حتّى أصبح تأثيره في لاحقيه، وأستاذيته لهم، وتعظيمهم لطريقته في التنظير والتفكير من الحديث المُعاد.

وبذلك كلّه يمضي علم ابن جني في التاريخ الثقافي وحدةً معرفيةً متفرّدةً، وينتصب كتابه الخصائص محطة فارقة تميّز ما كان قبلها ممّا جاء بعدها من وقائع الفكر اللغوي؛ فلا ضير اشرأبّت إليه هامتي، وارتفع إليه نظري، شأني في ذلك شأن باقي نُظرائي من الباحثين المبتدئين.

ولقد تأكّد لدى البحث أنّ باب الاجتهاد في فهم نصوص الخصائص ومعرفة أصوله واستكشاف أسراره لم يغلق بعد، ولا يزال هناك متّسع لإعادة النّظر فيما انطوى عليه هذا الكتاب المتميّز من نهج علمي بارع، وما جادت به قريحة صاحبه -في ما اتّخذه لأفكاره ونظراته- من حدود مرسومة ومعالم واضحة، سعياً وراء إرساء قواعد رصينة وأسس متينة للعربية في عصورها المختلفة.

أمّا الخُطّة التي سلكها البحث في قراءة الخصائص، ومناقشة بعض القضايا والموضوعات التي يثيرها ويتحدث عنها، فقد بُنِيت على تقسيم البحث كلّه إلى ثلاثة أبواب

رئيسيّة، ومقدّمة وخاتمة، ويتميز كل باب عن الآخر، وينفرد بدراسة جوانب متشابهة من جوانب الكتاب، والقضايا الضرورية لمحاولة قراءته وفهمه:

الباب الأوّل: وخصّصناه لاجتهادات ابن جني في أصول النحو في الخصائص، وجعلناه في سبعة فصول:

الفصل الأول: وفيه بيّنا أنّ الخصائص كتاب في أصول النحو، وذلك بالاستناد إلى موضوع الكتاب وعنوانه وأبوابه ومسائله وأسلوبه.

الفصل الثاني: تحدّثنا فيه عن تميّز الخصائص بخاصّية التكامل المنهجي، وأبرزنا أهمية مسألة التكامل المنهجي بين علوم العربية، وأضفنا أنّ مسألة التكامل المنهجي خاصّية الدّرس اللغوي القديم بصفة عامّة؛ ثمّ بيّنا أنّ ابن جني قد تأثّر بالفقه وأصوله وأنّ لأصول النحو في الخصائص صلة واضحة بأصول الفقه.

الفصل الثالث: وضّحنا فيه الفرق بين علم النحو وعلم أصوله، وقمنا بتعريف علم أصول النحو، وحدّدنا بعد ذلك الأسس والمبادئ التي قام عليها بناء هذا العلم المتميّز.

الفصل الرابع: تناولنا فيه دور ابن جني الرّائد في تطوير أصول النحو، والتي اختلف علماء الأصول في الأخذ بها مثل الإجماع والاستحسان، ووضّحنا تصوّر ابن جني للمجتهد المبدع في العربية من خلال بلورته لمفهوم الإجماع على الخصوص، وأشرنا إلى أنّ لابن جني آراء متفرّدة خالف بها إجماع علماء العربية؛ كما نبّهنا في هذا الفصل على دور الاستحسان في عملية إغناء اللغة وتطويرها، وبيّنا أنّ لكلّ من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني تصوّرا خاصّا لهذا المفهوم المتميّز، وأبرزنا أنّ للاستحسان دورا مهمّا في إدراك مدارج الإعجاز القرآني ومنازله في كتاب دلائل الإعجاز.

الفصل الخامس: وفيه عرّفنا بالسّماع بصفته أداة منهجية أولى لتجريد القواعد اللغوية وتوليد الأحكام النحوية، وبعدما عرضنا مصادر السّماع، وكيف تعامل معه سيبويه في كتابه؛ أثبتنا أنّ لابن جني تصوّرا خاصّا لهذا المفهوم، وبعد ذلك عرضنا مبادئ الحجاج اللغوي، والتي تأسّست عليها آلية السّماع عند ابن جني.

الفصل السادس: قدّمنا فيه القياس بكونه أداة منهجية ثانية لاستنباط قواعد الكلام وتوليد أحكامه النحوية، وأشرنا إلى أنّ ابن جني كان يقدّر السّماع والقياس على حدّ سواء، وتتبّعنا في هذا الفصل المبادئ التي يُرْجَعُ إليها عند تعارض القياس مع السّماع؛ ثمّ قمنا بعرض مبادئ القياس عند ابن جني.

الفصل السابع: خصّصناه لمبدأ التعليل، وقد قدّمناه بصفته تقنية محورية في بناء النحو العربي، وبيّنا فيه كيف عرفت العلّة مسلكها إلى النحو العربي، وكيف كانت وسيلة متميّزة لإضفاء النّظام على اللغة؛ ثمّ انتقلنا إلى الكلام عن التعليل عند سيبويه، وأنواع العلل الواردة في كتابه، وأسلوبه المتميّز في التعليل؛ ثمّ بيّنا أنّ التعليل قد احتلّ دوراً محورياً في النحو العربي والعلوم العربية كلّها، وختمنا هذا الباب بالتعليل عند ابن جني من خلال خصائصه.

الباب الثاني: وخصّصناه للأصول الثقافية لكتاب الخصائص، وقسّمناه إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولنا فيه المصادر الثقافية لكتابه الخصائص، وفي مقدّمتها أستاذه أبا علي الفارسي، والذي كان مصدراً سماعيّاً خاصّاً لتلميذه ابن جني وقد اعترف هذا الأخير بفضل أستاذه، وصرّح غير ما مرّة بالأخذ عنه والاقتداء به؛ كما صرّح في أحيان كثيرة كذلك بتفوّقه عليه، وقد اهتمّ البحث في هذا الفصل بإبراز منهج ابن جني في الاختلاف مع أسلافه وعلى رأسهم أستاذه الفارسي، وخُتم الفصل بتصريحات ابن جني بتفوّقه على أسلافه ومعاصريه.

الفصل الثاني: حدّدنا فيه المسائل والقضايا التي تأثّر فيها ابن جني بأستاذه الفارسي مثل: مسألة المطّرد والشاذّ، ومسألة التجريد، ومسألة تلاقي اللغة، ومسألة السلب، ومسألة الجر بالمجاورة وغيرها.

الفصل الثالث: حدّدنا فيه بعض المسائل والقضايا التي تفرّد بها ابن جني واجتهد فيها اجتهاداً خاصّاً مثل: مسألة اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، ومسألة التقريب، ومسألة الفرق بين البدل والعوض، ومسألة الاشتقاق، ومسألة تدريج اللغة، ومسألة تركيب اللغات وغيرها.

الفصل الرابع: أثبتنا فيه أنّ ابن جني من العلماء المجتهدين في مجال اللغة والأدب؛ إلى جانب كونه مجتهداً في مجال أصول النحو؛ خصوصاً حين أعطى تصوّراً متميّزاً للغة؛ كما حدّدنا في هذا الفصل أصول النظرية اللغوية عند ابن جني، وتحدثنا عن دوره البارز في تطوير النثر الفني عند العرب، ودوره المتميّز في إغناء المعجم العربي، وختمنا الباب الثاني بالحديث عن إسهامات ابن جني في تأسيس نظرية الأدب عند العرب.

الباب الثالث: وفيه تحدثنا عن حضور سيبويه في الخصائص على مستوى الأصول، وجعلناه في خمسة فصول:

الفصل الأوّل: خصّصناه لأهمية كتاب سيبويه وأثره في التأليف النحوي؛ إذ أبرزنا أهمية كتاب سيبويه قديماً وحديثاً، والمميّزات العامّة للكتاب، وأثر الكتاب في التّأليف النحوي بصفة عامّة.

الفصل الثاني: بيّنا فيه بعض المواضيع التي تأثّر فيها صاحب الخصائص بصاحب الكتاب؛ كما أبرزنا فيه غرض ابن جني من وراء الاستدلال بآراء سيبويه، وأسلوبه في عرض أقوال سيبويه في خصائصه؛ كما أشرنا إلى بعض الأقوال السيبويهية، والتي وظّفها ابن جني في خصائصه دون تصريح منه؛ ثمّ بيّنا منهج ابن جني في الاستدلال بآراء سيبويه.

الفصل الثالث: حاولنا في هذا الفصل أن نجيب عن سؤال متميّز وهو: لماذا استدلّ ابن جني بآراء سيبويه؟ وقد تفرّعت الأجوبة إلى خمس أساسية وهي: يستدلّ ابن جني بآراء سيبويه لاستنباط الأصول والمبادئ العامّة؛ أو لإثبات بعض القضايا أو لنفيها؛ أو للانتصار لنفسه؛ أو لبعض شيوخه أو للاحتجاج خلاف بعض العلماء؛ أو لحل بعض المسائل الخلافية..

الفصل الرابع: خصّصناه للحديث عن بعض الأصول الاستدلالية الواردة في الكتاب، والتي قام ابن جني بتطويرها مثل: «وليس شيء يضطرّون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً»، و«إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى».

الفصل الخامس: تتبّعنا فيه منهج ابن جني في الاستدراك على سيبويه؛ إذ اعتذر عنه في الإخلال ببعض موازين الأسماء، وقد بيّنا تفرّد ابن جني بمنهجه في الاستدراك على سيبويه خصوصا حين قارناه بمنهج الإمام الزبيدي..

بذلك تتمّ الدورة ويبلغ تسلسل أبواب البحث وفصوله نهايته وغايته. أمّا مقدمة البحث فقد بيّنا فيها: أطروحة البحث، وإشكالاته، وأبرز الإشكاليات التي واجهته، ومنهجه، وصعوباته وعوائقه، ومصادره ومراجعه، وأهدافه العامّة، وخصوصياته، ومنهجيته، ونتائجه وخلاصاته. بينما تحدثنا في الخاتمة عن أهم آفاق البحث واستشرافاته.

ولقد خرج البحث باستنتاج كبير وهو أنّ تأمّلات ابن جني لا زالت تَزْخَرُ بكثير من النّظَرات النّافذة والخلّاقة، والتي تحتاج إلى الكشف والإحياء وإعادة النظر، ولا يزال في كل قضية من قضايا خصائصه مجال للبحث والاستقصاء ومُتّسع للتأمّل والتدبّر، وموضع للتعمّق والتبسّط، على أن يتمّ الإخبار -قبل كل شيء- بما انتهى إليه ابن جني في بعض ما أورده في خصائصه، وما عرض له في دقّة وإحكام، وما وقف عليه من دقائق العربية في مواضيع علمية ومعرفية متعدّدة.

وتبقى قيمة كتاب الخصائص الإنسانية والفكرية، ومؤهّلاته العلمية والمعرفية أكبر من حجمه، وعنوانه لا يوحي في ظاهره بعمق ما في باطنه من كنوز وخبايا تنتظر الكشف والاستثمار، وما قمت بتقديمه من قراءة لبعض جوانب الكتاب؛ ليس إلا بداية أرجو أن تُتوّج ببحوث مستقبلية، ودراسات مُستجدّة تكون أكثر شمولية وأوفر عمقاً.

وهناك ملاحظة أحب أن أشير إليها في نهاية المطاف، وهي أنّني حوّلت كثيراً من التفصيلات وبعض النصوص إلى الهوامش حتّى لا أثقل نصّ المتن، وهذا لا يقلّل من أهمية هذه التفصيلات أو هذه النصوص بحال من الأحوال.

وحرصا على تجنّب فضول الكلام، قمت بوضع بعض الخطاطات البيانية والترسيمات التوضيحية؛ لكي أحدِّد بواسطتها بعض المفاهيم والمصطلحات الأساسية، وأعيِّن من خلالها بعض موضوعات البحث.

وهدفي الأوّل على كلّ حال هو إقامة دراستي على نوع من الضبط والإيجاز. كما أن الغاية الكبرى -التي وجّهتني في عملي- هي مراعاة حال القارئ المعاصر في عصر الفضائيات والشبكات وثورة المعلومات.

ومن ذلك كلّه يتّضح أنّ مجال البحث والدّراسة لا يزال واسعاً عريضاً، وأنّ هذا البحث ليس إلّا بداية أرجو أن أصيب الحقّ بتوفيق الله في ما عرضت خلاله من ملاحظات وآراء وأحكام.

وأشهد أنّ ما كان فيه من صواب فبتوفيق الله تعالى، وما وُجد فيه من خطأ ونقصان فمصدره العجز والكسل، أعوذ بالله منهما، وأحمد الله العلي القدير على ما يسّره وهدى إليه، ونسأله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله خالصاً لوجهه.

ومن الأمانة والحقّ أن أتوجّه بجزيل الشّكر وصادق الامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذي الجليل الدكتور محمد حيلو الذي كان لي خير موجِّه ومعين؛ بما عُرف فيه من سعة الصدر وحسن الإقبال، والحرص على الدفع بطلبته إلى خير العلم والعمل.

كما أثني عليه الثناء الحسن لتفضّله بإكمال عملية الإشراف على هذه الأطروحة؛ إذ أوسع لي صدره العامر وقلبه الطّاهر، وأعطاني من وقته الثّمين (رغم تعدد مسؤولياته وكثرة انشغالاته) ما كنت بأمسّ الحاجة إليه، وقد أثقل كاهلي بحُسن ثقته بي، وهي ثقة أعتزّ بحملها، وأرجو أن تكون جاءت في مكانها.

وأشكر أستاذي الجليل الدكتور محمد العمري على كلّ ما أسهم به في خدمة هذا العمل، من إمدادي بفكرته الأولى، ومعرفة الكثير من جوانبه؛ فإليه أجزي خالص شكري وتقديري.

وإنّي لأذكر في هذا المقام العلمي الجليل، أستاذي الفاضل العالم المقتدر مولاي مصطفى أبو حازم، وما له علي من فضائل بالغة، وأياد سابغة تجعل حبله بالخير موصولا من بداية البحث إلى نهايته، وأنا مدينة لرعايته الكريمة التي هيّأ لي بها أسباب الإصرار والاستمرار في إنجاز هذا العمل.

وإنّي لأتشرف بذكر اسم زوجي الفاضل المصطفى عرظاوي الذي تفضّل –دائماً- بتوجيهي وإرشادي، وساعدني كثيرا في تقويم هذا العمل، فله مني شكر خالص وخاصّ.

وجزا الله الجميع بما هم أهله من الأجر والثواب.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم

الباب الأوّل:

اجتهادات ابن جني في أصول النحو في الخصائص

الفصل الأوّل: الخصائص كتاب في أصول النحو

الفصل الثاني: التكامل المنهجي في الخصائص

الفصل الثالث: الفرق بين علم النحو وعلم أصوله

الفصل الرابع: دور ابن جني في تطوير أصول النحو (الإجماع والاستحسان)

الفصل الخامس: السّماع

الفصل السادس: القياس

الفصل السابع:التعليل تقنية محورية في بناء النحو العربي

الفصل الأوّل:
الخصائص كتاب في أصول النحو

المبحث الأوّل: موضوع الخصائص

إذا رجعنا إلى خطبة الخصائص؛ ألفينا ابن جني يقدّمه بقوله: هذا كتاب «من أشرف ما صنّف في علم العرب، وأذهبِه في طريق القياس والنظر (...) وأجمعِه للأدلّة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونِيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أدرعه وسوقه (...) تريني أن تعريد كل من الفريقين: البصريين والكوفيين عنه، وتحاميَهم طريق الإلمام به (...) إنما كان لامتناع جانبه، وانتشار شَعاعه[1]، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه. وذلك أنّا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه. فأما كتاب أصول أبي بكر[2] فلم يلملم فيه بما نحن عليه، إلا حرف أو حرفين في أوّله (...) على أن أبا الحسن قد كان صنّف في شيء من المقاييس كتيّبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه، وكفيناه كُلْفة التعب به (...) ثم إن بعض من يعتادني، ويُلمّ لقراءة هذا العلم بي(...) سأل فأطال المسألة، وأكثر الحفاوة والملاينة، أن أمضِي الرأي في إنشاء هذا الكتاب، وأُوليه طرفا من العناية والانصباب. فجمعت بين ما أعتقده: من وجوب ذلك عليّ إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي»[3].

يظهر من خلال النّظر في هذا النّص أنّ الخصائص من الكتب الرّائدة في علوم العربية إلى جانب أصول أبي بكر ابن السّرّاج محمد بن السّري (ت316هـ)[4]، وكتاب تلميذ سيبويه أبي الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت210هـ)؛ إذ يؤكّد ابن جني أنّ كتابه

1 - شعاعه: متفرقه.

2 - الأصول عند أبي بكر بن السرّاج تعني القواعد النحوية، لا الأدلّة التي تنبني عليها القواعد.

3 - انظر خطبة الخصائص: 1/3-1.

4 - يقول الحسين الفتلي مبينا أهمية كتاب ابن السراج: «كانت لكتاب الأصول في النحو منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي، ولآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذيوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية، مثل كتاب سيبويه والمقتضب لإبي العباس المبرد والتصريف لإبي عثمان المازني (...- فقد جمع ابن السراج أصول العربية وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب (...- فقد اختصر فيه أصول العربية، وجمع مقاييسها، ونظر في دقائق سيبويه، وعول على مسائل الأخفش (...- حتى قيل: ما زال النحو مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله. ولقد نسب كثير من

الخصائص ناب عنه، وكفى كُلْفة التّعب به، وذلك لأنّه تجاوزه وشمل ما ورد فيه، وأغنى الباحث عن الرّجوع إليه.

وأوّل ما يتعيَّن مناقشته والبحث فيه هو: المجال المعرفي الذي صنّف في نطاقه ابن جني مؤلَّفه، وهو مجال «أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه».

ومعنى أصول الفقه: «أدلّته كالكتاب والسنّة والإجماع والقياس وغيرها»[1]، يقول الإِمَام الفقِيهِ الأُصُولي أبي الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي (ت474هـ): «الفقه هو معرفة الأحكام الشرعية، وأصول الفقه: ما انبنت عليه معرفةُ الأحكام الشرعية»[2].

ويعرِّف الإمام أبو بكر الجصَّاص الدليل بقوله: «الدَّليلُ: هو الذي إذا تأمَّلَه النَّاظِرُ المُستدِلُّ أوصَلَه إلى العلْمِ بالمدْلولِ، وسُمِّيَ دليلا لأنَّه كالمُنَبِّه على النَّظَرِ المُؤَدِّي إلى المعرفة والمُشيرِ له إليه، وهو مُشَبَّهٌ بِهادي القوم ودليلهم الذي يُرشدُهم إلى الطَّريقِ، فإذا تأمَّلوه واتَّبعوه أوصَلَهم إلى الغرض المقصود من الموضع الذي يَؤُمُّونَه»[3].

أمّا الأصولي في مجال الفقه: ف»هو العارف بقواعد الاستنباط، الواقف على طرق الاستدلال»[4]. «والاستِدْلالُ: هو طلبُ الدَّلالَة والنَّظَرُ فيها، للوُصولِ إلى العلم بالمدْلولِ»[5].

ويمكن أن نستنتج من خلال تعريف الأصول والأصولي في مجال الفقه؛ تعريفاً للأصولي في مجال النحو؛ فنقول: إنّه العالم بقواعد الاستنباط، والعارف بطرق الاستدلال. ولا نظنّ ما قام به ابن جني في كتابه الخصائص؛ يخالف ما يقوم به الأصوليون في باقي العلوم مثل الكلام والفقه وغيرهما.

الباحثين إلى ابن السراج أنه أول من وضع كتابا في أصول العربية». أنظر مقدمة تحقيق الحسين الفتلي لكتاب «**الأصول في النحو» لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: 1985م، ص: 21- 22.

1 - **وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي**، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى: 1986م، الجزء الأول، ص: 16-17.

2 - انظر كتاب «**إحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول**»، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله محمد الجبُوري، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ/1989م، الجزء الأول، ص: 47.

3 - انظر كتاب **أصول الجصَّاص المُسمَّى «الفُصُولُ في الأُصُولِ» للإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصَّاص الرَّازي (ت370هـ-**، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: الدكتور محمّد تامر، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 2000م، 198/2.

4 - انظر أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي، مرجع سابق: 502/1.

5 - انظر الفُصُولُ في الأُصُول للجصَّاص، مرجع سابق: 200/2.

ثمّ إنّ النّاظر في الخصائص لا يستغرب من استعارة صاحبه للعديد من المفاهيم والمصطلحات التي تنتمي إلى أصول الفقه؛ إلّا أنّه لا ينسى الإشارة إلى خصوصيّات استعمالها في مجال اشتغاله.

يقول فاضل السامرّائي: «كان لابن جني في أصول النحو باع طويل وجهد كبير، وهو أول من ألف فيه بهذه السعة وهذا الشمول (...) لقد استفاد ابن جني ومن بعده ممن ألّف في أصول النحو من علم الكلام والمنطق وأصول الفقه ومصطلح الحديث، واستفادوا من المنطلقات ومن طريقة البحث»[1].

ولهذا كلّه، لا نجد بدّاً من تبني الافتراض الذي مفاده: أنّ الخصائص كتاب في أصول النّحو تخصّص في استنباط المبادئ والتصورات العامّة التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم. وفي الخصائص نصوص عدّة يصرّح فيها ابن جني بالهدف المتوخّى من مؤلّفه:

يقول في أحدها: «إنّ هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنّما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بُدئ وإلام نُحي»[2].

ويقول في نص آخر: «هو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلّمين والفقهاء والمتفلسفين والنّحاة والكتّاب والمتأدّبين التأمّل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به، ليكون له سهم منه وحصّة فيه»[3].

المبحث الثاني: صلة عنوان الخصائص بموضوعه

ذكر ابن جني لفظ «الخصائص» في موضعين من كتابه:

1 - انظر **ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السّامرائي**، مدرس في كلية التربية-جامعة بغداد، ومحاضر بكلية الدراسات الإسلامية، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ساعدت جامعة بغداد على نشره: 1389هـ/1969م، ص: 141-142.

2 - الخصائص: 67/1.

3 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الأول: في (خطبة الكتاب) إذ يقدّمه بقوله: هذا كتاب «من أشرف ما صُنّف في علم العرب (...) وأَجْمَعِه للأدلة على ما أُودِعَتْهُ هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة ونِيطَتْ به من علائق الإتقان والصنعة».

الثاني: في (باب تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)[1] يقول ابن جني: «فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة».

ولكن ما المقصود بلفظ «الخصائص» عند ابن جني؟

لقد ضلّ لفظ «الخصائص» في كتاب ابن جني يوحي بدلالات تتجاوز الأشياء المادّية الملموسة إلى ما تنطوي عليه العربية من أسرار خفيّة، وأغراض دقيقة ذات عُلْقة بقدرة الله؛ فهو حين يقدّم باب (تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني) بكونه: «ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة» يستطرد قائلا: «وإنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكون الفائدة عندهم منها إنما هي علم معنيَّاتها. فأمَّا كيف ومن أين فهو ما نحن عليه».

ويمكن القول إنّ لفظ «الخصائص» –عند ابن جني- يحمل كثير من المعاني المتقاربة، ويتّسع لعدّة حمولات دلالية؛ تُفْضي في مجموعها إلى معنى واحد، ودلالة مُوحِّدة وهي: الحدود العامّة والمبادئ الكليّة؛ يدلّ على هذا قوله في (باب في أنّ العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها): «لو أحسَّتِ العَجَم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموضِ والرّقة والدّقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها (...) وذلك أنا نسأل

1 - قدّم ابن جني هذا الباب المتميّز من كتابه كالآتي: «هذا فصل من العربيَّة حَسَن كثير المنفعة قويّ الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحثَ عن أصل كلّ اسم منها، فتجده مُفْضِيَ المعنى إلى معنى صاحبه (...- والنَجْر، والنحت، والحتّ، والضرب، والدقّ، والنَحْز، والطبع، والخَلْق، والغَرْز، والسلق، كله التمرين على الشيء، وتلييين القوىَ ليُصْحِب وينجذب. فأعجَبْ للطف صنع الباري سبحانه في أن طَبَع الناس على هذا، وأمكنهم من ترتيبه وتنزيله، وهداهم للتواضع عليه وتقريره (...- **فهذا ونحوه من خصائص هذه اللغة الشريفة اللطيفة. و إنما يسمع الناس هذه الألفاظ فتكونُ الفائدة عندهم منها إنما هي علم معنيَّاتها. فأمَّا كيف، ومن أين فهو ما نحن عليه. وأَحْجِ به أن يكون عند كثير منهم نيّفاً لا يحتاج إليه، وفضلا غيرُه أولى منه (...- وهو باب واسع؛ وقد كتبنا منه في هذا الكتاب ما ستراه بإذن الله تعالى.** وأهل اللغة يسمعون هذا فيرونه ساذجا غُفْلا، ولا يحسنون لما نحن فيه من حديثه فرعاً ولا أصلاً (...- فالتأتّي والتلطّف في جميع هذه الأشياء وضمُّها، وملائمةُ ذات بينها **هو (خاصّ اللغة- وسرّها**، وطلاوتها الرائقة وجوهرها. فأمّا حِفظها ساذجةً، وقمشها محطوبة هِرجة فنعوذ بالله منه، ونرغب بما أتاناه سبحانه عنه». انظر الخصائص: 2/125-113.

علماء العربية ممن أصله عَجَميّ وقد تدرَّب بلغته قبل استِعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده في نفسهِ، وتقدّم لطف العربيّة في رأيه وحِسّهِ (...) وأيضا فإن العَجَم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم في العربيّة تؤيِّد معرفتهم بالعجميّة، وتؤنِسهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغويّة واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها».

والمُلاحظ أنّ ابن جني يطلق لفظ «الخصائص» ويعني به أمرين هامين:

-فهو يستعمله تارة ويعني به ما تنفرد به العربية عن غيرها من اللّغات الأخرى[1].

-ويطلقه أخرى ويعني به ما هو مشترك بين العربية وغيرها من اللّغات الأعجمية.

ويتّضح أنّ لفظ «الخصائص» أو «خصائص العربية» –عند ابن جني- يترادف مع ألفاظ أخرى تدلّ جميعها على مَعْنِيّات المفردات الآتية: الوجوه، والمعاني، والأحوال، والسّمات المميّزة، والأصول، والأسس، والدّلائل، والأسرار، والجواهر، وغيرها.

ويؤكّد أحد الدّارسين المعاصرين أنّ ابن جني قد نظر إلى اللّغة العربية باعتبارها إبداعاً؛ فهي تمتلك من الخصائص التعبيرية ما يجسد «صنعتها» و«دقّتها» و«غموضها». هذه النّعوت التي تثبت أنّ ابن جني يسعى -كذلك- إلى إظهار الخصائص الفنّية للعربية[2].

ويظهر للمتأمّل في مثل هذه الأقوال أنّ ابن جني عالم مجتهد يحاول دائماً الغوص في تفسير أسرار العربية، وشغف العرب بها وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها[3]. ويمكن إرجاع هذا الشّغف الكامن في إحساسهم بلطف صناعتهم في هذه اللغة «وما فيها من الغموض والرقة والدقة»[4].

1 - وإذا تساءلنا حول ما هي بعض خصائص اللغة العربية –عند ابن جني- وجدنا مسألة الرّتبة في مقدّمة هذه الخصائص؛ فالعربية كلسان تتمتّع بنوع من الحريّة في مسألة الرّتبة لأنّها تمتلك عنصر الإعراب. وتبقى هذه الحريّة في مسألة الرّتبة نسبية ومشروطة، والشّرط أو القيد الموجود هو: لكي يعمل عامل في معموله لا يجب أن يفصل بينه وبين معموله فاصل..

2 - **محمد مشبال: البلاغة والأصول**، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني، أفريقيا الشرق- المغرب: 2007م، ص: 49.

3 - الخصائص: 242/1

4 - الخصائص: 242/1.

وتبقى اللّغة العربية التي اضطلع ابن جني باستقصاء خصائصها؛ تمتلك من الإمكانيات الجمالية ما يؤهّلها لأن تصبح ذات صفات إبداعية. يقول ابن جني في كتابه المحتسب: «وكلام العرب كثير الانحرافات ولطيف المقاصد والجهات، وأعذب ما فيه تلفته وتثنيه»[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ نظر ابن جني في اللّغة العربية وبحثه عن خصائصها لم يكن مجرّداً عن وصفه لها بالحكمة، «فقد اقترن تأويله لظواهر اللّغة بالكشف عن إعجابه بها.

ومن هنا كان النّزوع نحو إظهار خصائص الحكمة ووجوهها الغاية التي وجّهت ابن جني في معظم الأبواب التي عقدها في كتابه، وكان خلف جملة من المبادئ التي تنبّه لها في اللغة العربية، ومن ذلك على سبيل المثال، مبدأ الاشتقاق الأكبر، الذي يفسّر دواعي ذكره له قائلا: «فهذا أمر قدّمناه (...) ليرى منه غور هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللّطيفة، ويعجب من وسيع مذاهبها، وبديع ما أمد به واضعها ومبتدئها»[2].

ولم يعترض ابن جني -وهو يسعى لإثبات حكمة العربية- إشكال أصل المواضعة، أهي توقيف من الله أم اصطلاح بشري، ما دام مؤمناً بحكمتها التي تُجسّد قدرة الله سبحانه وفضيلة البشر في الآن نفسه.

ولقد أدرك ابن جني أنّ هذه اللّغة التي يخوض في مسالكها تنطوي على خصائص الحكمة واللّطف والصّنعة؛ بحيث «لا يكاد يعلم بعدها ولا يحاط بقاصيها»؛ فكثير من خصائص اللغة العربية «غور (...) لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به»، ولذلك احتاج من يريد الغوص في بحر علمها «إلى فقاهة في النفس ونصاعة من الفكر ومساءلة خاصية»[3].

وخلاصة القول إنّ الحكمة القائمة في اللّغة لا تتجلّى إلّا للمتأمل الحاذق كما يرى ذلك ابن جني؛ فاللغة الموصوفة بالحكمة نظام ذو صنعة دقيقة يرتبط بوجود صانع مبدع يقف خلف هذا العالم الذي يواجه المتأمّل الحاذق والرّصين، ويبقى الكشف عن مظاهر الصّنعة والإبداع في اللّغة ليس إلّا وجهاً آخر لإثبات عظمة الله وحكمته في الموجودات.

1 - انظر المحتسب: 86/2. (نقلا عن البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 51-

2 - البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 48.

3 - الخصائص: 319/3. نقلا عن محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 48- 49.

وربّما أفضت مناقشة لفظي «الخصائص» و»الحكمة» على نحو ما تردّد في كتابات ابن جني، إلى نتائج تفيد في بناء تصوره لعلاقة الشّعر باللّغة، وهي القضية التي احتلّت حيّزاً مهمّاً في محاور التفكير الأسلوبي المعاصر[1].

ويظهر مما سبق تقديمه ومناقشته، أنّ غرض ابن جني الأساس هو إظهار وجوه حكمة اللغة العربية وشرفها، ويشعر قارئ الخصائص أن شغف صاحبه بالعربية ليس سوى ترجمة لإعجاب أصحاب اللّغة أنفسهم بلغتهم. يقول ابن جني: «والمروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد أو جزءٌ من أجزاء كثيرة منه»[2].

لقد نصّب ابن جني نفسه عالماً مجتهداً، حمل على عاتقه مسؤولية تبيان مكامن هذا الشّغف وإظهار أسراره؛ فكان نتيجة ذلك أن قام ببلورة وتطوير كثير من المبادئ والأصول التي تعكس «الأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة[3]، وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة»[4].

المبحث الثالث: أبواب الخصائص ومسائله

لعلّ نظرة متفحّصة في الخصائص تجعل الباحث يعتقد أنّه يكاد يكون مزيجاً من الأبواب النظرية والمعرفية، وأبواب أخرى عملية ومضمونية. ويمكن إجمال معظم أبواب الخصائص بالمسائل الآتية:

-مسائل عامة تتضمن البحث في ماهية اللغة ونشأتها وتفرعها وتطورها

-باب القول على اللغة وما هي (1/33-34)

-باب القول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح (1/40-48)

---

1 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، ص: 48.

2 - الخصائص: 242/1.

3 - وفي نفس المعنى يقول محمد مشبال:»من هنا كان النزوع نحو إظهار وجوه الحكمة، الغاية التي وجهت ابن جني في معظم الأبواب التي عقدها في كتابه «الخصائص» وكان خلف جملة من المبادئ التي تنبه لها في اللغة العربية». البلاغة والأصول، ص: 48.

4 - انظر خطبة الخصائص: 1/1.

-باب في تركب اللغات [أي تداخلها] (1/374-391)

-باب في هذه اللغة، أفي وقت واحد وُضِعت أم تلاحق تابع منها بفارط (2/28-40)

-مسائل منهجية تتعلق بمنهج البحث في اللغة

-باب في الاحتجاج بقول المخالف (1/188-189)

-باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة (1/189-194)

-باب اختلاف اللغات وكلها حجة (2/10-12).

-باب في العربي يسمع لغة غيره، أيراعيها.. أم يلقيها.. (2/14-17)

-باب في اللغة المأخوذة قياسا (2/40-43)

-باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النّطق (2/493-496)

-مسائل صوتية

-باب في المثلين كيف حالهما في الأصلية والزيادة (2/56-69)

-باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه (2/82-88)

-باب في مضارعة الحروف للحركات والحركات للحروف (2/315-321)

-باب الساكن والمتحرك (2/328-342)

-باب تحريف الحرف (2/440-441)

-مسائل صرفية

-باب في قلب لفظ إلى لفظ، بالصّفة والتلطّف، لا بالإقدام والتعجرف (2/88-93)

-باب في الاشتقاق الأكبر (2/133-139)

-باب في الاشتقاق الأصغر (2/139-145)

-باب في زيادة الحرف عوضا من آخر محذوف (2/285-306)

-باب في الغرض في مسائل التصريف (2/487-488)

-مسائل نحوية

-باب القول على النحو (1/34-35)

-باب القول على الإعراب (1/35-37)

-باب القول على البناء (1/37-40)

-باب في تخصيص العلل (1/144-164)

-باب حذف الفعل (1/379-381)

-باب حذف الحرف (1/381)

-مسائل بلاغية ودلالية

-باب في بين الحقيقة والمجاز (2/338-442)

-باب في أنّ المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة (447-457)

-باب في قوة اللفظ لقوة المعنى (2/264-269)

-باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية (3/98-101)

ويتبيّن من خلال فهرست المادّة العلمية للخصائص تشعّب مواضيعه، وتعدّد مسالكه، فمن أبواب الكتاب ما يتّصل بالنحو واللغة، ومنها ما يتّصل بالبلاغة، ومنها ما يتّصل بالشعر ونقده، ومنها ما يتّصل بالأصوات إلى غير ذلك مما سأقف عليه عند دراستي لجوانب الكتاب.

أمّا الأبواب النظرية والمعرفية في الكتاب فهي أقرب إلى علم المناهج الذي يدرس التعريفات تعريفاً مستفيضاً، ويدرس قواعد الاستنباط وقوانين الأحكام وغيرها، وهذه الأبواب منتشرة في الكتاب، وهي الغالبة على ثلث القسم الأوّل منه.

المبحث الرابع: أسلوب ابن جني في عرض محتويات خصائصه

يمكن أن نسجّل في هذا المبحث أنّ ابن جني قد حاول قدر الإمكان إحكام عمله، فقد جاء كتابه الخصائص مركّزاً وممنهجاً في الغالب الأعمّ، ثمّ إنّه اعتمد الدقّة والضّبط والتوثيق في أسلوب كتابته؛ إذ نجده يعزو الآراء لأصحابها، ويعتمد الأسلوب التقريري.

وقد كان ابن جني ينوع من وسائل الإقناع فيجري -في أحيان كثيرة- حوارات افتراضية مُفْتعلَة مثل قوله: «وإن قال قائل»، «وإن قلت» «قيل...»، «وأما أنا فعندي...». وكأنّ ابن جني يفترض سائلاً فيجيبه، أو معترضاً فيردّ عليه، أو مجموعة من العلماء أجمعوا على فكرة ما؛ فيبارزهم هو بشخصيته العلمية المتفرّدة قائلاً: «وأما أنا فعندي..».

ويبين بعض الدّارسين المحدثين منهج ابن جني في الخصائص، وفي جميع كتبه وبحوثه بقوله: كان «يلمح الإشارة الخاطفة فيأخذها ويتبناها ويبني عليها حتى يتملكها وتعرف به، فرب عبارة أو إشارة لمحها فعقد عليها باباً أو أكثر، وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم، من مثل الاشتقاق الأكبر، والجوار، والتجريد... وغيرها»[1].

والمُلاحظ أنّ ابن جني يتناول مواضيع متقاربة في باب واحد، ولعلّ هذا ما جعل كتاب الخصائص ينصاع –ولو بشكل صعب- للفهم والتّحليل. وأظهر ما تميّز به ابن جني في هذا المؤلَّف هو القدرة على التّصور الشامل لموضوع بحثه، وضمّ ما تناثر من جزئياته في كليات جامعة، وقوانين ومبادئ عامة، ولعل هذا ما جعلنا نعزّز هذا المبحث بحديث عام لابن جني عن منهج الخصائص والخطوات المتّبعة فيه.

يقول ابن جني في باب (ذكر علل العربية العربيّة أكلاميّة هي أم فقهية؟): «وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنّه موضع الغرض: فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثاله تخرج أضغانها، وتبعج أحضانها، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه، ومرزون إليه؛ فاعرفه؛ فإن أحدا لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل، واستعمال ما استعمل. وجماع أمر

---

1 - نقلا عن فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع- بغداد، 1969م، ص: 281. فابن جني يقول في إحدى صفحات الخصائص: «ربّ إشارة أبلغ من عبارة».

القول فيه، والاستعانة على إصابة غروره ومطاويه، لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف، وعلام، ومن أين؟ باب يحتاج منك إلى تأن، وفضل بيانٍ وتأت. وقد دققت لك بابه، بل خرقت بك حجابه. ولا تستطل كلامي في هذا الفصل، أو ترين أن المقنع فيه كان دون هذا القدر؛ فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمّله علمت أنه منبهة للحس، مشجعة للنفس»[1].

والمُلاحظ أنّ ابن جني يحاول أن يبرز –من خلال هذا النص الجامع- أهمية ما توصّل إليه من منهجية متميّزة، وما تميّز به من معرفة متفوّقة على جميع المستويات، وخاصّة ريّادته البارزة في مسألة تعليل الظّواهر اللّغوية والنّحوية والصّرفية وغيرها؛ ممّا جعله إماماً لسابقيه ومعاصريه، وحتّى لاحقيه من النّحويين واللّغويين.

ولعلّ هذا ما أكّده من احتذى حَذْوه ممّن جاء بعده أمثال: أبي البركات بن الأنباري (ت577هـ)، وجلال الدّين السيوطي (ت911هـ) اللّذان يعترفان بفضل ابن جني ويصرّحان بتقدُّمه في نطاق علم أصول النحو موضوعًا ومنهجًا ومفاهيم. يقول صاحب كتاب الإقتراح: «واعلم أنّي قد استمدْدتُ هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لابن جني فإنه وضعهُ في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو (...) فلخّصتُ منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى..»[2].

1 - الخصائص: 77/1.

2- انظر **الاقتراح في علم أصول النحو** لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1998م، ص: 11.

الفصل الثاني:

التكامل المنهجي في الخصائص

المبحث الأوّل: أهميّة التّكامل المنهجي بين علوم العربية

وممّا لا شكّ فيه أنّ لكلّ علم فلسفة ومقوّمات منهجية لا يقوم إلا بها، والنحو العربي علم كباقي العلوم؛ إلّا أنّه لم يكن ذا منهج مستقلّ عن العلوم الإسلامية الأخرى، وتلك خاصيّة الدّرس اللّغوي القديم، وهي التّكامل المنهجي الذي أدّى إلى تأسيس علم خاصّ هو علم أصول النحو على غرار علم أصول الفقه.

لقد كان علماء الإسلام القدامى لا يتوانون عن توظيف مناهج العلوم المختلفة، واستثمارها من أجل مقاربة النّص الدّيني وفهمه، واعتُبِر النّص القرآني من أكثر النّصوص والخطابات التي تستلزم مقاربتها تنزيل فكرة التّكامل المعرفي والمنهجي؛ إذ كان الحفاظ على سلامته، والإبقاء على صفاء لغته من الهواجس التي راودت علماء المسلمين عامّة، وعلماء اللّغة بصفة خاصّة، و«كانت العناية الأولى باللّغة استجابة إلى ما توجبه المحافظة على القرآن الكريم وتفهم معانيه من حفظ مادته اللغوية وما ترمي إليه من دقيق الدلالة والمغزى وصحيح المبنى والمعنى»[1].

وقد تولّد عن محورية النّص القرآني في الثقافة العربية الإسلامية وحدة متكاملة من العلوم، من فقه وأصول وحديث وسنّة وتفسير وقراءات، وغيرها من علوم القرآن، بالإضافة إلى علوم العربية التي تُعرف بعلوم الآلة، من نحو وصرف وصوت ومعجم وفقه ولغة وبلاغة، وهي –في رأي ابن خلدون- عبارة عن وسائل في يد عالم الشريعة تساعده على التوفية بمقاصد الكلام، وتعينه على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص الدينية[2].

---

1 - **مقدمة الصحاح: عبد الغفورعطار**، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية: 1979، ص: 35.

2 - **مقدمة ابن خلدون** تأليف: **عبد الرحمن بن محمد بن خلدون**، تحقيق: عبد الواحد وافي، دار النهضة بمصر، الفجالة-القاهرة، الطبعة: الثالثة، الجزء الأول، ص: 753.

ويمكن تلخيص مرامي التّأليف في مجال علوم اللّسان العربي[1] في الحفاظ على اللّغة وتسهيل منالها على طالبيها؛ إذ في اكتساب ملكتها ومعرفة قواعدها وقوانينها، والعلم بأصولها وتقنياتها امتلاك لنواصي العلوم كلّها وعلى قمّتها علوم الشريعة والدّين.

ولعلّ هذا ما كان يعيه تمام الوعي سائر أسلافنا من العلماء؛ إذ كانوا يعتبرون كتاب سيبويه[2] -مثلًا- كتاباً في علوم العربية: نحواً ولغةً وبلاغةً ومنطقاً؛ كتاباً يُمكّن من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم العربية كلّها.

ولقد بلغ من إعجاب الفقيه أبي عمر الجرمي (ت225هـ) بالكتاب أنّه كان يقول: «أنا مذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»[3]؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلَّم منه النظر والتفتيش[4]. قال المبرّد (ت285هـ) عن الجرمي: «كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفسير»[5].

ويعلّق أبو إسحاق الشاطبي على كلام الجرمي الفقيه الذي كان يفتي النّاس في الفقه من كتاب سيبويه شارحاً السرّ في ذلك: «وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش[6]. والمراد

1 - حدّد ابن خلدون علوم اللّسان العربي في أربعة علوم: **علم النّحو وعلم اللّغة وعلم البيان وعلم الأدب**، وهو يصرّح أنّ معرفة علم اللغة «ضرورية على أهل الشريعة إذ مأخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة وهي بلغة العرب (...- فلا بد من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد الشريعة». انظر **مقدمة ابن خلدون**، الجزء الأول، ص: 753.

2 - ولقد عُرِف مؤلَّف سيبويه باسم الكتاب، ولقد سماه الناس «قرآن النحو». ومن طريف ما يروى أن أحد نحاة الأندلس وهو عبد الله بن محمد عيسى «كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يوما»، كأنما يتلوه تلاوة القرآن. انظر **كتاب سيبويه لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر**، تحقيق وشرح: الأستاذ عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت الطبعة الثالثة: 1403هـ/1983م، 23/1.

3 - انظر مقدمة الكتاب: 1/5- 6.

4 - الكتاب: 23/1. قال أبو جعفر الطبري: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا –وأومأ بيديه إلى أذنيه- وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه **تفقه في الحديث**.

5 - **الأساس المعرفي للغويات العربية: عبد الرحمن بودرع**، بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربية، تطوان: 1999م، هامش ص: 75.

6 - لقد جرت العادة على اعتبار كتاب سيبويه كتاباً في النّحو، ولكن لا النّحو كما نفهمه نحن اليوم، وكما هو معروف في اللّغات الأجنبية بوصفه: «مجموع القواعد التي تمكن من اتبعها من **نطق لغة ما وكتابتها بصورة صحيحة**»، فالنّحو العربي كما نقرأه في مرجعه الأول: الكتاب، ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم، والكتابة الصحيحة باللغة العربية، بل هو أكثر من ذلك قوانين للفكر داخل هذه اللغة، وبعبارة بعض النحاة القدماء: «النحو منطق العربية». انظر كتاب **بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية** للدكتور محمد عابد الجابري، كلية الآداب- الرباط، ص: 40، بتصرّف. ولقد أكّد الدكتور شوقي ضيف الفكرة نفسها حين اعترف بأنّ «كتاب سيبويه لا يعلم العربية

بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني»[1].

والكتاب يُتعلّم منه النّظر والتّفتيش، وهو مستغن في علمه عن غيره من الكتب، «وذلك أن الكتب المصنّفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره..»[2]؛ بل احتاج غيره إليه بصفته كتاب نظر وتفسير، والمراد بالنظر والتفسير الارتقاء من حفظ النص إلى فقهه؛ لذلك قال أبو حيان النحوي: «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المطلع على علم الإعراب والمبدي من معالمه ما درس والمنطق من لسانه ما خرس..»[3].

المبحث الثاني: التكامل المنهجي بين العلوم خاصّية الدّرس اللّغوي القديم عامّة

ولقد كان الطّابع العام للعلوم العربية الإسلامية كلّها هو: وحدة المنهج؛ لذلك نجد السّماع والقياس والتّعليل وغيرها من الأدوات المنهجية التي مكّنتهم من تأصيل العلوم الإسلامية في الفقه والنّحو. وذلك لأنّ منهج النّحاة العرب لم يكن مستقلًّا عن المناهج الأخرى، ويكفي أن نعلم أن طرق الاستنباط عند الفقهاء تقارب إلى حدّ كبير طرق الاستنباط عند النّحاة، وتلك خاصّية الدّرس اللّغوي القديم وهي التكامل المنهجي بين العلوم.

وقواعدها فحسب، بل يعلم أيضاً أساليبها ودقائقها التعبيرية (...- فهو لا يسجل القواعد فقط، وإنما يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المرهف (...- وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية». انظر **المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف**، دار المعارف- مصر، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، ص: 93-77.

وهكذا، فقد اتّفق السلف والخلف قديما وحديثا على إمامة سيبويه وسبقه في تأسيس علم النحو، وتفوّقه في تأصيل وضبط قواعد وقوانين علوم اللسان العربي من لغة ونحو وبيان وأدب. وقد عني العلماء واهتم الدارسون والباحثون بكتابه، وتركّزت جهودهم حوله رواية وتدريساً، وشرحاً وتعليقاً.

1 - الموافقات: أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق أبو عبيدة بن حسن ال سلمان، دار ابن عفان الطبعة الأولى: 1997م، 54/5.

2 - الأساس المعرفي للغويات العربية، مرجع سابق، ص: 75.

3 - الأساس المعرفي للغويات العربية، مرجع سابق، ص: 75.

ومما لا شكّ فيه أنّ تصوّر القدماء لعلم النّحو حدّدته طبيعة الإشكالية التي واجهت المجتمع العربي في عصر التدوين كإطار مرجعي للفكر العربي؛ لذلك فبالرجوع إلى القرن الثاني الهجري يمكن أن نهتدي إلى الخطوات المنهجية التي سلكها النّحّاة لتأسيس علم النّحو، والذي يشكّل مع العلوم الإسلامية الأخرى وحدة متكاملة، وقد جاءت هذه الوحدة كإجابة عن أسئلة العصر، وقد كان من بين هذه الأسئلة: تسهيل اللّغة على المُعْتنقين الجُدُد، وفهم النّص الدّيني، ودفع اللّحن..

ولا ريب أيضاً في كون فكرة وحدة العلوم أو قضية التكامل بين المعارف والمناهج قد أضحت ضرورة من ضرورات البحث العلمي في عصرنا الحديث، حتّى تنفتحَ العلوم على بعضها البعض، وتنتقلَ الأفكار من حقل علمي إلى آخر، سعياً إلى تحقيق رؤية شمولية وعميقة، ومن ثمّ استنتاج الحلول الممكنة لمعظم الإشكالات المطروحة في مختلف مجالات البحث العلمي ومشاريعه.

وهذا ابن الأنباري يؤكّد خاصّية التكامل المنهجي بين مختلف العلوم الإسلامية في حدّه لعلم أصول النّحو حين يقول: «أصول النحو أدلّة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل»[1].

ولعلّ هذا التكامل المنهجي بين العلوم هو الذي أدّى إلى تأسيس علم خاصّ، وهو علم أصول النّحو على غرار علم أصول الفقه. وأصول النّحو وأصول الفقه كلاهما ينحصر في دراسة الأدلّة؛ إلّا أنّ أصول الفقه يدرُس الأدلّة التي تمّ بها بناء علم الفقه؛ بينما يدرُس أصول النّحو الأدلّة التي تمّ بواسطتها تكوين النّظام النّحوي.

وقد كان ابن جني أوّل من ألّف في مجال أصول النّحو، وبذلك كان مؤسّس هذا العلم بتصنيف كتابه الخصائص، وهذا بخلاف ما قال به الدكتور محمود فهمي حجازي الذي صرّح -في كتابه علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية-

1 - **أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري**: رسالتان لابن الأنباري: **الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/1957م، ص: 80.

بأنّ «ابن الأنباري أوّل من اعتبر «علم أصول النحو» أي مناهج البحث النحوي علماً قائماً بذاته، وقد ألّف فيه محتذياً حذْو المؤلّفين في علم أصول الفقه»[1].

ويمكن القول إنّ البحث –في هذا الباب- يحاول تسليط الأضواء على دور ابن جني الرّائد في تطوير آليات التكامل المنهجي بين علمي أصول النحو وأصول الفقه من خلال بلورته لمعظم الأصول وفي مقدّمتها السّماع والقياس والتعليل والإجماع والاستحسان.

المبحث الثالث: تأثّر ابن جني بالفقه وأصوله

يعتبر ابن جني من أوائل النحاة الذين استخدموا المصطلحات الفقهية في الدّرس اللّغوي، وإذا ما قمنا باستعراض أبواب الخصائص ألفينا مجموعة من الأبواب مستعارة من أبواب الفقه ومصطلحاته، إلاّ أنّ ابن جني يصرّح بأنّ ما قام به النّحويّون في مجال العلّة النّحوية فاقوا به علل المتفقّهين رغم أنّهم انتهجوا مناهجهم[2].

ويذكر ابن جني -في أماكن متناثرة من الخصائص- أنّ اللّغويين قد اقتفوا أثر الفقهاء في استخراج العلل والأقيسة، وذكر على وجه الخصوص محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ) صاحب أبي حنيفة، والذي كانت كتُبه مرجعاً أساسياً لأهل النحو، يقول ابن جني: «وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق»[3].

لقد أفاد ابن جني من جهود علماء اللّغة والفقه والكلام والحديث والمنطق في درسه اللّغوي المتميّز؛ فاستفاد من طُرُق بحثهم ومناهجهم، واستخدم مصطلحاتهم وطبّقها على الدّرس اللّغوي، وقد اعترف بهذا الأثر للمناهج المتّبعة في هذه العلوم كلّها في خطبة خصائصه، وأنّه تعرض فيه «لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه». كما أنّه صرّح غير ما مرّة بأنّه كان يضع مصطلحات فرعية لمسائل في اللّغة محاكاة لبعض فروع الفقه.

1 - **محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية**، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، وكالة المطبوعات- الكويت، ص: 69.

2 - الخصائص: 145/1.

3 - الخصائص: 163/1.

وهكذا كان ابن جني على وعيٍ كبيرٍ بمسألة ذات أهمية بليغة في الدّرس اللّغوي والنحوي قديماً وحديثاً، وهي: مسألة التّكامل المنهجي بين العلوم العربية، ولم يكن يتوانى عن توظيف مناهج العلوم المختلفة في درسه النّحوي واللّغوي، واستثمارها من أجل مقاربة النّصوص وفهمها؛ ففي نظره أنّ مقاربة أيّ نصّ تستلزم تفعيل فكرة التّكامل المنهجي؛ سواء تعلّق الأمر بنصوص القرآن أو الحديث أو كلام العرب شعره ونثره.

وبناء عليه؛ فأيّ نصّ –في نظر ابن جني- تتجاذبه معارف عديدة، وتتعاور مضامينه علوم مختلفة؛ لذلك اشترط على من رام فكّ مغاليق النّصوص وإدراك معانيها، والنّفاذ إلى مقاصدها ومراميها؛ الاستعانة بتلك العلوم كلّها؛ إذ تُعتَبر كلّها منارات ساطعة تُشعّ على جوانب النّص المظلمة، وتقوم بكشف خباياه المُبْهمة.

ثمّ إنّ هذه العلوم الموظّفة جميعها -في تفسيرات ابن جني في كتابه الخصائص- تتكامل وتتعاون بهدف بناء معرفة صحيحة وشاملة تبنى من النّص نفسه، ويكون دورها هو التّحصين من التأويلات الخاطئة للنّص المقروء والمتناول بالتحليل. وبذلك حدث تعانق حميم بين مناهج العلوم المختلفة وبين معاني النصوص؛ بحيث يكون الفهم الصحيح لهذه المناهج هو الفهم الصحيح للأساس المعنوي الذي تقوم عليه النصوص.

كما أنّ أيّ عنصر في النّصوص يمثّل جزءاً أساسياً في بناء معناه، سواء أكان عنصراً صوتياً أم صرفياً أم نحوياً أم لغوياً أم دلالياً. فالتفسير المعنوي لكل نصّ يقوم على مفرداته المؤلّفة لجمله، والمعنى لا يمكن الوصول إليه من خلال الكلمات منفردة؛ لذلك صرّح ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص أنّ الفائدة «لا تُجْنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول»[1].

واللاّفت للنّظر أنّ ابن جني قد وظّف -في الخصائص- مجموعة من الأدوات الإجرائية ذات الطبيعة المنهجية والصورية؛ إذ قام بتسليط ضوئها على النّصوص قصد النّفاذ إلى عمق معناها والإمساك بمرامي دلالتها. وإذا تأمّلنا طبيعة هذه الأدوات تراءى لنا طابعها الإجرائي التأويلي، وألفيناها تنتمي إلى مجموعة من العلوم والحقول المعرفية المختلفة في مقدّمتها علم أصول النحو وعلم أصول الكلام والفقه.

1 - الخصائص: 331/2.

ويُلاحظ المتفحّص للخصائص أنّ ثقافة صاحبه كانت موزّعة بين لغة ونحو وفقه وأدب، وقد تلاقحت هذه العلوم لتخلق من ابن جني عالماً متمكّناً من العربية وعلومها. ومن خلال استقراء نصوص الخصائص انكشف جانب مهم من شخصية صاحبه ألا هو إحاطته بعلوم عصره، وعمق درايته بخمس اختصاصات متميّزة وهي: علم الكلام والفقه والفلسفة والنحو والأدب.

ومن ثمّ جمع أبو الفتح في كتابه الخصائص مادّة خصبة من علوم العربية؛ إذ استفاد من العلوم التي وقع عليها الإقبال في عصره، واعتبر نفسه رائداً في هذا الأمر؛ لأنّ أحداً من النّحويين واللّغويين لم يقم بهذا العمل المتميّز قبله[1].

ويبقى الموضوع الأساس لكتاب الخصائص هو البحث في أصول النحو على غرار البحث في أصول الكلام والفقه، «وهو بحث فلسفي في اللغة وأصولها واشتقاقها وأحكامها ومصادرها وما يجوز القياس فيه»[2]. ويمكن الإشارة إلى أنّ ابن جني يعترف أنّ الخصائص ليس كتاباً في النحو؛ إذ نجده يقول: «وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر؛ إذ ليس غرضنا فيه الرفع، والنصب، والجر، والجزم؛ لأن هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنّفة فيه منه»[3].

ويلاحظ قارئ الخصائص أنّ ابن جني لا يتناول المسائل النحوية إلا وهي مقترنة بالبلاغة والعروض والصّرف وغيرها، ولا نحسب ابن جني إلّا رائداً في هذا المجال، بالإضافة إلى محاولته المتميّزة في إبراز العلاقة القائمة بين أصول النحو وأصول الفقه، وذلك حين عقد باباً سمّاه الاستحسان[4]، ويؤكّد شوقي ضيف أنّ ابن جني يطبّق قاعدة الاستحسان في الفقه الحنفي على بعض الأبنية.

1 - يقول ابن جني: «وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه..». انظر النص كاملاً في خطبة الخصائص.

2 - **شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية: 2006، ص: 33.

3- الخصائص: 32/1.

4- انظر الخصائص: 1/144-133.

وكذلك نستشفّ أثر المباحث الفقهية حين يتحدّث ابن جني عن حمل الفرع على الأصل والعكس؛ إذ يصرّح بأنّه يستضيء بأبي حنيفة في حديثه عن الدّور والوقوف منه على أوّل رُتْبة[1]، والحمل على الظّاهر، وغلبة الفروع على الأصول، واختلاف اللّغات وكلّها حجّة على نحو ما يختلف الفقهاء، ويعود مراراً إلى مراجعة الأصول والفروع، ويدلّ ذلك على تأثّر ابن جني بأصول الفقهاء والمتكلّمين وغيرهم[2].

ولا يهمّ معرفة تأثّر ابن جني بالأصوليين بقدْر ما يهمّ أنّ معرفة أيّة أصول سواء كانت للفقه أم للنحو أم للأدب أم لأي فن آخر؛ ما هي إلّا مناهج وأصول بحث تقوم عليها أحكام ذلك الفن وقضاياه. من أجل ذلك ينبغي أن تكون أصول البحث في مرتبة سابقة أو موازية للبحث أو المبحوث فيه، وهذه طبيعة كلّ أساس يُراد البناء عليه.

والمُلاحظ أنّ اللغويات العربية القديمة قد ارتبطت بجملة أصول وأسس نظريّة؛ غالباً ما لا يتمّ الكشف عنها والتّصريح بها[3]. يقول الإمام جلال الدين السيوطي: «النحو بعضه مأخوذ من كلام العرب (الوصف)، وبعضه مستنبط من الفكر والروية (وهو التعليلات أي التفسير)، وبعضه مأخوذ من صناعات أخرى (يقاطع العلوم الأخرى من فقه وعلم كلام ومنطق)»[4].

ويتّضح أنّ اللّغويين العرب قد وضعوا مفاهيم نظرية، وحاولوا من خلالها إقامة دراساتهم للّغة[5]، وهذه المفاهيم النظرية لم يصرّحوا بها في مقدّمات أعمالهم، ربّما لأنّ طبيعة عصورهم لم تكن تحتاج إلى مثل هذه المقدّمات بقصد توضيح غاياتهم وموضوعات دراستهم

---

1 - «الدور: أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما، فإن أنت غيرت صرت إلى مراجعة مثل ما منه هربت، فإذا حصلت على هذا وجب أن نقيم على أول رتبة:

رأى الأمر يفضي إلى آخر *** فصير آخره أولا». انظر الخصائص: 1/208-209.

2 - **شوقي ضيف: المدارس النحوية**، مرجع سابق، ص: 268.

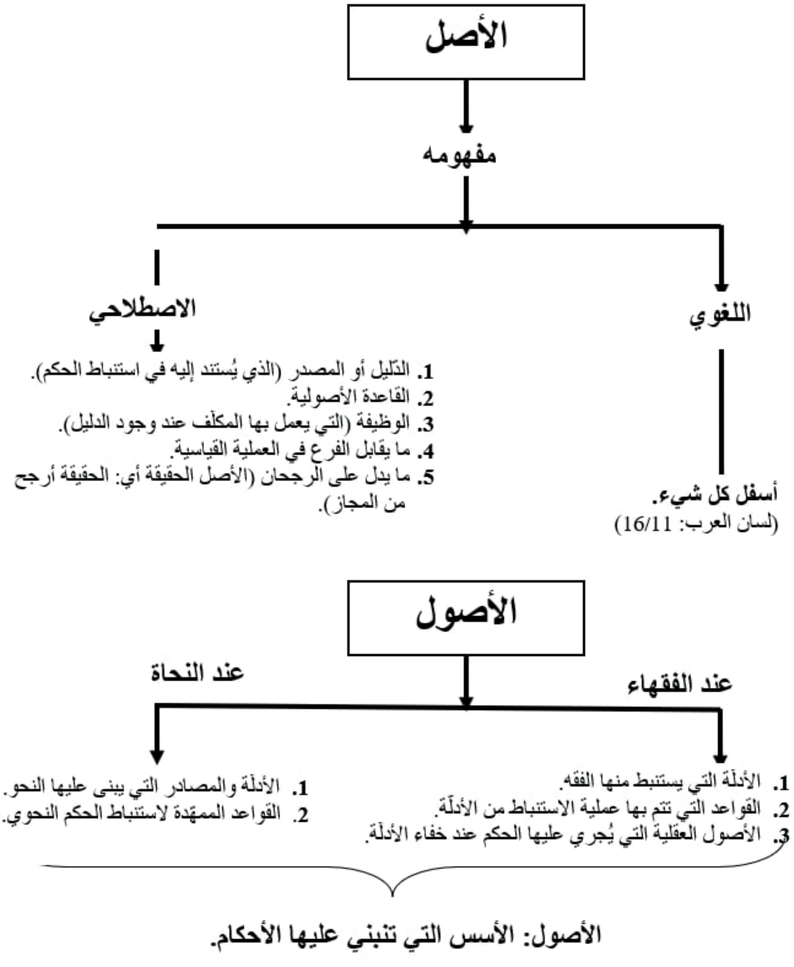
3- وتصرّح الدكتورة منى إلياس: «**على يدي الخليل تكامل منهج البحث، وتحدّدت أدو اته ومذاهب التحقيق فيه، إلا أنّه لم يتناول هذا المنهج ببسط يبين عن جزئياته وكل أداة من أدو اته**. انظر **القياس في النحو لمنى إلياس**، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الأولى: 1985م، ص: 26.

4 - الإمام جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مصدر سابق، ص: 45.

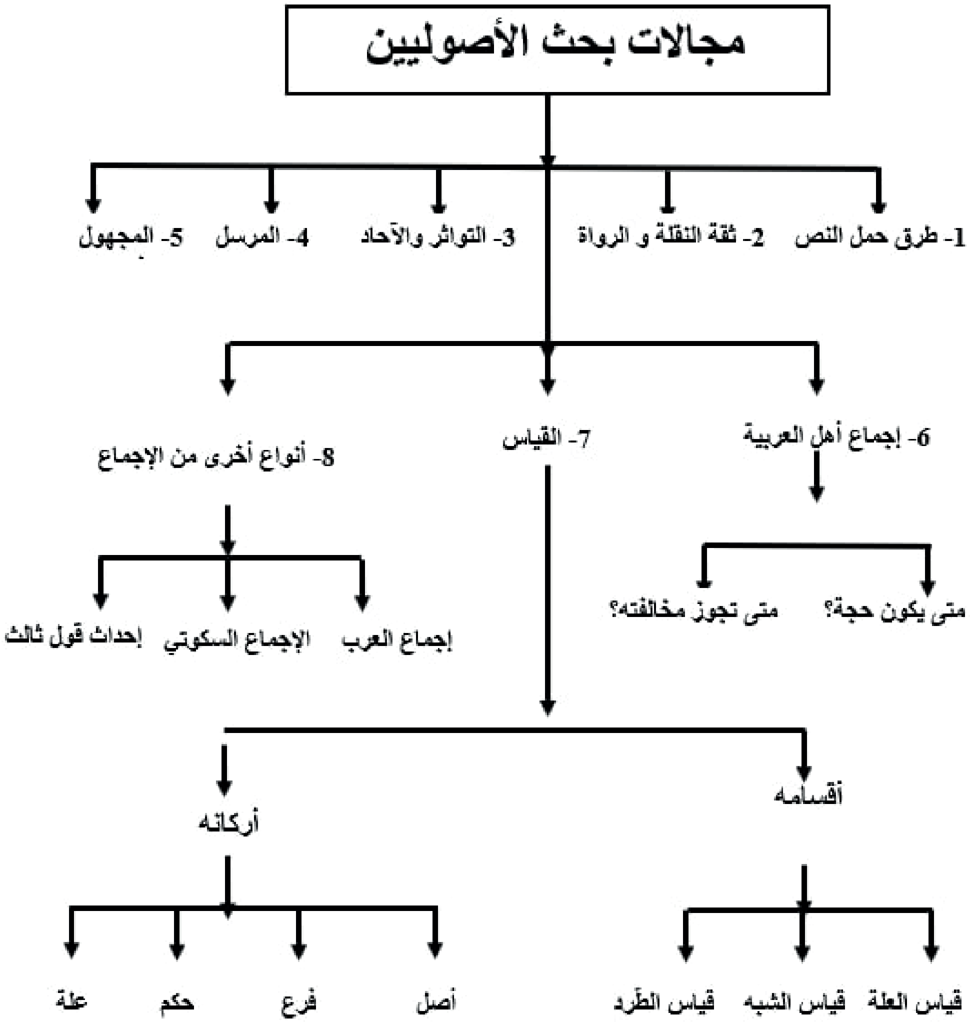
5 - تتحدّد الأصول أو الأسس التي يقوم عليها علم من العلوم أو فن من الفنون في نوعين: أصول يصرّح بها صاحب العمل، وأصول ضمنية تستكشف استكشافا. ثمّ إنّ ابن جني كان يسعى إلى إنشاء علم أصول النحو، لذلك كان بحثه في الخصائص منصبّاً على الأسس النظرية والأدوات الإجرائية التي قام عليها تفكير اللّغويين والنحاة، وقامت عليها خلافاتهم المنهجية.

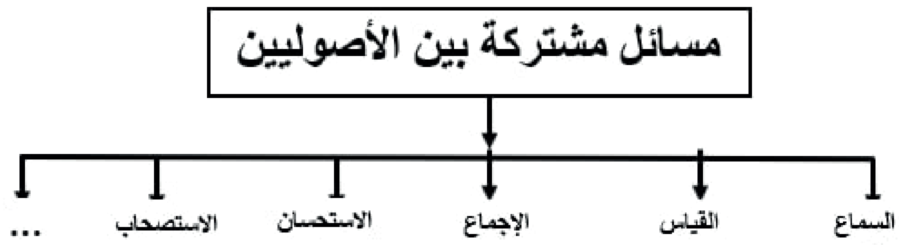
ومناهجها؛ أو ربّما عدُّوا هذا الأمر من البدهيات؛ إذ كانوا يفترضون في القارئ درايةً وعلماً بالأمور؛ غير أنّ أقوالهم وتحاليلهم تكشف عن رؤية واضحة، ومقدّمات منهجية ومعرفية تفسّر أعمالهم؛ ممّا يجعلنا نظنّ أنّ الأعمال اللّغوية العربية تسمح بأكبر قدر ممكن من النّظر والتأمّل والتدبّر والاستنتاج.

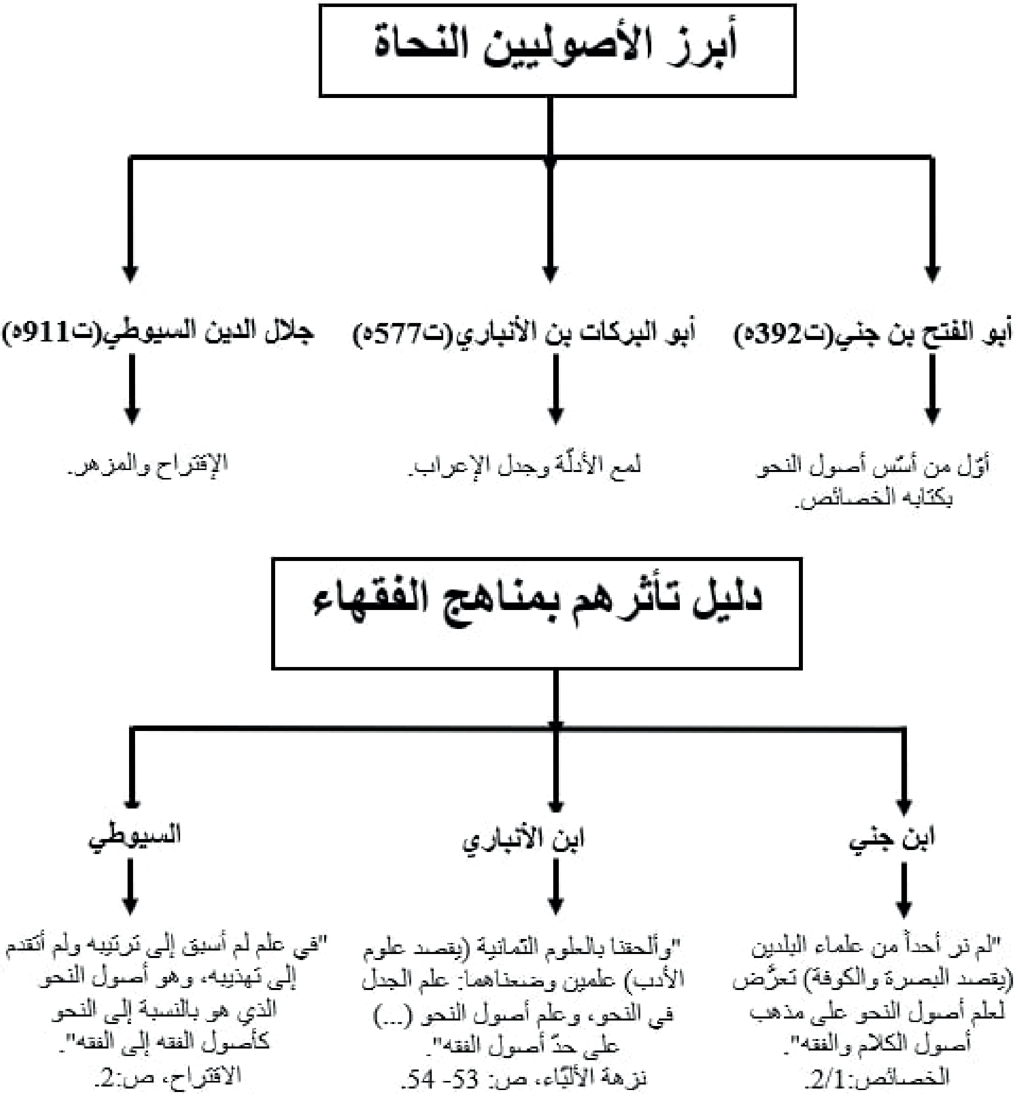
المبحث الرابع: صلة أصول النحو بأصول الفقه



وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ التوجّهات العلمية –حديثا وقديما- قد قامت على تصورين اثنين في العلم: تصور يقوم على التجريب أي على الملاحظة والاستقراء وعدم تهميش الواقع، وتصور يعتبر الوقائع غالباً ما تكون خادعة في ظاهرها. وبالتالي سيؤدي مجرد وصفها واستقرائها إلى نتائج غير موضوعية. وإذا كان هذا الإشكال قائما اليوم في اللغويات الحديثة؛ فإننا نعتبر أن ما حرّك الاستدلالات النحوية العربية -ومن بينها استدلالات ابن جني في الخصائص- لا يشذّ عن هذا الإشكال.


مجالات بحث الأصوليين
1- طرق حمل النص
2- ثقة النقلة و الرواة
3- التواتر والآحاد
4- المرسل
5- المجهول
6- إجماع أهل العربية
7- القياس
8- أنواع أخرى من الإجماع
متى يكون حجة؟
متى تجوز مخالفته؟
إجماع العرب
الإجماع السكوتي
إحداث قول ثالث
أقسامه
أركانه
قياس العلة
قياس الشبه
قياس الطّرد
أصل
فرع
حكم
علة


مسائل مشتركة بين الأصوليين
السماع
القياس
الإجماع
الاستحسان
الاستصحاب
...



* تمت الاستعانة - في تركيب خطاطات هذا المبحث- بمقالة جمال الدين مصطفى، بعنوان: رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، مجلة تراثنا، العدد: 15.

الفصل الثالث:

الفرق بين علم النحو وعلم أصوله

المبحث الأوّل: تعريف علم أصول النحو

السّؤال الذي يطرح نفسه في بداية هذا المبحث هو: ماذا يُرادُ بهذه الأصول التي جاءت متأخّرة عن النحو، باعتباره صناعة قائمة بذاتها؟ وما هو الفرق بين علم النحو وعلم أصوله؟ وما طبيعة الدّليل الذي يدرسه علم أصول النحو وقضاياه الكبرى التي يعالجها؟

فإذا كان النحو[1] علماً بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب؛ فإنّ أصول النحو يدرس الأدلّة التي بواسطتها نتوصّل إلى تقرير القواعد والأحكام. فالفرق بين علم النحو وعلم

1 - النّحو في اللّغة هو: القصد والطّريق (نحوت نحواً: قصدت قصداً-، وقد عرّفه ابن جني في باب (القول على النحو- بكونه: «انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره».

ويتفرّع دور النّحو –حسب رأي ابن جني- إلى ثلاث وظائف رئيسية:

الأولى: إلحاق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة.

الثانية: إمكان غير العربي من النطق بالعربية وإن لم يكن من أهلها.

الثالثة: ردّ من يشذّ عن العربية إليها.

وينحصر مجال اشتغال النحو في كونه يتولّى مستويين:

صرفي (المفردة-: ما يتّصل ببنية الكلمة وصيغها من تغيير.

تركيبي (الإعراب-: مبحث في العلاقات النّحوية بين المفردات والجمل والتراكيب. انظر الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، 34/1، بتصرّف.

وقد تمثّلت فائدة النحو -حسب رأي الزجاجي- في كونه الوسيلة التي بامتلاكها يصبح توضيح وتفسير أي معنى ملتبس ممكناً، سواء تعلّق الأمر بمعنى كلام العرب؛ أو بمعاني القرآن؛ أو الحديث؛ أو بمعاني الشعر العربي. انظر كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزّجّاجي (ت338هـ-، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النّفائس-بيروت، الطبعة السادسة: 1416هـ/1969م، ص: 95.

ثمّ بعد ذلك أصبح «النحو علماً متخصّصاً في البحث «عن أحوال المركبات الموضوعة وضعاً نوعياً لنوع نوع من المعاني التركيبية النسبية من حيث دلالتها عليها.

وغرضه تحصيل ملكة يقتدر بها على إيراد تركيب وضع وضعاً نوعياً لما أراده المتكلم من المعنى وعلى فهم معنى أي مركب كان بحسب الوضع المذكور.

وغايته الاحتراز عن الخطأ في التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية.

ومباديه المقدمات الحاصلة من تتبع الألفاظ المركبة في موارد الاستعمالات.

وموضوعه المركبات والمفردات من حيث وقوعها في التراكيب والأدوات لكونها روابط التركيب. وإنما يبحث عنها في النحو على وجه المبدئية لأنها من مسائل اللغة الحقيقية». انظر كتاب (العُلُومُ عِندَ العَرَب: تبويب وتعاريف ونصوص- للدكتور

أصوله هو الفرق بين مادّة العلم ومنهجه وطريقته. لذلك كان الدّليل موضوع علم أصول النّحو. وهو ينسجم مع تعريف ابن الأنباري في موضوع هذا العلم حين حدّد الدّليل بقوله: «والدليل ما يرشد إلى المطلوب. وقيل معلوم يتوصّل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في العادة اضطرارا»[1].

ويقول الفقيه الأُصُولي أبو الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي: «الدّليل: ما صحَّ أن يرشد إلى المطلوب. وهو الدلالةُ والبُرهان، والحُجَّة والسلطان. ومن أصحابنا مَنْ قال إن الدليل إنما يستعمل فيمَا يُؤَدِّي إلى العلم، وأما ما يؤدِّي إلى غلبةِ الظّن، فإنما هي أمارة وهذا ليس بصحيح، لأن الأمارة قد تؤدي إلى العلم. وعرفه الجرجاني بقوله: «هو الذي يلزم من العلم به العلمُ بشيء آخر»[2].

فالدّليل إذن هو معلوم نتوصّل به إلى مجهول، أو هو مُعْطى معروف نصل به إلى حكمٍ غير معروف؛ كالوصول إلى معرفة ما لم يسمَّ فاعله انطلاقاً من المبني للمعلوم.

وننتهي ممّا سبق إلى أنّ علم أصول النحو ينحصر في دراسة الأدلّة؛ لكن ما طبيعة الدّليل الذي يدرسه علم أصول النحو؟ هل هو الدّليل الكلّي أم الجزئي؛ التفصيلي أم الإجمالي؟

هذا ما ألقى عليه جلال الدين السيوطي الأضواء، وهو يعرّف علم أصول النحو بكونه العلم الذي «يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدلّ»[3].

يوسف ق. خوري، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الأولى: 1403هـ/1983م، ص: 150-151. (نقلا عن مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاشكبري زادة: 120/1. كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ص: 17-18، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، عمود 1934-1935. مفتاح العلوم للسكاكي، ص: 41. مقدمة ابن خلدون: 1025/1-1028. معجم المصنّفين: 253/1-257..-.

1 - ابن الأنباري: لمع الأدلة، مرجع سابق، ص: 81.

2 - انظر التعريفات، مرجع سابق، ص: 55. وانظر كتاب «**إِحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول» للإِمَام الفقِيهِ الأُصُولي أبي الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي**، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 45.

3 - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص: 13.

ولعلّ هذا الحدّ أشمل ممّا أعطاه ابن الأنباري لأنّه يبيّن طبيعة الدَّليل باعتباره موضوع علم أصول النحو؛ إنّه الدَّليل الإجمالي لا التّفصيلي إذ الفرق بينهما كالفرق بين أصول النحو وعلم النحو.

ويمكن القول إنّ الأدلّة الإجمالية هي التي جعلت النحو علماً يسعى إلى الاطّراد، وذلك عن طريق تجريد القواعد وتعميمها، ووسيلة النحاة في ذلك القياس؛ فدراسة الأدلّة الإجمالية دراسة للخطوات المنهجية التي نصل بها إلى الأدلّة التفصيلية.

ويحدّد السيوطي جهة البحث بقوله: «من حيث هي أدلّته» وهي متمثّلة في الكلام العربي الفصيح الذي يخرج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، وكذلك القرآن والحديث بشروط. أمّا كيفية الاستدلال[1] فتتعلّق بتعارض دليلين كتعارض السّماع والقياس مثلًا، وبم يُؤخذ عند هذا التعارض؟

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ لابن جني رأيا متميّزا في حلّ هذه المسألة يُستشف من قوله: «واعلم أن الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ في القياس فلا بدّ من اُتّباع السّمْع الوارد فيه نفسه ولكنه لا يُتّخذ أصلا يقاس عليه. ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ استصوب أدَّيتهما بحالهما ولا تتجاوز ما ورد به السماع فيهما إلى غيرهما»[2].

أمّا حال المستدل[3] فالمقصود بها: الشّروط التي يجب توفّرها في العالِم الذي يقوم بهذه العمليات الاستدلالية. وبناء عليه يمكن القول: إنّ الأدلة الإجمالية هي: السماع والقياس والإجماع وغيرها.

ومن خلال المقارنة بين تعريفي السيوطي وابن الأنباري يمكن أن نُعرّف القضايا التي يعالجها علم أصول النّحو بكونها الأدلّة الإجمالية، وكلّها تتعلّق بالاستدلال الذي تمكّن

1 - يقول الفقيهِ الأُصُولي أبي الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي في فصل بعنوان: «في بيان الحدود التي يُحتاج إليها في معرفة الأصول»: «**الاستدلالُ: هو التفكرُ في حال المنظور فيه طلباً للعلم بما هو نظر فيه**، أو لغلبة الظن إن كان مما طريقُه غلبة الظن». انظر كتاب «إِحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول»، مرجع سابق، ص: 47.

2 - الخصائص: 99/1.

3 - **المستدلّ هو الذي يطلب الدّليل**، كما أنّ المستفهم هو الذي يطلب الفهم. يقول الفقِيهِ الأُصُولي أبو الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي في كتابه «إِحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول»، مرجع سابق، ص: 47: «**والمستدل هو الطالب للدّليل**، وقد يُسمى بذلك المحتجُّ بالدليل. والمُسْتَدَلُّ عليه: هو الحُكمُ، وقد يقع على السائل أيضاً. والمُسْتَدَلُّ له: هو الحكم».

بواسطته النحاة من تجريد الأصول، وهو الموضوع الرئيسي الذي يهمّنا بقوّة، لأنّ ما خرج عن الأصل يتطلّب التّعليل، وعند وجود العلّة يمكن ردّ الفرع إلى الأصل. وقد تبيّن لنا في نهاية المطاف أنّ مصطلح «علم أصول النحو» يشمل ثلاثة مفاهيم أساسية: مصادر البحث، وطرق البحث، وشروط الباحث.

وهكذا، تمّ بناء علم أصول النحو بالاعتماد على الأدلّة، خصوصاً منها السماع والقياس. فكلّ استدلال ينطلق من السّماع فهو الأصل الأول، وعليه تجرى الملاحظة والاستقراء، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التجريد، وهي الانتقال من المحسوس إلى المعقول؛ سعيا وراء تعميم القاعدة على بقية المادّة اللغوية.

ويبقى الاستقراء كما تبنّاه النحاة العرب -ومن بينهم ابن جني- متمثّلا في تتبّع بعض الجزئيات لاستخلاص حكم كلّي منها، وتعميمه على الباقي؛ ثم بعد ذلك يأتي دور القياس في الحالات التي لا يُعرف فيها الحُكْم، وبذلك يُقاس ما لم يُقل على ما قيل أي الفرع على الأصل. وهكذا، يمكن أن نَخْلُص إلى أنّ المرحلة الأولى في المنهج مرحلة حسّية تتمثّلُ في السّماع، وبعد ذلك يأتي دور القياس، وهو عملية عقلية تمتاز بالعموم والتّجريد.

ونختم هذا المبحث برأي الأستاذ بودرع الذي يقول في تقديم كتابه الأساس المعرفي للغويات القديمة: «ولقد ظهر في تاريخ النحو العربي –منذ بداياته الأولى- أن الناظر في النص لم يكن ضربا من التجريد النظري الذي لا طائل تحته، ولكنه كان مؤسسا على جملة من النصوص والمعارف والأخبار والآثار (...) فكان هذا النص الناظر –وهو النحو- في أغلب جوانبه أنموذجا مصطنعا وتمثيلا مضروبا يسعى إلى الاقتراب من نظام اللسان ليمثله ويعكسه، يؤيد ذلك تعريفهم له أنه علم استخرجه النحويون من استقراء كلام العرب (...) والمطلوب عندهم هو معرفة غرض الواضع، ووضع أنموذج نظري يصفه ويمثل له. لقد كان علما مظهرا لنظام اللغة المضمر»[1].

فالأستاذ بودرع يرى أن النحو العربي في بداياته الأولى -كما تلقى سيبويه مواده الأولى عن شيوخه- كان وصفياً، قبل أن يتطوّر إلى وضع القواعد وإعمال النظر والإيغال في التعليل

1 - **عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي للغويات العربية**، بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربة، تطوان: 1999م، ص: 5.

فيصبح معقولا من منقول مع ابن جني وأستاذه الفارسي؛ أو يصير قياساً متّبعاً أو منطقاً مسلوخاً من اللغة العربية مع من أتى بعدهما.

المبحث الثاني: الأسس والمبادئ التي قام عليها بناء علم أصول النحو

لقد تمّ بناء علم أصول النحو بالاعتماد على الأدلّة، خصوصاً منها السّماع والقياس. فكل استدلال ينطلق من السّماع فهو الأصل الأوّل، وعليه تجرى الملاحظة والاستقراء، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التّجريد، وهي الانتقال من المحسوس إلى المعقول؛ سعياً وراء تعميم القاعدة على بقية المادّة اللّغوية. فالأصول التي تمّ على أساسها بناء النظام النحوي هي السّماع والقياس والتّعليل.

فالسّماع هو الدّليل الإجمالي الأوّل الذي أجرى عليه اللّغويون العرب -ومنهم ابن جني- استقراءهم، واعتبروه من أهم الأدلّة على الإطلاق وإليه يُرجع في حالة تعارض دليلين. وقد تمّ تحديد مصادر السّماع في القرآن والحديث وكلام العرب.

والملاحظ أن مراتب هذه المصادر تتفاوت في قيمتها من حيث الاستشهاد. ثم إنّ التّصرّف اللّغوي عند العرب كان محدوداً بشروط تاريخية معيّنة هي التي أملت عليهم ما فعلوه.

وبما أنّ اللّغة تستعصي على الحصر، ولا يمكن أن تكون كلها نقلاً بحكم تجدّدها وتطوّرها، اُلْتجأ اللّغويون -ومن بينهم ابن جني- إلى ضرورة استعمال القياس الذي اعتبُر أداة منهجية لتجريد قواعد الكلام وأحكامه النحوية.

تجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني يقدّر السّماع والقياس على حدّ سواء، إذ يجعلهما أصلين قويين؛ فهو يرى أنّ القياس لا يكون إلا على المطّرد الشّائع، وأساس الاطّراد عنده هو موافقة الشيء لنظائره الكثيرة في اللّغة وشيوع استعماله بين العرب.

ويبدو أنّ القياس عند ابن جني منهج متكامل له قوانينه الخاصّة به، وقد تبيّن أنّ ابن جني ذو ذوق متفرّد وصاحب منطق مقبول في اختياره للقياس الأفضل، وتمتاز طريقته في تتبّع القياس، وتوسيع البحث في المسألة الواحدة؛ بحيث لا يُصدر أحكامه إلّا بعد التحليل وبعد استنطاق آراء النحاة قبله.

وإذا تعارضت الآراء حول المسألة الواحدة؛ وكان لكلّ رأيٍ دليلُه برز شخص ابن جني -العالم المجتهد- ليرجّح الرّأي الذي بدا له أقوى دليلاً من غيره؛ مُعتمداً في ذلك على قوّة الرّواية وما سُمِع عن العرب، ومبيّناً العلاقة القائمة بين السّماع والقياس كأصلين متكاملين فيما بينهما؛ إلاّ أنّه في حالة تعارضهما يطرح القياس ويتمسّك بالسّماع، لأنّ الهدف من القياس –غالباً- هو تمكين غير الناطقين بالعربية من النطق بها.

أمّا مبدأ التّعليل فقد عُقِدت له في الخصائص أبوابٌ كانت أشبه بآراء ونظريات، وأُشبع مبحث العلَّة دراسة نظرية. ويعتبر الخليل بن أحمد من أوّل علماء العربية السبَّاقين إلى الإشارة إلى التّعليل، وهو أعرق الأصول وأقدم الطّرق المنهجية التي التجأ إليها النحاة الأوائل لتفسير أسباب الظّواهر اللّغوية، والبرهنة على ما يوجد بينها من علائق وتناسق.

كما يعتبر مبدأ العلّية محورًا مركزيًا في بناء النحو العربي ونظامه على الخصوص؛ لذلك كان النحوُ كلّه عوامل؛ فبالعلّة سعى النحاة إلى تفسير شامل للظّواهر اللّغوية، وبواسطتها تمكّنوا من جمع معطيات للمقارنة بينها، واستنباط حكم يعمّها أو قاعدة تجمع شتاتها، وبالعلّة أيضا تَسَنَّتْ ممارسة القياس باعتباره وسيلة للتّعميم.

ولم يكن النحاة العرب ليصلوا إلى تعميم الأصول التي جرّدوها إلّا بالاعتماد على العلّة النحوية؛ لأنّها رابطة بين الحسّي والعقلي؛ أو بعبارة أخرى: العلّة هي الصّفة التي تجعل حكم الأصل ينتقل إلى الفرع؛ أو تجعل بين المنقول وغير المنقول علاقة معيّنة.

وبذلك تمكَّن النحاة من إيجاد تفسير سببي شامل للحالات الفردية التي تنطوي على قوانين عامّة، وتنتظم فيها كل المتغيرات، وبهذا انتهوا إلى نظرية العامل لتفسير أواخر الكلمات في السياق؛ فما العامل إلا مظهر من مظاهر التّعليل.

ولقد بحث ابن جني في طبيعة علل العربية أعقلية هي أم نقلية، وصرّح بأنّ العرب قد راعوْا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويّون أنفسهم؛ ثمّ فرّق بين العلّة الموجبة التي عليها مَقادُ كلام العرب، وبين العلّة المجوّزة أو السّبب غير الموجب، وتكلّم عن تعارض العلل، واشترط تعدّي العلّة لكي تصح، وردّ على من اعتقد فساد علل النحويين، وبعد ذلك أكّد من جديد أنّ العرب أرادت من الأغراض والعلل ما نسبه إليها النحويون وحملوه عليها، وذلك

أدلّ على حكمتها من أن تُنسب إلى التكلُّف. ف«العرب قد عللوا لنطقهم، ومن حقّ النحاة أن يأخذوا عنهم ما عللوا به»[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ لابن جني تصوّرا خاصّا لمعظم الأصول النحوية؛ فهو يعتبر السّماع –مثلاً- آليةً منهجيةً تُوظّفُ لتوليد القواعد وإنتاج الأحكام والأوصاف في اللّغة إلى جانب القياس. وبذلك لم يعُد ممكناً اعتبار كلّ متكلّم لغوي مستمعاً لغوياً في نظره؛ خصوصاً حين اشترط توفّر بعض الخصوصيات في مواصفاته الضّرورية مثل: العلم والمعرفة المؤسّسين على الفصاحة وسلامة السّليقة.

ثمّ إنّ من يتأمّل رؤية ابن جني للأصول يدرك -تمام الإدراك- أنّها قد ارتبطت باستقراء المادّة اللّغوية، فهو لم يلتزم –في مسألة السّماع مثلا- ب«المسموع» و«المنقول» فقط؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك؛ إذ اعتبره أداةً نظرية وآلية منهجية تُوظّف لتوليد القواعد والأحكام والأوصاف إلى جانب القياس.

وهذا يدعو إلى القول بكثير من الثقة: إنّ علم أصول النحو في كتاب الخصائص قد بلغ ذروة نمائه وتطوّره بتكامل صورة البحث النحوي على يدي صاحبه، حتّى إنّ الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من اللّغويين والأصوليين من النحاة لم ينلها من التّعديل إلا النّزر القليل؛ فأغلب من تلا ابن جني طبّق الطرائق التي كانت أدواته في البحث، ولم يكن خلافاً في هذه الطرائق نفسها، وهذا يدلّ على أنّ ابن جني قد أوتي قدرة لغوية متميّزة وملكة نحوية منقطعة النّظير؛ حتّى أصبح تأثيره في لاحقيه، وأستاذيته لهم، وتعظيمهم لطريقته في التّنظير والتّفكير من الحديث المُعاد[2].

---

1 - **محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1979م، ص: 124- 125.

2 - وهذا ما يؤكّده صاحب الإقتراح حين يقول: «**واعلم أنّي قد استمددتُ هذا الكتاب كثيراً من كتاب «الخصائص» لابن جني فإنّه وضعهُ في هذا المعنى، وسمّاه أصول النحو (...- فلخّصتُ منه جميع ما يتعلّق بهذا المعنى**..». انظر كتاب الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، مرجع سابق، ص: 11.

الفصل الرابع:
دور ابن جني في تطوير أصول النحو (الإجماع والاستحسان)

المبحث الأول: تصوّر ابن جني للمجتهد المبدع في علم العربية من خلال بلورته للإجماع

يمكن القول إنّ ابن جني قد فتح باب الاجتهاد على مصراعيه؛ حين أباح مخالفة إجماع أهل العربية؛ إذ أكّد غير ما مرّة –في ثنايا كتابه الخصائص- أنّ إجماعهم لا يكون حجّة دائماً، وذلك «أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سُنّة أنّهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النّص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: «أمتي لا تجتمع على ضلالة» وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة. فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نَهْجَةٍ[1] كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره»[2].

فابن جني يُفرِّق بين الإجماع في أصول النحو والإجماع في أصول الفقه؛ فهذا الأخير منصوص على كونه حجّة، أمّا الأوّل فباب الاجتهاد فيه مفتوح لكل من استطاع أن يقدّم تعليلاً مقبولاً؛ أو تبريراً صحيحاً أو أن يسلك طريقاً واضحة وبيّنة.

والمُلاحظ أنّ ابن جني لا يُبيح مخالفة الإجماع في العربية بصفة دائمة؛ لذلك يستطرد قائلاً: «إلّا أنّنا –مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مُرتكَبه– لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدَّم نظرها، وتتالت أواخِرَ على أوائلِ، وأعجازا على كلاكِل (...) إلاَّ بعد أن يناهضه إتقانا ويثبته عِرفانا، ولا يُخْلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوَةٍ من نَزَوَاتِ تفكّره. فإذا هو حذا على هذا المثالِ، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريه الله منه غير معاز به، ولا غاضّ من السَّلَف -رحمهم الله– في شيء منه. فإنه إذا فعل ذلك سُدِّدَ رأيه. وشُيّع خاطره، وكان بالصواب مِئَنَّة، ومن التوفيق مظنَّة»[3].

1 - نهجة: واضحة.

2 - الخصائص: 1/189- 190.

3 - الخصائص: 1/190.

وإذا تمّ التأمّل في مضامين هذا النص يمكن الخروج بتصوّر ابن جني للمجتهد المبدع في علم العربية؛ إذ يشترط فيه عدّة ميزات علمية ومنهجية وأخلاقية متنوّعة. فباب الاجتهاد الذي فتحه (أو وجده مفتوحاً) لا يدخل منه كل من هبّ ودبّ، ولكن لا بدّ لمن رام الولوج في غمار العربية، والغوص في بحر علمها من أن تتوفّر فيه مواصفات معيّنة.

ويظهر جلياً أنّ ابن جني يُساهم -بنصه هذا- في بناء وصناعة العالم المجتهد المتفوّق والموفَّق الذي يُسْمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة؛ اختلاف تنوع لا سبيل فيه إلى الاعتراض أو المطاولة.

وهكذا فـ«للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يُلْوِ بنصّ[1] أو ينْتهك حُرْمة شرع»[2]، و«أنه إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. بذلك وصى أبو الحسن»[3].

ولم يدْعُ ابن جني إلى الاكتفاء بنقل آراء السّابقين فحسب؛ بل طالب بتناولها بالدّرس والنّقد والتّوجيه، وذلك بعقلية العالم البصير والمنظّر الخبير، وهكذا نجده يقول في أحد نصوص الخصائص: «ومعاذ الله أن جميع اللّغة تُستدرك بالأدلّة قياساً، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا ونبهنا عليه، كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون»[4].

ويقول ابن جني في نصّ آخر: «فالخلاف إذن بين العلماء أعمّ منه بين العرب وذلك أن العلماء اختلفوا في الاعتلال لما اتفقت العرب عليه كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهباً وإن كان بعضه قويا، وبعضه ضعيفا». ويقول في نصّ آخر: «نعم، وإذا كانت هذه المناقضات والمثاقفات[5] موجودة بين السلف القديم، ممن هم سُرُج الأنام،

---

1 - يقال ألوى بالكلام: خالف به عن جهته، وانحرف به عن قصده.

2 - الخصائص: 189/1.

3- الخصائص: 125/1.

4 - الخصائص: 43/2.

5 - أي المخاصمات. وهو من قولهم: ثاقف الرجل: غالبه في الثقف وهو الحذق والفطنة.

والمؤتم بهديهم في الحلال والحرام، ثم لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه، ولا غاضا منه، ولا عائدا بطرف من أطراف التبعة عليه، جاز مثل ذلك أيضا في علم العرب، الذي لا يخلص جميعه للدين خلوص الكلام والفقه له، ولا يكاد أهله الأنق به، والارتياح لمحاسنه (...) وهم عيار هذا الشأن، وأساس هذا البنيان»[1].

ويظهر من خلال استكناه مضامين هذا النصّ أنّ الخلاف النحوي لا يوجد فقط بين المدارس النّحوية، ولكن بين المدرسة الواحدة؛ لأنّ النّحاة واللّغويين لم يبلغوا مبلغ بعض الأصوليين والمتكلّمين الذين كفّروا منكري الإجماع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني يقدّم لقارئ الخصائص تصوّراً متميزاً للمجتهد المبدع في علم العربية؛ إذ يشترط فيه مجموعة من الصّفات الأخلاقية والميزات العلمية والمواصفات المنهجية؛ فالمجتهد عنده هو ذلك العالم المقتدر، والمنظّر الكبير الذي يستطيع بجرأته العلمية، وخبرته المعرفية أن يؤسّس بناء تأمّلاته، ويشيّد صرح اجتهاداته على ثلاثة أصول ثابتة وهي:

-التمسّك بأدب الاختلاف مع الأسلاف.

-امتلاك معرفتهم، وتمثُّل أفكارهم.

-استشراف مستقبل أفضل للعلم الذي يُرام الاجتهاد فيه.

وبذلك لا بغيره يصل المجتهد المبدع –في نظر ابن جني- إلى ذروة الإنجاز، ويرتقي إلى قمّة الإبداع، وذلك بتطوير الآراء السابقة؛ بل وتجاوزها في كثير من الأحيان.

ونستنتج ممّا سبق أنّ ابن جني قد استطاع -بتأليف كتابه الخصائص وغيره من المؤلّفات الرّائدة- أن يجعل من نفسه -هو الآخر- عالماً مجتهداً؛ إذ طوّر معارف سالفيه بعدم الاكتفاء بآرائهم وما جاء في مصنّفاتهم؛ فهو لم يعتبر كتاب سيبويه –مثلاً- قرآناً؛ بل أثنى عليه في مواطن الثّناء، واستدرك عليه في مواطن كثيرة من خصائصه، ولم يمنعه اعترافه

1 - الخصائص: 3/212-213.

بفضل أستاذه أبي علي الفارسيّ، وتصريحه بالإعجاب بعلمه وشخصيته؛ من الاستطراد عليه في أماكن عديدة من مؤلَّفه؛ بل والتّفوّق عليه في مسائل وقضايا مختلفة.

المبحث الثاني: لابن جني آراء متفرّدة خالف بها إجماع علماء العربية

لقد اعتبر ابن جني مسألة الاغتراف من علوم السابقين، وتمثّل معارفهم، وتوصيل تجاربهم للاحقين هو مدار العلم البشري على امتداد الزمان والمكان، «ولذلك قيل: لا يزال الناس بخير ما بقِيَ الأوّلُ يتعلم منه الآخِرُ»[1].

و«قال أبو عثمان عمرو بن بَحْر الجاحظ: ما على الناس شيء أضرَّ من قولهم:

ما ترك الأوَّلُ للآخِرِ شيئاً (...) وقال الطائي الكبير:

يقول مَن تطرُق أسْمَاعَهُ *** كَمْ تَرَك الأوّلُ للْآخِرِ!

ويدحض ابن جني هذا القول الأخير برأي أبي عثمان المازني الذي يؤكّد فيه أنّه: «إذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا»[2].

وقد كانت لابن جني آراء متفرّدة وتأمّلات متميّزة في مسائل لغوية ونحوية كثيرة؛ خالف بها إجماع علماء العربية، يقول -في باب القول على إجماع العربيَّة متى يكون حُجَّة-: «فممّا جاز خلافُ الإجماعِ الواقعِ فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ. فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماض على أنه غلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيِّفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير»[3].

1 - **عباس أرحيلة: الكتاب وصناعة التأليف عند الجاحظ**، المطبعة والوراقة الوطنية- المغرب، الطبعة الأولى:2004م، ص: 37.

2 - الخصائص: 191/190/1.

3 - الخصائص: 191-192/1.

ويقول في باب في الردّ على من أُدّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني: «وسألت أبا عليّ –رحمه الله- عن تِجفافٍ أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس؟ فقال نعم. واحتجّ في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألِف..»[1]. ثم يعقب ابن جني على كلام أستاذه قائلا: «وببعد هذا عندي»[2]. ثم يبدأ في الكشف عن رأيه كالآتي: «لأنّه يلزم منه. أنّ باب إعصارٍ وإِسنامٍ ملحَقا بباب حِدْبارٍ وهِلقامٍ، وباب إفعالٍ لا يكون ملحَقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإِحسان، وإجمال، وإنعام، وهذ مصدر فِعْلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له..»[3].

ولقد اتّضح جليّاً أنّ ابن جني قد قام بجمع ما تشتّت من كلام القدماء، وحاول صياغة نظرية تنسحب على معظم الظّواهر اللّغوية، لذا بلغ كلامه من النُّضج ما فاق به أسلافه وأقرانه، وفي موضوع الاشتقاق -الذي تخصّص فيه- من الجدّة ما لم يسبق إليه.

ويمكن الجزم بأنّ ابن جني عالم مجتهد في مجال اللّغة والنّحو والأدب تمكّن من كشف أبعاد مختلفة لظواهر لغوية ونحوية وبلاغية لم تكن معروفة لدى سابقيه. وقد شكّلت معرفة ما يتعلّق بأسرار العربية جزءاً جوهرياً من اهتمامه، وربّما يلتقط الإشارة أو العبارة يعتقد غيرُه أنّها من البديهيات؛ فيواجهها هو مواجهة تحليل وتقييم وتوجيه تنمّ عن خصوصية رفيعة وعالية في تناول الأشياء. ويبقى ما أتى به ابن جني من استدراكات على العلماء، وابتداع لبعض المصطلحات اللّغوية والنحوية مؤكّداً على مبدأ التفرّد والابتداء.

وإذا كان هذا حال ابن جني مع أسلافه، وهو من هو رجاحة عقل ورحابة فكر وغزارة معرفة، كيف يكون حالنا معه ونحن القطرة في بحر علمه؟ وما الموقف ممّا قدّمه وما زال يقدّمه لعلم العربية؟ وكيف يمكن قراءته وتأمّله كتراث –بعيون العصر الحالي- له وجوده المتميّز؟ خصوصاً وأنّه ما زال يطرح نفسه للتدبّر والنّقاش بصفة مستمرّة، وما زال نصّ كتابه الخصائص يتجدّد عبر العصور، ويحمل في طياته بذور الكثير من الأفكار الحديثة المصاغة بلغة قديمة؟

1 - الخصائص: 231/1.

2 - محمد علي النجار: مقدمة الخصائص، 19/1، 231/1.

3 - الخصائص: 231/1-232.

إنّ طرح أسئلة من هذا القبيل يمكّن من الاستفادة من التّراث اللّغوي، ومن أسئلته ولحظاته الإبداعية بشكل عميق ومتّسع؛ خصوصاً وأنّه يمكن اعتبار ابن جني وحده تراثاً لغوياً مستقلًّا بذاته، يمكن الاغتراف من معارفه العلمية العديدة، والمبثوثة في كتابه الخصائص على مستوى واسع النّطاق[1].

ويتّضح جليّاً أنّ من فضائل ابن جني أنّه كان جسراً ممتداً بين من سبقه وبين من أتى بعده؛ فلقد نقل علوم السابقين نقلاً فيه إبداع وإضافة وتقليب نظر إلى اللّاحقين الذين كان على رأسهم عبد القاهر الجرجاني؛ هذا الذي امتلك القدرة على تطوير علم أصول النّحو بالكشف عن مركزيته في عملية الإبداع اللّغوي والأدبي، وبذلك شكّل انعطافة كُبْرى في مسار علم اللّغة العربية[2].

1 - وهذا بخلاف ما ذهب إليه بعض اللّغويين المعاصرين وفي مقدّمتهم الأستاذ الفاسي الفهري، والذي يؤكّد أنّ الآلة الواصفة للّغة العربية الحالية أو القديمة لا تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم أو إلى الفكر النّحوي العربي القديم، ويعتبر ذلك من التّصورات الخاطئة للتّراث. ففي نظر الأستاذ الفاسي أنّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيّ امتياز، بل يعتبرها غير لائقة لوصف العربية في كثير من الأحوال.
وقد عمّم الأستاذ الفاسي الفهري موقفه من الفكر اللغوي العربي القديم، ورأى أنّ مواجهته بالفكر اللساني المعاصر يؤدّي إلى نوع من اللاتاريخية. «إذ يضطرّنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكنا معها أن نأخذ بتحاليل القدماء برمّتها، بل يمكن فقط أن نستأنس بها، وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها، أو بعض الخطوط العامة». وفي هذا النطاق، بيّن –في كتابه المتميّز اللسانيات واللغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية، أنّ عدداً من المفاهيم الوصفية عند القدماء (كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ ...- لا يمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي. انظر كتاب **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري**، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر- المغرب، الطبعة الأولى: 1985م، هامش ص: 61. بتصرف.
2 - سيبويه وابن جني والجرجاني ثالوث مبدع في مسار علم اللّغة العربي، والالتفات إليه في ما يستقبل من مقالات وبحوث يُمكّن من إدراك كنه الفكر اللّغوي عند العرب ويُبرز حقيقته؛ إذ لا يمكن إغفال الكثير من الأفكار والآراء التي تعبّر عن كيفية خاصّة من التّناص بين هؤلاء الرّجال، والتي شاركت في تأسيس النّقد اللّغوي عند العرب، وشكّلت نواةً محورية للعديد من النظريات المتطوّرة في مجال النقد والبلاغة والأدب وغيرها.

الإجماع

يوضّح هذا الاستدلال صلة النّحو العربي بالفقه

- ربّما كان سيبويه أوّل من استخدمه في أصوله ويعني به ما أتّفق عليه النّحويون قبله.
- المبرّد أقوى تمسكا به من سيبويه فهو يصرّح بأنّ "إجماع النحويين حجّة على من خالفهم". (المقتضب، 175/2)

ابن جني ومسألة الإجماع

- يفرّق بين الإجماع في اللغة والإجماع في الفقه.
- في اللغة غير ملزم للمخالف، وفي الفقه يكون ملزما؛ وعلة ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "أمّتي لا تجتمع على ضلالة".
- لا يسمح ابن جني بالخروج دائما على إجماع علماء اللغة

الإجماع عند المتأخّرين

الإجماع في اللغة عند المتأخّرين من الأصول المعتبرة ولم يجيزوا الخروج عليه.

- قال ابن الخشاب: "مخالفة المتقدمين لا تجوز". (الإقتراح، ص:36)
- قال أبو البقاء العكبري: "وخلاف الإجماع مردود".

المبحث الثالث: دور دليل الاستحسان في عملية إغناء اللغة وتطويرها

يتّضح للمتأمّل في تصوّر ابن جني للأصول المودعة في الخصائص أنّ عمل الرّجل لم يقتصر على تقديم أصول النّحو بصفتها مراجع يرجع إليها خلاف الفروع[1]؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك؛ حين ركّز على إبراز صفتها النظرية والمنهجية[2]، واجتهد في الكشف عن دورها الرّائد في عملية إغناء اللّغة وتطويرها.

وبذلك يظهر أنّ لابن جني تصوّرا خاصّا لمعظم أصول النحو، إذ يعتبر السّماع –مثلاً- آليةً منهجيةً تُوظّفُ لتوليد القواعد وإنتاج الأحكام والأوصاف في اللّغة إلى جانب القياس. وبذلك لم يعُد ممكناً -في نظر ابن جني- اعتبار أيّ متكلّم لغوي مستمعاً لغوياً؛ خصوصاً حين اشترط فيه مجموعة من المواصفات الضّرورية مثل: العلم والمعرفة المؤسّسين على الفصاحة وسلامة السّليقة[3].

وقد اشترط ابن جني نفس الشّرط (الفصاحة والمعرفة) في العالم الذي يقوم بالعمليات الاستدلالية الأخرى، والتي اختلف علماء العربية في الأخذ بها مثل الإجماع والاستحسان

1- يقول الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بودرع: «الأصول مراجع يرجع إليها، ولا تراجُعَ عنها لأنها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه، على خلاف الفروع التي تتضاعف وتتصاعد وتظلّ مشدودة إلى مرجعها الأوّل، وهذا سمت العرب في لسانها تأنس به ولا تنبو عنه». انظر الأساس المعرفي للغويات العربية، مرجع سابق، هامش ص: 112.

2 - يظهر للنّاظر في تصوّر ابن جني لمفهوم السّماع –مثلاً- أن المستمع اللّغوي يجب أن يكون مجهّزاً بآليات معرفية، ومسلّحاً بتقنيات منهجية تؤهّله للقيام بهذه العملية المتميّزة. فقد كان يدرك -تماماً- أنّ القياس من عمل المتكلم، ولعل هذا ما جعل مهمّته تتأسّس على استكشاف ما دار في ذهن المتكلّم دون قصد أحيانا.

ثمّ إنّ ابن جني لم يَعتبر أيّ متكلّم لغوي مستمعاً لغوياً؛ لذلك كان يحذّر كلّ من يريد التقاط السّماع اللّغوي من الخلود إلى كلّ ما يسمعه، وينصحه بتأمّل حال مُورِده، وكيف موقعُه من الفصاحة، وبعد ذلك يحكم عليه أو له. يقول ابن جني: «**فإياك أن تُخْلِد إلى كلّ ما تسمعه، بل تأمَّل حال مُورِده، وكيف موقعُه من الفصاحة، فاحكم عليه وله**». انظر الخصائص: 10/2.

3 - لهذا نجد ابن جني يقول -في أحد النصوص المُقتطفة من الخصائص-: «وسألته يوماً (يعني مُستمعه الخاصّ أبا عبد الله الشّجري- فقلت له: كيف تجمع (دكانا-؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمانا؟ قال: عثمانون؛ فقلت له: هلاّ قلت أيضا: عثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا».

ويسمح التأمّل في هذا النص بالقول إنّ المستمع اللّغوي في نظر ابن جني لم يكن مستمعاً عادياً، ولم يكن مستمعاً مثالياً، وإنّما كان متكلّماً فصيحاً ذا سليقةً سليمةً، ومعرفة متميزة بالعربية. ويمكن أن نستنتج أن ابن جني ينظر إلى من يأخذ عنهم اللغة نظرة متفحّصة ودقيقة تدلّ على فهمه لتطوّر اللغة وتغيّرها.

وغيرهما؛ إذ مثّل دليل الاستحسان –مثلا- بالنّسبة لابن جني نوعاً من الاتّساع والتّصرّف الذي يُستخدم لإبداع صيغ جديدة ومبتكرة في العربية.

لهذا كلّه قدّم ابن جني دليل الاستحسان بكونه ضرباً من شجاعة العربية، ونوعاً من الاتّساع والتّصرّف الذي ساهم بشكل كبير في عملية إغناء اللّغة وتطويرها؛ لأنّه يمكّن المتكلّم اللّغوي من الجرأة على ابتكار الصيغ التعبيرية المختلفة، ويساعده على إبداع الأساليب الشّعرية المتنوّعة بالاعتماد على الرأي والذّوق؛ شريطة أن يكون عالماً بالعربية وعارفاً بأساليب تصرّف أهلها.

المبحث الرابع: مفهوم الاستحسان عند ابن جني

لقد افتتح ابن جني «باب الاستحسان» في خصائصه بأن أقرّ «أن علّته ضعيفة غير مستحكِمةٍ»، غير أنّه بيّن الفائدة العملية منه وهي: «أنّ فيه ضرباً من الاتّساع والتصرّف»[1]. يقول ابن منظور في معجمه لسان العرب مبيّناً المعنى اللغوي لهذا المفهوم: «يستحسن الشيء يعدّه حسنًا»[2]. وقد استعمل هذا المصطلح الفقهي في مجال أصول الفقه، وهو أحد الأدلّة الفقهية عند الحنفية.

ويقول علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت816هـ) في كتابه التعريفات: «الاستحسان في اللّغة: هو عدّ الشيء واعتقاده حسنًا، واصطلاحًا: هو اسم لدليل من الأدلّة الأربعة، يعارض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه، سموه بذلك؛ لأنّه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي، فيكون قياسًا مستحسنًا، قال الله تعالى: «فَبَشِّرْ عِبَادِ، ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ» [الزمر: 18]. وترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس»[3].

1 - الخصائص: 133/1.

2 - انظر **لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري**، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة: 1414هـ/1994م، 117/13.

3 - **علي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي: كتاب التعريفات**، حقّقه وعلّق عليه: نصر الدّين تونسي مدرّس أوّل اللّغة العربية والعلوم الشرعية بمجمع معاهد العلم والإيمان الأزهري الخاص، شركة القدس للتصدير 8 شارع جوهر- الدراسة-القاهرة، الطبعة الأولى:2007م، ص: 37.

ويضيف نصر الدين تونسي[1] «الاستحسان في اللغة: هو عد الشيء حسناً، وضدّه الاستقباح. وفي علم أصول الفقه، عرّفه بعض الحنفية بأنه: اسم لدليل يقابل القياس الجلي، يكون بالنص، أو الإجماع، أو الضرورة، أو القياس الخفي، كما يطلق عند الحنفية –في كتاب الكراهة والاستحسان- على استخراج المسائل الحسان، فهو استفعال بمعنى إفعال، كاستخراج بمعنى إخراج، قال النجم النسفي: فكأنّ الاستحسان هاهنا إحسان المسائل، وإتقان الدلائل»[2].

وذكر علي النجّار أن في تحديد مفهوم الاستحسان اختلافاً كثيراً ثم أورد قول «السعد في حاشيته على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب: اعلم أن الذي استقرّ عليه رأي المتأخرين هو أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجليّ الذي تسبق إليه الأفهام»[3]. «وقد عرض السيوطي في الإقتراح للاستحسان، ونقل فيه بحث ابن جني في هذا الكتاب، ونقل عن ابن الأنباريّ الخلاف في الأخذ به في العربية»[4].

والمُلاحظ هو أنّ ابن جني قد وظّف مفهوم الاستحسان لتعليل ظواهر لغوية يرتبط أغلبها بمسألتي الإعلال والإبدال، وقسّمه إلى عدّة أنواع نذكر منها:

ترك الأخف إلى الأثقل، نحو: ألفاظ منها الفتوى والتقوى، ذلك أن هذه الألفاظ بوزن «فعلى» ويأتي هذا الوزن في العربية في الأسماء والصّفات. وأصل صيغة هذا الوزن أن يكون بالياء لا بالواو، ولكن العرب قلبوا الياء واواً «من غير استحكام علّة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة»[5].

و»يفيد الاستحسان في النص السابق، اتّساع نسق اللغة لاحتواء صيغ على غير قياس ومن دون علة قوية تسوغ استعمالها، غير استحسان الفصحاء لها»[6]. ويظهر لنا جلياً وكأنّ

1 - محقق كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي.

2 - انظر هامش الصفحة: 37 من كتاب التعريفات لعلي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي، مرجع سابق، (نقلا عن الموسوعة الفقهية (218/3-، والكليات (107-..-.

3 - أنظر هامش الخصائص: 133/1.

4 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

5 - الخصائص: 134/1.

6 - لقد علق الأستاذ محمد مشبال بهذا القول على النص السّابق في كتابه **البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني**، أفريقيا الشرق- المغرب: 2007م، ص: 66.

الاستحسان ضربا من القياس الخفي يلجأ إليه الفصحاء لإغناء اللغة. ولا يخالفنا ابن جني في ذلك، حين يقول: «إن العربي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبق إليه»[1].

ومن الاستحسان إلحاق نون التوكيد اسم الفاعل تشبيهاً له بالفعل المضارع كقول الراجز:

أريت إن جئت به أملودا *** مرجلاً ويلبس البرودا

* أقائلن أحضروا الشهودا *

والشاهد فيه (أقائلن)، إذ ألحقت نون التوكيد اسم الفاعل «لا عن قوة علة ولا استمرار عادة»، فهو إذن من الاستحسان.

وهناك نوع آخر من الاستحسان يتمثل في قلب الواو ياءً إذا وقع ساكن بين الكسرة والواو، نحو صبية وقنية، والأصل فيهما: صبوت، وقنوت[2].

ويؤكّد بعض الدّارسين المعاصرين[3] أنّ الاستحسان علّة استخدمها ابن جني في تأويله لظواهر اللّغة، وأُلْتِمَاسه للحكمة الكامنة خلف ما تتّسم به من اتّساع. فالاستحسان هو ذلك الحكم المعتمد على الرّأي والذّوق الصّادرين عن عالم عارف، وهو في تصوّر ابن جني ضرب من التصرّف اللّغوي المؤسّس على فصاحة الشاعر وسموّ طبعه، إذ لا يجوز -في اعتقاده- أن يُقبل من ظنين ضعيف.

ويبقى الطابع الذي يميز الصيغ التعبيرية المستحسنة هو أنّها تجري على غير قياس. فهي تجافي القواعد الأصلية من غير علّة تسوغها، وهذا يفيد أنّ نسق اللغة العربية يتّسع لضروب من التصرّف استحسنها الفصحاء واستجادها البلغاء.

1 - الخصائص: 137/1.

2 - انظر «دليل الاستحسان» في الخصائص: 137/1-134، وانظر ابن الأنباري: لمع الأدلة، مرجع سابق، ص: 133- 134، والسيوطي: الإقتراح، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، مرجع سابق، ص: 105- 106.

3 - أمثال الدكتور: محمد مشبال.

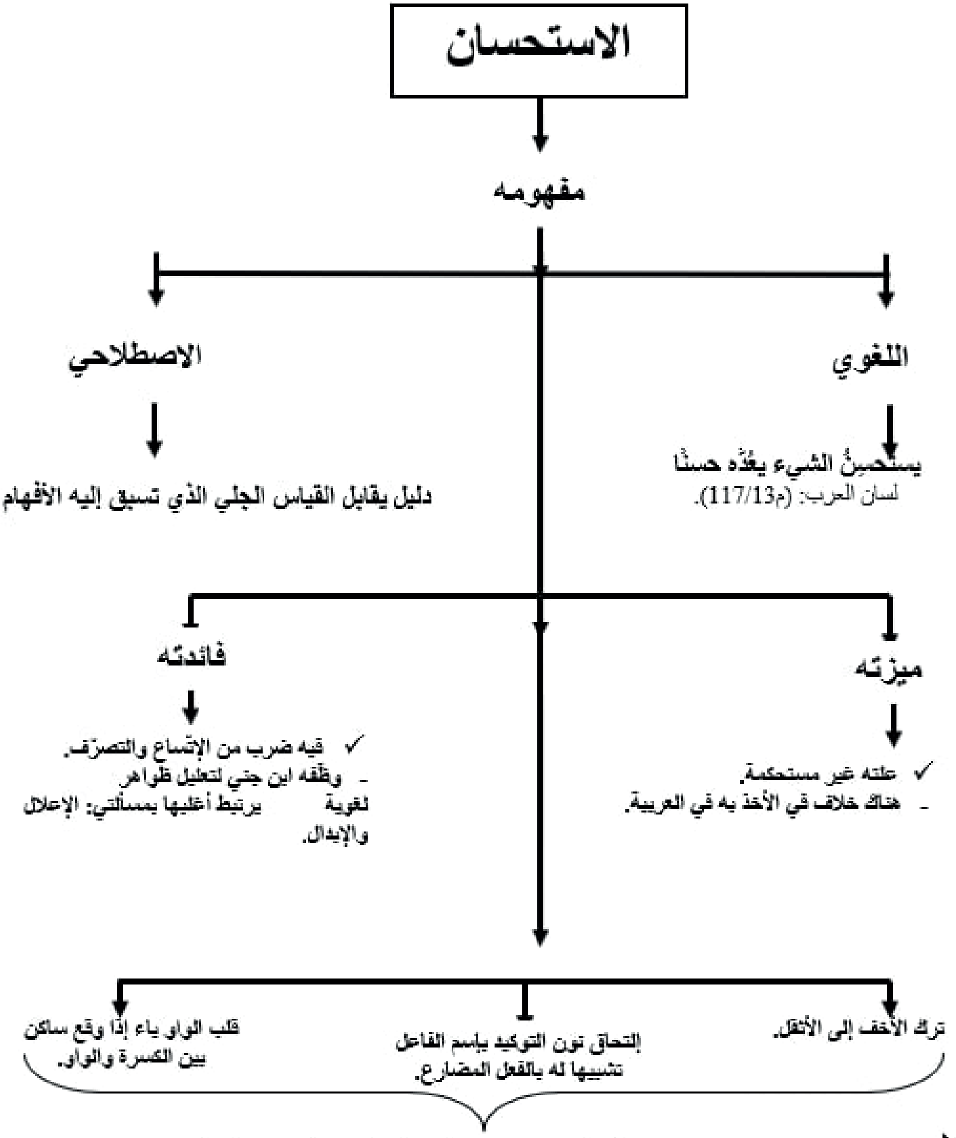
إنّ دليل الاستحسان وثيق الصّلة بشجاعة العربية، وهما معاً يكشفان عن طاقة العربية في توليد الإمكانات التعبيرية التي يلوذ بها الشّعراء. ولا يخفى علينا اعتداد ابن جني هنا بالذّوق والطّبع فيما يسمّى الإبداع اللّغوي، وهي فكرة سيكون لها آثار في تصوّره لعلاقة الشاعر باللغة فيما أسماه بالإصلاح؛ ويرى محمد مشبال أن هذا المفهوم يلتقي في أبعاده البلاغية والجمالية بمفهوم النظم الذي يشكل محور نظرية عبد القاهر الجرجاني.

ويظهر مما سبق تقديمه ومناقشته، أن غرض ابن جني الأساس هو إظهار وجوه حكمة اللغة العربية وشرفها. ويشعر قارئ الخصائص أن شغف صاحبه بالعربية ليس سوى ترجمة لإعجاب أصحاب اللّغة أنفسهم بلغتهم. يقول ابن جني: «والمروي عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يورد أو جزءٌ من أجزاء كثيرة منه»[1]. لقد نصّب ابن جني نفسه عالماً مجتهداً، حمل على عاتقه مسؤولية تبيان مَكَامِن هذا الشّغف وإظهار أسراره؛ فكان نتيجة ذلك أن قام ببلورة وتطوير كثير من المبادئ والأصول التي تعكس «الأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة[2]، وما نيطت به من علائق الإتقان والصنعة»[3].

1 - الخصائص: 242/1.

2 - وفي نفس المعنى يقول محمد مشبال:»من هنا كان النزوع نحو إظهار وجوه الحكمة، الغاية التي وجهت ابن جني في معظم الأبواب التي عقدها في كتابه «الخصائص» وكان خلف جملة من المبادئ التي تنبه لها في اللغة العربية». البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 48.

3 - انظر خطبة الخصائص: 1/1.



الاستحسان: هو الحُكْمُ المُعتمِد على الرَّأي والذَّوق الصَّادرين عن عالم عارف، إذ لا يجوز أن يُقبل من ظَنين ضعيف.

المبحث الخامس: تصوّر الإمام عبد القاهر لمفهوم الاستحسان

ويبقى دليل الاستحسان من الأصول المعتبرة التي أسّس عليها عبد القاهر الجرجاني نظريته في النّظم إلى جانب أصول أخرى مثل الإصلاح وغيره؛ لذلك سنعرض للعديد من النّصوص المتناثرة في الدلائل؛ حتّى نتبيّن مركزية دليل الاستحسان في إدراك مدارج إعجاز القرآن الكريم ومنازله. ويبقى السّؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تحدث الإمام الجرجاني عن أصول النحو، وهل الاستحسان الذي تحدث عنه الإمام هو الاستحسان عند الأصوليين؟

فإذا تأمّلنا في مضامين الدّلائل يتمظهر دليل الاستحسان بصفته باباً من أبواب العلم «إذا أنت فتحته اطّلعت منه على فوائد جليلة، ومعانٍ شريفة، ورأيت له أثراً في الدين عظيماً وفائدةً جسيمة، ووجدته سبباً إلى حسم كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التّنزيل وإصلاح أنواعٍ من الخلل فيما يتعلّق بالتأويل»[1].

وتتمثّل فائدته ووظيفته في كونه «يؤمّنك من أن تغالط في دعواك، وتدافع عن مغزاك، ويربأ بك عن أن تستبين هدًى ثم لا تهدي إليه، وتدل بعرفانٍ ثم لا تستطيع أن تدل عليه، وتقول: «قد نظرتُ فرأيتُ فضلاً ومزيَّةً، وصادفتُ لذلك أريحيَّةً، فأُنظر لتعرفَ كما عرفتُ، وراجع نفسك، وأُسْبُر وذُقْ، لتجد مثل الذي وجدتُ»، فإن عَرَف فذاك، وإلا فبينكما التَّناكُر، تَنْسِبُهُ إلى سوء التأمُّل، ويَنْسِبُك إلى فساد في التخيُّل»[2].

ثم يبرز عبد القاهر الجرجاني أهمية «الاستحسان» وقيمته وفضله بكونه على الجملة بحثًا «يَنْتَقِي لك من علم الإعراب خالصَه ولبَّه، ويأخذ لك منه أناسيَّ العيون وحبَّاتِ القلوب، وما لا يدفعُ الفضلَ فيه دافعٌ، ولا ينكر رُجْحانه في موازين العقول مُنْكر»[3].

وإذا تأمّلنا في مضامين هذه النّصوص تبيّن لنا أنّ تصوُّر عبد القاهر الجرجاني لمفهوم الاستحسان يخالف إلى حدٍّ كبير تصوُّر ابن جني؛ فالاستحسان –عند الإمام عبد القاهر-

1- **دلائل الإعجاز تأليف: عبد القاهر الجرجاني**، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية: 1410هـ/1989م، ص: 41.

2 - المصدر نفسه، ص: 42.

3 - المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بحثٌ «يَنْتَقِي لك من علم الإعراب خالصَه ولبَّه»[1]، وهو ذلك الباب من العلم الذي إذا أنت فتحته وولجت منه حصلت على ما يعينك على «حسم كثيرٍ من الفساد فيما يعود إلى التّنزيل وإصلاح أنواعٍ من الخلل فيما يتعلّق بالتأويل»[2].

والمُلاحظ أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني يُساهم –بنصّه هذا- في بناء وصناعة العالم المجتهد الذي يُسْمح له بالإقدام على ممارسة عملية الاستحسان. فباب الاستحسان المفتوح في كتاب «دلائل الإعجاز»؛ لا يدخل منه كلّ من هبّ ودبّ، ولكن لا بدّ لمن رام ولوجه من أن تتوفّر في شخصه عدّة مواصفات علمية ومعرفية معيّنة.

المبحث السادس: دور دليل الاستحسان في إدراك مدارج الإعجاز القرآني ومنازله

يقول الإمام عبد القاهر: «وجملة الأمر (...) أن ههنا دقائق وأسراراً طريقُ العِلم بها الرَّوِيَّة والفِكْرُ، ولطائف مُسْتقَاها العقل، وخصائصُ معانٍ ينفرد بها قومٌ قد هُدُوا إليها، ودُلّوا عليها، وكُشِف لهم عنها، ورُفِعَت الُحُجُبُ بينهم وبينها، وأَنَّها السببُ في أن عَرَضت المزِيَّة في الكلام، ووجب أن يَفْضُل بَعضه بعضاً، وأن يَبْعُد الشَّأْوُ في ذلك، وتمتدَّ الغاية، ويَعْلُوَ المرتقى، ويَعزَّ المطلب، حَتَّى ينتهي الأمر إلى الإعجازِ، وإلى أن يخرج عن طَوْق البشر»[3].

وقد بالغ الإمام عبد القاهر الجرجاني في الكشف عن أهمية الإدلاء بالدّليل في القيام بعملية الاستحسان[4] في معرض حديثه عن دليل إعجاز القرآن الكريم حين قال: «وجملة ما أردتُ أن أبيِّنه لك: أنه لا بد لكل كلام تستحسنه، ولفظ تستجيده، من أن يكون لاستحسانك

---

1 - دلائل الإعجاز تأليف: عبد القاهر الجرجاني، ص: 42.

2- دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص: 41.

3 - دلائل الإعجاز، ص:7.

4 - ويقول الفقيهُ الأُصُولي الإمَام أبو الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي في «فصل في الاستحسان» (في الفقه-: «معنى الاستحسان الذي ذهب إليه مالك رحمه الله: القول بأقوى الدَّليلين. وقد عرّف الحنفيَّة الاستحسان بتعريفات متعدّدة (...- فقال بعضهم: هو العُدول عن موجب قياسٍ إلى قياس أقوى منه. وقال بعضهم: هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه. وقال أبو الحسن الكرخي: هو العدول في مسألة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه هو أقوى، وبنحو تعريف الكرخي عرفه أبو الحسن البصري فقال: إنَّ ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شاملٍ شمول الألفاظ لوجه هو أقوى منه». انظر كتاب «**إِحْكَامُ الفُصُول فِي أَحْكَامِ الأُصُول**»، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 564.

ذلك جهة معلومةٌ وعلةٌ معقولةٌ، وأن يكون لنا إلى العبارة عن ذاك سبيل، وعلى صحة ما ادّعيناه من ذلك دليل»[1].

ويصرّح الإمَام الفقِيهِ الأُصُولي أبو الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي بأنّه «لا فرق بين استحسان العامّي والطِّفل والعالِم إلاَّ من جهة الدَّليل، وقد أجمعنا على استحسان العامّي والطِّفل لا يجوز الحكم به؛ لأنَّه حكم عن غير دليل، فكذلك استحسان العالم إذا صدر عن غير دليل»[2].

يقول الإمام عبد القاهر «وإذْ قد عرفتَ ذلك، فَاُعْمِد إلى ما تواصفوه بالحسن، وتشَاهدوا له بالفضل، ثم جعلوه كذلك من أجل «النظم» خصوصاً، دون غيره مما يُسْتَحْسَنُ له الشعر أو غيرُ الشعر، من معنى لطيف (...) أو غير ذلك مما لا يدخل في النظم، وتأمَّلْه، فإذا رأيتَكَ قد ارتحتَ واهتززت واستحسنت، فاُنظر إلى حركات الأَرْيَحيَّة ممَّ كانت؟ وعندمَا ذَا ظهرت؟ فإنك ترى عِياناً أَن الذي قلتُ لك كما قلت»[3].

ويظهر -في النّص الموالي- أنّ للاستحسان درجات ومنازل؛ بل ربَّما أضحى الإعجاز أرقى درجات الاستحسان وأعلى منازله. يقول الإمام عبد القاهر في معرض حديثه عن سبب تأليف دلائل الإعجاز: «وأَنه كما يَفْضُل هناك النظمُ النظمَ، والتأليفُ التأليفَ، والنسجُ النسجَ، والصياغةُ الصياغةَ، ثم يَعْظُم الفضلُ، وتكثُر المَزِيَّة، حتى يفوقَ الشيء نظيرَه والمجانسَ له درجاتٍ كثيرةً، وحتى تتفاوت القِيَمُ التفاوتَ الشديد، كذلك يفْضُل بعض الكلام بعضاً، ويتقدَّم منه الشيءُ الشيءَ، ثم يزدادُ فضلُه ذلك ويترقى منزلةً فوق منزلةٍ، ويعلو مَرْقَباً بعد

1 - الدلائل، ص: 41.

2 - و«استدلُّوا بقوله تعالى: «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعون أَحْسَنَهُ» [الزمر: 18]. والجواب أنّ أحسنه هو الذي يكون مع الدليل (...- استدلُّوا: بما روي عن النَّبيّ صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما رَآهُ المُسْلِمُونَ حَسَناً، فهو عند الله حَسَنٌ». أخرجه أحمد في كتاب السُّنَّة من حديث وائل، عن ابن مسعود رقم (3600-، وهو موقوف حسن، وكذا أخرجه البزَّار والطيالسي والطَّبراني، ورواية الرفع ضعيفة. انظر «المقاصد الحسنة» 367.

والجواب أنَّ المسلمين إذا رأوا شيئاً حسناً، كان ذلك إجماعاً وصواباً، لعصمة جميع المؤمنين، وليس خلافنا معكم في نفس الحسن. وإنَّما اختلفنا في جهة الاستحسان، وعندنا أنَّ الأُمَّةَ لا تجتمع على حُسنِ حَسَن إلاّ عند دليلٍ، وإلاّ كان إجماعها خطأ، فَدُلُّوا على أنَّها أجمعت على الحكم شهوة وميلاً إليه بغير دليل..». انظر كتاب «**إحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول» للإمَام الفقِيهِ الأُصُولي أبي الوَليد سليمَان بن خلف البَاجي**، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 566-567.

3 - انظر الدلائل، ص: 84-85.

مَرْقَبٍ، ويُستَأنَفُ له غاية بعد غايةٍ، حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع، وتَحْسَرُ الظنون، وتسقطُ القُوَى، وتستوي الأقدامُ في العَجْز»[1].

ويظهر للنّاظر في تصوّر الإمام عبد القاهر لمفهوم الاستحسان أنّ المُسْتحْسِن (العالم المؤهّل للإقدام على القيام بعملية الاستحسان) يجب أن يكون مجهّزاً بآليات معرفية، ومسلّحاً بتقنيات منهجية تؤهّله للقيام بهذه العملية المتميّزة. فقد كان يدرك -تماماً- أنّ الاستحسان من عمل المتكلّم، ولعلّ هذا ما جعل مهمّته تتأسّس على استكشاف ما دار في ذهن المتكلّم دون قصد أحياناً.

وسيكون لنا عدّة وقفات مع الدّلائل –فيما سيستقبل من بحوث- لكي نظهر صلته الوثيقة بالخصائص، ونكشف بشكل واضح على قدرة صاحبه المُنقطعة النّظير في تطوير علم أصول النّحو، وذلك بإبراز مركزية هذا العلم المتميّز في عملية الإبداع اللّغوي والأدبي.

وتجدر الإشارة –في نهاية المطاف- إلى أنّ مبحث البلاغة كان جزءاً لا يتجزّأ من علم النحو، والذي تصوّره ابن جنّي –سابقاً- بكونه انتحاء لسمت كلام العرب في تصرّفه[2]. وإذا تدبّرنا مضامين قول ابن جني على النحو وأصوله ألفيناه يربط عملية إدراك كنه نحو العربية بفهم وإدراك معاني أربع كلمات بارزة وهي: الانتحاء والسّمت وكلام العرب والتّصرّف، وما نلاحظه هو أنّ لمعاني هذه الأخيرة ارتباط وثيق بمعاني أخرى أكثر شمولية، وأوفر عمقاً تتوارى خلف التّعبير اللّغوي لتستقرّ في ضمير المتكلّم اللّغوي.

حتّى إذا تتبّعنا منطق ابن جني في عرضه لأصول النحو بدت لنا رغبته الملحّة في الكشف عن ذلك الخيط الرّابط بين المتكلّم واللّغة، وظهر لنا -بشكل واضح- إصراره الصّارخ على إزالة الحجاب عن أمر هام، وهو: مركزية أصول النحو في الفعل الإبداعي في مجال اللّغة خصوصاً والأدب عموماً.

---

1 - الدلائل، ص: 35.

2 - لقد **عرّف ابن جني** النّحو بقوله: هو «**انتحاء سَمْت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره**». **وينحصر مجال اشتغال النحو** في كونه يتولّى مستويين: **صرفي** (المفردة-: **ما يتّصل ببنية الكلمة وصيغها من تغيير**، **وتركيبي** (الإعراب-: **مبحث في العلاقات النّحوية بين المفردات والجمل والتراكيب**. انظر الخصائص: 34/1.

ففي نظر ابن جني لا يكون العالم المجتهد من أهل الإبداع في لغة ما بمجرّد امتلاكه لناصية النحو فحسب؛ بل لا بد له من معرفة كافية بأصول النحو كذلك. ومن ثمّ لا يكون الإنسان من أهل لغة ما إلاّ إذا أبدع فيها، ولا يمكن أن يبدع فيها إلا إذا أحبّها، ولا يمكن أن يحبّها إلاّ إذا عرفها -لأنّ الإنسان عدوّ ما يجهل- ولا يمكن أن يعرفها إلاّ إذا عَلِمَ أصولها، وَوَرَدَ مصادرها. لذلك فالمجتهد المبدع في اللّغة هو العارف بها والعالم بأصولها.

ولعلّ هذا ما جعل عبد القاهر الجرجاني يقول -في مرحلة لاحقة- في مدخل دلائله: «هذا كلام وجيزٌ يطلع به الناظر على أصول النحو جملةً، وكل ما به يكون النظم دفعةً، وينظر في مرآةٍ تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد اُلتقت له حتى رآها في مكانٍ واحدٍ»[1]. ويقول في بعض أبياته[2]:

فما لنظم كلامٍ أنت ناظمه *** معنىً سوى حكم إعرابٍ تزجيه

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى *** حكمٍ من النحو نمضي في توخيه

فالنّظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني هو توخّي معاني النحو؛ لذلك يفسره بقوله: «اعلم أن ليس «النَّظْمُ» إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه «علم النحو» وتعملَ على قوانينه وأُصوله، وتعرف مَناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها، وتحفَظَ الرسومَ التي رُسِمت لك، فلا تُخِلُّ بشيء منها»[3].

ويقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه «النحو والدلالة»: «لقد كان عبد القاهر نحوياً خالصاً، له بالنصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع. وقد هداه بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب وولوعه بالتفسير إلى نظريته المعروفة بنظرية «النظم»، وهي تقوم على معاني النحو»[4].

---

1 - الدلائل، ص: 3.

2 - المصدر نفسه، ص: 10.

3 - المصدر نفسه، ص: 80.

4 - انظر كتاب الدكتور **محمد حماسة عبد اللطيف «النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي»، دار الشروق-القاهرة، الطبعة الأولى: 1420هـ/2000م، ص: 27.

هكذا ارتبط التفكير البلاغي العربي بأصول النّحو، و«الذي نروم التنبيه عليه، هو أن البلاغة التي نتحدث عنها، نمط من التفكير نما في أحظان النحو في صورته الأولى عندما كان موصولًا بالبحث في خصائص العربية. هكذا كان لنظر ابن جني في جملة من المقومات الصوتية والصرفية والتركيبية، أن أفضى به إلى الكشف عما تحمله من إمكانات أسلوبية تمثل خصائص هذه اللغة في التعبير البلاغي والجمالي. وبناء عليه، لم يكن ما انتهت إليه بلاغة الشّعر من مقوّمات سوى امتداد للتفكير في الخصائص الجمالية للغة العربية»[1].

وقد درس النحاة واللّغويون العرب –ومن بينهم ابن جني وعبد القاهر الجرجاني- كثيراً من الظّواهر اللّغوية مثل: التّقديم والتّأخير والزّيادة والحذف وغيرهما دراسة تربط بين فكر المتكلّم وكلامه، وإذا كانت بعض الاتّجاهات في علم اللّغة الحديث ترفض مثل هذا الرّبط؛ فإنّ ذلك لا يعدو أن يكون رأياً يمكن دحضه؛ خصوصاً من طرف رائد المدرسة التوليدية العالم الأمريكي (نوام تشومسكي) الذي ربط بين الواقع اللّغوي والفكر الإنساني في نماذجه اللّسانية المتميّزة.

ولقد كانت أساليب القدماء تربط بين التّركيب اللّغوي والواقع الفكري؛ أو قل: تجعل نُظُم اللّغة الخارجية مطابقة لترتيب الأفكار في ذهن المتكلّم. وهو قانون من القوانين الأساسية للعربية. فالتّركيب اللّغوي –كما هو معروف- علاقات معنوية ذات تأثير لفظي، وهذا موجود في العربية وفي غيرها من اللّغات[2].

1 - البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 105.

2 - انظر كتاب **أصول النحو لمحمد خير الدين الحلو اني**، مطبعة إفريقيا الشرق- الناشر الأطسي الدار البيضاء، الطبعة الثانية: 1983م، ص: 8-9.

الفصل الخامس: السّماع

المبحث الأول: السّماع أداة منهجية أولى لتجريد القواعد والأحكام اللغوية والنحوية

السّماع هو الدّليل الإجمالي الأوّل، وعليه يجري الاستقراء، ويُعرّفه السيوطي بقوله: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته»[1]. ونستنتج من خلال هذا النص، أنّ اللّغويين العرب قد انطلقوا من معايير معيّنة اعتبروها أساس التقعيد؛ إذ اشترطوا شروطاً متعدّدة في المأخوذ عنه وفي المأخوذ به، وبدا لهم وجوب تَمتُّع الحصيلة اللّغوية بالابتعاد عن شوائب العُجمة، وعدم التأثّر بلغات الأمم المجاورة، وهذا هو معيار النّقاء والصّفاء. ومن ثم حدّدوا مصادر السّماع في:

-القرآن: وهو النّص المدوّن في مصحف[2]، وهو غير القراءات التي تعتبر كلّها حجّة؛ كيفما كانت وعلى الرّغم من تعدّدها واختلافها[3].

-الحديث: وهو ما ثبت أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قاله باللّفظ المروي، وذلك أمر نادر لأنّ أغلبية الأحاديث رُويت بالمعنى فقط، وهذا المصدر كان مثار الخلاف بين النحاة؛ إذ اختلفوا في الاستشهاد والاحتجاج به.

-كلام العرب: والكلام الذي أجاز النّحويون الاسشهاد به هو الفصيح، خصوصاً الشّعر منه، وقد حدّدوا له شروطاً منها: عدم الأخذ بالنّاذر والشاذّ؛ ممّا جعل ابن الأنباري يدخل هذا الاعتبار في تعريفه للسّماع فهو عنده: «الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)،

1 - السيوطي: الإقتراح، مرجع سابق، ص: 24.

2 - جاء في المزهر للسيوطي: «قد أجمع الناس جميعا أن اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك». المزهر: 213/1.

3 - «القرآن والقراءات اللغوية حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها». انظر **البرهان في علوم القرآن للزركشي**، تحقيق: الأستاذ أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1980م، ص: 318/1.

الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة. فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ من كلامهم»[1].

والمُلاحظ أنّ مراتب مصادر السّماع تتفاوت في قيمتها من حيث قوّة الاستشهاد؛ فالقرآن حجّة لم يُقيّد بأيّ شرط، وقد كان هدف الدّرس اللّغوي لأنّه أوثق وأصحّ من غيره، وقد ظهرت العلوم العربية جميعها لتخدم هذا النصّ القرآني المتميّز؛ فكان منه أن خدمها بصفته مصدرها الأول الذي منه تبدأ وإليه تنتهي.

وأمّا الحديث فيأتي في المرتبة الثانية؛ إذ لم يكثر علماء اللغة الاستشهاد به مثل إكثارهم في الاستشهاد بالقرآن الكريم، وكلام العرب الفصيح. وقد توسّع أبو علي الفارسي في الاستشهاد بالحديث النّبوي، وتبعه في ذلك تلميذه ابن جني الذي اعتبر الحديث مصدراً أساسياً من مصادر السّماع اللّغوي[2].

ثمّ بعد ذلك يأتي دور كلام العرب الذي أخضعه النّحاة إلى مبدأ الانتقاء وفقاً لمعايير معيّنة؛ إذ لم يأخذوا مادّتهم اللّغوية من لغات كلّ القبائل. وقد نقل الإمام جلال الدين السيوطي في كتابه المزهر نصّاً من كلام أبي نصر الفارابي، والذي يبيّن في أوّل كتابه المسمّى بـ«الألفاظ والحروف» القبائلَ التي استُمدَّت منها المادّة اللّغوية فيقول: «كانت قريشٌ أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عمّا في النفس. والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد. فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه. وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم (...) والذي

---

1 - أبو البركات بن محمد الأنباري: لمع الأدلة، مرجع سابق، ص: 81.

2 - انظر الخصائص: 1/35-36، ففي «باب القول على الإعراب» نجد ابن جني يستشهد بالحديث الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الثيب تعرب عن نفسها».

نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب»[1].

وكما حدّدوا البيئة المكانية حدّدوا كذلك البيئة الزّمانية، وهو ما يُعرف بِوَقْفِ زمن الاستشهاد، و«تمتدّ الحقبة التي استقرى النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة إلى القرن الرابع بعدها، ذلك أنّنا نجدهم يحتجّون بكلام الزّباء وجذيمة الأبرش وأعصر بن سعد، ويحتجون أيضا بكلام عمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشّجري[2]، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع»[3].

ولا يشك أغلب الدارسين المحدثين في أنّ التّقسيم المكاني؛ كان طاغياً على التّقسيم الزّماني في أصول النّحويين، لأنّ نصوص الجاهلية القديمة إنّما نُقلت عن أعراب القرون الإسلامية المعاصرة للنّحاة، ففي رأيهم أنّ ما استقراه النحويون من لغة القرنين الرابع والثالث قبل الهجرة وما بعدها أقلّ ممّا استقروه من لغة القرنين الأوّل والثاني قبلها وبعدها.

والمُلاحظُ أنّ ابن جني قد تجاوز التحديد الزّمني الذي وضعه علماء اللّغة؛ إذ نجده يروي عن بشار، ويحتج بشعره وبشعر أبي نواس، ثمّ إنّه روى للشّاعر المتميّز المتنبّي، وأسّس بذلك منهجاً جديداً، وكان إماماً لمن جاء بعده من العلماء؛ مثل جار الله الزمخشري (ت538هـ) الذي احتج –هو الآخر- بأشعار أبي تمام وغيره.

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه ألفينا السّماع عند هذا الأخير يعتمد النّقل عن القُرّاء، وعلماء اللّغة، والعرب الموثوق بفصاحتهم، ويقلّ استشهاده بالحديث النّبوي؛ لأنّه رُوي في أغلبه بالمعنى لا باللفظ، ودخل في روايته كثير من الأعاجم[4].

ويتردّد في الكتاب سماع سيبويه عن «علماء اللغة الموثَّقين في موطنه، وفي مقدمتهم أستاذه الخليل، وله في الكتاب القِدْح المعلّى، ويليه يونس بن حبيب، وقد نقل عنه أكثر

1 - **السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، مطبعة السعادة- مصر، طبعه محمد سعيد الرافعي صاحب المكتبة المزهرية: 1325، ص: 128. وانظر الإقتراح في أصول النحو، مرجع سابق، ص: 33.

2 - انظر الخصائص فقد ذكر ابن جني أبا عبد الله الشجري في المواضع الآتية: 1/78-250-338، 2/26، 3/280.

3 - محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، مطبعة إفريقيا الشرق الناشر الأطسي الدار البيضاء، الطبعة الثانية: 1983، ص: 59-60.

4 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 80.

من مائتي مرة، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلا، ثم أبو عمرو بن العلاء، وقد روى عنه أربعاً وأربعين رواية، ثم عيسى بن عمر، ومجموع نقوله عنه إثنان وعشرون مرة، ثم ابن إسحق وقد نقل عنه أربع مرات. وهو لا ينقل عنه ولا عن أبي عمرو بن العلاء مباشرة. ويروي السيرافي عن أبي زيد أنه كان يقول: كلما قال سيبويه: «وأخبرني الثقة فأنا أخبرته» وتكررت الرواية في الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات. ونقل أيضاً عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة»[1].

وقد تمثّل موقف سيبويه من العرب في تسجيل الصّورة الشّائعة على ألسنتهم في التعبير، إذ يجعلها أساساً يعتمد عليه في تقرير قواعده، ولم يكن يكتفي بها وحدها، بل يسجّل كذلك ما جاء شاذّا على ألسنتهم، وهو ينعته تارة بالضّعف وتارة بالشّذوذ أو القبح أو الغلط؛ يقصد بذلك إلى أنّه يخالف القياس الذي ينبغي اتّباعه[2].

أمّا ابن جني- فقد قيّد السّماع –في كتابه الخصائص- ب»الفصيح» و«الموثوق فيه» ممّا يعني أنّه قد تصوّر مفهوم السّماع تصوّراً خاصّاً؛ إذ اعتبره أداةً نظرية وآلية منهجية تُوظّف لتوليد القواعد والأحكام والأوصاف إلى جانب القياس. فمن يتأمّل رؤية ابن جني للأصول يدرك -تمام الإدراك- أنّها قد ارتبطت باستقراء المادّة اللّغوية، فهو لم يلتزم –في مسألة السّماع مثلا- ب»المسموع» و«المنقول» فقط؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك.

ويمكن أن نستنتج أنّ ابن جني ينظر إلى من يأخذ عنهم اللغة نظرة متفحّصة ودقيقة تدلّ على فهمه لتطوّر اللغة وتغيّرها؛ فالشيء الذي كان يُخيفه هو أن يفقد الفصحاء فصاحتهم لاختلاطهم بأصحاب المدن وبالأعاجم.

ومن أجل ذلك اهتم –هو ومِنْ قَبْلِه- سيبويه بمواصفات من يُأخذ عنه؛ إذ ورد في الكتاب العبارات الآتية: «وسمعنا الثقة من العرب»، «وحدثنا من نثق به»، و«قال قوم من العرب ترضى عربيتهم»[3].

1 - المرجع نفسه، ص: 81.

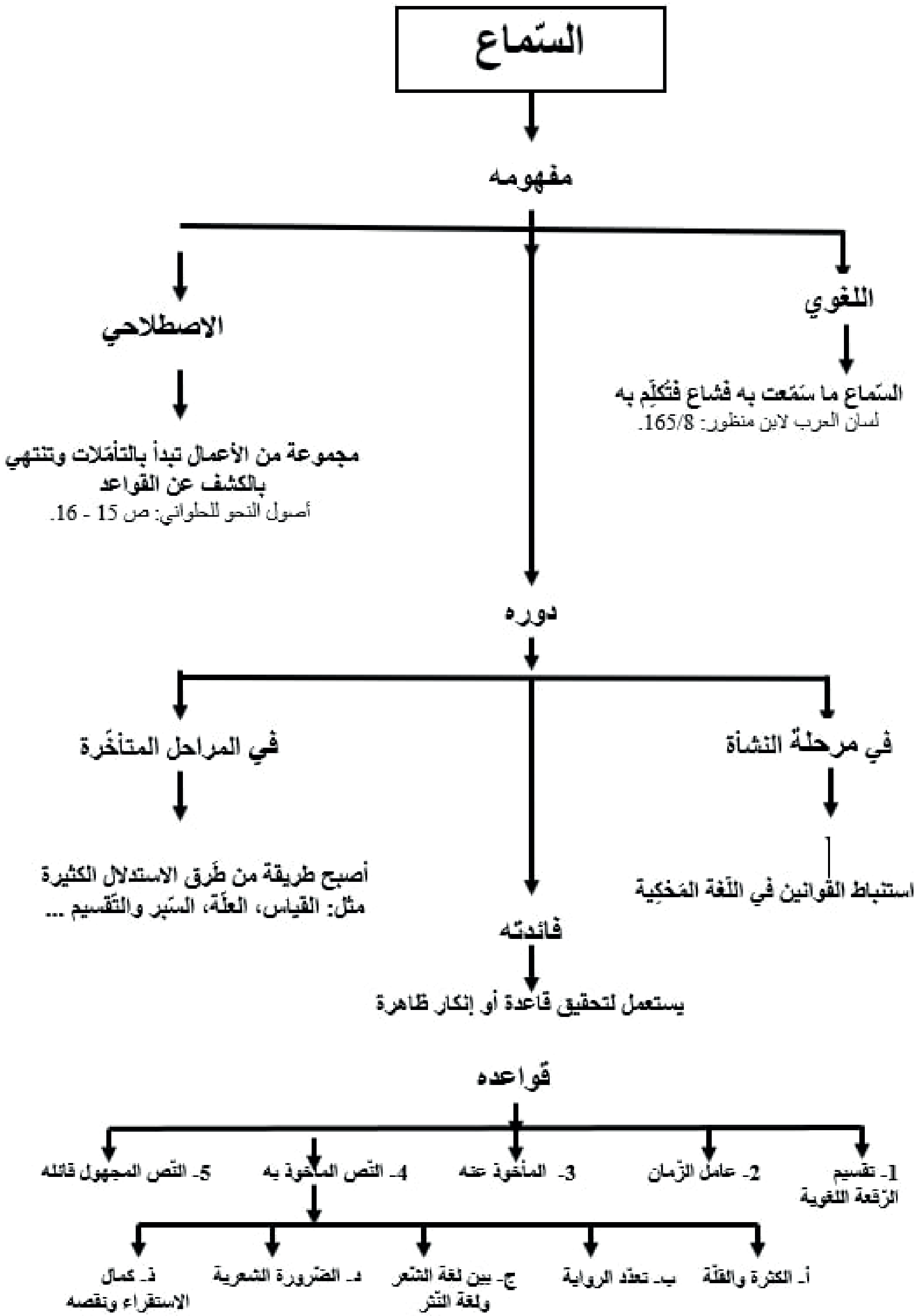
2 - نفسه، ص: 81.

3 - انظر المواضع الآتية في كتاب سيبويه: 331/1، 336/3، 182/1.

ونستخلص ممّا سبق أنّ الدّراسات اللّغوية العربية القديمة أَوْلت العناية إلى اللّغة المكتوبة، كما أنّها لم تأخذ المادّة اللّغوية بأكملها، بل أخذت بعضها، واعتبرت لغات قبائل معيّنة لغة واحدة، ثمّ إنّها اعتبرت لغة مراحل متعدّدة لغة مرحلة واحدة.

وهذا السّلوك يتعارض مع مبادئ الدّراسات اللّغوية الحديثة التي تعتبر أنّ اللّغة كيفما كانت جديرة بالتّقعيد، كما أنّها لا تعتمد اللّغة المكتوبة فحسب بل تنطلق من اللّغة المنطوقة؛ لأنّ الكتابة نفسها مؤسّسة على وحدات اللّغة المنطوقة. ويمكن القول إنّ التّصرّف اللّغوي للعرب كان محدوداً بشروط تاريخية معيّنة هي التي أملت عليهم ما فعلوه.

ويبقى السّماع أصلا من أصول النّحو، إذ هو الدّليل الإجمالي الأوّل، ثم بعد ذلك تأتي خطوة أخرى تتمثّل في الانتقال من السّماع إلى القياس، ومعناه الانتقال من الحسيّ إلى التّجريدي؛ ولا نجازف إذا قلنا إن العلوم الإسلامية كلها معقول من منقول.


السّماع
مفهومه
اللغوي
السّماع ما سَمَعت به فشاع فتُكلِّم به
لسان العرب لابن منظور: 165/8.
الاصطلاحي
مجموعة من الأعمال تبدأ بالتأمّلات وتنتهي بالكشف عن القواعد
أصول النحو للحلواني: ص 15 - 16.
دوره
في مرحلة النشأة
استنباط القوانين في اللّغة المَحْكِيّة
في المراحل المتأخّرة
أصبح طريقة من طُرق الاستدلال الكثيرة مثل: القياس، العلّة، السّبر والتّقسيم ...
فائدته
يستعمل لتحقيق قاعدة أو إنكار ظاهرة
قواعده
1ـ تقسيم الرّقعة اللغوية
2ـ عامل الزّمان
3ـ المأخوذ عنه
4ـ النّص المأخوذ به
5ـ النّص المجهول قائله
أ ـ الكثرة والقلّة
ب ـ تعدّد الرواية
ج ـ بين لغة الشّعر ولغة النّثر
د ـ الضّرورة الشعرية
ذ ـ كمال الاستقراء ونقصه

المبحث الثاني: تصوّر ابن جني لمفهوم السّماع

لم يعتبر ابن جني القبائل كلّها درجة واحدة من حيث قيمة الاستشهاد بأقوالهم، ولكنّه اشترط في أحوال المحتجّ بهم التعمّق في التبدّي. ففي رأيه أنّ الذين يجب نقل اللغة العربية عنهم، وعنهم يؤخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب، هم أهل الوبر الذين لم يفش في أهلهم ما فشا في أهل المدر «من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها»[1].

ويشير ابن جني إلى أنّ العالم اللغوي الأصمعي لا يحتج بلغة بعض الشعراء أمثال: الكميت وذي الرمة وابن قيس الرّقيات؛ لأنّ الأوّل جرمقاني من أهل الموصل، والثاني طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقّالين، والثالث مخنّث. وكل هذه الاعتبارات والمواصفات التي اعتمدها ابن جني ترتبط بالمأخوذ عنه، وتركز على ميزاته الخلقية والعلمية.

ثمّ إنّ ابن جني قد جعل الاستشهاد الصحيح من الوجهة النظرية محصوراً في القرآن، والحديث، وشعر العرب ونثرهم؛ إلّا أنّه لا يقبل من الأشعار والكلام ما لا أصل يسوغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. فالناطق بذلك –في نظر ابن جني- بصورة من جر الفاعل أو رفع المضاف إليه. وما كانت هذه سبيله وجب اطّراحه والتوقّف عن لغة من أورده.

يقول ابن جني «ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقي ما يرد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحا. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه وينال ويغض منه»[2].

وهكذا ذكر ابن جني في كتابه الخصائص رجالاً كثر استفاد منهم، وقرأ عليهم، ونقل آراءهم بألفاظها أو معانيها إلى كتابه، ومن خلال الخصائص نتعرَّف على عددٍ كبير من هؤلاء

1 - الخصائص: 6/2.

2 - الخصائص: 7/2.

الشيوخ، وهم: أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي، وأبو عبد الله الشجري[1]، وقد ذكرنا أنه قرأ عليه بالموصل، وأن أبا الفتح كان شديد الإعجاب بفصاحته، وكان شاعراً، وكان ينشد لأبي الفتح شيئاً من شعره[2]، وقد ذكره مراراً في كتبه، وكان يسأله ويحاوره، ويأنسُ لأجوبته.

ومن العلماء الأعلام الواردة أسماؤهم في الخصائص، والذين قدّم ابن جني نتفاً من كلامهم، وحكى عنهم بعض رواياتهم، واستشهد ببعض أقوالهم ومذاهبهم، واحتجّ لهم أو لخلافهم في كثير من الأحيان: أبو الحسن الأخفش (ت215هـ)[3]، والذي ذكره في سبعة وثلاثين موضعاً[4]، ويليه الأصمعي (ت214هـ) وقد ذكره في خمسة وعشرين موضعاً[5]، وأحمد بن يحيى (ثعلب) (ت291هـ)، وقد نقل عنه أكثر من إحدى عشرة مرّة، ثم الجاحظ (ت255هـ)، وأبو عمر الجرمي (ت225هـ)، وأبو الخطّاب[6]، والخليل بن أحمد (ت175هـ)[7]، ومجموع

1 - ورد ذلك في الخصائص: 76/1، 78، 240، 241، 242، 250، 271، و9/2، 26، 55، 307، 466، و280/3.

2 - انظر الخصائص:240/1، 271، 55/2، 307.

3 - انظر الخصائص: 125/1.

4 - «أقام أبو الفتح في الموصل من ولادته فيها سنة 322هـ إلى سنة 337هـ، فيكون قد عاش في مسقط رأسه حوالي ستة عشر عاما، ودرس فيها على شيوخها حتَّى اتصل بشيخه أبي علي الفارسي. ومن هؤلاء الشيوخ الذين قرأ عليهم أبو الفتح في مرحلة تكوينه العلمي في الموصل **الشيخ أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي الشافعي، ويعرف بالأخفش، وكان إماما في النحو، فقيهاً فاضلاً عارفاً بمذهب الشافعي، قرأ عليه ابن جني النَّحو في الموصل قبل أن يغادرها هذا الشيخ إلى بغداد حيث أقام فيها**، وكلام الشيخ النجار في مقدمة الخصائص بأنه لم يقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل يغاير ما ذكر ابن ماكولا حيث قال: «سمع جماعة من المواصلة والبغداديين» والمواصلة جمع موصلي ممّا يوحي بأنه تتلمذ على غير واحدٍ من شيوخ الموصل وعلمائها، ويمكننا أن نذكر من هؤلاء أعرابياً فصيحاً اسمه أبو عبد الله محمد بن العسَّاف العقيلي، ويتردد اسمه في كتبه، ويذكره أحياناً باسم عبد الله الشَّجري، وكان عالماً باللغة وشاعراً وراويةً، وقد قرأ عليه بالموصل، وبقي يحتفظ في ذاكرته بالإعجاب لهذا البدوي. **الفسر** شرح ابن جني لديوان المتنبّي لابن جني، تحقيق: صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، الطبعة الأولى: 1988م، الجزء الأول، ص: 99.

5- ومما ذكره في الثناء عليه وعلى علمه: «**وهذا الأصمعي –وهو صناجة الرواة والنقلة، وإليه محط الأعباء والثقلة، ومنه تجنى الفقر والملح، وهو ريحانة كل مغتبق ومصطبح– كانت مشيخة القراء وأمثالهم تحضره**». انظر الخصائص: 311/3.

6 - هو الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى بني قيس بن ثعلبة، وهو شيخ يونس، **وكان دينا ورعا ثقة، من أئمة اللغة والنحو. وكان قد لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمر بن العلاء وطبقته. وأخذ عنه سيبويه اللغة وشيئا من النحو**. وروى عنه في كتابه نحو 47 مرة، ولم تعرف سنة وفاته إلا ما ذكروا أنه كان إماما في العربية قديما. انظر كتاب سيبويه: 9/1.

7 - قال ابن جني في الثاء عليه وعلى علمه: «وهذ الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظنا، وقد جاء به السماع نصا (...- **فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين، فهو المعني بقوله:**

الألمعي الذي يظن بك الظ * ن كأن قد رأى وقد سمعا**». انظر الخصائص: 111-112.

نقوله عنه ستّة عشر نقلاً، ثم ابن دريد (ت323هـ)[1]، والزجّاج (311هـ)[2]، وقد نقل عنه ستّ مرات، ثمّ أبوزيد (ت215هـ)[3] الذي تكرّرت الرّواية عنه أكثر من تسعة عشر مرّة، وأبو حاتم السّجستاني (ت250هـ)، وأبو بكر ابن السرّاج (ت316هـ)، وقد حكى عنه ما يزيد عن إحدى عشرة مرّة، وأبو عمرو الشيباني، وأبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت209هـ)، وأبو عمرو بن العلاء[4]، وقد نقل عنه أكثر من سبع مرّات، ثمّ قُطرب (ت206هـ)[5]، والكسائي علي بن حمزة (ت189هـ)[6]، ثمّ المازني (ت249هـ)[7]، وقد ذكره أزيد من خمس وعشرين مرّة، ثمّ المبرّد (ت285هـ)، ومجموع نقوله عنه ستّة عشر نقلاً، ثمّ يونس بن حبيب (ت182هـ)، وآخرون مجهولون[8]

وقد كان أبو الفتح شديد الثقة بالأعراب وفصاحتهم، قال في الخصائص: «وذلك أن الأعرابيَّ الفصيحَ إذا عُدلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يأبه بها»[4]. صحيح أن ابن جني لم يكن يأخذ عن أعرابي إلا بعد أن يمتحن فصاحته، ولكنه كان يميل إلى الأخذ عنه بعد التأكد من فصاحته، وهناك أعرابٌ آخرون غير ابن الشجري أخذ عنهم أبو الفتح، ومن هؤلاء غلام من آل المهيا، قال في الخصائص: «وسألت غلاماً من آل المهيا

1 - صاحب كتاب الجمهرة في اللغة.

2 - صاحب كتاب معاني القرآن.

3 - هو أبو زيد بن أوس الأنصاري قال: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، قال: «فإذا سمعته يقول: **حدثني من أثق بعربيته، فإنما يريدني. فهذا قول مفتخر بتلميذه»**. انظر الكتاب: 20/1.

4 - ومما ذكره ابن جني في علمه وفضله قوله: «أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحرجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوبه». انظر الخصائص: 310/3.

5 - هو أبو محمد بن المستنير البصري. كان ملازما لسيبويه، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه، فقال: «ما أنت إلا قطرب ليل!» والقطرب: دويبة لا تستريح نهارها سعيا. وقد أخذ قطرب أيضا عن عيسى بن عمر النحو، كما أخذ عن النظام مذهبه الاعتزالي. انظر الكتاب: 1/15-16. ومما ذكره ابن جني في علمه وفضله قوله: «**ولله قطرب! فإنه قد أحرز عندي أجرا عظيما فيما صنفه من كتابه الصغير في (الرد على الملحدين- وعليه عقد أبو علي رحمه الله كتابه في تفسير القرآن، وإذا قر أته سقطت عنه الشبهة في هذا الأمر»**. انظر الخصائص: 255/3.

6 - ومما ذكره في الكسائي والثناء عليه وعلى علمه: «**هذا إلى ما يعرف من عقل الكسائي وعفته، وظلفه ونزاهته، حتى إن الرشيد كان يجلسه ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرته»**. انظر الخصائص: 311/3.

7 - هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني كان يقول: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي». انظر الكتاب: 21/1. وقال: «وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا». انظر الخصائص: 191/1.

8 - تمّ نقل إحصاء الرّوايات عن محقّق الخصائص عبد الحميد هنداوي: 3/184-154.

4 - انظر الخصائص: 26/2.

فصيحاً عن لفظةٍ من كلامه...»[1]. وكان يسأل أعراباً آخرين لم يذكر لنا أسماءَهُم، قال في الخصائص[2]: «وسألتُ بعضَ بني عقيل عن قول الحمصي [البيت].. «[3].

وأبو جعفر بن محمد بن الحجاج، وهو يروي عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام[4]، وأبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى الشَّيخ، وقد ورد ذكره في عدد من كتب أبي الفتح[5]، وأبو بكر محمد بن علي المراغي[6]، نسبة إلى مراغة –وهي من أهم أعمال بلاد أذربيجان. نزل الموصل، وأطال المقام به، وكان عالماً ديّناً، قرأ على أبي إسحاق الزَّجَّاج، وله من التصانيف كتاب: مختصر النحو، وكتاب شواهد سيبويه وتفسيرها. وأبو الحسن علي بن عمرو؛ وقد ذكره أبو الفتح في الخصائص[7]. وأبو بكر محمد بن علي بن القاسم الذهبي[8]، ومحمد بن سلمة [أبو الصقر][9].

ومحمد بن محمد [أبو السهل] (ت385هـ)[10] وهو محمد بن عثمان البغدادي المعروف بالطرازي: مقريءٌ من تلاميذ أحمد بن مجاهد، كان عارفاً باللغة العربية والحديث، والسَّري

1 - الخصائص: 778/1.

2 - انظر الخصائص: 119/2.

3- انظر الفسر: 106.

4 - وقد ورد ذكره في المحتسب: جعفر بن علي، قال: «أخبرنا بهذه الحكاية أبو بكر جعفر بن علي بن الحاج..». والحكاية التي أشار إليها أبو الفتح هي: «ومن ذلك ما حكاه ابن سلاَّم، قال: قال سيبويه: كان عيسى بن عمر يقرأ: «على تقوىً من الله» [سورة التوبة الآية 109] قلت: على أي شيء نوَّن؟ قال لا أدري ولا أعرفه. قلت: فهل نوَّن أحد غيرهُ؟ قال: لا». كما ذكره مرة أخرى باسم جعفر بن علي وذكره في الخصائص (مرتين: 386/1، 305/2- باسم جعفر بن محمد بن الحجاج وذكر روايته عن ابن سلام مرتين وعن الأصمعي مرة واحدة. انظر الفسر، ص: 102-103.

5 - ذكره ابن جني في الخصائص ثلاث مرات: 360/1، 283/3، 298.

6 - ذكره ابن جني في الخصائص: 255/2، 299/3. وقد علَّق الشيخ النجار على وروده في الخصائص: 255/1 بالحاشية رقم (3- قائلاً: «يبدو أنه مبرمان شارح الكتاب، أخذ عن أبي اسحاق الزجاج، وأخذ عنه السيرافي الفارسي ولا يبعد أن يأخذ عنه ابن جني..». ووافق السَّامرائي الشيخ النجار على رأيه في كتابه ابن جني النحوي ص 30، وهذا الأمر بعيدٌ عن الصّواب، ذلك أن محمد بن علي هو نفسه محمد بن علي المراغي، وهو عالم موصلي كما ذكرنا، وهو من تلاميذ الزجاج وشارح لسيبويه أيضاً، وأما برمان فهو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري. انظر هامش الفسر ص 103.

7 - انظر الخصائص: 80/1. يقول ابن جني: «وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هارباً متعسِّفاً».

8 - ذكره أبو الفتح في الخصائص: 299/3 بإسناد عن أبي عثمان، كما ذكره في الفسر ((مخطوطتنا-؛ 684/1.- بإسناده عن أبي بكر محمد بن الحسن [ابن دريد].

9 - أورد ابن خلِّكان خبراً عن محمد بن سلمة الضَّبيّ أورده أبو الفتح بعينه في الفسر رواية عن أبي الصقر محمد بن سلمة الضبيّ، كما أن أبا الفتح ذكره في بعض كتابه الخصائص: 315/1 يروي عن المبرد.

10 - وقد ذكره أبو الفتح في الخصائص: 132/3.

الرَّفَّاء الكندي الموصلي، الشاعر والكاتب، ومن شيوخ ابن جني أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر، وكان أبو الفتح شديد الإعجاب به، وقرأ عليه ديوانه، وناقشه في مسائل كثيرة من مسائل العربية (...)، وآخِر وأهم شيوخ أبي الفتح على الإطلاق هو أبو علي الفارسي الذي لازمه أربعين سنة[1]، ويذكر ابن جني ما يزيد عن واحد وثلاثين عالماً في مقدّمتهم أستاذيه سيبويه والفارسي؛ هذا الأخير الذي اعتبر المصدر السماعي الخاص لابن جني.

لقد روى ابن جني كثيراً عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم؛ إذ اتّبع في ذلك سلفه من اللغويين، وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبّت من أمره وصدق نحيزته. وقد عقد لهذا باباً في الخصائص: «باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ من أهل الوبر». ومن الذين أخذ عنهم وكان يثق بلغتهم أبو عبد الله محمد بن العساف العقيلي التميمي. وقد يذكره باسم أبي عبد الله الشجري[2]. ومن قوله فيه: «وعلى نحو ذلك فحضرني قديماً من الموصل أعرابي عقيلي جوبي تميمي يقال له محمد ابن العساف الشجري. وقلما رأيت بدويًا أفصح منه»[3].

ومن يتأمّل رؤية ابن جني للأصول يدرك -تمام الإدراك- أنّها قد ارتبطت باستقراء المادة اللّغوية، فهو لم يلتزم –في مسألة السّماع كما رأينا- بـ«المسموع» و«المنقول» فقط؛ بل تجاوز الأمر إلى ما وراء ذلك. ويمكن القول إنّ المستمع اللّغوي –مثلاً- لم يكن مستمعاً عادياً، ولم يكن مستمعاً مثالياً كما هو موجود في بعض الأنحاء الحديثة مثل النحو التوليدي، وإنّما كان متكلّماً فصيحاً يحمل سليقةً سليمةً، ويمتلك فضاءً معرفياً متميّزاً.

وقد اشترط ابن جني نفس الشّرط (الفصاحة والمعرفة) في تصوّره لمن يقوم بالعمليات الاستدلالية الأخرى؛ خصوصاً تلك التي اختلف علماء العربية في الأخذ بها؛ مثل: الاستحسان والإصلاح وغيرهما، إذ مثّل دليل الاستحسان –مثلا- بالنّسبة لابن جني نوعاً من الاتّساع والتّصرّف الذي يُستخدم لإبداع صيغ جديدة ومبتكرة في العربية.

---

1 -انظر الفسر: 107/1.

2 - انظر الخصائص: 1/76-78-240-250.

3 - مقدمة الخصائص: 1/15-16.

لهذا كله نجده يقول في أحد نصوص الخصائص: «وسألته يوماً (يعني مستمعه الخاص أبا عبد الله الشجري) فقلت له: كيف تجمع (دكانا)؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمانا؟ قال: عثمانون؛ فقلت له: هلاّ قلت أيضا: عثامين؟ قال: أيش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته والله لا أقولها أبدا».

وإذا تدبّرنا في مضامين هذا النص ألفيناها تتمظهر في أربع أفكار أساسية:

الأولى: يُقدّم ابنُ جني مُستمعَه اللّغوي بصفته متكلّماً فصيحاً يتميّز بسليقة سليمة، ويمتلك فضاءً معرفياً خاصّاً.

الثانية: يُوظّف ابن جني القياس –في هذا النص- توظيفاً خاصّاً؛ فهو يقيس «عثامين» على «سراحين» على الرغم من وُرود السّماع بخلاف ذلك.

الثالثة: يحض ابن جني مستمعه الشّجري على القيام بعملية: قياس عثامين على سراحين، وفي ذلك إشارة إلى وجود إمكانية جديدة في توليد القاعدة بالاستناد إلى المستوى الصّرفي.

الرّابعة: تشكّل الأسئلة -التي طرحها ابن جني على أبي عبد الله الشّجري- نوعاً من الاختبار لمن يُؤْخذ عنه من المتكلّمين بالعربية، وضرباً من التثبّت من صحّة ما يُؤْخذ من أمور لغوية ومسائل نحوية، وهذا يدلّ على أنّ ابن جني كان يمتلك قدرة عالية في مجال التدقيق والتحقيق والتوثيق.

ويسمح التأمّل في هذا النص -المقتطف من الخصائص- بالقول إنّ المستمع اللّغوي في نظر ابن جني لم يكن مستمعاً عادياً، ولم يكن مستمعاً مثالياً كما هو الشأن في بعض الأنحاء الحديثة، وإنّما كان متكلّماً فصيحاً ذا سليقةً سليمةً، ومعرفة متميّزة بالعربية. ويمكن أن نستنتج أن ابن جني ينظر إلى من يأخذ عنهم اللغة نظرة متفحّصة ودقيقة تدلّ على فهمه لتطوّر اللغة وتغيّرها؛ فالشيء الذي كان يُخيفه هو أن يفقد الفصحاء فصاحتهم لاختلاطهم بأصحاب المدن والأعاجم. ومن أجل ذلك اهتم –هو ومِنْ قَبْلِه- سيبويه بمواصفات من يُأخذ

عنه؛ إذ يقول: «وسمعنا الثقة من العرب»، «وحدثنا من نثق به»، و«قال قوم من العرب ترضى عربيتهم»[1].

لقد كان ابن جني يبحث عن الحقيقة اللّغوية؛ لذلك كان جلّ حديثه عن حكمة المتكلّم العربي. ولذلك نقول: إذا كان تشومسكي قد حدثنا عن المتكلّم المستمع المثالي؛ فالعرب قد تحدّثت عن الأعرابي العالم. ولو عدنا إلى كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي نجد رواية للخليل عندما سُئل عن العلل: هل هي من صنع النحاة؟ أجاب بما معناه أنّ المتكلّم، وهو يتكلّم باللّغة العربية وباللّسان العربي كان يتكلّم وهو يعلم مناط العلل ومواضعها[2]. إذن فنحن نتكلّم عن متكلّم عالم عارف.. لذلك تحدّث ابن جني في خصائصه عن هذا المتكلّم العربي وعن حكمته..

ويطالعنا ابن جني برأيه المتميّز في جواز الاحتجاج بكلام المولدين وأشعارهم في باب المعاني دون الألفاظ لأنّ المعاني –في رأيه- «يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون»[3]. وقد «كان أبو العبّاس[4].وهو الكثير التعقّب لجلّة الناس احتج بشيء من شعر حبيب[5] بن أوس الطائي في كتابه الاشتقاق، لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه»[6]؛ فـ«ألفاظ اللغة وأبنيتها وأصولها لا يحتج عليها بشيء من كلام المولدين اتفاقا».. ولا يخرج عالمنا عن هذا الاتّفاق؛ إلّا أنّه يمكن أن يستفاد من كلامه كذلك «صحة الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولدين في أبواب البلاغة برمتها من معان وبديع (...) ومن ثم فلا يغلق باب الاحتجاج فيها أو يقصر على ما ورد من شواهد البلاغة في العصور الغابرة، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون في العصور الحديثة»[7]. وهذه – كما ترى- مواقف تنبئ عن فكر مرن يؤمن بالتطور ويقبل بالجديد. خلافاً للشّائع المتواتر عن اللغويين من العزوف عن أشعار المحدثين.

1 - انظر المواضع الآتية في كتاب سيبويه: 331/1، 336/3، 182/1.
2 - انظر **الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجي**، دار النفائس- بيروت، الطبعة الخامسة: 1986م، ص: 66.
3 - الخصائص: 23/1.
4 - يريد المبرد محمد ابن يزيد (ت280هـ- الإمام في النحو واللغة والأخبار.
5 - هو أبو تمام (ت231 هـ بالموصل-.
6 - الخصائص: 23/1.
7 - ابن جني: الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، انظر هامش 79/1.

وهكذا يتبيّن لقارئ الخصائص أنّ ابن جني- قد قيّد السّماع بـ«الفصيح» و«الموثوق فيه» مما يعني أنّه قد تصوّر مفهوم السماع تصوّراً خاصاً؛ إذ اعتبره أداةً نظرية وآلية منهجية تُوظّف لتوليد القواعد والأحكام والأوصاف إلى جانب القياس.

وهذا يدعو إلى القول بكثير من الثقة: إنّ علم أصول النحو في كتاب الخصائص قد بلغ ذروة نمائه بتكامل صورة البحث النحوي على يدي صاحبه، حتّى إنّ الأسس التي قام عليها نشاط من تلاه من اللّغويين والأصوليين من النحاة لم ينلها من التعديل إلا النزر القليل.

المبحث الثالث: مبادئ الحجاج اللغوي عند ابن جني

يمكن حصر المبادئ التي أقام عليها ابن جني حجاجه اللغوي فيما يأتي:

-لا يؤخذ عن أهل المدر كما يؤخذ عن أهل الوبر.

-لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك تلقّي ما يرد عنها[1].

-المعاني يتناهبها المولّدون، كما يتناهبها المتقدّمون[2].

-الأصمعي لا يحتج بلغة الكميت؛ لأنه جرمقاني لا يأخذ من أهل الموصل[3].

1 -. انظر الخصائص: 5/2.

2- انظر الخصائص: 23/1.

ويعلق عبد الحميد هنداوي (محقق الخصائص بعد صدور تحقيق علي النجار- على هذا النص قائلا: «هذا يدلك على أن استشهاد ابن جني وغيره بكلام المولدين إنما هو في باب المعاني دون الألفاظ فإن ألفاظ اللغة وأبنيتها وأصولها لايحتج عليها بشيء من كلام المولدين **اتّفاقا**. كما يستفاد من كلام ابن جني كذلك صحة الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولدين في أبواب البلاغة برمتها من معان وبديع؛ فإنها من المعاني التي يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون كما يقول ابن جني، ومن ثم فلا يغلق باب الاحتجاج فيها أويقصر على ما ورد من شواهد البلاغة في العصور الغابرة، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون في العصور الحديثة». الخصائص: هامش صفحة 79/1، تحقيق الهنداوي.

3 - «قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: أتجيز: إنك لتبرق لي وترعد؟ فقال: لا، إنما هو تبرق وترعد. فقلت له: فقد قال الكميت:

أبرق وأرعد يا يزيـ *** ـد فما وعيدك لي بضائر

فقال: **هذا جرمقاني من أهل الموصل، ولا آخذ بلغته**». الخصائص: 293/3-294.

-الأصمعي لا يحتج بلغة ذي الرمة؛ لأنه طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقّالين[1]. (لا يؤخذ عمن لا يلتزم أخلاق المروءة)

-الأصمعي لا يحتج بلغة عبد الله بن قيس الرقيات؛ لأنه مخنّث[2].

-من عادات العرب وسننها في كلامها؛ أنهم إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما وتتميما للشبه الجامع لهما[3].

-ما طال من اللغة وأما بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرّف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفّها[4].

- الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذّ عن القياس، فلا بد من اتّباع السّمع الوارد فيه نفسه، لكنه لا يتّخذ أصلا يقاس عليه غيره[5].

-ضعف الشيء في القياس وقلّته في الاستعمال، مرذول مطّرحٌ[6].

1 - انظر الخصائص: 295/3.

2 - انظر الخصائص: 315/3.

3 - «**وهذا عادة للعرب مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه؛ عمارة لبينهما، وتتميما للشبه الجامع لهما. وعليه باب ما لا ينصرف؛ ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه؛ كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه**». أنظر الخصائص: 63/1.

4 - «اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكرة على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، واعلم أنه لا بد من رفض ما شنع تآلفه منها (...- وعلم أيضا أن **ما طال من اللغة وأم بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها** (...- فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل (...- كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول». الخصائص: 64/1.

5 - «**اعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه، لكنه لايتخذ أصلا يقاس عليه غيره** (...- فإن كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله». الخصائص: 99/1.

6 - «وإذا فشا الشيء في الاستعمال وقوي في القياس فذلك ما لا غاية وراءه؛ نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس. **وأما ضعف الشيء في القياس وقلته في الاستعمال، فمرذول مطرحٌ**». الخصائص: 126/1.

-عناية العرب بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها؛ فالمعنى إذا هو المكرّم المخدوم، واللّفظ هو المبتذل الخادم[1].

-إنما جيء بالإعراب للدّلالة على اختلاف المعاني[2].

-الفروع إذا تمكّنت قويت قوةً تسوغ حمل الأصول عليها[3].

-إجماع البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص[4].

-إذا دلّ الدّليل فلا يجب إيجاد النظير[5].

-قد يرد عن عالم ما لفظان متضادان، فيعلم أن رأيه مستقرّ على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطّرح من رأيه[6].

-الدّور، والوقوف منه على أوّل رتبة[7].

---

1 - «فإن العرب –فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذاهبها. **عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها.** (...- أو لا تعلم (...- أن سبب إصلاحها ألفاظها، وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ وقيد مقاده الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحليتها لم يقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. **فالمعنى إذا هو المكرم المخدوم، واللفظ هو المبتذل الخادم».** الخصائص:150/1-237-175.

2 - «ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا؛ من حيث كان **إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني».** الخصائص: 175/1.

3 - «**الفروع إذا تمكنت قويت قوةً تسوغ حمل الأصول عليها**، وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوة الحكم». الخصائص: 184/1.

4 - «اعلم أن إجماع البلدين **إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص**، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه». الخصائص: 189/1.

5 - «**إذا دل الدليل فلا يجب إيجاد النظير** (...- لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجة إليه». الخصائص: 197/1-198-252.

6 - «وكلام العرب لمن عرفه وتدرب بطريقها فيه جار مجرى السحر لطفا وإن جسا عنه أكثر من ترى وجفا. ومن ذلك أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نص في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، **فيعلم بذلك أن رأيه مستقر على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرح من رأيه».** الخصائص: 205/1.

7- «**باب في الدور، والوقوف منه على أول رتبة.** هذا موضع كان أبو حنيفة –رحمه الله- يراه ويأخذ به. وذلك أن تؤدى الصنعة إلى حكم ما، مثله مما يقتضي التغيير؛ فإن أنت غيرت صرت إلى مراجعة مثل ما منه هربت. فإذا حصلت على هذا

-من مواضع الضّرورة الحمل على أحسن القبيحين[1].

-قد يعطى الشيء حكم شيء آخر إذا أشبهه لفظا، وإن لم تكن العلة قائمة بينهما[2].

-إذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه[3].

- ليس كل ما يفسر به معنى اللّفظ صالحاً لأن يعتد به في تقدير الإعراب[4].

- الأصول المفترضة للكلمات: منها ما لا يمكن النطق به أصلا[5].

-إذا تركت العرب أمراً من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتّباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه[6].

وجب أن تقيم على أول رتبة، ولا تتكلف عناء ولا مشقة. وأنشدنا أبو علي –رحمه الله- غير دفعة بيتا مبنى معناه على هذا، وهو:

رأى الأمر يفضي إلى آخر *** فصير آخره أولا». الخصائص: 1/208-209.

1 - «**باب في الحمل على أحسن القبيحين**. اعلم أن هذا موضع من مواضع الضرورة المميلة وذلك أن تحضر الحال ضرورتين لا بد من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا». الخصائص: 1/212.

2 - «**باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم**. اعلم أن هذا باب طريقة الشبه اللفظي». الخصائص:1/213.

3 - «باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره. اعلم أن المذهب هو الذي ذكرناه، والعمل عليه، والوصية به. **فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه»**. الخصائص: 1/251.

4 - «تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب؛ حتى لايشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه». الخصائص:1/284.

5 - «منها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل، لا لثقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه. ومنها ما يمكن على ثقل، ومنها ما يمكن على غير ثقل ولكنهم رفضوه، ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل للتعويض، أولأمر الصنعة إلى رفضه». الخصائص: 1/263.

6 - انظر الخصائص: 1/362.

-ليس لك أن تردّ إحدى اللّغتين بصاحبتها؛ لأنّها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، فتقوّيها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها[1].

-إذا قلت لغة من اللغات جدّاً وكثرت الأخرى جدّاً؛ فإنك تأخذ بأوسعها روايةً، وأقواها قياساً»[2].

- الناطق على قياس لغة من لغات العرب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه[3].

- إذا انتقل لسان العربي من لغته إلى لغة أخرى، ينظر في حال المنقول إليه، فإن كان فصيحاً أخذ به، وإن كان فاسداً لم يؤخذ به، ويؤخذ بلغته الأولى[4].

-إذا سمع الشيء من فصيح ولم يسمع من غيره وجب قبوله، وهو إما أخذه عمّن سبق أو شيء ارتجله، لكن لو جاء عن ظنين أو متّهم أو غير فصيح لم يقبل[5].

1- «**ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها**، وأشد أنسا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا. أولا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن علي بسبع لغات كلها كاف شاف». الخصائص: 10/2. (ورد أصل هذا الحديث في حديث طويل في صحيح البخاري بحاشية السندي (نشر بدار المعرفة بيروت-لبنان- في كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، 226/3-227 -.

2 - «هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا **فإنك تأخذ بأوسعها رو اية، و أقواها قياسا**». الخصائص: 10/2.

3 - «وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون: تعلمون وتفعلون وتصنعون، بكسر أوائل الحروف. (وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنكش، ورأيتكش وأعطيتكش؛ تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين. وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضا: أعطيتكس ومنكس وعنكس. وهذا في الوقف دون الوصل.- فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى (وأشيع- منها؛ **إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعي عليه**. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا». الخصائص: 11/2-12.

4 - «**باب في العربي الفصيح ينتقل لسانه**. اعلم أن المعمول به في نحو هذا أن تنظر حال ما انتقل إليه لسانه. **فإن كان إنما انتقل من لغته إلى لغة أخرى مثلها فصيحة وجب أن يؤخذ بلغته التي انتقل إليها**، كما يؤخذ بها قبل انتقال لسانه إليها، حتى كأنه إنما حضر غائب عن أهل اللغة التي صار إليها، أو نطق ساكت من أهلها. **فإن كانت اللغة التي انتقل لسانه إليها فاسدة لم يؤخذ بها** [ويؤخذ بالأولى]، حتى أنه لم يزل من أهلها. وهذا واضح». الخصائص: 12/2.

5 - الخصائص: 25/2-26 «**إن الأعر ابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به**؛ فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا إليها. وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان: ما

-الأصول –لقوّتها- يتصرف فيها، والفروع يتوقف بها ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها[1].

-قد يحمل الشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره[2].

-كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه، فإنك حينئذ ترتجل له فرعاً، ولست تراجع به أصلاً»[3].

-«الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله»[4].

-الأصل أن تقرّ الألفاظ على أوضاعها الأوّل، ما لم يدع داعٍ إلى التّرك والتحوّل[5].

قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب (...- **لكن لو جاء شيء من ذلك عن ظنين أو متهم أو من لم ترق فصاحته، ولا سبقت إلى الأنفس ثقته كان مردودا غير متقبل.** فإن ورد عن بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لايقنع في قبوله أن تسمعه من الواحد ولا من العدة القليلة، إلا أن يكثر من ينطق به منهم. فإن كثر قائلوه إلا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فإن ذلك مجازه وجهان: أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم، وإما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته».

1 - «قيل: الأصل –لقوته- أحمل لهذا المعنى، من الفرع لضعفه (...- **فالأصول -لقوتها- يتصرف فيها، والفروع يتوقف بها ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها**». الخصائص: 2/204-205.

2 - «اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه (...- ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئا كثيرا لا يحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه- لجاء كتابا ضخما؛ وقد عرفت طريقه. فإذا مر بك شيء منه فتقبله وأنس به؛ فإنه فصل من العربية لطيف، حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها. وفيه أيضا موضع يشهد عل من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد، حتى تكلف لذلك أن يوجد فرقا بين قعد وجلس، وبين ذراع وساعد (...- ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله (أي القحيف العقيلي يمدح بن المسيب القشيري-:

إذا رضيت علي بنو قشير *** لعمر الله أعجبني رضاها

أراد: عني. ووجهه: أنها رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل (على- بمعنى (عن- وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال لما كان (رضيت- ضد (سخطت- عدى رضيت بعلى حملا **للشيء قد يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره»**. الخصائص: 2/311.

3 - انظر الخصائص: 2/345.

4 - انظر الخصائص: 2/347.

5 - «باب في **إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول**». الخصائص: 2/457.

- إن كان لا بدّ من حذف شيئين، حذف ما لا معنى له، وبقي ما يدلّ على معنى وإن كان زائداً[1].

- قد يقتصر العالم على ذكر رأي في مسألة يجوز فيها رأياً آخر، وإن كان ما تركه ضعيفاً[2].

-عامّة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزا فيه. ولا يمنعك قوّة القوي من إجازة الضّعيف أيضاً[3].

-فإذا ترادف الضّدّان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأوّل[4].

- دلالة الكلمات على ثلاث مراتب، لفظية، وصناعية، ومعنوية -وهي في القوّة على هذا الترتيب[5].

1 - «باب في **غلبة الزائد للأصلي**. أما إذا كان الزائد ذا معنى فلا نظر في استبقائه وحذف الأصلي لمكانه». الخصائص: 477/2.

2 - «باب في اللفظ يرد محتملا لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟ اعلم أن المذهب في هذا ونحوه أن يعتقد الأقوى منهما مذهبا. ولا يمنع (مع ذلك- أن يكون الآخر مرادا وقولا (...- والقول في هذا واضح؛ ألا ترى أن العالم الواحد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القوي من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم، كرجل له عدة أولاد، فكلهم ولد له ولاحق به، وإن تفاوتت أحوالهم في نفسه. **فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به وإن كان مجيزا للآخر وقائلا به**». الخصائص: 493/2.

3 - «وكذلك **عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزا فيه. ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا**؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدوها لوقت الحاجة إليها». الخصائص: 3/60-61.

4 - «باب في أن الحكم للطارئ. اعلم أن التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام. **فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ، فأزال الأول**. (...- ولولا أن الحكم للطارئ لما تضاد في الدنيا عرضان، أو إن تضادا أن يحفظ كل ضد محله، فيحمي جانبه أن يلم به ضد له، فكان (الساكن أبدا ساكنا والمتحرك أبدا متحركا- والأسود أبدا أسود والأبيض أبدا أبيض؛ لأنه كان كلما هم الضد بوروده على المحل الذي فيه ضده نفى المقيم به الوارد عليه، فلم يوجده إليه طريقا، ولا عليه سبيلا». الخصائص: 92/3.

5 - «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية. اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعًى مؤثر؛ إلا أنها في القوة على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية». الخصائص: 98/3.

-الأصل أن يرتبط الحكم بعلته وجوداً وعدماً، ولكن قد يبقى الحكم مع زوال علّته، وهذا قليل[1].

-صاحب اللغة إذا لم يكن فقيهاً: يشهد بما لا يعلم وهو يرى أنه يعلم[2].

-الفهم الجيّد لتصرّف العرب في كلامها حقيقة أو مجازاً، هو الطّريق الآمن لصحّة العقيدة الدينية[3].

- قد يقع في ألفاظ بعض العلماء تسمّح في العبارة يوهم غير مرادهم أو غير مذهبهم، فيحمله على ظاهره من ضعف نظره، وخفي إدراكه على أنه من تفسير المعنى دون اللفظ[4].

-قد يجمع العربي في كلامه بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد[5].

---

1 - «باب في **بقاء الحكم مع زوال العلة**. هذا موضع ربما أوهم فساد العلة. وهو مع التأمل بضد ذلك (...- وعندي مثل يوضح (الحال في- إقرار الحكم مع زوال العلة، على قلة ذلك في (الكلام-، وكثرة ضده في الاستعمال. وهو العود تقطعه من شجرته غضا رطيبا، فيقيم على ذلك زمانا، ثم يعرض له فيما بعد من الجفوف واليبس ما يعرض لما هذه سبيله، فإذا استقر على ذلك اليبس وتمكن فيه (حتى ينخر- لم يغن عنه فيما بعد أن تعيده إلى قعر البحر فيقيم فيه مائة عام؛ لأنه قد كان بعد عن الرطوبة بعدا أوغل فيه، حتى أيأس من معاودته البتة إليها». الخصائص: 3/160-161.

2 - «إن صاحب اللغة إن لم يكن له نظر، أحال كثيرا منها، وهو يرى أنه على صواب. ولم يؤت من أمانته، وإنما أتي من معرفته. ونحو هذا: الشاهد **إذا لم يكن فقيها: يشهد بما لا يعلم وهو يرى أنه يعلم**». الخصائص: 3/198.

3 - «باب فيما يؤمنه علم العربية ن الاعتقادات الدينية.اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب وأن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية. وذلك أن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه (واستخف حلمه- ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها (...- **وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جار على المجاز**، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة (...- فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها حسب عرفهم، وعادتهم في استعمالها». الخصائص: 3/-245 247.

4 - «باب في التفسير على المعنى دون اللفظ. إذا تعارض المعنى وصنعة الإعراب، أمسكت بعروة المعنى واحتلت لتصحيح الإعراب». الخصائص: 3/263-260.

5 - «باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد. وذلك جائز عنهم، وظاهر وجه الحكمة في لغتهم (...- ولسنا ندفع أن في الكلام كثيرا من الضعف فاشيا، وسمتا منه مسلوكا متطرفا. وإنما غرضنا هنا أن نري **إجازة العرب جمعها بين قوي الكلام وضعيفه في عقد واحد**، وأن لذلك وجها من النظر صحيحا (...- ووجه الحكمة (في الجمع بين اللغتين-: القوية والضعيفة في كلام واحد هو: أن يروك أن جميع كلامهم –وإن تفاوتت أحواله فيما ذكرنا وغيره- على ذكر منهم، وثابت في نفوسهم. نعم وليؤنسوك بذاك، حتى إنك إذا رأيتهم وقد جمعوا بين ما يقوى وما يضعف في عقد واحد، ولم (يتحاموه ولم يجتنبوه-، ولم يقدح أقواهما في أضعفهما، كنت إذا أفردت الضعيف منهما بنفسه ولم تضممه إلى القوي فيتبين به ضعفه وتقصيره عنه، آنس به، وأقل احتشاما لاستعماله (...- **وهذا يدلك على أنهم قد يستعملون من الكلام ما غيره (آثر**

-فمن المحال أن تنقض أوّل كلامك بآخره. وذلك كقولك: قمت غداً، وسأقوم أمس[1].

وسيطول بنا المطاف لو ذهبنا في عرض مبادئ وقوانين الحجاج اللغوي عند ابن جني؛ لذلك سنكتفي بما أوردناه. ونلاحظ من خلال استنطاق المبادئ والقوانين المصنّفة في نطاق هذا المبحث أن ابن جني ينطلق من معايير معينة يعتبرها أساس التقعيد، ومصدر الاستشهاد اللغوي الصحيح. فهو لا يخرج عن إجماع علماء العربية حين يحتج بقول من يوثق بفصاحته وسلامة عربيته، ويرفض أخذ اللغة عن الحضريين وعن سكان البراري في أطراف بلاد العرب.

ويوضّح ابن جني علّة امتناع أخذ اللغة عن أهل المدر بقوله: «ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[2]. ونستطيع أن نجعل مردّ الأمر كلّه إلى الوثوق من سلامة لغة المحتج به، وعدم تطرّق الفساد إليها، وهذا هو الضّابط في التّصنيف الزماني والمكاني المعتمد من طرف اللّغويين جميعهم.

في نفوسهم منه-؛ سعة في التفسح، وإرخاء للتنفس، وشحا على ما جشموه فتواضعوه، أن يتكارهوه فيلغوه ويطرحوه. فاعرف ذلك مذهبا لهم، ولا (تطعن عليهم- متى ورد عنهم شيء منه». الخصائص: 3/219-214.

1 - «باب في **المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول**. اعلم أن هذا الباب، وإن ألانه عندك ظاهر ترجمته، وغض منه في نفسك بذاذة سمته، فإن فيه ومن ورائه تحصينا للمعاني، وتحريرا للألفاظ، وتشجيعا على مزاولة الأغراض. والكلام فيه من موضعين: أحدهما: ذكر استقامة المعنى مع استحالته، والآخر: الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعب به؛ ليكون مدرجة للفكر، ومشجعة للنفس، وارتياضا لما يرد من ذلك الطرز. وليس لك أن تقول: فما في الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة، عن أصول فاسدة؛ وقد كان في التشاغل بالصحيح، مغن عن التكلف للسقيم. هذا خطأ من القول؛ من قبل أنه إذا أصلح الفكر، وشحد البصر، وفتق النظر، كان ذلك عونا لك، وسيفا ماضيا في يدك؛ ألا ترى إلى ما كان نحو هذا من الحساب وما فيه من التصرف والاعتمال (...- وكذلك طريق الفرائض أيضا (...- وإنما الغرض في هذا ونحوه التدرب به، والارتياض بالصنعة فيه (...- **فمن المحال أن تنقض أول كلامك بآخره. وذلك كقولك: قمت غدا، وسأقوم أمس**، ونحو هذا». الخصائص: 3/330-328.

2 - الخصائص: 2/5.

الفصل السادس: القياس

المبحث الأول: القياس أداة منهجية ثانية لاستنباط قواعد الكلام وأحكامه النحوية

شكّل السّماع سلطة مرجعية أولى في الفكر العربي الإسلامي من فقه ونحو وكلام، وقد كان النحو العربي -كما قلنا سابقا- معقول من مسموع، وبذلك اعتُبِر السّماعُ من أهم الأدلّة على الإطلاق وإليه يرجع في حالة تعارض دليلين؛ إلّا أنّ اللغة لا يمكن أن تكون كلّها نقلاً بحكم تجدّدها وتطوّرها، وذلك ما يجعلها تستعصي على الحصر؛ لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال على حدّ تعبير ابن الأنباري. ومن هنا تأتي ضرورة استعمال أصل آخر وهو القياس الذي اعتبره اللغويون والنحاة أداةً منهجية ثانية لاستنباط قواعد الكلام وأحكامه النحوية.

ففي ميدان الدرس النحوي يعتبر القياس أصلاً لا يُستغنى عنه؛ كما أكّد ذلك ابن جني في الخصائص، وابن الأنباري في كتابه اللّمع أثناء ردّه على من أنكر القياس في النحو يقول: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق، لأن النحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أنّ أئمّة الأمّة من السّلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به منه»[1]. ولذلك كان حمل غير المنقول على المنقول خطوة أساسية في بناء النحو العربي.

ثمّ إنّ ما يفرض التعرّض للقياس هو استحالة معرفة طبيعة العلّة النحوية ومصادرها، فبدون تحليل مقولة القياس لا يمكن معرفة العلّة؛ إذ لا قياس بدون تعليل.

فما طبيعة القياس النحوي إذن؟

---

1 - أبو البركات بن محمد الأنباري: لمع الأدلّة، مرجع سابق، ص: 95.

يُعرّف القياس[1] في جدل ابن الأنباري بكونه: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. قال: وهو معظم أدلّة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه كما قيل: إنما النحو قياسٌ يتّبع. ولهذا قيل في حدّه: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[2]، ولا بد للقياس من توفّر أربعة عناصر:

-المقيس عليه وهو الأصل

-المقيس وهو الفرع

-العلّة وهي المسوّغ لنقل حكم الأصل إلى الفرع

-الحكم وهو الوجه النحوي الذي ينتقل من الأصل إلى الفرع

«وكان القياس وأركانه (المقيس عليه، والمقيس، والعلّة، والحكم) –أو بعض أركانه على الأصح- أوضح ما عني به الأصوليون من هيكل النظرية النحوية، وربّما كان ذلك لأنّ النحاة رأوا النحو العربي قياساً والقياس نحواً؛ حتّى لقد عرّفوا النحو بأنّه القياس على كلام العرب وقال قائلهم:

إنّما النحو قياس يتّبع *** وبه في كل أمر ينتفع

ومن أشهر من عني بتسجيل الأصول أبو الفتح بن جني في كتابه الخصائص، فقد تناول معظم أصول النحو بالدّراسة غير أنّه لم يعن بربطها في بناء نظري ولم يعرضها هذا النوع من العرض»[3].

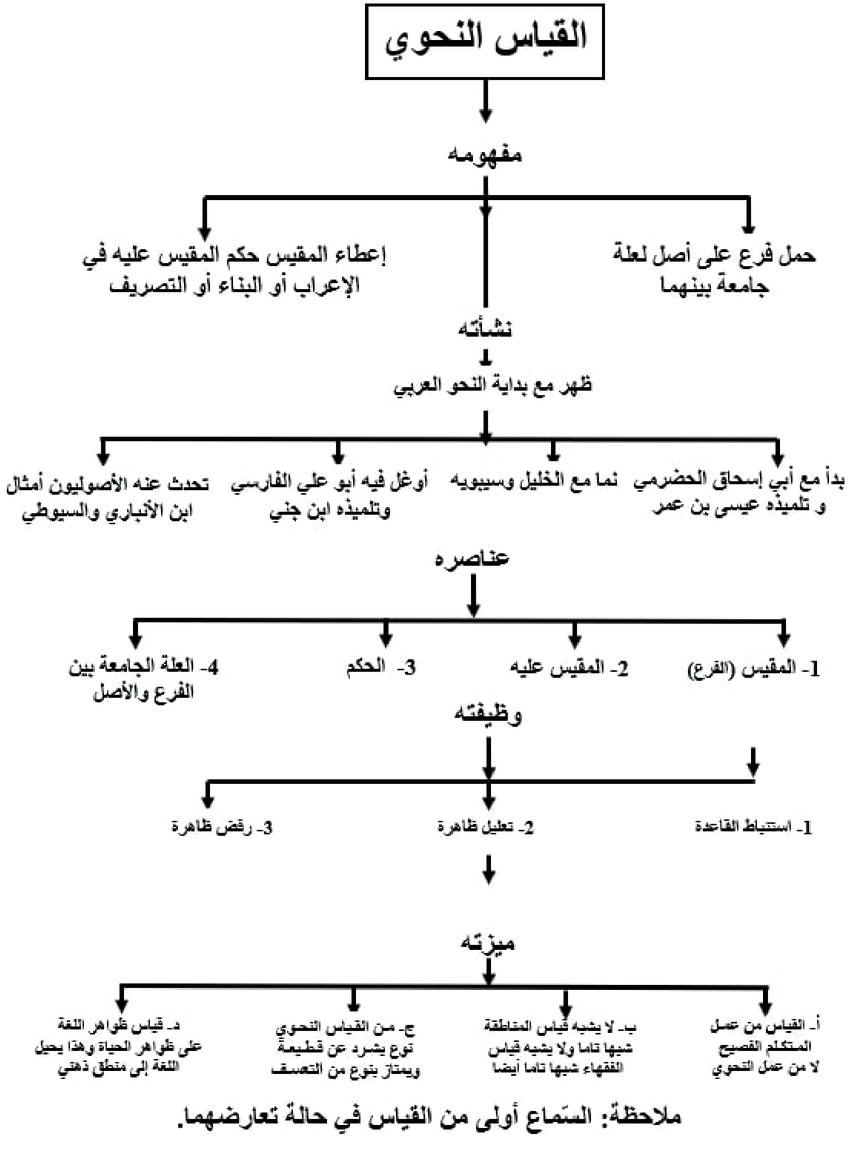
وبذلك يتّضح أنّ قياس النحاة ينتقل من حكم الأصل أو السّماع إلى إلحاقه بغير المسموع، وذلك ما جعله عكس قياس المناطقة؛ لأنّ هذا الأخير ينتقل من العامّ إلى الخاصّ؛ بينما ينطلق القياس النحوي من الخاصّ إلى العامّ، وهكذا فلا مبرّر لمن يزعم أنّ القياس النحوي مأخوذ من قياس المناطقة.

1 - القياس في اللغة: التقدير والتشبيه والتمثيل، وفي الاصطلاح يختلف حده بين المنطق وبين فروع المعرفة الإسلامية.

2 - السيوطي: الإقتراح، مرجع سابق، ص: 59.

3 - انظر تقديم كتاب (**الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي لتمام حسان**-، دار الثقافة- الدار البيضاء، طبعة: 1991م، ص: 7.

لذلك كلّه يقول تمام حسان: «لم أخف إعجابي بأصالة التفكير لدى نحاتنا القدماء، ولم أحجم عن وصف بنائهم النظري الذي جرّدوه تجريداً من المسموع بأنه صرح شامخ وجهد عقلي من الطّراز الأوّل. ومن الواضح أن المرء قد يعجب بفكرة ما لما يبدو فيها من أصالة وتماسك بين أجزائها، وعلاقات عضوية داخلية بين عناصرها»[1].



1 - الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي لتمام حسان، ص: 5.

المبحث الثاني: ابن جني يقدّر السّماع والقياس على حدّ سواء

لقد كان ابن جني –إلى جانب أستاذه أبي علي الفارسي- مقدّراً للسّماع والقياس على حدّ سواء؛ إذ جعلهما أصلين قويين؛ فهو يرى أنّ القياس يكون على المطّرد الشائع، وأساس الاطّراد –عنده- هو موافقة الشّيء لنظائره الكثيرة في اللغة، وشيوع استعماله بين العرب، لذلك كان إذا رأى قياسين في ظاهرة واحدة قدّم أحدهما على الآخر؛ على الرّغم من أنّ كليهما جار على لغة العرب الفصيحة.

ويبدو أنّ القياس –عند ابن جني- منهج متكامل له قوانينه الخاصّة به؛ إذ يتمثّل دوره في قياس ظاهرة على ظاهرة أخرى، ويُحْكَم لها بحكمها؛ فتأخذ الظّاهرة المقيسة حكم الظاهرة المُقاس عليها، وقد أدرك أبو علي الفارسي فائدة القياس وقيمته حين قال: «أخطيء في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس»[1]. ويوافقه ابن جني بقوله: «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[2].

وإذا تعارضت الآراء حول المسألة الواحدة؛ وكان لكلّ رأي دليله؛ يبرز شخص ابن جني -العالم المجتهد- ليرجّح الرّأي الذي بدا له أقوى دليلاً من غيره مُعتمداً في ذلك على قوّة الرّواية وما سُمع عن العرب؛ مبيّناً العلاقة القائمة بين السّماع والقياس كأصلين متكاملين فيما بينهما؛ إلّا أنّه في حالة تعارضهما يطرح القياس ويتمسّك بالسّماع، لأنّ الهدف من القياس -كما هو معروف عند اللغويين ومنهم ابن جني- هو تمكين غير النّاطقين بالعربية من النّطق بها.

ويبقى السؤال المطروح هو: كيف وضّح ابن جني العلاقة القائمة بين السّماع (الاستعمال) والقياس؟

المبحث الثالث: مبادئ يُرْجَع إليها عند تعارض القياس مع السّماع

لتبيان العلاقة القائمة بين السّماع والقياس يقسّم ابن جني كلام العرب إلى أربعة أضرب:

---

1 - الخصائص: 88/2.
2 - الخصائص: 88/2.

-مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً؛ وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: (قام زيدٌ) و(مررت بسعيد)؛ يعني رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور.

-مطّرد في القياس، شاذّ في الاستعمال: وذلك نحو الماضي من (يذر) و(يدع)؛ يعني أن القياس يجيزهما، غير أنّهما شاذّان في الاستعمال.

-مطّرد في الاستعمال، شاذّ في القياس: نحو (استصوب) و(استحوذ). والقياس أن يقال: استصاب واستحاذ، بإعلال العين.

-شاذ في القياس والاستعمال جميعاً: مثل تتميم (مفعول) فيما عينه واو، نحو (فرس مقوو) و(ثوب مصوون)، والقياس بحذف الواو الثانية منهما.

ويبقى أن نسأل كيف تكامل الأصلان (السّماع والقياس) عند ابن جني؟

-إذا تعارضا (أي اطّرد في الاستعمال)، وشذّ عن القياس أخذت بالأوّل، أي بالاستعمال لأنّك تتكلّم كلام العرب؛ ولكنّه لا يُتّخذ أصلاً يُقاس عليه غيره.

-إذا شذّ في القياس وكثر في الاستعمال أخذت بما كَثُر في الاستعمال؛ وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله، أي وإن لم تكن قوّته في القياس على قدر قوّته في الاستعمال. والعربي قد يتكلّم اللغة، وغيرها أقوى في القياس عنده.

-إذا أوصلك القياس إلى شيء، ثم سمعت العرب تنطق غيره؛ فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه.

-إذا أيّد قياسك سماعٌ فأنت مخيّر فيه؛ فإن صحّ عندك أنّ العرب لم تنطق بقياسك كنت على ما أجمعوا عليه البتّة، وأعددت ما كان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولّد، أو لساجع، أو لضرورة لأنّه على قياسهم.

-وإذا فشا الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس؛ فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النّصب بحروف النّصب والجرّ بحروف الجرّ.

-وأما ضعف الشيء في القياس، وقلّته في السّماع؛ فمرذول مطّرح، غير أنّه قد يجيء منه الشّيء إلّا أنّه قليل.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ ابن جني كان مقدّراً للسّماع، إذ يجعله أصلاً، ويرى أنّ القياس يكون على المطّرد الشّائع منه، وأساس الاطّراد عنده هو موافقة الشّيء لنظائره الكثيرة في اللغة، وشيوع استعماله بين العرب.

ويظهر لقارئ الخصائص أنّ ابن جني يقدّم السّماع على القياس حين يقول: «واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت»[1].

وإذا أردنا أن نعرف منهج ابن جني في استعمال القياس؛ نظرنا إلى القوانين والأصول القياسية المُسْتقاة من الخصائص لنجد ابن جني يعتمد المنطق والعقل، ويتمتّع برأي مستقل ومنهج متفرّد في مسلكه، ويتميز بشجاعة علمية ومُؤهّلات معرفية لا نظير لها. وهو يدرك أنّ الذي توصّل إليه في مجال القياس ليس أمراً سهلاً؛ ف«مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه عند عيون الناس» كما أكّد ذلك غير ما مرّة في كتابه الخصائص.

المبحث الرابع: مبادئ القياس عند ابن جني

لم يتخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب، بل كان يغري به ويدعو إليه ويحضّ عليه ويبيح فيه الارتجال إذ نجده يقول: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع»[2]، وحتّى «إذا أدّاك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به، بل تعدّه لشاعر مولّد أو لساجع أو لضرورة، لأنه قياسٌ على كلامهم»[3]. وقد تميّزت مقاييس ابن جني بكونها مرتبطة باللغة وبالتفكير العقلي.

ونستنتج أنّ القياس عند ابن جني منهج متكامل يرتكز على مجموعة من القوانين التي يمكن التعرّف على بعضها بالنظر إلى هذه المجموعة من المبادئ المستقاة من الخصائص:

1 - الخصائص: 125/1.
2 - الخصائص: 189/1.
3 - الخصائص: 126/1.

-الشيء إذا كان بحيث لا أصل يسوغه، ولا قياس يحتملة، ولا سماع ورد به، فما كانت هذه سبيله وجب اطّراحه والتوقّف عن لغة من أورده[1].

-مسألة واحدة من القياس، أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس[2].

-ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب[3].

-ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قام زيد» أجزت ظرف بشر، وكرم خالد. قال أبو علي: إذا قلت: «طاب الخشكان» فهذا من كلام العرب؛ لأنّك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكّد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها[4].

-القياس لا يمنع من إجراء تقديرين مختلفين لمعنيين مختلفين، وهو في كلام العرب كثير فاش، إنما الممتنع أن يكون التقديران والمعنى واحد[5].

---

1 - الخصائص:2/5-6-7.

2 - الخصائص: 2/88.

3 - «واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن **ما قيس على كلام العرب، فهو عندهم من كلام العرب**». الخصائص: 1/114.

4- «باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. هذا موضع شريف. وأكثر الناس يضعف عن احتماله؛ لغموضه ولطفه. والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقو مجد. وقد نص أبو عثمان عليه فقال: **ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب؛ ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، و إنما سمعت البعض فقست عليه غيره. فإذا سمعت «قام زيد» أجزت ظرف بشر، وكرم خالد. قال أبو علي: إذا قلت: «طاب الخشكان» فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب. ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها**». الخصائص: 1/357.

5 - «باب في التقديرين المختلفين لمعنين مختلفين. هذا في كلام العرب كثير فاش، والقياس له قابل مسوغ. فمن ذلك قولهم مررت بزيد، وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل. فمن وجه يعتقد في الباء أنها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصلة له (...- قولك: مررت بزيد زعمرا، ورغبت فيك وجعفرا، ونظرت إليك وسعيدا؛ أفلا ترى إلى حرف الجر الموصل للفعل كيف قدر **تقديرين مختلفين [لمعنيين مختلفين]. ووجه جوازه من قبل القياس أنك إنما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين متفقين (...- لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران**، فاعرف ذلك، فإنه مما يقبله القياس ولا يدفعه». الخصائص: 1/341-342.

-ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم وأمّ مذهبهم، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً[1].

-«للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنص، أو ينتهك حرمة شرع»[2].

-كلام العرب على ضربين: أحدهما ما لا بد من تقبّله كهيئته لا بوصية فيه (السماع)، والآخر ما وجدوه يتدارك بالقياس فقنّنوه وفصلوه (القياس) وقد وضعت قوانين القياس ليجرى عليها ما لم يرد عن العرب نصّاً، لا لتحفّظ في الكتب والصدور[3].

-ما جاء عن عربي مخالفاً للسماع ولا يعاضده قياس، ينبغي أن يرد، إذ لم يبق له عصمة تضيفه، ولا مسكة تجمع شعاعه[4].

---

1 - «**ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فإذا حذا إنسان على مثلهم وأم مذهبهم، لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا،** ولا أن يرويه رواية. قيل: إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه. وعلة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتتأمله فتعجب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه». الخصائص: 362/1.

2 - انظر الخصائص: 189/1.

3 - «باب في اللغة المأخوذة قياسا. هذا موضع كأن ظاهره تعجرفا، وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث ممن تعلق بهذه الصناعة، فضلا عن صدور الأشياخ. وهو أكثر من أن أحصيه في هذا الموضع لك، لكني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه، أو يستبعد الأخذ به. وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى منه في عدة مواضع (...- لكن القوم بحكمتهم وزنوا **كلام العرب فوجدوه على ضربين: أحدهما ما لابد من تقبله كهيئته،** لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه؛ نحو حجر، ودار، وما تقدم؛ **ومنه ما وجدوه يتدارك بالقياس،** وتخف الكلفة في علمه على الناس، فقننوه وفصلوه إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب، المغني عن المذهب الحزن البعيد. (...- فلما راى القوم كثيرا من الغة مقيسا منقادا وسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لابد من إيراده ونص ألفاظه التزموا (وألزموا- كلفته؛ إذ لم يجدوا منها بدا، ولا عنها ممنصرفا. **ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا، لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه؛ كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون، وعلى مثله وأوضاعه حاذون،** أماهجنة الطبع وكدورة الفكر، وخمود النفس، وخيس الخاطر، وضيق لمضطرب، فنحمد الله على أن حماناه، ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه، ويستعملنا به فيما يدني منه ويوجب الزلفة لديه بمنه. فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به،فأمضه على ما رأيناه وحددناه، غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثير، وفيما جئنا به منه كاف». الخصائص: 43/2-40.

4 - «(باب فيما يرد- عن العربي مخالف لما عليه الجمهور. إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به. فإن كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الانسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده. فإن قيل: فمن أين ذلك له، وليس مسوغا أن يرتجل لغة لنفسه؟ قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها (...- فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد

-القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوّة مأخذه[1].

-قد يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس، الأوّل: نحو شنئي في النسب إلى شنوءة، والثاني: نحو ثقفي في النسب إلى ثقيف[2].

-إذا أدّاك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخيّر[3].

-الفصيح من العرب قد يتكلّم باللغة، غيرها أقوى في القياس عنده[4].

-ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها[5].

طريق إلى تقبل ما يورده، إذا كان القياس يعاضده؛ **فإن لم يكن القياس مسوغا له؛ كرفع المفعول، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يرد. وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيفه، ولا مسكة تجمع شعاعه»**. الخصائص: 1/387-385.

1 - «ألا تعلم أن **القياس إذا أجاز شيئا وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه**، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به فليس في واجب النظر إيجاده». الخصائص: 1/136.

2 - «باب في جواز القياس على ما يقل، ورفضه فيما هو أكثر منه (...- وذلك **أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنه ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي** (...- وأما ما هو أكثر من باب شنئي، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنه لم يكن هو على قياس، **فقولهم في ثقيف: ثقفي** (...- فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيبويه **ضعيف في القياس**. فلا يجيز على هذا سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي». الخصائص: 1/115-116.

«ألا ترى أن قولهم: في **شنوءة شنئي، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره**؛ نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى **جعله أصلا يرد إليه**، ويحمل غيره عليه». الخصائص:1/136.

3 - «**إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير**: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم». الخصائص: 1/125-126.

4 - «**الفصيح من العرب قد يتكلم باللغة، غيرها أقوى في القياس عنده** منها –رواية عمارة بن عقيل في ذلك». الخصائص: 1/125.

5 - «**ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها**؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجر، وإبريسيم، وفرند، وفيروزج، وجميع ما تدخله لام التعريف. وذلك أنه لما دخلته الألف واللام في نحو الديباج، والفرند، والسهريز، والآجر؛ أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات. فجرى في الصرف ومنعه مجراها». الخصائص: 1/357.

-القياس إنما يجري على الأقوى استعمالاً[1].

-الكلام في الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطّرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، والثالث المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً[2].

-اللغة التميمية في (ما) أقوى قياساً، وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً[3].

-ما ورد شاذاً في القياس مطّرداً في الاستعمال، إنما جاءت أمثلته من الأجوف الواوي، نحو: الحوكة، والخونة، ولا تكاد تجد شيئاً من تصحيح نحو هذا في الياء، فلم يأت عنهم في بائع وسائر: بيعة ولا سيرة[4].

-قاسوا على فعولة على فعلية؛ (عند النسب) لمشابهتها إياها من عدّة أوجه[5].

-ممّا ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب:

1 - «**القياس إنما يجري على الأقوى استعمالا**، كأن تبني من (ضرب- على مثال جعفر فتقول: (ضربب- فهذا من كلام العرب، أما لو بنيت منه على فيعل أو فوعل فقلت: (ضيرب أو ضورب- لم يعتقد ذلك من كلام العرب، لأنه قياس على الأقل استعمالا والأقل قياسا». الخصائص: 114/1.

2 - «**الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا**، وهو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرا ومررت بسعيد. **ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال**. نحو الماضي من: يذر ويدع (...- **والثالث المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس؛** نحو قوله: أخوص الرمث (شجر ترعاه الإبل- واستصوبت الأمر. **والر ابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا**، وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو؛ نحو: ثوب مصوون، ومسك مدووف (مخلوط أو مبلول- وحكى البغداديون: فرس مقوود، ورجل معوود من مرضه. وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره إليه». الخصائص: 1/98-99.

3- «**اللغة التميمية في (ما- أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا**. وإنما كانت التميمية أقوى قياسا من حيث كانت عندهم ك»هل» في دخولها على الكلام مباشرة». الخصائص: 125/1.

4 - «**مما ورد شاذا عن القياس ومطردا في الاستعمال قولهم: الحوكة، والخونة**. فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى، وهو في الاستعمال منقاد غير متأب؛ ولا تقول على هذا في جمع قائم: قومة، ولا في صائم صومة، ولو جاء على فعلة ما كان إلا معلا . وقد قالوا على القياس: خانه». الخصائص: 123/1.

5 - «قولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي؛ فلك –من بعد- أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قتبي، وإلى ركوبة: ركبي، وإلى حلوبة: حلبي؛ قياسا على شنئي. **وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعلية؛ (عند النسب- لمشابهتها إياها من عدة أوجه»**. الخصائص: 115/1.

له زجلٌ كأنه صوت حادٍ *** إذا طلب الوسيقة أوزمير[1].

- مما يجوز في القياس ولم يرد به سماع الأفعال التي وردت مصادرها أو مشتقّاتها ورفضت هي، ومنها: الأين بمعنى الإعياء ومدرهم، ومفئود، والويل، والويح، والويب[2].

- القياس يجيز ذكر خبر المبتدإ في (لعمرك، وأيمن الله)[3].

- فعل يفعل في اللازم أقيس من فعل يفعل، وعكس ذلك في المتعدّي، فـ(ضرب يضرب) إذن أقيس من (قتل يقتل)، و(قعد يقعد) أقيس من (جلس يجلس)[4].

-القياس لا يمنع من ذكر مضارع للفعل (عار) في قولهم: لا أدري: أي الجراد عاره؟ وإن لم يرد به سماع[5].

1- «**مما ضعف في القياس والاستعمال جميعا بيت الكتاب:**

له زجلٌ كأنه صوت حاد * إذا طلب الوسيقة أوزمير**

فقوله «كأنه» –بحذف الواو وتبقية الضمة- ضعيف في القياس، قليل في الاستعمال. ووجه ضعف قياسه أنه ليس على حد الوصل ولا على حد الوقف (...- فضم الهاء بغير واو منزلة بين منزلتي الوصل والوقف. وهذا موضع ضيق (...- لاترسو فيه قدم قياس». (بيت الكتاب قائله الشماخ بن ضرار. يصف حمارا وحشيا. شبه تطريبه إذا طلب أنتاه بصوت الحاذي أو الغناء-. الخصائص: 1/127-128.

2 - «ومما يجوز في القياس -وإن لم يرد به استعمال- الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي؛ نحو قولهم: فاظ الميت يفيظ فيظًا وفوظًا. ولم يستعملوا من فوظ فعلا. وكذلك الأين للإعياء لم يستعملوا منه فعلا (...- فأما امتناعهم من استعمال أفعال الويح، والويل، والويس، والويب فليس للاستغناء، بل لأن القياس نفاه ومنع منه. وذلك أنه لو صرف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع؛ فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين». الخصائص: 392/1.

3 - «**ومما يجيزه القياس –غير أن لم يرد به الاستعمال- خبر (العمر، والايمن-**، من قولهم: لعمرك لأقومن، ولايمن الله لأنطلقن. فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما –لو خرج خبراهما- لعمرك ما أقسم به لأقومن، ولايمن الله ما أحلف به لأنطلقن، فحذف الخبران، وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا من الخبر». الخصائص: 393/1.

4 - «وأنا أرى أن **يفعل فيما ماضيه فعل في غير المتعدي أقيس من يفعل، فضرب يضرب أقيس من قتل يقتل، وقعد يقعد أقيس من جلس يجلس**. وذلك أن يفعل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى؛ نحو كرم يكرم (...- فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فعل أولى وأقيس». الخصائص: 379/1.

5 - «**ومما يجيزه القياس –غير أن لم يرد به الاستعمال- (...- قولهم: لا أدري أي الجراد عاره،** أي ذهب به، ولا يكادون ينطقون بمضارعه، والقياس مقتض له، وبعضهم يقول: يعوره؛ وكأنهم إنما لم يكادوا يستعملون مضارع هذا الفعل لما كان مثلا جاريا في الأمر المتقضي الفائت، وإذا كان كذلك فلا وجه لذكر المضارع هنا، لأنه ليس بمتقض». الخصائص: 393/1-394.

- القياس لا يمنع من ذكر التعريف مع (أمس) مراداً به اليوم الذي قبل يومك، وإن لم يرد به سماع[1].

-وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير. منه القراءات التي تُؤثر روايةً ولا تتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك؛ كقوله -عز اسمه- «بسم الله الرحمن الرحيم»[2].

- القياس يقطع بأصالة جميع الأحرف في (عنتر وعنبر وحنزقر وحنبتر وقرناس) إذ وقعت كلّها موقع الأصول، ولم يرد دليل يدل على زيادة أحدها[3].

-العدل في الصفات –لقصد المبالغة- من (فعيل) إلى (فعال) لا يقاس على ما ورد من نحو: طويل وطوال، فلا يقال: بطاء، وشداد معدولاً عن: بطيء وشديد[4].

-أجاز أبو الحسن إنابة غير المفعول مناب الفاعل مع وجود المفعول، نحو: ضرب الضّرب الشديد زيداً، ونحوه. ثم قال: هو جائز في القياس وإن لم يرد به سماع[5].

1 - «ومن ذلك امتناعهم من إظهار الحرف الذي تعرف به (أمس- حتى اضطروا -لذلك- إلى بنائه لتضمنه معناه، فلو أظهروا ذلك الحرف فقالوا مضى الأمس بما فيه لما كان خلفا ولا خطأ». الخصائص: 394/3.

2 - «وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير. منه القراءات التي تؤثر روايةً ولا تتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك؛ كقوله -عز اسمه- «بسم الله الرحمن الرحيم». فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها». الخصائص: 398/1.

3 - «باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضده، أيقطع بظاهره، أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجلية حاله. وذلك نحو عنتر وعنبر وحنزقر (القصير الدميم- وحنبتر (الشدة- وبلتع (حاذق ظريف- وقرناس (شبيه الأنف يتقدم في الجبل- **فالمذهب أن يحكم في جميع هذه النونات والتاءات وما يجري مجراها-مما هو و اقع موقع الأصول مثلها- بأصليته**، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه؛ كما ورد في عنسل وعنبس ما قطعنا به على زيادة نونهما، وهو الاشتقاق المأخوذ من عبس وعسل، وكما قطعنا على زيادة نون قنفخر». الخصائص: 66/3.

4 - «ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله. وذلك فعال في معنى فعيل؛ نحو طوال؛ فهو أبلغ (معنًى من- طويل، وعراض؛ فإنه أبلغ (معنى من- عريض. وكذلك خفاف من خفيف، وقلال من قليل، وسراع من سريع. ففعال –لعمري- وإن كانت أخت فعيل في باب الصفة، فإن فعيلا أخص بالباب من فعال؛ ألا تراه أشد انقيادا منه؛ تقول: جميل ولا تقول جمال، وبطيء ولا تقول: بطاء، وشديد ولا تقول شداد (ولحم غريض ولا تقول غراض-. فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة، عدلت إلى فعال. فضارعت فعال بذلك فعالا. والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منها عن أصله. أما فعال فبالزيادة، وأما فعال فبالانحراف به عن فعيل». الخصائص: 3/267-268.

5 - «وأجاز أبو الحسن ضرب الضرب الشديد زيدا، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد دينارا، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو من هذه المسائل. ثم قال هو جائز في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال». الخصائص: 397/1

-إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكفّ[1].

-اسم المكان والمصدر على وزن (المفعول) في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه نحو: المدحرج، والمقلقل، والمكرم، والممزّق[2].

يظهر لنا من خلال التفرّس في هذه القوانين والأصول القياسية الواردة في الخصائص أن ابن جني كان مقدراً للسماع والقياس على حدٍّ سواءٍ إلى جانب أستاذيه سيبويه والفارسي؛ إذ يجعلهما أصلين قويين، فهو يرى أنّ هذا الأخير يكون على المطّرد الشائع، وأساس الاطّراد هو موافقة الشيء لنظائره الكثيرة في اللغة، وشيوع استعماله بين العرب، لذلك فابن جني إذا رأى قياسين في ظاهرة ما قدّم أحدهما على الآخر، على الرغم من أنّ كليهما جار على لغة العرب الفصيحة.

ويظهر لنا بجلاء أنّ ابن جني لا يقيس على الشاذّ، ولا يهتم بالكثرة إذا خالفت القياس، وقد تميّزت مقاييسه بارتباطها باللغة العربية، والتفكير العقلي، وبعلاقتها بمقاييس الفقهاء. ولعل هذا ما يجعلنا نقول أنّ العلوم التي تفرّع إليها الفكر العربي في الدّراسات اللغوية القديمة نشأت نشأة إسلامية خالصة.

1 - «يقال درهمت الخبازى؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد: رجل مدرهم. قال ولم يقولوا منه: درهم؛ إلا أنه **إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه»**. الخصائص: 358/1.

2 - «**إن اسم المكان والمصدر على وزن المفعول في الرباعي قليل، إلا أن تقيسه**. وذلك نحو المدحرج، تقول: دحرجته مدحرجا، وهذا مدحرجنا، وقلقلته مقلقلا، وهذا مقلقلنا، وكذلك أكرمته مكرما وهذا مكرمك، أي موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: «ومزقناهم كل ممزق» أي تمزيق(آية 19 سورة سبأ-، وهذا ممزق الثياب، أي الموضع الذي تمزق فيه». الخصائص: 366/1.

الفصل السابع:
التعليل تقنية محورية في بناء النحو العربي

المبحث الأول: كيف عرفت العلّة مسلكها إلى النّحو العربي؟

التّعليل أصل من الأصول المعتبرة في النّحو العربي القديم، وهو أعرق الأصول وأقدم الطّرق المنهجية التي التجأ إليها النّحاة الأوائل؛ إذ اعتمدوها لتفسير أسباب الظواهر اللّغوية، والبرهنة على ما يوجد بينها من علائق وتناسق.

ويمكن القول إنّ المعرفة الإنسانية قديماً وحديثاً لا تخلو من نزعة تعليلية وحسّ تبريري. والسّـؤال الذي يفرض نفسه -في هذه المرحلة من البحث- هو: كيف عرفت فكرة العلّية مسلكها إلى النّحو العربي؟ وهل كانت تعليلات النّحاة من صنعهم أم جاءت مراعاةً لكلام العرب؟

لا يمكن الحسم في هذه المسألة إلّا بالرّجوع إلى أقدم النّصوص المروية، واستنطاقها للخروج بخلاصة تساعدنا على معرفة الطّريقة التي وصل بها النّحاة إلى فكرة التّعليل؛ يروي الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء[1] ما يفيد أنّ العرب كانوا يتكلّمون بمراعاة هذه العلل كما يتّضح من الرّواية الآتية قال: «سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لَغُوبٌ[2]، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي! قال: نعم أليس بصحيفة»[3]؛ فحمله على المعنى.

فعلّة الحمل على المعنى تظهر في تأنيث الكتاب باعتباره صحيفة، وقد جاء ذكر ذلك كثير في كلامهم. ويذكر الإمام جلال الدين السيوطي وجود هذه العلّة في القرآن الكريم؛ إذ نجده يقول: «وعلة الحمل على المعنى مثل: «فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ»[4]. ذَكَّر فعل الموعظة وهي مؤنّثة حملاً على المعنى وهو الوعظ»[5].

1 - يقول عنه ابن جني: كان ممن «نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا». انظر الخصائص: 249/1.

2 - لغوب: أحمق.

3 - انظر الخصائص: 249/1.

4 - [البقرة: 257].

5 - انظر الإقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي، مصدر سابق، ص: 72.

إنّ هذه الرّواية تحمل في ظاهرها من القرائن؛ ما يُنْبِئ أنّ العرب كانوا يمارسون اللّغة بموجب مراعاة العلل، ممّا دفع النحويّين إلى الافتنان والإيغال في التعليل؛ ثمّ إنّ مبدأ الحمل على المعنى الذي تضمّنته هذه الرّواية اعتُبر أداةً تعليليةً، ووسيلةً لتوسيع ظواهر اللّغة غير المطّردة مع القواعد المتعارف عليها، وقد وظّفه ابن جني في مسألة تقبّل الصيغ اللّغوية الموسومة بالشّذوذ ومجافاة العُرف، ويبدو أنّ ابن جني قد استمدّه من أصحاب العربية أنفسهم[1].

يقول الأستاذ محمد حماسة عبد اللّطيف: «هناك وسيلة اصطنعها النّحاة العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صَدْعٍ في بناء الجملة إذا لم يكن متوافقاً مع البنية الأساسية، وذلك بأن يُحمل الكلامُ على معناه لا على لفظه»[2]. ويقول ابن جني: «وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش[3]، ولا يفتج[4]»[5].

ويؤكّد الأستاذ محمد حماسة عبد اللّطيف أنّ في وسيلة الحمل على المعنى «يقوم العنصر الدّلالي بعلاج الكثير من المخالفات اللّفظية المنطوقة، وقد نسب النّحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم»[6]. وهو الأمر الذي جعل ابن جني يعلّق على الرواية المذكورة آنفاً بقوله: «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظرروا، وتدبّروا، وقاسوا، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلاً، يعلّل هذا الموضع بهذه العلّة، ويحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، قد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سَمْته وأَمِّه»[7].

المبحث الثاني: العلل وسيلة لإضفاء النّظام على اللّغة

العلل وسيلة لإضفاء النّظام على اللّغة، وهي من عنديّة النّحاة، وليس من الضّروري أن تكون واجبة، ويبدو أنّه ليس من الواجب أن نستنتج من خلال هذا النّص وحده أنّ العرب

1 - انظر كتاب البلاغة والأصول للأستاذ محمد مشبال، مرجع سابق، ص: 92 - 93.

2 - حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مرجع سابق، ص: 152.

3 - لا ينكش: لا ينزف.

4 - لا يفتج: لا يبلغ غوره.

5 - انظر الخصائص: 435/2.

6 - حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مرجع سابق، ص: 152.

7 - الخصائص: 249/1.

كانت تمارس الكلام وفقاً لجميع التعليلات التي أقرّها النّحاة؛ لذلك ليس من الضّروري أن يكون المتكلّم على وعي تامّ بالعلل التي استقرّت في أذهان النّحاة فيما بعد.

فالخليل بن أحمد أوّل علماء العربية السبّاقين إلى الإشارة إلى التعليل، وذلك حين أجاب أحد سائليه يوماً عن مصدر تعليلاته هل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه؟ فقال: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلّة، فهو الذي التمست، وإن لم تكن هناك علّة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدّار على شيء منها قال: إنّما فعل هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[1].

وهكذا يبيّن لنا هذا النصّ أنّ العرب كانت تخضع في كلامها إلى الطّبع والسّجيّة، أي أنّ المتكلّم كان يستدمج القدرة على الكلام وكأنّها معرفة سابقة عن كلّ تعليل؛ لأنّ العلل المراعاة موجودة في عقل المتكلّم.

وهكذا فالعلل التي أتى بها الخليل ليس من الضّروري أن تكون مطابقة لتلك التي قامت في عقول العرب، وإنّما هي محاولة منه لاكتشاف نظام اللّغة، ولذلك يشبّه نفسه بمن دخل بناء منظّماً فشرع يفسّر أسباب وعناصر هذا النّظام؛ فإذا بدا لمفسّر آخر أن يؤوّل تأويلاً مختلفاً لتفسير هذا النّظام انطلاقاً من تعليل آخر؛ فليس في ذلك ما يؤدّي إلى إخلالٍ بهذا النّظام، وبذلك يمكن أن نلخّص نقط النّص كالآتي:

-علل القدماء ليس من الضّروري أن تكون مطابقة لما يدور في ذهن المتكلّم.

1 - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص: 66.

-اللّغة طبيعة وسجيّة[1] وهي نظام محكم البناء.

-العلل قائمة في عقول المتكلّمين باللّغة.

-علل الخليل محاولة منه لإضفاء النّظام على الظّواهر اللّغوية.

ولعلّ هذا ما جعل الفراهيدي يتحفّظ في كون العلل التي أتى بها مطابقة لتلك التي كان العرب يتكلّمون بمقتضاها، وأن تعليلاته ليس من الضّروري أن تكون هي نفسها التي اعتمدها المتكلّمون؛ ففي النّص الذي رواه الزجّاجي في كتابه الإيضاح في علل النّحو عن بعض شيوخه أنّ الخليل بن أحمد –رحمه الله- سُئل عن العلل التي يُعتلّ بها في النّحو. عن العرب أخذها أم اخترعها من نفسه؟ فأجاب: بأنّ «العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتلل هو بما عنده.

وقد فتح ابن جني باباً متميزاً في كتابه الخصائص عنوانه: باب في أنّ العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها، وقد صرّح ابن جني في مقدّمته بأنّ في هذا الباب تصحيح لما ندّعيه على العرب: من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. يقول ابن جني: «فإن قلت: فما تُنكِر أن يكون ذلك شيئا طُبِعوا عليهِ، وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لِعللِه، ولا لقصدٍ من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينهِ وأغراضه، بل لأن آخِرا منهم حذا على نهج الأوّل فقال بهِ، وقام الأوّل للثاني في كونه إماما له فيهِ مَقام من هَدَى الأوّل إليهِ، وبعثه عليه، ملَكا كان أو خاطِرا؟

قيل: لن يخلو ذلك أن يكون خبرا روسِلوا به، أو تيقُّظا نُبِّهوا على وجهِ الحكمة فيه. فإن كان وَحْيا أو ما يجري مجراه فهو أَنْبه له، وأذهبُ في شرف الحال به؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووَقَفهم عليه؛ لأن في طِباعهم قبولا له، وانطِواء على صحَّة الوضع فيهِ، لأنهم مع ما قدّمناه من ذكر كونهم عليه في أوّل الكتاب من لُطْف الحسّ وصفائه، ونصاعةِ جوهر الفكر ونقائه، لم يُؤْتَوْا هذه اللغة الشريفة، المنقادة الكريمة، إلاَّ ونفوسهم قابلة لها، مُحِسَّة لقوَّة الصنعة فيها، معترفة بقَدْر النِّعمة عليهم بما وُهِب لهم منها»[2].

---

1 - هنا إشارة مُباشِرة إلى مفهوم السّليقة؛ فلم يكن العرب في حاجة إلى نحو كي يتعلّموا اللّغة.

2 - الخصائص: 1/239-237.

ويقول ابن جني: «ولو كانت هذه اللغة حَشْوا مَكيلا، وحَثْوا مَهِيلا، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها (...) بل جاء عنهم الكلام سُدًى غيرَ محصَّل، وغُفْلاً من الإعراب، ولأُستُغنِي بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه. هذا كلّه وما أكْنِي عنه من مثله –تحاميا للإطالة بهِ- إن كانت هذه اللغة شيئا خوطبوا بهِ، وأُخِذوا باستعماله. وإن كانت شيئا اصطلحوا عليهِ، وترافدوا بخواطرهم ومواد حُكْمهم على عمله وترتيبه، وقسمة أنحائه، تقديمهم أصولَه، وإتْباعهم إيّاها فروعَه –وكذا ينبغي أن يُعتقد ذلك منهم؛ لِمَا نذكره آنفا- فهو مَفْخَر لهم، ومَعْلَمٌ من معالم السَّدَاد، دلّ على فضيلتهم. والذي يدلُّ على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمّل في حكم الحاضر معنا»[1].

ومعنى ذلك أن باب التّعليل مفتوح وأنّ اللّغة قابلة للوصف بتعليلات مختلفة، ولذلك فعلل الخليل ليست واجبة؛ خصوصاً إذا بدا ما هو أكثر كفاية منها. وهذا معناه أنّ القدماء أنفسهم اعتقدوا بأنّ عللهم يمكن أن تتجاوز خلافاً لما نجده في الدراسات العربية المعاصرة.

المبحث الثالث: التعليل عند سيبويه

لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا إن كتاب سيبويه أوّل كتاب اهتم بالعلّة النحوية اهتماماً منقطع النظير؛ إذ نجده يكثر من ذكرها بعد كل حكم نحوي، ولا تكاد تخلو مسألة من مسائل الكتاب من التعليل، يقول شوقي ضيف: «وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطّردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجها» فهو لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. (...) وبذلك وسع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع»[2].

لقد ثبّت سيبويه جذور التّعليل في النّحو والصّرف، «ومدّها في جميع قواعدها ومسائلها، فليس هناك شيء لا يعلل، بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه»[3]. وكانت أكثر

1 - الخصائص: 1/244-245.

2 - المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 82-83.

3 - المدارس النحوية، ص: 86.

تعليلات سيبويه مُسْتقاة من نفسه؛ إذ كان حاذقاً ومتقناً للعربية، وعارفاً بأسرارها، ومتمكّناً من أساليبها، يعلم أوجه العرب في كلامها، فهو يوازن بين آراء العلماء، وينتصر للرأي الأقوى بالأدلّة.

وكانت لسيبويه شخصية قويّة في التّرجيح والتّعليل، وقد كان كتابه مَعيناً ثرياً لآراء النّحاة الذين سبقوه، وكان للخليل النّصيب الأكبر فيما نقله، ومن الطبيعي أن تكثر تعليلات الخليل في كتاب سيبويه وتتّسع، ما دام يعتقد أنّ لكلّ ما نطقت به العرب علّة مرعية؛ ثمّ إنّ من يقرأ أقوال سيبويه في الكتاب يحسّ بأنّه ليس عنده شيء لا يعلّل حتّى ما جاء شذوذاً أو اضطراراً؛ غير أنّ الخليل لم يتعصّب لعلله التي اعتلّ بها، بل أوضح أنّها مجرّد حدس وتخمين، ويمكن لغيره من النّحاة أن يأتوا بما يرونه مناسباً من العلل.

المبحث الرابع: أنواع العلل النحوية عند سيبويه

ويبقى التّعليل في كتاب سيبويه قائماً على أنواع مختلفة من العلل النحوية، وقد قُسّمت من طرف الدّارسين[1] إلى أقسام متباينة منها:

-علّة التخفيف: إذ يُهْرب من ثقل اللفظ إلى خفته، مثل حذف حرف الجر في نحو: لقيته أمسِ، إنّما أصلها: لقيته بالأمس؛ وعلّة التخفيف أبرز علل الكتاب.

-علّة كثرة الاستعمال: وهي مرتبطة بسابقتها ويمكن ربطها كذلك بعلّة الاختصار؛ فكثرة استعمال تركيب ما يعرّضه للتغيير، والحذف طلبا للخفّة، مثل ترخيم المنادى لكثرته في كلامهم، وهذه العلّة لم ترد عند السيوطي، وهي لا تختلف -عند شذى جرار- عن علّة التخفيف، ويمكن ربطها هي الأخرى بعلّة الاختصار.

-العلّة القياسية: وقد جمع فيها الباحث أمان الدين حتحات نوعين من علل السيوطي وهما: علّة التّشبيه وعلّة النّظير، فالعلّة القياسية عنده هي ربط المتشابه بعضه ببعض،

1 - أمثال الدكتورة شذى جرار التي تقول: «أفاد أمان الدين حتحات من أقسام العلل التي أوردها السيوطي، حينما نظر في علل سيبويه، فاستعان بها دون أن يكتفي بذلك، فنراه يجتهد مبتكرا لأقسام علل طريفة». أنظر إبرام الحكم النحوي عند ابن جني للدكتورة شذى جرار، مرجع سابق، ص: 130-131.

والكشف عن النّظائر، مثل: «إن زيدا قائم» فيكون السؤال: لم نصبت زيدا بإن؟ ولم وجب أن تنصب إن الاسم؟ ويكون الجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول واحد.

-علّة المعنى: وهي إرجاع الظاهرة النحوية إلى المعنى منهجاً في التعليل. وهي المعبّر عنها -في نظر شذى جرار- بعلّة دلالة الحال أو مقتضى الحال.

-علّة الاستغناء: ويرصد بها سيبويه عند استخدامها أسلوباً من أساليب لغة العرب. وقد عقد ابن جني في خصائصه باباً كاملاً في الاستغناء بالشيء عن الشيء[1]. مثل:الاستغناء عن ماضي يدع ولا نسمع ودَعَ، كقوله تعالى»وذرهم في خوضهم..» فلا نسمع وذَرَ(ماضي)

-علّة التوهّم: وهي المعبّر عنها بعلّة المجاورة، وتعدّ هذه العلّة تخريجاً لطيفاً لما قلّ سماعه عن العرب، ولا قياس فيه، ويعتبر سيبويه أوّل من أشار إليها نقلاً عن شيخه الخليل.مثل: «دخلت جحر ضب خرب» والأصل: دخلت جحر ضب خربا لأن الخراب وصف للجحر لا للضب، وإنما جر بالمجاورة.

-علّة العوض أو علّة التعويض، وتوجد في كثير من الأحكام النحوية والصرفية في الكتاب.

-علّة طول الكلام: مثل جواز حذف الضمير في صلة الموصول بقولنا: فلان الذي رأيت.

-علّة النيّة: علّة طريفة استحدثها سيبويه نقلاً عن الخليل، وهي من مثل تجويز دخول الألف واللّام على الحال نيّة إسقاطها كما في الشّاهد: «فأرسلها العِراكَ»[2]، وقد تُحذف الألف واللّام على نيّة وجودها من مثل: وصف المعرفة بالنّكرة، وهي علّة خُرّج بها بعض المسموع عن العرب، وتظنّ الأستاذة شذى جرار أنّها علّة السّماع عند السيوطي.

-علّة المشابهة: وهي العلّة القياسية[3].

1 - أنظر الخصائص: 271/1.

2 - من بيت لبيد بن ربيعة وهو بتمامه:

فأرسلها العراك، ولم يَذُدْها *** ولم يشفق على نَغَصِ الدِّخال

3 - أنظر كتاب إبرام الحكم النحوي عند ابن جني للأستاذة شذى جرار، مرجع سابق، ص: 130-131.

ويلاحظ أغلب الدارسين أنّ جميع العلل، والتي وردت في الكتاب تكاد تكون من النّوع الأوّل الذي يُمكِّن من تعلّم كلام العرب؛ فالعلل التي كثُر وُرودها في الكتاب هي : كثرة الاستعمال، والاستخفاف، والاستثقال، والقبح، وخوف الالتباس، والتمكّن، والأصل، والاستغناء، والإعلام بالأصل، والمشابهة، والمخالفة، والفرق، والإجحاف، والعوض، والتّوكيد. وقد تمّ الاكتفاء بالإشارة إلى هذه العلل في الكتاب وهي كثيرة جداً، وأغلبها يخصّ موضوعات صرفية.

المبحث الخامس: أسلوب سيبويه في التعليل

ثمّ إنّ أسلوب سيبويه في التّعليل واضح، ويتّسم بعدم التّصريح دائماً بلفظ العلّة على الرّغم من كثرة التعليلات في كتابه، ويكتفي في أغلب الأحيان بأن يقول : «لأي شيء» أو «لأنّه» أو«لأنّ» أو «وذلك لأنّ» إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدلّ على كون ما بعدها علّة لما قبلها من حكم أو نحوه.

وهذا الأمر شجّع كثيرا من الباحثين على أنّ التّعليل لم يكن غاية سيبويه وهمّه، وإنّما كان يسوقه لتفسير الأحكام والمسائل وتوضيحها وتعزيزها، وهذا الأسلوب في التّعليل هو الذي كان معروفاً وسائداً عند النّحاة القدماء حتّى أواخر القرن الثاني الهجري؛ أي قبل أن يأتي ابن جني وأمثاله من علماء العربية الذين توغّلوا في ظواهر التّعليل وفلسفوا البحث فيها.

ويمكن القول إنّ الذي دفع بسيبويه أن يسلك هذا النّهج في التّعليل النّحوي هو أنّه كان يريد أن تكون علله تعليمية، فنحن نجده في أغلب تعليلاته النّحوية يورد العلّة ثم يبدأ بشرحها، وتوضيحها بالأمثلة التعليمية تجنّباً للغموض وعدم الفهم.

فمثال تعليله لعدم بناء الماضي على السّكون وعلّته هي لأنّ فيه بعض ما في الفعل المضارع. ثمّ يلتجئ إلى شرح هذه العلّة وتوضيحها بالأمثلة إذ يقول: «والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ. ولم يُسكِّنوا آخر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارَعة، تقول: هذا رجل ضَرَبنا، فتصف بها النّكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت: هذا رجلٌ ضارب. وتقول: إن فعل فعلتُ، فيكون في معنى إن يفعل أفعل، فهي فعلٌ كما أنّ المضارع فعل وقد وقعت موقعها في إن، ووقعت موقع الأسماء في

الوصف. كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكِّنوها كما لم يسكّنوا من للأسماء ما ضارع المتمكّن ولا ما صُيِّر من المتمكّن في موضع بمنزلة غير المتمكّن. فالمضارع : من عَلُ، حرَّكوه لأنّهم قد يقولون : من عل فيُجرونه. وأمّا المتمكّن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكّن في موضع فقولك ابدأ بهذا أوّلُ، ويَاحَكَمُ»[1].

وهكذا، نجد أنّ أغلب تعليلات سيبويه النّحوية، معزّزة بالأمثلة التّعليمية، مدعومة بها، وهذا أسلوب يتّبعه سيبويه ابتغاء توضيح العلّة بما يناسبها من الأمثلة التعليمية من كلام العرب، وهذا أيضاً يؤكّد لنا تعليمية علله، وأنّها تتمّ من داخل لغة العرب، وباجتهاد من أهلها.

وهذا النّوع من العلل تحدّث عنه أبو القاسم الزجاجي (ت337هـ) في كتابه الإيضاح يقول: «فأما العلل التّعليمية فهي التي يُتَوَصَّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جدا وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم، إن قيل بم نصبتم زيداً؟ قلنا بإنَّ: لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لمَ رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وأشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»[2].

المبحث السادس: أهمية التعليل في النحو العربي

يعتبر مبدأ العلية محوراً مركزياً في بناء النحو العربي ونظامه على الخصوص، لذلك كان النحو كله عوامل؛ فبالعلّة سعى النحاة إلى تفسير شامل للظواهر اللغوية، وبواسطتها تمكّنوا من جمع معطيات للمقارنه بينها واستنباط حكم يعمّها أو قاعدة تجمع شتاتها.

وبالعلة أيضا تسنّت ممارسة القياس باعتباره وسيلة للتعميم؛ إذ لابدّ في كل علم من التّجريد والتعميم، ولم يكن النحاة العرب ليصلوا إلى تعميم الأصول التي جرّدوها إلّا

1 - أنظر الكتاب: 16/1.

2 - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص: 64.

بالاعتماد على العلّة النحوية؛ لأنّها رابطة بين الحسّي والعقلي، أو بعبارة أخرى العلّة هي الصّفة التي تجعل حكم الأصل ينتقل إلى الفرع أو تجعل بين المنقول وغير المنقول علاقة معيّنة.

ونستخلص ممّا قيل أنّ بداية النحو العربي اقترنت بالتعليل، أي أنّ مرحلة تأسيس النحو بدأت حين تبلور مفهوم معيّن للعلة، وبالرّجوع إلى كتاب «طبقات النحوين واللغوين» نجد أنّ أوّل من تحدّث عن العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي؛ يقول الزبيدي: «هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضْرمي (...)؛ أخذ عن الأقرن. وهو أوّل من بَعج النحو ومدّ القياس وشرح العِلل، وكان مائلا إلى القياس في النحو»[1]. أي أنّه كان مهتمّاً بتعليل القواعد والأحكام كما أنّه كان يميّز بين مجال الأقيسة والعلل.

يقول أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر الإسلام وماضي جاهليتها؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان (...) واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليّها، والموضح لمعانيها؛ فتفطَّن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارَف من كلام العرب، فعظُم الإشفاق من فُشُوِّ ذلك وغلبته حتى دعاهم الحذَرُ من ذهاب لغتهم وفساد كَلامهم (...) فكان أوَّل من أصَّل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤلِيّ، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز. فوضعوا للنحو أبواباً، وأصَّلوا له أصولاً؛ فذكروا عوامل الرّفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف. وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم. ثم وصل ما أصَّلوه من ذلك التَّالون لهم، والآخذون عنهم؛ فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومدَّ من القياس، وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبين من العلل»[2].

1 - **أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر–القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ص: 31.

2 - أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي: طبقات النحويين واللغويين، مرجع سابق، ص: 11-12.

والرّواية الآتية توضّح ذلك: «قال ابن سلّام: فقلت أنا ليونس ابن حبيب هل سمعتَ من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد «الصَّوِيق؟ يعني السّويقَ، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس»[1].

هذا النص يبيّن أنّ العرب كانوا يميّزون بين اللّغة كمفردات والنّحو كقواعد، وفي النّص تداخل اللّغات، حيث يُسمّى الشّيء في لغة باسم ويسمّى في أخرى باسم آخر، ومعنى النّص أنّ الحضرمي لا يهتم برواية اللّغة، أي لا يهتم بالنّقل وإنّما ينصرف إلى النحو باعتباره مناط القياس والتعليل؛ أمّا اللّغة فهي سماعية لا تتطلّب قياساً ولا تعليلاً، والسّماعي يستعصي على الحصر بينما النحو عقلي تجريدي يسعى إلى تحديد قوانين اللّغة المرويّة؛ لذلك ينصح الحضرمي بالاتّجاه إلى النّحو لأنّه يخضع للاطّراد، أما اللّغة فلا سبيل لحصرها وعلى حدّ تعبير ابن الأنباري: «فإن إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال»[2].

ومن خلال النصّين السّابقين يمكن إدراك الأهمية التي كانت تحتلّها فكرة العلّية عند الحضرمي، وكيف أنّه كان يميّز بين مجالين: أحدهما لا أهميّة للقياس فيه. وثانيهما يقوم على العلّة واستعمال الأقيسة؛ لذلك نقول إنّ بداية النحو العربي تقترن بالتعليل وبعبد الله بن ابي إسحاق الحضرمي.

المبحث السابع: التعليل تقنية محورية في العلوم العربية

لم يكن مفهوم العلّة وقفاً على النحاة وحدهم؛ بل نجده عند المتكلّمين والفقهاء وغيرهم، ومع نهاية عصر التّدوين ظهرت أسس النحو المنهجية واستقلت عليه، وظهر علم أصول النحو الذي سيعنى بتحليل هذه الأسس، وبذلك بدأ تصنيف العلل حسب اعتبارات مختلفة، نكتفي هنا بذلك التقسيم الذي يعتمد مقياس الوظيفة، وهو الذي أتى به الزجّاجي في النّصف الأوّل من القرن الرابع الهجري، والذي قسّم فيه العلل إلى: تعليمية وقياسية وجدلية ونظرية.

1 - المصدر نفسه، ص: 32.

2 - ابن الأنباري: لمع الأدلة، مرجع سابق، ص: 98.

إلّا أنّ التعليل قد جعل النحو عُرضة للتخريجات الذهنية التي تتعارض مع طبيعة اللغة، كما أنّ تعليلات النحاة جرّت عليهم إقحام الأفكار الفلسفية والدينية والكلامية. ولا مناص من التطرّق إلى قضية التعليل النحوي في علاقته بأضرب التعليل الأخرى.

إنّ علل النحويين ترجع إلى مقولتي الخفّة والفرق، وهو الذي جعلها أكثر اتّصالاً بعلل المتكلّمين. يقول ابن جني في باب ذكر علل العربيّة أكلاميّة هي أم فقهيّة؟ «اعلم أنّ علل النحويين (...) أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النفس؛ وليس كذلك علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا»[1].

فابن جني يقرّر في هذا النصّ أنّ علل النحويين أقرب لعلل المتكلّمين، وليست مطابقة لها، والسّبب في ذلك أنّ علل المتكلّمين يصعب نقضها؛ أمّا علل النحاة فمن الممكن نقضها. يقول ابن الأنباري في كتابه الإنصاف وهو يعرض رأي البصريين في العوامل: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرّي من العوامل اللّفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثّرة حسّية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا»[2].

أمّا علاقة العلة النحوية بالعلّة الكلامية فتكمن في كون النحويين يحتجّون بالثّقل والخفّة، وهو مظهر التّشابه بين العلّتين، ومن جانب آخر يمكن أن نسجّل أنّ ابن جني لا يلغي علاقة النحاة بالفقهاء، وإنّما يقرّر أنّ هذه العلاقة دون مرتبة علاقة النحاة بالمتكلّمين؛ لذلك يقول في سياق آخر: «واعلم أنا –مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام- لا ندعي أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها

1 - الخصائص: 48/1.

2 - **الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:** البصريين والكوفيين، ومعه الإنتصاف من الإنصاف: تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، طبعة: 1987م، الجزء الأول، ص: 46.

براهين المهندسين؛ غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابدّ منه؛ لأن النّفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمّله؛ إلا أنه على تجشّم واستكراه له»[1]. ويقول في نفس الباب: «فأوّل ذلك أنا لسنا ندّعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتّة، بل ندّعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى طبيعة الحس، فقد وفّينا الصّنعة حقّها، وربأنا بها أرفع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرّون إليه، إلا وهم يحاولون به وجهاً»[2].

فإذا كانت علل المتكلّمين تنبني على الحسّ، وتطلب التّخفيف فعلل النحاة كذلك؛ أمّا علاقة النحاة بالفقهاء في مجال التعليل؛ فتتّضح إذاً ما علمنا أنّ ما بدا من علل النحاة شبيهاً بعلل الفقهاء إنّما هو موافق للطّبع والحس، وإلّا فتعليل الفقه لا يبحث في الغايات التي من شأنها أن تكون خفيّة عن العقل البشري، وهو الأمر المفضي إلى النتيجة الآتية: علل النحاة متقدّمة على علل الفقهاء ومتأخّرة عن علل المتكلمين[3].

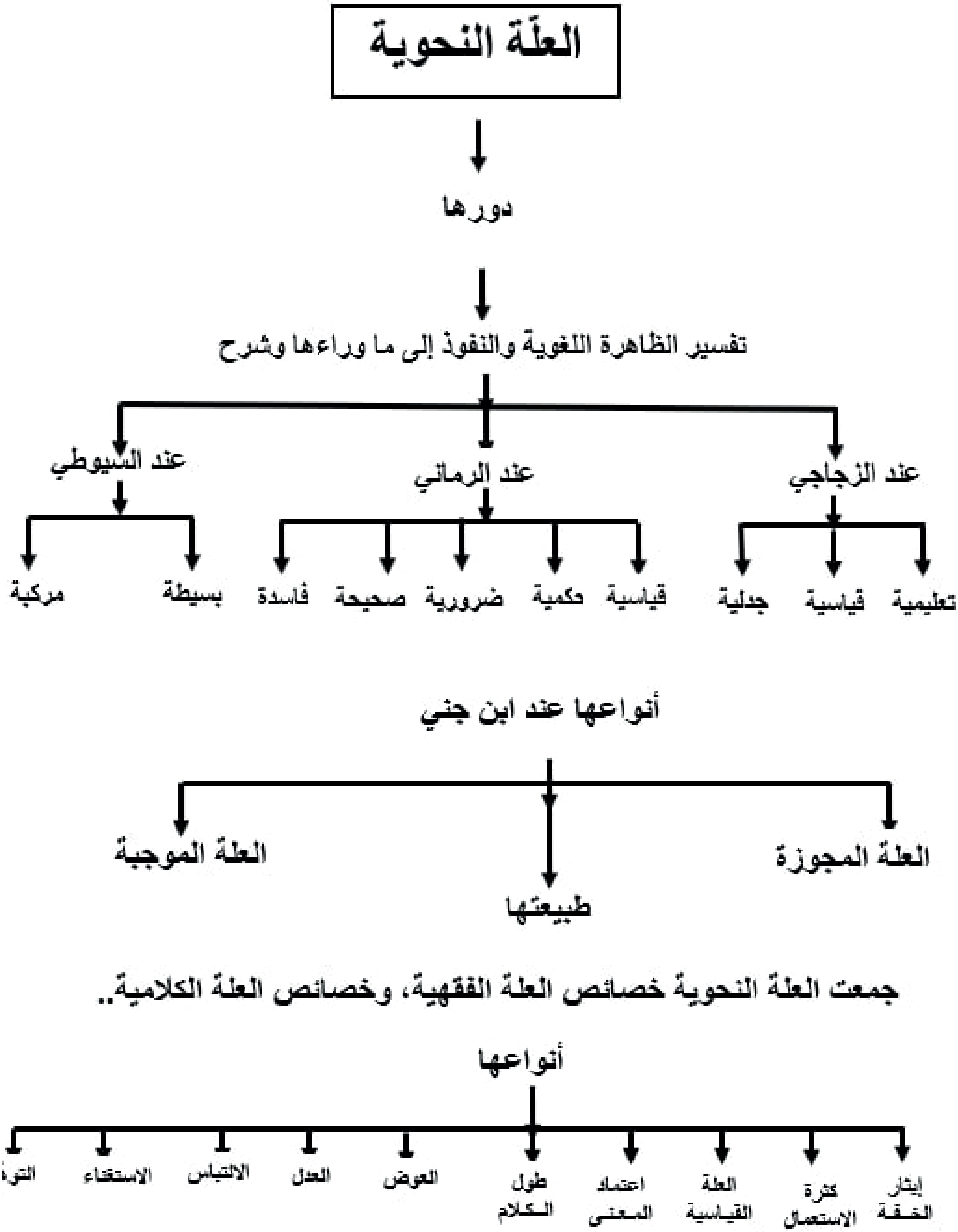
وينبغي أن ندخل في الاعتبار أنّ مصطلح المتكلّمين ينصرف إلى التعليل بمعناه الاعتزالي، وذلك انسجاماً مع قناعة ابن جني المذهبية، ولا يخفى علينا أنّ المعتزلة كانوا يعتبرون العلّة مؤثّراً ذاتياً؛ على خلاف الأشاعرة الذين يعتبرونها مؤثّراً بفعل فاعل.

وأمّا الجانب الآخر الذي يتمثّل فيه الشّبه بين العلّتين الفقهية والنحوية، فيكمن في كون العلّة النحوية أمارة على الحكم؛ ولا يهمّها الوصول إلى المرامي. وقد كان القدماء يدركون العلاقة بين النحو والفقه، كما كانوا يدركون أن طرق الاستدلال في النحو تشبه إلى حد كبير -إن لم نقل هي نفسها- طرق الاستدلال في الفقه.

1 - الخصائص: 1/87- 88.

2 - الخصائص: 1/53.

3 - انظر الخصائص: 1/145.


العلّة النحوية
دورها
تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها وشرح
عند الزجاجي
تعليمية
قياسية
جدلية
عند الرماني
قياسية
حكمية
ضرورية
صحيحة
فاسدة
عند السيوطي
بسيطة
مركبة
أنواعها عند ابن جني
العلة المجوزة
طبيعتها
العلة الموجبة
جمعت العلة النحوية خصائص العلة الفقهية، وخصائص العلة الكلامية..
أنواعها
إيثار الخفة
كثرة الاستعمال
العلة القياسية
اعتماد المعنى
طول الكلام
العوض
العدل
الالتباس
الاستغناء
التو

المبحث الثامن: التعليل عند ابن جني

لقد رفرف عَلَمُ ابن جني عالياً في مجال العلل النحوية؛ حتّى قال أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق في كتابه علل النحو: «الكلام في العلل تكامل على يدي ابن جني (...) فهو لم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدّمين (...) بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل»[1]. وتقول شذى جرار في نفس السياق: «عقد ابن جني في خصائصه أبوابًا، وكانت أشبه بآراء ونظريات حول مبحث العلّة، فقد أشبع العلّة في الخصائص دراسةً نظريةً ثم تناثرت العلل التي أقام عليها أحكامه في جميع ملفاته التي أطلقت الأحكام على اختلاف في النهج والدراسة والعناية بعرضها»[2].

ويلاحظ المتصفّح لكتاب الخصائص أنّ ابن جني قد استهلّ أوّل باب فيه حول العلّة بسؤال: علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟ وإجابة ابن جني على هذا السّؤال أظهرت إدراكه الصّحيح للعلل النحوية، وأثبت أنّ تمييزها عن غيرها لا يستطيعه إلا الحذّاق من النحويين.

وعقد ابن جني باباً جديداً في تخصيص العلل، وهو مستعار في العربية من أصول الفقه، ويذهب فيه إلى أنّ محصول ما يذهب إليه اللغويون «ومتصرّف أقوالهم مبني على جواز تخصيص العلل»[3].

ومعنى تخصيص العلل في الفقه «أن يتخلّف الحكم مع وجود العلة. ومن أمثلة هذا في الفقه أن يعلّل الرّبا بالطّعم، فيورد على هذا العرايا، وهي بيع الرّطب بالتمر، والعنب بالزبيب، ففيها الطّعم. والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام في مقدار معين مبين في الفروع. فقد وجدت العلة وتخلّف الحكم. ويختلف الفقهاء في هذا: فمنهم من يراه قدحاً في العلة، ويسميه نقضاً. ومنهم من لا يراه نقضاً، ويعود به على العلة بالتخصيص»[4].

1 - **أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ-: علل النحو**، دار الكتب العلمية- لبنان، الطبعة الأولى: 2002م، مقدمة التحقيق، ص: 126. نقلا عن كتاب إبرام الحكم النحوي عند ابن جني: شذى جرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان/ الأردن، الطبعة العربية- 2006، ص: 123.

2 - المرجع نفسه، ص: 134.

3 - الخصائص: 144/1.

4 - الخصائص: 144/1. وقد ذكر السيوطي هذا المبحث في الاقتراح، في باب ذكر القوادح في العلة، ص:88- 89.

ويربط ابن جني بين علل النحو وعلل الفقه؛ فيرى «أن أكثرها إنما يجري مجرى التخفيف والفرق»، ويرى أنّه «لو تكلّف متكلّف نقضها لكان ذلك ممكناً –وإن كان على غير قياس– ومستثقلاً»[1].

-العلّة الموجبة والعلّة المجوّزة:

ويضيف ابن جني باباً في الفرق بين العلّة الموجبة والعلّة المجوّزة، وقدّم لهذا الباب بكون أكثر العلل مبناها على الإيجاب نحو: نصب الفضلة وما شابهها، ورفع كل من المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه.

وأمّا العلّة المجوّزة وهي «في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب» نحو «قلب واو وقتت همزة أقتت»، ويرى ابن جني أنّ علّة ذلك أنّ الواو انضمّت ضمّاً لازماً، وأنت مع ذلك تُجيز ظهورها واواً غير مُبْدلة، فتقول: وُقّتت»، ويضيف ابن جني «أن الجواز معنى تعقله النفس؛ كما أن الوجوب كذلك؛ فكما أن هنا علة للوجوب فكذلك هنا علة للجواز»[2].

ونلاحظ أنّ ابن جني يفرّق بين العلّة والسّبب، ويسمّي الأولى: العلّة الموجبة، والثاني: العلّة المجوّزة.

-إدراج العلّة واختصارها:

وهو باب قصير مُخْتصر (لا يتعدّى الصفحتين من الخصائص)، ومعنى إدراج العلّة: «طيها وترك بسطها والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها. والإدراج في اللغة: الطي؛ تقول أدرجت الكتاب إذا طويته»[3].

ويمثّل ابن جني للإدراج بأنّه لو سأل سائلٌ عن قولهم: «آسيت الرجل، فأنا أواسيه، وآخيته فأنا أواخيه» ما أصله؟ وما علّته في التغيير؟ فإنّ الجواب أنّ الأصل أؤاسيه وأؤاخيه، وأمّا علّته في التغيير: «اجتمعت الهمزتان فقلبت الثانية واواً لانضمام ما قبلها».

1 - الخصائص: 1/144 -145.

2 - الخصائص: 1/164 -165.

3 - الخصائص: 1/181.

ويرى ابن جني أنّ في هذا إدراجاً، وذلك من وجهين: أحدهما أنّك لم تستوف ذكر الأصل، والآخر أنّك لم تتقصّ شرح العلّة؛ ثمّ يشرع ابن جني باستيفاء ذكر حقيقة أصل الكلمتين، واستقصاء علّة تغيير الهمزة واواً، فيقول: «أصله أؤاسوك لأنّه أفاعلك من الأسوة، فقلبت الواو ياءً لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، وكذلك أواخيك أصله: أؤاخوك لأنه من الأخوة، فانقلبت اللام لما ذكرنا؛ كما تنقلب في أعطي واستقصي. وأما تقصّي علة تغيير الهمزة بقلبها واواً فالقول فيه أنه اجتمع في كلمة واحدة همزتان غير عينين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة، وهي حشو غير طرف، فاستثقل ذلك، فقلبت الثانية على حركة ما قبلها – وهي الضمة– واواً»[1].

ونخلص إلى ما بدأنا به هذا المبحث وهو أنّ «الكلام في العلل تكامل على يدي ابن جني (...) ولم يقتصر على بيان العلل وانتزاعها من كلام المتقدّمين وما قد يعن له من تقليب وجوه النظر في أعطاف المأثور من كلام العرب، بل تجاوز ذلك إلى ما يمكن أن يسمى فلسفة العلل وذلك في كتابه الكبير (الخصائص). وكانت الفكرة الموجهة له هي ما يظهر بوضوح في ثنايا كلامه من إيمانه الراسخ بسمو الفطرة العربية التي تجلّت في لسانها فجاءت أوضاع كلامهم على ما تقتضيه الحكمة، وأنهم كانوا يحسّون بقوّة طباعهم بالعلل التي يعلل بها النحاة ما يستنبطونه من أحكام كلامهم، وأنهم يريدون ذلك ويقصدون إليه»[2].

ويستدلّ ابن جني على إحساس العرب بتلك العلل، وقصدهم إليها بقوله: «والذي يدل على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا؛ إلا أنه مع أدنى تأمّل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها وتضطرّ إلى معرفته من أغراضها وقصودها: من استخفافها شيئاً أو استثقاله، وتقبّله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه، والرضا به، أو التعجّب من قائله، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس»[3].

1 - الخصائص: 181/1.

2 - منى إلياس: القياس في النحو، مرجع سابق، ص: 64.

3 - الخصائص: 235/1.

ومن المعروف أنّ أبا القاسم الزجاجي قد بنى «كتابه الإيضاح في علل النحو في أبواب النحو ومسائله وَلِمَ كانت على الوجه الذي هي عليه. وقد وطّن كلامه عن العلل في أقسام الكلام خاصّة وما يتفرّع عنها من معان دلالية وصرفية. أما أبو الفتح ابن جني فقد أفاد في القضية وأجاد، ذلك أنه تفرّس في العلل من وجوهها المختلفة وبذل جهداً كبيراً في البرهنة على أن علل العربية هي من العربية، وهي ضرب من الحكمة الصامتة التي تستنطق بالاستخراج والتصنيف. ولقد بحث في طبيعة علل العربية أعقلية هي أم نقلية، واعتبر العرب راعوا في إهمال ما أهمل ما أدركه النحويون، وفرّق بين العلة الموجبة التي عليها مقاد كلام العرب وبين العلة المجوّزة أو السّبب غير الموجب، وتكلّم عن تعارض العلل، واشتراط تعدّي العلة لكي تصح، وردّ على من اعتقد فساد علل النحويين، ثم أكّد من جديد أن العرب أرادت من الأغراض والعلل ما نسبه إليها النحويون وحملوه عليها، وذلك أدلّ على حكمتها من أن تنسب إلى التكلّف... وقد علق على كلام لأبي بكر السراج عن علة العلة، واعتبر هذه التسمية تجوز في اللّفظ أمّا في الحقيقة فإنها شرح وتفسير وتتميم للعلة المقدمة عليه... والجدير بالذكر أن لابن جني كتابا في علل التثنية. إن العلة تفسير مستنبط –بالتأمل والنظر- من جسم العربية وليس تفسيرا مقحما يعقّد النحو»[1].

نستنتج أن التعليل النحوي –عند ابن جني وغيره من النحاة واللغويين- ما هو إلّا «صياغة جديدة لما كان يتردد على ألسنة أصحاب اللغة أنفسهم كما تشهد بذلك الروايات[2]، بل إنّ تعليل النحّاة ليس إلّا بياناً لما قام في نفوس المتكلّمين وعقولهم؛ كما قال الخليل ابن أحمد»[3]. ويمكن لمن أراد رصد الأسباب التي ذكرها علماء النّحو –ومنهم ابن جني- عن التعليل، أن يتعرّف على الأفكار الآتية:

-التعليل النحوي يكشف حكمة الله في الصّيغ وأوضاع الكلام.

-أنّ هذه العلل قد قامت في عقول العرب ونيّاتهم عند النّطق، والنحّاة يعلّلون لما قام في النيّات والعقول.

1 - عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي للغويات العربية، مرجع سابق، هامش ص: 115.

2 - انظر الخصائص: 252/1.

3 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 53.

-الإحساس بالخفّة أو الثّقل والأنس بالشّيّء أو الاستيحاش منه، وهو أمر يعود إلى إحساس النحوي وذوقه الخاصّ.

-إنّ العرب قد علّلوا لنطقهم، ومن حقّ النحاة أن يأخذوا عنهم ما علّلوا به[1].

وهكذا، يصير الكشف عن العلّة -عند الكثير من الدّارسين المحدثين- نوعاً من بيان حكمة العرب. والمهمّ هو أنّ التّعليل كان يفسح المجال لاحتواء النّظام اللّغوي لاستعمالات لغوية نادرة؛ لذلك لم يكن ابن جني يُخطّئ مستعملي اللّغة أو يصف كلامهم باللّحن مهما اجترءوا على تراكيب اللّغة.

وليس البحث عن دلائل الإعجاز إلا وجهاً آخر للبحث عن دلائل الحكمة في اللغة العربية عند ابن جني، حيث تقوم المبادئ المستخلصة من طول تأمّله الدّقيق لهذه اللغة دليلا على عبقريتها، وقد دافع عن هذه الفكرة صاحب الدلائل[2].

1 - محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث، مرجع سابق، ص: 124 -125.

2 - انظر دفاع عبد القاهر الجرجاني عن هذه الفكرة في ص: 37- 38... من الدلائل.

الباب الثاني:
الأصول الثقافية لكتاب الخصائص

الفصل الأوّل: صلة ابن جني بأستاذه أبي عليّ الفارسيّ

الفصل الثاني: مسائل وقضايا تأثّر فيها ابن جني بأستاذه الفارسي

الفصل الثالث: مسائل وقضايا تفرّد بها ابن جني واجتهد فيها اجتهاداً خاصّاً

الفصل الرابع: اجتهادات ابن جني في مجال اللغة والأدب

الفصل الأوّل:

صلة ابن جني بأستاذه أبي عليّ الفارسيّ

المبحث الأول: المصادر الثقافية لكتاب الخصائص

لقد استقى ابن جني أصول ثقافته اللّغوية والنّحوية من المصادر الأصيلة، والتي كان لا بدّ للدّارس منها حتّى يستوي عودُه وينهض عالماً متميّزاً، وفي كتابه الخصائص دلالات كثيرة على القراءات الواسعة التي قام بها؛ إذ جمع لائحة طويلة من أسماء العلماء الأعلام والكتب التي كانت لها قيمة كبيرة وصلة قويّة بموضوعات اشتغاله.

وقد امتازت هذه المصنّفات بتنوّع مذاهبها العلمية وتعدّد مشاربها المعرفية، ولعلّ هذا ممّا ارتقى بكتاب الخصائص إلى مستوى الرّيادة، ودلّ على أنّ صاحبه قد نَفَض واستقرأ مئات الكتب من أمّهات المصادر في المكتبة العربية والإسلامية، وعلى قمّة هذه المصادر كتاب سيبويه الذي كان أساس ثقافته اللّغوية والنّحوية.

ومن العلماء الأعلام الواردة أسماؤهم في الخصائص، والذين قدّم ابن جني نتفاً من كلامهم، وحكى عنهم بعض رواياتهم، واستشهد ببعض أقوالهم ومذاهبهم، واحتجّ لهم أو لخلافهم في كثير من الأحيان: أبو الحسن الأخفش (ت215هـ)[1]، والذي ذكره في سبعة وثلاثين

1 - قال ابن جني: «واعلم أنه إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد، أو لساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم. **بذلك وصى أبو الحسن**». انظر الخصائص: 125/1.

موضعاً[1]، ويليه الأصمعي (ت214هـ) وقد ذكره في خمسة وعشرين موضعاً[2]، وأحمد بن يحيى (ثعلب) (ت291هـ)، وقد نقل عنه أكثر من إحدى عشرة مرّة، ثم الجاحظ (ت255هـ)، وأبو عمر الجرمي (ت225هـ)، وأبو الخطّاب[3]، والخليل بن أحمد (ت175هـ)[4]، ومجموع نقوله عنه ستّة عشر نقلاً، ثم ابن دريد (ت323هـ)[5]، والزجّاج (311هـ)[6]، وقد نقل عنه ستّ مرات، ثمّ أبوزيد (ت215هـ)[7] الذي تكرّرت الرّواية عنه أكثر من تسعة عشر مرّة، وأبو حاتم السّجستاني (ت250هـ)، وأبو بكر ابن السرّاج (ت316هـ)، وقد حكى عنه ما يزيد عن إحدى عشرة مرّة، وأبو عمرو الشيباني، وأبو عبيدة معمر بن المثنّى (ت209هـ)، وأبو عمرو

---

1 - «أقام أبو الفتح في الموصل من ولادته فيها سنة 322هـ إلى سنة 337هـ، فيكون قد عاش في مسقط رأسه حوالي ستة عشر عاما، ودرس فيها على شيوخها حتَّى اتصل بشيخه أبي علي الفارسي. ومن هؤلاء الشيوخ الذين قرأ عليهم أبو الفتح في مرحلة تكوينه العلمي في الموصل **الشيخ أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي الشافعي، ويعرف بالأخفش، وكان إماما في النحو، فقيهاً فاضلاً عارفاً بمذهب الشافعي، قرأ عليه ابن جني النَّحو في الموصل قبل أن يغادرها هذا الشيخ إلى بغداد حيث أقام فيها**، وكلام الشيخ النجار في مقدمة الخصائص بأنه لم يقف على أحد من شيوخه في الموصل سوى هذا الرجل يغاير ما ذكر ابن ماكولا حيث قال: «سمع جماعة من المواصلة والبغداديين» والمواصلة جمع موصلي ممّا يوحي بأنه تتلمذ على غير واحدٍ من شيوخ الموصل وعلمائها، ويمكننا أن نذكر من هؤلاء أعرابياً فصيحاً اسمه أبو عبد الله محمد بن العسَّاف العقيلي، ويتردد اسمه في كتبه، ويذكره أحياناً باسم عبد الله الشَّجري، وكان عالماً باللغة وشاعراً وراويةً، وقد قرأ عليه بالموصل، وبقي يحتفظ في ذاكرته بالإعجاب لهذا البدوي، يقول فيه: أنظر النص في الخصائص. **الفسر** شرح ابن جني لديوان المتنبّي لابن جني، تحقيق: صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، الطبعة الأولى: 1988م، الجزء الأول، ص: 99.

2- ومما ذكره في الثناء عليه وعلى علمه: «**وهذا الأصمعي –وهو صناجة الرواة والنقلة، وإليه محط الأعباء والثقلة، ومنه تجنى الفقر والملح، وهو ريحانة كل مغتبق ومصطبح– كانت مشيخة القراء وأمثالهم تحضره**». انظر الخصائص: 311/3.

3 - هو الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد، مولى بني قيس بن ثعلبة، وهو شيخ يونس، **وكان دينا ورعا ثقة، من أئمة اللغة والنحو. وكان قد لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمر بن العلاء وطبقته. وأخذ عنه سيبويه اللغة وشيئا من النحو**. وروى عنه في كتابه نحو 47 مرة، ولم تعرف سنة وفاته إلا ما ذكروا أنه كان إماما في العربية قديما. انظر كتاب سيبويه: 9/1.

4 - قال ابن جني في الثاء عليه وعلى علمه: «وهذ الترجيم الذي أشرف علي الخليل ظنا، وقد جاء به السماع نصا (...- **فانظر إلى قوة تصور الخليل إلى أن هجم به الظن على اليقين، فهو المعني بقوله:**

الألمعي الذي يظن بك الظ* ـن كأن قد رأى وقد سمعا**». انظر الخصائص: 111-112.

5 - صاحب كتاب الجمهرة في اللغة.

6 - صاحب كتاب معاني القرآن.

7 - هو أبو زيد بن أوس الأنصاري قال: كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان، قال: «فإذا سمعته يقول: **حدثني من أثق بعربيته، فإنما يريدني. فهذا قول مفتخر بتلميذه**». انظر الكتاب: 20/1.

بن العلاء[1]، وقد نقل عنه أكثر من سبع مرّات، ثمّ قُطرب (ت206هـ)[2]، والكسائي علي بن حمزة (ت189هـ)[3]، ثمّ المازني (ت249هـ)[4]، وقد ذكره أزيد من خمس وعشرين مرّة، ثمّ المبرّد (ت285هـ)، ومجموع نقوله عنه ستّة عشر نقلاً، ثمّ يونس بن حبيب (ت182هـ)، وآخرون مجهولون[5].

وهكذا ذكر ابن جني في كتابه الخصائص رجالاً كثر استفاد منهم، وقرأ عليهم، ونقل آراءهم بألفاظها أو معانيها إلى كتابه، ومن خلال الخصائص نتعرَّف على عددٍ كبير من هؤلاء الشيوخ، وهم: أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي، وأبو عبد الله الشجري[6]، وقد ذكرنا أنه قرأ عليه بالموصل، وأن أبا الفتح كان شديد الإعجاب بفصاحته، وكان شاعراً، وكان ينشد لأبي الفتح شيئاً من شعره[7]، وقد ذكره مراراً في كتبه، وكان يسأله ويحاوره، ويأنسُ لأجوبته.

وقد كان أبو الفتح شديد الثقة بالأعراب وفصاحتهم، قال في الخصائص: «وذلك أن الأعرابيَّ الفصيحَ إذا عُدلَ به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يهبأ بها»[8]. صحيح أن ابن جني لم يكن يأخذ عن أعرابي إلا بعد أن يمتحن فصاحته، ولكنه كان يميل إلى الأخذ عنه بعد التأكد من فصاحته، وهناك أعرابٌ آخرون غير ابن الشجري أخذ عنهم أبو الفتح، ومن هؤلاء غلام من آل المهيا، قال في الخصائص: «وسألت غلاماً من آل المهيا

1 - ومما ذكره ابن جني في علمه وفضله قوله: «أفلا ترى إلى هذا البدر الطالع، والبحر الزاخر، الذي هو أبو العلماء وكهفهم، وبدء الرواة وسيفهم، كيف تخلصه من تبعات هذا العلم وتحرجه، وتراجعه فيه إلى الله وتحوبه». انظر الخصائص: 310/3.

2 - هو أبو محمد بن المستنير البصري. كان ملازما لسيبويه، وكان يدلج إليه فإذا خرج رآه على بابه، فقال: «ما أنت إلا قطرب ليل!» والقطرب: دويبة لا تستريح نهارها سعيا. وقد أخذ قطرب أيضا عن عيسى بن عمر النحو، كما أخذ عن النظام مذهبه الاعتزالي. انظر الكتاب: 1/15-16. ومما ذكره ابن جني في علمه وفضله قوله: «**ولله قطرب! فإنه قد أحرز عندي أجرا عظيما فيما صنفه من كتابه الصغير في (الرد على الملحدين- وعليه عقد أبو علي رحمه الله كتابه في تفسير القرآن، وإذا قرأته سقطت عنه الشبهة في هذا الأمر**». انظر الخصائص: 255/3.

3 - ومما ذكره في الكسائي والثناء عليه وعلى علمه: «**هذا إلى ما يعرف من عقل الكسائي وعفته، وظلفه ونزاهته، حتى إن الرشيد كان يجلسه ومحمد بن الحسن على كرسيين بحضرته**». انظر الخصائص: 311/3.

4 - هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني كان يقول: «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي». انظر الكتاب: 21/1. وقال: «وإذا قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا». انظر الخصائص: 191/1.

5 - تمّ نقل إحصاء الرّوايات عن محقّق الخصائص عبد الحميد هنداوي: 184/3-154.

6 - ورد ذلك في الخصائص: 76/1، 78، 240، 241، 242، 250، 271، و9/2، 26، 55، 307، 466، و280/3.

7 - انظر الخصائص:240/1، 271، 55/2، 307.

8 - انظر الخصائص: 26/2.

فصيحاً عن لفظةٍ من كلامه...»[1]. وكان يسأل أعراباً آخرين لم يذكر لنا أسماءَهُم، قال في الخصائص[2]: «وسألتُ بعضَ بني عقيل عن قول الحمصي [البيت].. «[3].

وأبو جعفر بن محمد بن الحجاج، وهو يروي عن أبي خليفة الفضل بن الحباب عن محمد بن سلام[4]، وأبو صالح السليل بن أحمد بن عيسى الشَّيخ، وقد ورد ذكره في عدد من كتب أبي الفتح[5]، وأبو بكر محمد بن علي المراغي[6]، نسبة إلى مراغة –وهي من أهم أعمال بلاد أذربيجان. نزل الموصل، وأطال المقام به، وكان عالماً ديّناً، قرأ على أبي إسحاق الزَّجَّاج، وله من التصانيف كتاب: مختصر النحو، وكتاب شواهد سيبويه وتفسيرها. وأبو الحسن علي بن عمرو؛ وقد ذكره أبو الفتح في الخصائص[7]. وأبو بكر محمد بن علي بن القاسم الذهبي[8]، ومحمد بن سلمة [أبو الصقر][9].

ومحمد بن محمد [أبو السهل] (ت385هـ)[10] وهو محمد بن عثمان البغدادي المعروف بالطرازي: مقريءٌ من تلاميذ أحمد بن مجاهد، كان عارفاً باللغة العربية والحديث، والسَّري

---

1 - الخصائص: 778/1.

2 - انظر الخصائص: 119/2.

3- انظر الفسر: 106/1.

4 - وقد ورد ذكره في المحتسب: جعفر بن علي، قال: «أخبرنا بهذه الحكاية أبو بكر جعفر بن علي بن الحاج..». والحكاية التي أشار إليها أبو الفتح هي: «ومن ذلك ما حكاه ابن سلاَّم، قال: قال سيبويه: كان عيسى بن عمر يقرأ: «على تقوىً من الله» [سورة التوبة الآية 109] قلت: على أي شيء نوَّن؟ قال لا أدري ولا أعرفه. قلت: فهل نوَّن أحد غيرهُ؟ قال: لا». كما ذكره مرة أخرى باسم جعفر بن علي وذكره في الخصائص (مرتين: 386/1، 305/2- باسم جعفر بن محمد بن الحجاج وذكر روايته عن ابن سلام مرتين وعن الأصمعي مرة واحدة. انظر الفسر: 102/1-103.

5 - ذكره ابن جني في الخصائص ثلاث مرات: 360/1، 283/3، 298.

6 - ذكره ابن جني في الخصائص: 255/2، 299/3. وقد علَّق الشيخ النجار على وروده في الخصائص: 255/1 بالحاشية رقم (3- قائلاً: «يبدو أنه مبرمان شارح الكتاب، أخذ عن أبي اسحاق الزجاج، وأخذ عنه السيرافي الفارسي ولا يبعد أن يأخذ عنه ابن جني..». ووافق السَّامرائي الشيخ النجار على رأيه في كتابه ابن جني النحوي ص 30، وهذا الأمر بعيدٌ عن الصّواب، ذلك أن محمد بن علي هو نفسه محمد بن علي المراغي، وهو عالم موصلي كما ذكرنا، وهو من تلاميذ الزجاج وشارح لسيبويه أيضاً، وأما برمان فهو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري. انظر هامش الفسر: 103/1.

7 - انظر الخصائص: 80/1. يقول ابن جني: «وحدثني أبو الحسن علي بن عمرو عقيب منصرفه من مصر هارباً متعسِّفاً».

8 - ذكره أبو الفتح في الخصائص: 299/3 بإسناد عن أبي عثمان، كما ذكره في الفسر ((مخطوطتنا-؛ 684/1.- بإسناده عن أبي بكر محمد بن الحسن [ابن دريد].

9 - أورد ابن خلِّكان خبراً عن محمد بن سلمة الضَّبيّ أورده أبو الفتح بعينه في الفسر رواية عن أبي الصقر محمد بن سلمة الضبيّ، كما أن أبا الفتح ذكره في بعض كتابه الخصائص: 315/1 يروي عن المبرد.

10 - وقد ذكره أبو الفتح في الخصائص: 132/3.

الرَّفَّاء الكندي الموصلي، الشاعر والكاتب، ومن شيوخ ابن جني أبو الطيب المتنبي شاعر العربية الأكبر، وكان أبو الفتح شديد الإعجاب به، وقرأ عليه ديوانه، وناقشه في مسائل كثيرة من مسائل العربية (...)، وآخِر وأهم شيوخ أبي الفتح على الإطلاق هو أبو علي الفارسي الذي لازمه أربعين سنة[1].

ويذكر ابن جني ما يزيد عن واحد وثلاثين عالماً في مقدّمتهم أستاذيه سيبويه والفارسي، وما يوافق نفس العدد من الكتب المؤلّفة في علم العربية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب التذكرة، وتفسير القرآن، والحجة، والحلبيات، والمسائل البغدادية لأبي علي الفارسي، وكتاب سيبويه، والأصول لابن السراج، والاشتقاق ومسائل الغلط لأبي العباس المبرّد، وحيلة ومُحالة، والمصادر، والنبات لأبي زيد، والرد على الملحدين لقطرب، وشرح المقصور والممدود ليعقوب بن السكيت (الشرح لابن جني)، والفصيح لثعلب، والقراءات للسجستاني، والجمهرة للحياني، والقلب والإبدال ليعقوب بن السكيت[2]، وكتاب المذكّر والمؤنّث لأبي حاتم، وسرّ الصناعة، والنوادر الممتعة لابن جني، وغيرها من الكتب المتناثرة أسماؤها –هنا وهناك- في الخصائص.

وبناء عليه لم تقف ثقافة الرّجل عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين. وفي رأيي أنّ أثر سيبويه وكتابه في نفس ابن جني، وتأثيره في ثقافته أعمق من كل أثر[3]، إذ حذِق عِلْم هذا العَلَم الإمام على يد شيخه أبي علي الفارسي في طور تلمذته عليه.

وهذا بخلاف ما يصرّح به فاضل السامرائي حين قال: «لا شبهة أن القارئ لكتب ابن جني يلمس أثر شيخه أبي علي فيه وأن أثره فيه أكبر بكثير من أثر شيوخه الآخرين بل لا يكاد المترجمون له يذكرون له من شيوخه غير أبي علي»[4].

1 -انظر الفسر: 107/1.

2 - قال عنه في الخصائص: «ونحن نعتقد إن أصبنا نسخة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبدال». انظر الخصائص: 88/2.

3 - انظر كتاب سيبويه، مصدر سابق، 35/1-36.

4 - **ابن جني النحوي**: تأليف: **الدكتور فاضل صالح السّامرائي**، مدرس في كلية التربية-جامعة بغداد، ومحاضر بكلية الدراسات الإسلامية، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ساعدت جامعة بغداد على نشره: 1389هـ/1969م، ص: 47.

والمُلاحظ أنّ طائفة ممّن درس ابن جني وخصائصه كتبوا بحوثهم ومقالاتهم دون أن يكشفوا عن وجود ذلك الخيط الرّابط بين ما استنبطه ابن جني من أصول من كلام سيبويه وبين المبادئ التي أقام عليها -هذا الأخير- نحوه في كتابه؛ ولم يميّزوا -كذلك- بين الأمور التي ظلّ فيها ابن جني مخلصاً لأستاذه سيبويه والأمور التي استقلّ فيها عنه.

ويبقى ما أتى به ابن جني من استدراكات على سيبويه وغيره من العلماء، وابتداع لبعض المصطلحات اللّغوية والنّحوية مؤكّداً على مبدأ التفرّد والابتداء، وربّما يلتقط الإشارة أو العبارة يعتقد غيرُه أنّها من البديهيات؛ فيواجهها هو مواجهة تحليل وتوجيه تنمّ عن خصوصية عالية في تناول الأشياء.

فمن يقرأ الخصائص يدرك أنّ ابن جني قد قام بعملية إنضاج وتطوير لأفكار السّابقين؛ إذ وسّع بحوثهم وعمّقها وساهم في إعادة النّظر في الكثير من المفاهيم والمصطلحات اللّغوية والنّحوية والبلاغية. ثم إنّه نجح في ابتكار تفسيرات لظواهر لغوية متنوّعة؛ كما استطاع أن يكون رائداً في استنباط موضوعات لغوية وقضايا نحوية جديدة في اللّغة محاكاة للقضايا الفقهية والكلامية..

ثمّ إنّ المتمعِّن في أسلوب الخصائص يجد أن ابن جني قد قام بجمع ما تشتّت من كلام القدماء، وحاول صياغة نظرية تنسحب على معظم الظّواهر اللّغوية، لذا بلغ كلامه من النُّضج ما فاق به أسلافه وأقرانه، وفي موضوع الاشتقاق -الذي تخصّص فيه- من الجدّة ما لم يسبق إليه.

وبذلك كلّه يمضي علم ابن جني في التاريخ الثقافي وحدةً معرفيةً متفرّدةً، وينتصب كتابه الخصائص محطّة فارقة تميّز ما كان قبلها ممّا جاء بعدها من وقائع الفكر اللغوي. ويبقى الخصائص كتاباً جامعاً لجل مباحث العربية فضلاً عن كونه كتاباً في الأوضاع والمبادئ والأصول[1].

1 - لهذا نجد ابن جني يقدّم مؤلّفه بقوله: «هذا كتاب مبنيّ على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سَرَت أحكامها في الأحناء والحواشي». انظر الخصائص، 32/1.

ويقول في موضع آخر: «وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحِي»، الخصائص: 67/1.

لذلك يمكن القول إنّ الخصائص كتبٌ متعدّدة في كتاب واحد؛ كما يمكن اعتباره موسوعة لغوية ودائرة معارف علمية؛ لم يكن مُوجّها من طرف صاحبه إلى عموم طلّاب العلم؛ بل خصّ به جمهور الباحثين على اختلاف مشاربهم وتنوّع اهتماماتهم[1].

المبحث الثاني: أبو علي الفارسي المصدر السّماعي الخاصّ لابن جني

لقد قدّم ابن جني أستاذه أبا علي الفارسي (ت377هـ)[2] باعتباره مصدره السّماعي الخاصّ، وكأنّه لم يسمع إلّا منه، وباقي العلماء لم يأخذ منهم إلا عن طريق الرّواية. ثمّ إنّ المتأمّل في العديد من نصوص الخصائص لا بدّ وأن يسترعي انتباهه ذلك الحضور القويّ لهذا العالم المتميّز؛ إذ بالغ ابن جني في الرّواية عنه والإشارة إليه؛ حتّى بلغت النّصوص التي ذُكر فيها اسم الفارسي أكثر من مائة وسبعين نصّاً، وقد تنوعت مضامين هذه النّصوص بتنوّع العلوم التي برع فيها كلّ من الأستاذ والتلميذ على حدّ سواء.

وقد كان حضور أبي علي الفارسيّ في خصائص ابن جني يشبه إلى حدّ كبير حضور الخليل ابن أحمد الفراهيدي في كتاب سيبويه، وهذا يدلّ على أنّ الفارسيّ قد استطاع أن يصبح أهمّ شخصية علمية في حياة ابن جني؛ بحيث أثّرت تأثيراً بالغاً في تكوين ابن جني وتركت بصمات واضحة في ذاكرته، وقد كان شديد التعلّق به، وكان كلّما ذكره يغدق عليه بالدّعاء والرّحمة. وقد أكثر ابن جني من ذكر اسم أبي علي الفارسيّ؛ إذ كان كثير النّقل عليه، وكان لهذا العَلَم القدح المعلّى حتى إن ابن جني كان كثيراً ما ينتصر له أو يحتج لخلافه في كثير من الأحيان.

---

1 - يقدّم ابن جني الخصائص بقوله: «هو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدّبين التأمّل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به، ليكون له سهم منه وحصّة فيه!». انظر الخصائص: الجزء نفسه الصفحة نفسها.

2 - اسمه الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي قال عنه السيوطي: إنّه «كان واحد زمانه في علم العربية». من إنتاجاته العلمية: «الحجة والتذكرة»، وأبيات الإعراب»، و«التعليقة على كتاب سيبويه»، و«المسائل الحلبية»، و«البغدادية»، و«البصرية»، و«الشيرازية»، و«العسكرية»، و«المقصور والممدود»، و«الإغفال».. انظر كتاب **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر-بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1989م، الجزء الأول، ص: 496.

ويَظْهرُ تقدير ابن جني لشيخه في تصريحاته الكثيرة والمتناثرة في خصائصه مثل: «وقلت مرة لأبي بكر أحمد بن علي الرازي –رحمه الله- وقد أفضنا في ذكر أبي علي ونبل قدره ونباوة محله، أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا. فأصغى أبو بكر إليه، ولم يتبشع هذا القول عليه»[1].

لقد أكثر ابن جني من النّقل عن شيخه أبي علي الفارسيّ في خصائصه، فكان ثاني العلماء –بعد سيبويه- الذين بالغ في الأخذ عنهم، وهو كان معبراً له في الرّواية عن سيبويه وعن غيره من العلماء، ولعلّه أوّل من أخذ عنه علم العربية، فقد لَزِمَه يأخذ عنه علمه فبرز مع علماء آخرين؛ فكان أبرعهم في النّحو والصّرف وغيرهما من علوم عصره؛ كما امتاز بقوّة الحفظ وعمق الإدراك واستقلالية الرّأي، ويتجلّى ذلك في كثرة تعليقاته على أقوال العرب وآراء النّحاة؛ حتّى اعتبره أغلب الدارسين من فطاحل اللّغة والأدب.

المبحث الثالث: اعتراف ابن جني بفضل أستاذه الفارسي وتصريحه بالاقتداء به

وممّا ذكره ابن جني في الاعتراف بفضل أستاذه أبي علي الفارسي والثناء عليه وعلى علمه قوله: «ولله هو! وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم[2] الشريف أنسه فكأنه إنما كان مخلوقا له. وكيف كان لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها، وأعيان شيوخها، سبعين سنة، زائحةً علله، ساقطةً عنه كلفه، وجعله همه وسدمه، لا يعتاقه عنه ولد ولا يعارضه فيه متجر، ولا يسوم به مطلبا، ولا يخدم به رئيسا (...) ثم إني –ولا أقول إلا حقا– لأعجب من نفسي في وقتي هذا، كيف تطوع لي بمسألة، أم كيف تطمح بي إلى انتزاع علة! مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه، وتداؤبه وخلج أشطانه، ولولا معازة[3] الخاطر واعتنافه، ومساورة الفكر واكتداده، لكنت عن هذا الشأن بمعزل، وبأمر سواه على شغل»[4].

1 - الخصائص: 208/1.

2 - يريد علم العربية.

3 - معازة: مغالبة.

4 - الخصائص: 276/1-277.

والمُلاحظ –من خلال النظر في هذا النصّ- أنّ ابن جني يعترف بفضل أستاذه، ويصرّح بأنّه كان السّبب في اهتمامه بالعلم الذي رامه، وأنّه هو الذي أخذ بيده في الإقبال عليه والتأليف فيه؛ فالفارسيّ هو الذي دفع بابن جني إلى حذق مسائل النّحو والصّرف؛ فكان بذلك ممّن اشترك في صنع ابن جني العالم المتميّز، وهو من أسلافه الذين صرّح بالاقتداء بهم، واعترف بالاستمداد منهم والتتلمذ على أيديهم.

ويقول الأستاذ علي النجّار: «توثقت الصلات بين أبي الفتح وأستاذه أبا علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بأوثق الأسباب وأمتن العرى وكان ابن جني يظهر من التعلق به والتقبل لرأيه والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذ لأستاذه. وابن جني لا يفتأ في كتبه يذكر أبا علي وعلمه، ويرجع علمه ومكانته إلى فضل أستاذه، ويتبجح بالانتساب إليه والتشبث بأسبابه»[1]. وتظهر صلابة العلاقة القائمة بين هذين العَلَمين الجهبذين في قول ابن جني في كتابه الفسر: «لأن أبا علي مع جلالة قدره في العلم ونباهة محلّه واقتدائه بسنّة أهل الفضل من قبله لم يكن ليطلق هذا القول عليه[2] إلا وهو مستحق له عنده»[3].

ويذكر الرّواة في بدء اتّصال الفارسيّ بتلميذه «أنّ أبا الفتح وهو شاب كان يدرس العربية في جامع الموصل، فمرّ به أبو علي، فوجده يتكلّم في مسألة قلب الواو ألفاً في نحو قال وقام، فاعترض عليه أبو علي، فوجده مُقصّراً، ونبّهه على الصّواب، وقال له: تزببت وأنت حصرم! فتبع أبا علي، حتى نبغ بسبب صحبته إياه، وبلغ من أمره ما بلغ»[4].

1 - انظر مقدمة الخصائص لمحقّقه علي النجّار: 16/1.

2 - يعني أبا الطيب المتنبّي.

3 - ابن جني: الفسر، مرجع سابق، الجزء الأول، ص: 26.

4 - الخصائص: 17/1. «ويبدو أن عبقرية أبي الفتح ونبوغه المبكر وتتلميذُه على شيوخ الموصل زوده بالمعارف التي أحسَّ أنه يمكنه من خلالها أن يتصدر للتدريس، فكان أن مارس ذلك في جامع الموصل حيث اجتز به أبو علي الفارسيُّ، فوجده يتكلم في مسالة صرفيَّة، فاعترض عليه، ونبَّهه على الصواب، وقال له زبَّبت قبل أن تحصرم، وكان ذلك سنة 337هـ، فأثرت تلك العبارة في أبي الفتح أيَّما تأثير، وترك حلقة التدريس، وتبع أبا علي، وكانت تلك الصحبة الطويلة التي قاربت بين الأستاذ وتلميذه، حتى دنا منه ذلك الدنو البعيد، وبلغ منه مبلغاً متميزاً، وأعجب بأسلوبه وفكره وكتبه ودرسه ودرس عليه، وسبر غوره حتى عرف خطرات نفسه، وحفظ علمه وأذاعه في كتبه، وسلك مسلكه، وصنف بعض كتبه في حياة أستاذه، فاستجادها». انظر الفسر: 100/1.

ونحو ذلك ما حفّز من قبله سيبويه حينما كان يستملي الحديث على حمّاد بن سلمة بن دينار البصري (ت167هـ)[1]، «فبينما هو يستملي قول النبي صلى الله عليه وسلم: «ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء» وظنه اسم ليس. فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما «ليس» هاهنا استثناء. فقال: لا جرم، سأطلب علمًا لا تلحنني فيه. فلزم الخليل فبرع»[2].

يقول ابن جني في باب (صدق النّقلة، وثقة الرّواة والحملة): «وهذا أبو علي رحمه الله، كأنه بعد معنا، ولم تبن به الحال عنا، كان من تحوبه وتأنيه، وتحرجه كثير التوقف فيما يحكيه، دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه. فكان تارة يقول: أنشدت لجرير فيما أحسب، وأخرى: قال أبو بكر فيما أظن، وأخرى: في غالب ظني كذا، وأرى أني قد سمعت كذا. هذا جزء من جملة، وغصن من دوحة، وقطرة من بحر، مما يقال في هذا الأمر. وإنما أنسنا بذكره، ووكلنا الحال فيه، إلى تحقيق ما يضاهيه»[3].

ومن خصال ابن جني البارزة وخلاله الظاهرة الأمانة والوفاء؛ فقد كان أميناً في التحديث عن شيوخه دقيقاً في النّقل عليهم[4]؛ «فهو يذكر الأبواب والفصول التي قرأها على شيخه أبي علي أو على غيره، وأحياناً يذكر الأمكنة التي قرأ فيها ويذكر أنه نسي اللفظ الذي سمعه وأنه ينقل المعنى»[5].

---

1 - قال فيه الشاعر يحي بن المبارك اليزيدي: يا طالب النحو ألا فابكه *** بعد أبي عمرو وحماد. أنظر الكتاب: 9/1.

2 - انظر مقدمة الكتاب: 7/1.

3 - الخصائص: 313/3.

4 - إذ نجده ينصح كلّ من يطّلع على كتاب ذي قيمة، وينظر في كتاب قد عُنِي به وَاضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مُصَنِّفُه، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كَتْب بأن يلتزم بالأمور الآتية:

- **أن يحمد الله على ما وهبه له مِن فهْمه.**
- **وأن يُسلِّم لصاحبه ما وَفَّره اللهُ عليه منْ حفْظه.**
- **وأن يعتزِيَ فيما يحكيه عنه إليه.**

«فإن فَعَل ذلك فَعلى مَحَجَّةِ أهْل العلم والأدَبِ وَقف، وإن أبَى إلا كُفْران النّعمة فَعَن المروءة والإنسانية صَدَف». انظر كتاب **المُنْصِف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التَّصْرِيف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري**، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة، وعبد الله أمين أحد نظّار مدارس المعلمين الأولين السابقين، إدارة إحياء التراث القديم دار الثقافة العامة بوزارة المعارف-مصر، الطبعة الأولى: 1373هـ/1954م، الجزء الأول، ص: 5-6.

5 - ابن جني النحوي: تأليف: الدكتور فاضل صالح السّامرائي، مرجع سابق، ص: 27.

«وكان وفياً لشيوخه ولا سيما أبي علي فهو يذكره بالإعجاب والثناء الحسن والترحم عليه والترضي عنه، وكان متسما بأخلاق العلماء في البحث لا يستكبر أن يسأل شيخه أو أن يكتب له يسأله عن مسألة من الموصل إلى حلب[1] كما جاء في (الخصائص): «وقد كان أبو علي رحمه الله كتب إليّ من حلب وأنا بالموصل مسألة أطالها في هذه اللفظة (يعني أوّتاه اسم أتألّم) جواباً على سؤالي إياه عنها»[2].

المبحث الرابع: تصريحات ابن جني بتفوّقه على أستاذه

المُلاحظ أنّ لابن جني طريقة متميّزة في المناقشة والاستطراد على أسلافه، إذ كان يتفوّق عليهم في الاجتهاد ويتميّز عليهم بامتلاك الحجّة والدّليل؛ حتّى ولو كان من هؤلاء أناس تعلّم على أيديهم واغترف من معارفهم أمثال: سيبويه والفارسي؛ فهو لم يعتبر «كتاب» الأوّل قرآناً؛ بل أثنى عليه في مواطن الثّناء واستدرك عليه في أحيان كثيرة؛ كما أنّ اعترافه بفضل الثاني وتصريحه بالإعجاب بعلمه وشخصيته؛ لم يمنعه من الاستطراد عليه في مواطن كثيرة من الخصائص.

وقد كانت لابن جني آراء متفرّدة وأفكار متميّزة في مسائل لغويّة ونحويّة كثيرة؛ خالف بها إجماع علماء العربية، يقول في باب القول على إجماع العربيَّة متى يكون حُجَّة: «فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقعِ فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ. فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماض على أنه غلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيِّفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير»[3].

ويقول في باب في الردّ على من أُدّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ وإغفالَها المعاني: «وسألت أبا عليّ –رحمه الله- عن تِجفافٍ أتاؤه للإلحاق بباب قِرطاس؟ فقال نعم. واحتجّ في ذلك بما

1 - ابن جني النحوي: تأليف: الدكتور فاضل صالح السّامرائي، ص: 27.
2 - الخصائص: 38/3.
3 - الخصائص: 191-192/1.

انضاف إليها من زيادة الألِف..»[1]. ثم يعقب ابن جني على كلام أستاذه قائلا: «وبعد هذا عندي»[2]. ثم يبدأ في الكشف عن رأيه كالآتي: «لأنّه يلزم منه. أنّ باب إِعصارٍ وإِسنامٍ ملحَقا بباب جِدْبارٍ وهِلقامٍ، وباب إفعالٍ لا يكون ملحَقا؛ ألا ترى أنه في الأصل للمصدر؛ نحو إكرام، وإحسان، وإجمال، وإنعام، وهذا مصدر فِعْلٍ غير ملحَق، فيجب أن يكون المصدر في ذلك على سمت فعله غير مخالف له..»[3].

وفي النّص الموالي يصرّح ابن جني أنّه كان ذا خبرة واسعة بلغات العرب، وأنّ معرفته بها وبقيمة معاجمها فاقت معرفة أستاذه أبا علي؛ هذا الأخير الذي كان يعترف بمقدرته العلمية، ويقبل الكثير من قياساته المقترحة في مجال الصّرف وغيره. يقول ابن جني: «وقلت مرّة لأبي علي -وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر رحمه الله-: يجوز أن يكون تنوفى مقصورة من تنوفاء بمنزلة بَرُوكاء فسمع ذلك وعرف صحَّته».

ويقول في نصّ آخر:»وأما عياهم فحاكيه صاحب العين[4]، وهو مجهول، وذاكرت أبا علي رحمه الله يوما بهذا الكتاب فأساء ثناه[5] فقلت له: إن تصنيفه أصح وأمثل من تصنيف الجمهرة[6]، فقال: الساعة لو صنف إنسان لغة بالتركية تصنيفا جيدا أكانت تعتد عربية لجودة تصنيفها؟ أو كلاما هذا نحوه. وعلى أن صاحب العين أيضا إنما قال فيها: وقال بعضهم: عياهمة، وعياهم، كعذافرة وعذافر. فإن صح فهو فياعل، ملحق بعذافر. وقلت فيه لأبي علي: يجوز أن تكون العين فيه بدلا من همزة، كأنه أياهم كأباتر وأحامر، فقبل ذلك»[7].

إنّ أبا علي شيخ لابن جني كان له الفضل الذي لا ينكر في العناية بالعربية والحفاظ عليها، وهو الذي أحسن تخريج ابن جني ونهج له البحث، «وفتق له سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير»[8]. يقول أحمد أمين: «فأما أبو علي الفارسي فكان أكبر نحوي عالمٍ بالعربية في زمنه

---

1 - الخصائص: 231/1.

2 - محمد علي النجار: مقدمة الخصائص، 19/1، 231/1.

3 - الخصائص: 231/1-232.

4 - يعني الخليل ابن أحمد الفراهيدي.

5 - أساء ثناه: أي أساء وصفه وذكره.

6 - صاحب الجمهرة: هو العالم اللغوي ابن دريد.

7 - الخصائص: 197/3.

8 - مقدمة الخصائص: 14/1.

(...) ويُعدُّ هو وتلميذه ابن جني مؤسسي مدرسة في النحو والصرف، وتستخدم القياس إلى أقصى حد، ولا تقف عند النص، فالفرق بينها وبين غيرها كالفرق بين الحنفية في اعتمادهم الكبير على القياس والمالكية في الاعتماد على الحديث (...) وابن جني تلميذ أبي علي الفارسي وموسِّع مبادئه النَّحْوِية والصرفية، وإذا عبَّرنا في النحو والصرف تعبيرنا في الفقه، قلنا إنه مجتهدٌ فيهما، له آراء مبتكرةٌ واتجاهات انفرد بها»[1].

وتبرز شخصية التلميذ في أبي الفتح بكلّ وضوح في كتابه الخصائص، وذلك حين اختار طرح السّؤال بصفته الوسيلة النّاجعة لتحصيل العلم؛ فكان التلميذ يسأل وشيخه أبو علي يجيب على معظم أسئلته وإشكالاته. يقول ابن جني: «سألت غير ما مرة أباعلي –رضي الله عنه- عن ذلك»[2]، ويقول في نصّ آخر: «فسألت عنه أبا علي فأخذ ينظر فيه»[3]، ويقول أيضاً: «وسألت أباعلي عن هذا وقت القراءة بالشام والعراق»[4]، وأحياناً يقع تبادل الأدوار فيسأل الشيخ ويجيب التلميذ مثل ما يظهر في هذا النصّ: «وسألني أبو علي -رحمه الله- عن ألف (يا)»[5].

وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن جني قد سار على نهج أستاذه في التّأليف؛ فكانت معظم مصنّفاته مصنوعة على غرار كُتُب أبي علي؛ إذ ألّف كتاب «المحتسب» على نسق كتاب «الحجّة»، وألّف «شواذّ القراءات» على غرار كتاب «علل القراءات»، أما كتاب «اللّمع» فقد ألّفه في ضوء كتاب «الإيضاح»، وقرأ على أستاذه الفارسي كتاب «التّصريف» للمازني وعمد إلى شرحه في كتابه «المنصف».

كما قرأ ابن جني على أستاذه الفارسي عدداً كبيراً من الكتب على رأسها «كتاب سيبويه»[6]؛ حتّى إذا رجعنا إلى مؤلّفات ابن جني –ومن بينها الخصائص- وجدنا أنّ أغلبها

1 - ابن جني: الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع-دمشق، الطبعة الأولى: 2004م، الجزء الأول، ص: 121-122.

2 - الخصائص: 243/1.

3 - الخصائص: 276/1.

4 - **ابن جني: المُنْصِف**، شرح كتاب التّصريف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: 1954م، الجزء الأول، ص: 34.

5 - الخصائص: 42/3.

6 - المدارس النحوية، مرجع سابق، ص266.

متعلّق بما صنّفه الفارسيّ من كتب؛ فهو إمّا يشرحها أو يكمّل ما جاء فيها أو يحلّ بعض إشكلاتها ومسائلها.. وكأنّه كان يحفظ مضامينها عن ظهر قلب. ولعلّ هذا هو السرّ التّاوي وراء نبوغ ابن جني وتفوّقه على باقي تلامذة أبي علي الفارسيّ. كما تجلّت مكانته العلمية بالاحترام الكبير الذي غرسه في نفوس تلامذته، ولا سيما الشريف الرضي –وهو من هو؛ والذي أحب المتنبي بتأثير من أستاذه[1]. يقول الدكتور محمد طلس: «والتفَّ تلاميذُ أبي علي حول زميلهم وخليفةِ شيخهم حتى أصبح إمامَ بغداد وحجَّتها غيرَ مدافعٍ كما أصبح مرجعَ العالمِ الإسلاميِّ في علوم العربية»[2].

ويقول محقق كتاب الفسر: «وكان ابن جني تصدر مجالس العلم في سن مبكرة في مسقط رأسه الموصل، ولمّا مرَّ به أستاذه أبو علي الفارسي، وأصغى إليه فأنكر عليه أن يقوم مقام الأستاذية، وهو بعد لم يبلغ ما يمكنه من ذلك، تحوَّل الأستاذ إلى طالب، ولازم شيخه أربعين سنةً، ورحل في طلب العلم في كثير من الأمصار، وظلّ يتعلّم ويعلِّم ويؤلِّف أكثر من خمسين عاماً، فتخرج على يديه جلَّةٌ من كبار العلماء والأمراء والأدباء والأشراف الذين كان لهم أثرٌ كبيرٌ في علوم العربية»[3].

ف»في ذلك الجو الذي كان يعبق بأريج العلم، ويزخر بالأئمة الأعلام نشأ نابغة العربية أبو الفتح، فألقى بين يديه ثروة ضخمة من تراث أسلافه في علوم العربية، فعكف على دراستها، ونهل منها وعلَّ، وقرأها على الشيوخ الأجلاء، الذين أشرنا إليهم، ثم طوَّف في البلاد، وتنقل بين مراكز الحضارية الإسلامية آنذاك، فمن الموصل إلى بغداد إلى حلب إلى واسط إلى شيراز، لينتهي به المطاف مرةً أخرى في بغداد، وهي ما تزال تزدادُ تألقاً في ميادين العلم والمعرفة، فاتّخذها مقرّاً له، ملتزماً فيها التزام التلميذ بمعلمه حتى إذا قضى الله أن ينهي أستاذهُ أبو

1 - انظر الفسر: 1/125-126.

2 - انظر الفسر:1/121.

3 - انظر الفسر: 1/109. «لقد نشأ ابن جني في الموصل، التي كانت أحد المراكز الهامة في القرن الرابع الهجري وعاصمة إحدى الدولتين الحمدانيتين، ثم انتقل منها إلى بغداد، التي كانت في القرن الرابع حاضرة العالم الإسلامي، يفد إليها طلاَّبُ العلم وشداةُ المعرفة من كلّ مكان، ويؤمُّها العلماءُ الذين ازدحمت بهم بغداد عاصمة الخلافة آنذاك في فترة تكوين أبي الفتح العلمي، فتخرج على أيديهم الطلاب في مختلف فنون العلم من تفسير وحديث وفقه وتوحيد وفلسفة وأدب ونحو ولغة وغيرها. وإذا كان القرن الرابع قد شهد ولادة تاريخ المدن فلعلَّ أول ما يشار إليه كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي المتوفى سنة 463هـ، وإذا ألقينا نظرةً فاحصةً على هذا الكتاب أخذَنا العجب والإعجاب لكثرة ما نرى ممن درس ببغداد أو أقام أو اجتاز بها من العلماء والتلاميذ في تلك الحقبة. انظر كتاب الفسر:1/108.

علي الفارسي رحلة عمره سنة 377هـ، تصدَّر أبو الفتح في مجلس أستاذه ببغداد، ودرَّس العلم من بعده إلى أن مات»[1].

يقول علي النجار: «بلغ أبو الفتح في علوم العربية من الجلالة، والخطر ما لم يبلغه إلا القليل (...) إلا أن الرجل أوتي حظا من الشهرة العلمية في حياته، ورزق من القبول ما هو أهله. ألسنا نراه يخلف أستاذه أبا علي في التدريس في بغداد بعد وفاته، ويدين له بالتلمذة تلاميذ أبي علي، ومنهم أئمة عظام (...) وأبو علي لا ينكر أمره وأستاذيته. فهذا الشرف استأثر به أبو الفتح، واستبد به على أصحاب أبي علي وهم كثر»[2].

المبحث الخامس: منهج ابن جني في الاختلاف مع أسلافه من العلماء

إذا رجعنا إلى باب (نَقْض المراتب إذا عَرَض هناك عارض)، وحاولنا التأمّل في منهجية ابن جني في الاختلاف مع أسلافه من العلماء وفي مقدّمتهم أستاذه الفارسي اتّضح أنّ ابن جني لم يكتف بتمثّل الآراء السابقة عليه؛ بل تناولها بالدّرس والنّقد والتّوجيه، وذلك بعقلية العالم البصير والمفكّر الخبير.

يقول ابن جني: «من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل نحو: ضرب غلامُه زيدا. فهذا لم يَمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمَّت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفسادُ تقدّم المضمر على مُظهَره لفظا ومعنى. فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخِّر الفاعل فتقولَ: ضرب زيدا غلامُه، وعليه قول الله سبحانه: «وإذِ أُبتلى ابراهيمَ ربُّه»[3]. وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامُه زيدا، لتقدّم المضمر على مظهَره لفظا ومعنى. وقالوا في قول النابغة:

جزى ربُّه عنّي عدِيَّ بنَ حاتم * * * جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور مقدّم، كل ذلك لئلا يتقدّم ضميرُ المفعول عليه مضافا (إلى الفاعل) فيكونَ مقدَّما عليه لفظا ومعنى. وأمَّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

---

1 - انظر الفسر: 1/108-109.

2 - محمد علي النجار: مقدمة الخصائص، 1/25.

3 - [البقرة/24].

* جزى ربُّه عنّي عديَّ بن حاتم *

عائدةً على (عديّ) خلافاً على الجماعة»[1].

ففي هذا النصّ يورد ابن جني المثال الآتي:

ضرب غلامُه زيداً

فعل فاعل مفعول

يقول ابن جني: إنّ الامتناع لم يكن لأنّ رتبة الفعل في العربية التّقديم، ولكن كان الامتناع لوجود قرينة انضمّت إلى الفاعل: غلامه (الهاء قرينة = ضمير المفعول)

هناك قاعدتان:

الأولى: رتبة الفاعل في العربية التّقديم.

الثانية: لا يجوز تقدّم مضمر على مظهره.

إذا أردنا تطبيق القاعدة الثانية نقول:

ضرب زيداً غلامُه

ابتلى إبراهيمَ ربُّه

يصرّح ابن جني بإجماع النحاة حول مسألة وهي: عدم جواز تقدّم مضمر(ضمير المفعول) على مظهره (المفعول).

يقول النابغة: جزى ربُّه عديّ.

-الجماعة تقول: الهاء عائدة على مذكور مُقدَّم.

-ابن جني يخالف الجماعة، ويثبت أن الهاء عائدة على مُتأخِّر(مفعول) وهو عديّ.

---

1 - الخصائص: 1/293-294.

وبذلك يتمثّل الجديد عند ابن جني فيما خالف به إجماع النحاة من أنّه لا يجوز تقديم مضمر على مظهره. ثمّ يضيف أمثلة مختلفة للتّوضيح منها الدّعاء الآتي: جزاك ربُّك خيراً.

إنّ ما ذهب إليه جمْعُ النحاة هو أنّ الفاعل رتبته التقدُّم، وهذا أصل في رأي ابن جني، وحين يأتي متأخّراً نردّه إلى أصله، وهذه هي القاعدة والاطّراد، وإذا كان الأمر كذلك فقد وقع تقدُّم مضمر على مظهره في المثال السّابق. وحتّى إذا تمّ التّسليم بأصلية الجملتين: (ف + فا + مف) و(ف + مف + فا)، فلا مجال للكلام عن التّقديم والتّأخير الذي يتحدّث عنه من يخالفهم ابن جني ويستطرد عليهم.

والمُلاحظ –من خلال النّظر في النصّ السّابق- أنّ ابن جني لا يقتفي خطوات أستاذه أبا علي الفارسي، والذي اعتبر أنّ تقدّم الفاعل على المفعول: (ف + فا + مف)، وتقدّم المفعول على الفاعل: (ف + مف + فا) قسمان قائمان بذاتهما[1]. وإنّما يؤكّد مسألة جديدة وهي: جواز تقدّم المضمر على مظهره، ويستشهد بأمثلة اطّردت في القرآن والشّعر وكلام العرب، ويستدلّ بشواهد شاعت في العُرْف اللّغوي. وهذا الأخير هو ما يُطلق عليه في الدّرس اللّساني الحديث: التّداوليات[2].

والتّداول ليس حجّة في نظر أغلب علماء اللّغة، وليس كلّه قادراً على تشكيل العيّنة الحاسمة في استنباط القاعدة؛ لأنّ هناك الكثير من الجمل النّحوية ولكنّها غير متداولة، كما أنّ معظم الجمل المتداولة لا تعتبر نحويّة. وفي النّهاية يعتبر إثبات ابن جني لقاعدته الجديدة على أساس الاطّراد والشّيوع غير مقبول منطقياً في العملية الاستدلالية.

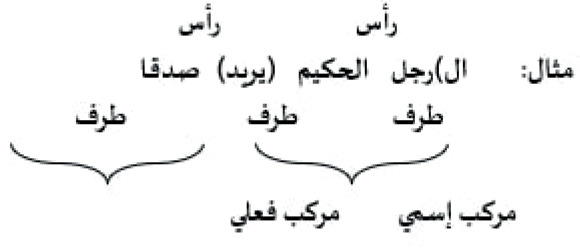
وعند قراءة هذا النصّ قراءة لسانية يجب أن نميّز بين مستويين في اللّسانيات: اللّغة واللّسان؛ فكلّ ما يتعلّق باللّغة وما هو مشترك بين الألسن من مبادئ عامّة يسمّى بالنّظرية

1 - يقول ابن جني: «إنّ هنا طريقا آخر يُسوّغك غيرَه، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أباعليّ إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قِسْم قائم برأسه، كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل اكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا»؛ نحو قول الله عزَّ وجلّ »إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء» -...(والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكَر، فلما كَثُر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخِّر فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جزى عديَّ بن حاتم ربُّه، ثم قدّم الفاعل على أنه قد قدّره مقدماً عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صوّرته لك ولا يَجْفُ عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشّعُه». انظر الخصائص: 295/1.

2 - التداوليات: علم يدرس تأثير الواقع على لغة المتكلّم، وقديماً دُرست التّداوليات في إطار البلاغة.

اللّسانية العامّة، وكلّ ما يرتبط باللّسان فهو من صميم النّظرية اللّسانية الخاصّة. ومن بين المبادئ المشتركة القاعدة الآتية: كلّ الألسن لها جمل هي مركّبات، وكلّ مركّب مقسّم إلى مكوّنات، وعلى النّظرية اللّسانية العامّة تقديم تعريف للجملة ينطبق على جميع الألسن.

فالجملة مجموعة من المركّبات الصُّغرى، والمركّب أدنى وحدة مركّبية، وكلّ مركّب عبارة عن رأس وأطراف، والرّأس يتحكّم في الأطراف بحكم طبيعته. ثمّ إنّ المركّب الاسمي والمركّب الفعلي قالبان لإنتاج الجمل في اللّغة العربية، وكلّ مركّب مُقسّم إلى مكوّنات وهذا موجود في جميع الألسن، لذلك تهتمّ به النّظرية الألسنية العامّة.



وممّا يُستشفّ من النّص –أيضاً- أنّ الجملة حسب تصوّر القدماء مجموعة من المركّبات: (ف + فا + مف) وهي بنية أصلية في العربية. وفي اللّسانيات الحديثة الجملة هي الشّكل النّهائي الذي يختزل فيه المتكلّم القواعد؛ أي أنّها تعتبر إسقاطات لقواعد النّحو، فهي في نهاية المطاف ترتيب ونظام تحدّده قواعد صارمة؛ كما أنّ عدد الجمل الذي يمكن إنجازه في لسان معيّن لا حدود له، والجانب المحدّد في اللّغة هو القواعد التي بإحكامها يمكن إنتاج عدد لا نهائي من العبارات اللّغوية السّليمة نحوياً.

ويمكن القول –في نهاية المطاف- إنّ معظم ما يدرسه ابن جني في كتابه الخصائص يصبّ في نطاق خصائص اللّغة العربية أي أنّ عمله قد تمحور حول دراسة العربية كلسان وما يميّزها عن باقي الألسن، ويمكن القول إنّ ما كان يهمّ ابن جني هو الكيفيّة التي بني عليها

النحّاة واللّغويون قواعدهم ونماذجهم، وقد كان من بين أهدافه الأساسية استنباط قوانين عامّة تخصّ العربية والعديد من اللّغات[1] التي تنضوي تحت لوائها.

1 - نعني باللّغات: اللّهجات القريبة من العربية الشّائعة. أمّا معرفة ابن جني بلغات أخرى ذات قرابة مع العربية الفصحى (اللّغات السامية مثلاً-، إذا كانت له معرفة بها، فإنّه لم يستثمرها كما يجب في كتابه الخصائص. ويؤكّد محقّق كتاب الفسر على أنَّ ابن جنّي «كان على معرفةٍ تامَّة بالفارسيَّة، يدلُّ على ذلك ما نثر في ثنايا كتبه من كلماتها، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أوَّل ما يتسلَّحُ به عالم اللُّغة المتبحر في فقهها معرفته بلغات عدَّة، وهذا ما كان أبو الفتح يمتلكهُ فعلاً». انظر كتاب الفسر: 129/1.

الفصل الثاني:
مسائل وقضايا تأثّر فيها ابن جني بأستاذه الفارسي

المبحث الأوّل: مسألة المطّرد والشاذّ

لقد اختصر ابن جني كلاماً كثيراً لشيخه أبي علي الفارسي في باب أطلق عليه (معرفة ما كان شاذّاً من كلامهم)، وقد جعل الشّيخ الشاذّ ثلاثة أنواع:

-شاذّ عن الاستعمال مطّرد في القياس.

-مطّرد في الاستعمال شاذّ عن القياس.

-وشاذّ عنهما[1].

ثم يأتي ابن جني فيلاحظ أنّ القسمة تحتاج نوعاً رابعاً، وأنّ كل نوع له ما يقابله إلاّ الشاذّ في الاستعمال والقياس؛ فإنّ ما يقابله لا بدّ من أن يكون المطّرد في الاستعمال والقياس، ولذلك جعل المطّرد والشاذّ ليس عنواناً للباب فحسب، وإنّما جعله مصطلحاً لمسائل في اللغة ارتبط فيها الاطّراد والشّذوذ في الاستعمال والقياس.

وقد بدأ ابن جني (باب القول على المطّرد والشاذّ) بتعريف المصطلحين، وبيان تطوّر المعنى اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحي، فعرّف مصطلح (المطّرد) بقوله: «أصل مواضع (ط ر د) في كلامهم التّتابع والاستمرار، فذكر استعمالات (ط ر د)، واستشهد لمعانيها بما ورد في كلام العرب. ثمّ انتقل بعد ذلك إلى مادّة (ش ذ ذ)؛ فقال: «وأما مواضع (ش ذ ذ) في كلامهم فهو التفرق والتفرد».

وبعد ذلك خلُص ابن جني إلى بيان معنى المصطلحين فقال: «هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام والأصوات على سَمْتِه وطريقه في غيرهما، فجعل أهلُ علم

1 - منى إلياس: **القياس في النحو** مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الأولى: 1985م، ص: 174.

العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً، وجعلوا ما فارق عليه بقيّة بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً، حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرها»[1].

والمُلاحظُ أنّ ابن جني لم يكتف باستعمال المصطلحين فقط، وإنّما فصَّل في أنواعهما الأربعة، وذكر كلّ نوع على حِدة، وفرّق بين كلّ نوع ونوع بشكل منظّم، ثمّ ضرب له الأمثلة التوضيحية.

المبحث الثاني: مسألة التّجريد

التّجريد «فصل من فصول العربية طريف حسن» كما يرى ذلك ابن جني، وهو يخبرنا منذ بداية هذا الباب أنّه يقتفي أثر شيخه أبا علي الفارسي الذي كان «به غَرِياً معنيّاً»، غير أنّه لم يُفْرِد له باباً في كتبه، «ولكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السِمة، فاستقريتها منه، وأنقت لها».

ومعنى التّجريد عند ابن جني «أن العرب قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله، وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه معانيها»[2]. ونقل ابن جني للتّجريد مثالاً نسبه إلى سيبويه وهو: «أمّا أبوك فلك أب، أي لك منه أو به أو بمكانه أب»، وذكر سيبويه هذا المثال في باب سماه (باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات)، وأشار محقّق الكتاب إلى أنّ الرماني ترجم عنوان الباب بـ«باب اسم الجنس الجاري على طريقة أما كذا فكذا»[3].

ويُلاحظ ابن جني أنّ ما ذكره سيبويه وشيوخه؛ قد يشوبه شيء من الغموض؛ فذكر أمثلة أخرى وفسّرها، ووضّحها وفق منهجيته وطريقته، ومن ذلك قوله: لئن لقيت زيداً لتلقينّ منه الأسَد، ولئن سألته لتسألنَّ منه البحر؛ «فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسداً وبحراً، وهو عينه هو الأسد والبحر، لا أن هناك شيئاً منفصلاً عنه وممتازاً منه».

1 - الخصائص: 96/1.
2 - الخصائص: 473/2.
3 - الكتاب: 387/1.

وأضاف ابن جني لمسألة التّجريد توضيحاً؛ حين بيّن أنّ معناه كأنّ يجرّد الإنسان من نفسه شخصاً آخر فيخاطبه، وأكثر ما يجيء هذا في الشعر، فقال: «وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه، حتى كأنها تقابله أو تخاطبه، ومنه قول الأعشى: وهل تطيق وداعاً أيها الرجل. وهو الرجل نفسه لا غيره». ثمّ مثّل ابن جني للتّجريد ببعض القراءات القرآنية كما في قراءة قوله تعالى: «قال اعْلَمْ أَنَّ الله عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ»[1]؛ أي اعلم أيها الإنسان، وهو نفسه الإنسان»[2].

المبحث الثالث: مسالة تلاقي اللّغة

تلاقي اللّغة معناه: ورود لفظين تشابهت حروفهما أو أوزانهما؛ فتلاقت «في عُرْض اللغة من غير قصد لجمعها ولا إيثارٍ لتقاوُدهما»[3]، وهو من المواضيع التي لم يسمع فيها ابن جني «لأحد شيئا إلّا لأبي عليّ رحمه الله»؛ فقد نقل عنه قوله: «في باب أجمع وجمعاء، وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء، وبقيّتِه: إن هذا اتّفاق وتوارُد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها»[4].

وأراد أبو علي الفارسي بذلك أنّ «باب أفعل وفعلاء، إنما هو للصفات، وجميعها تجيء على هذا الوضع نكراتٍ، نحو: أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء (...) وأخرق وخرقاء. هذا كله صفات نكرات، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان، وليسا بصفتين». واستنتج الفارسي حقيقة مفادها أنّ هذا إنّما هو: «اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها».

وأقرّ ابن جني شيخه على ما ذهب إليه من هذا الاتّفاق والتّوارد؛ فسمّى الباب الذي عقده لهذه الظّاهرة اللّغوية بتلاقي اللّغة، وأضاف أمثلة أخرى من نحو قولهم في العلم: سلمان وسلمى؛ فهما أشبه بوزن فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلى، ولكنّه نبّه إلى أنّ «فعلان الذي يقاوده فعلى إنما بابه الصفة كغضبان وغضبى وسكران وسكرى».

---

1 - [البقرة/259]

2 - الخصائص: 447/2.

3 - الخصائص: 322/1.

4 - الخصائص: 321/1.

ونفى ابن جني أن يكون سلمان من سلمى بمنزلة الصّفات المذكورة، لأنّهما ليستا «بصفتين ولا نكرتين (...) غير أنهما كانا من لفظ واحد فتلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما، ألا تراك لا تقول: هذا رجل سلمان، ولا امرأة سلمى، كما نقول: هذا سكران، وهذه سكرى، وهذا غضبان، وهذه غضبى»[1].

المبحث الرابع: مسألة السّلب

مسألة السّلب جعلها ابن جني باباً في خصائصه، واعترف في مقدّمته أنّ شيخه أبا علي الفارسي قد نبّه عليه. لقد ذكر ابن جني أنّ الأصل في الأفعال والأسماء المشتقّة من الأفعال إثبات معناها لا سلبها، فلفظ قام إنّما هو لإثبات القيام؛ فإذا «أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي، فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك».

وأضاف ابن جني أنّ العرب «قد استعملوا ألفاظاً من كلامهم من الأفعال ومن الأسماء الضّامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها»، ومثّل على ذلك بتصريف (ع ج م) التي تأتي في اللّغة «للإبهام وضدّ البيان» نحو: العَجَم لأنهم لا يفصحون، وعجم الزبيب ونحوه لاستتاره في ذي العَجَم، ومنه عُجْمة الرمل لما استَبْهم منه على سالكيه فلم يوجه لهم».

ولكن هذه الأصول إذا أضيف إليها حرف أو أكثر؛ فقد يتحوّل المعنى من الإثبات إلى النفي، فمادّة (ع ج م) إذا زيد عليها الألف أو الهمزة في أوّلها تحوّل معناها إلى ضدّه، فصار المعنى: إزالة الإبهام. «قالوا: أعجَمت الكتاب إذا بيّنتَه وأوضحتَه.

فهو إذًا لسلْب معنى الاستبهام لا إثباته، ولا تقتصر الزيادة على الهمزة فحسب؛ بل قد نضعّف عين الكلمة نحو مادّة (م ر ض)؛ فإذا قلت: «مرّضت الرجل أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه»؛ فإنّك تثبت عكس المعنى الأصلي للمادّة وهي الدّلالة على المرض[2].

المبحث الخامس: مسألة الجرّ بالمجاورة

يبدو أنّ لابن جني وشيخه أبي علي الفارسي رأياً واحداً في تخريج مسألة الجر بالجوار؛ فهما ينكرانها ويَحْمِلانها محملاً نحوياً، ويفسّرانها تفسيراً تركيبياً. يقول ابن جني: «وعلى نحو من هذا حَمَل أبو علي رحمه الله:

1 - الخصائص: 1/321- 322.

2 - الخصائص: 3/77-75.

* كبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلُ *

ولم يحمله على الغلط، قال: «لأنه أراد: مزمَّل فيه، ثم حَذَف حرف الجر، فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول. فإذا أمكن ما قلنا، ولم يكن أكثر من حذف المضاف الذي قد شاع واطرد، كان حمله عليه أولى من حمله على الغلط الذي لا يحمل غيره عليه، ولا يقاس به»[1].

ولابن جني رأي متفرّد في مسألة الجوار خالف به إجماع علماء العربية، يقول -في باب القول على إجماع العربيّة متى يكون حُجَّة-: «فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقعِ فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ. فهذا يتناوله آخِرٌ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماض على أنه غلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لايُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّفاً على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير»[2].

ولقد قسّم ابن جني باب الجوار إلى عدّة أقسام، فهو -عنده- على ضربين: أحدهما تجاور الألفاظ، والآخر تجاور الأحوال. فأمّا تجاورُ الألفاظ فهو قسمان: أحدهما في المتّصل، والآخر في المنفصل.

ويُعرَّف تجاور الألفاظ عند كثير من الدّارسين بمصطلح الحَمْل على الجوار، وقد ورد في كتاب سيبويه في باب ما يُجَرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، فقال: «وقد حَمَلهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: «هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ» ونحوَه»[3].

-تجاور المتّصل: وذلك نحو: تجاور العين واللّام بحملها على حكمها، فقد قالوا في صُوّم: صُيِّم، وذكر ابن جني من الأمثلة لجوار الحركات في المتّصل قولهم: «هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ».

-تجاور الألفاظ في المنفصل، نحو المثال المشهور: «هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ»[4].

---

1 - الخصائص: 1/192-193.

2 - الخصائص: 1/191- 192.

3 - الكتاب: 1/66-67.

4 - الخصائص: 3/220.

وأما تجاور الأحوال فهو يتعلّق بأزمنة الظّروف، وقد مثّل له ابن جني بقوله: «أحسنت إليه إذْ أطاعني»، فهو يرى أنّ المعنى أنّك لم تحسن إليه في أوّل وقت الطّاعة، فإن ما بعد الظّرف (إذ) وهو الفعل (أطاع) زمنه يختلف عن زمن الإحسان.

ويذهب ابن جني إلى أنّ تجاور الأحوال مجال غريب، وذلك أنّ «من شرط الفعل إذا نصب ظرفاً أن يكون واقعاً فيه أو في بعضه كقولك: صمت يوماً، وسرت فرسخاً، وزرتك يوم الجمعة، وجلست عندك. فكل واحد من هذه الأفعال واقع في الظرف الذي نصبه، لا محالة، ونحن نعلم أنّه لم يحسن إليه إلا بعد أن أطاعه؛ ولكن لمّا كان الثاني مسبّباً عن الأوّل وتالياً له، فاقتربت الحالان، وتجاور الزمانان، صار الإحسان كأنّه إنما هو والطاعة في زمان واحد، فعمِل الإحسان في الزمان الذي يجاور وقته؛ كما يعمل في الزمان الواقع فيه هو نفسُه»[1].

ويناقش أحد الدّارسين المعاصرين[2] مسألة الجوار من زاوية بلاغية؛ حين أكّد أنّ مفهوم «الجوار» من المفاهيم التي استشرف بها ابن جني آفاق البلاغة، إلّا أنّه ظلّ عند غيره ذا صلة وطيدة بقضايا النحو الخالصة، حيث تحدّثوا عن تجاور الألفاظ الذي رأوه علة في تفسير الجر في الصفة، وكان موضعها الرفع في قولهم: «هذا جُحْرُ ضُبٍّ خربٍ»[3].

وعن دور الجوار نقول: إنّه يكشف «الطاقة المجازية الكامنة في اللغة العربية». ففي رأيه أنّ النظر اللغوي والنحوي عند ابن جني قد تأسّس على اعتبار اللّغة نسقاً إبداعياً لا يملك الشّاعر إزاءه سوى الكشف عنه واستخراجه. وفي ذلك تكمن شجاعته التي هي في الأصل، شجاعة هذه اللغة التي ينبغي الفقه بأسرارها[4].

1 - الخصائص: 222/3.

2 - وهو محمد مشبال.

3 - محمد مشبال: **البلاغة والأصول**، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني، أفريقيا الشرق-المغرب: 2007م، ص: 102- 103.

4 - المرجع نفسه، ص: 104.

الفصل الثالث:

مسائل وقضايا تفرّد بها ابن جني واجتهد فيها اجتهاداً خاصّاً

المبحث الأوّل: مسألة اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين

لقد ورد هذا العنوان في الخصائص كالآتي: باب في اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون، ويصرّح ابن جني أنّ غرضه من هذا الباب «ليس ما جاء به الناس في كتبهم[1]..» فعلى الرغم من أنّ كتب العلماء قد تناولت هذه الأنواع كثيراً وتناهَبَتْها أقوالُهم، وأحاطت بحقيقتها أغراضُهم؛ إلّا أنّ ابن جني استعار منهم المصطلح فقط، ثمّ تناوله بمنهجيته المتميّزة، وطريقته المتفرّدة، وأسلوبه الخاصّ؛ وذلك بأن قسَّم الكلام ثلاثة أنواع:

-اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف:

ويقصد ابن جني بهذا النوع: الألفاظ التي تتّفق حروفها في المفرد والجمع ولكن معانيها مختلفة؛ نحو كلمة: دِلاص (ملساء ليّنة)، والتي تستخدم للمفرد فيقال دِرْع دِلاص، وتجمع جمع تكسير: أَدْرُع دِلاص؛ ثمّ مثّل للمفرد بألفاظ نحو: ناقة كِناز، وامرأة ضِناك، وبيّن أنّ ألف (دِلاص) للمفرد بمنزلة ألف كِناز وضِناك. وأمّا ألف الجمع في أدرع دِلاص؛ فهي بمنزلة الألف في ظِراف وشِراف، «وذلك لأن العرب كسرت فِعالاً على فِعال، كما كسرت فعيلاً على فِعال نحو كريم وكِرام، ولئيم ولِئام».

1- ربّما قصد ابن جني –في هذا الباب- بكتب العلماء كتاب سيبويه؛ فقد ورد في: 24/1 منه هذا التقسيم:

- اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب.
- اختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو ذهب وانطلق. وهذا الذي استخدمه اللغويون باسم الترادف.
- واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، نحو: وجدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة. وهذا هو ما يسمى بالمشترك اللفظي.

ويفسّر ابن جني هذه الظّاهرة بقوله: «وعُذْرها (يعني العرب) في ذلك أن فعِيلاً أخت فِعالٍ، ألا ترى أنّ كل واحدة منهما ثلاثيُّ الأصل، وثالثه حرف لين، وقد اعتَقَبا أيضاً على المعنى الواحد، نحو: كَلِيبٍ وكِلابٍ، وعَبيدٍ وعباد»[1].

-اتفاق الحركات:

وينطبق ما أثبته ابن جني في الحروف على الحركات كذلك، يقول: «هذه الحال موجودة في الحركات وِجدانَها في الحروف». وجاء بأمثلة افتراضية: «وذلك كامرأة سمَّيتها بحيثُ، وقبلُ، وبعدُ، فإنك قائل في رفعه: هذه حيثُ، وجاءتني قبلُ، وعندي بعدُ». وينبّه ابن جني على أنّ الضمّة في الأصل هي للبناء، ولكنّها تصير بعد التسمية ضمّة إعراب، وهذا ينطبق على كلّ الكلم المبنيّة، نحو أين وكيف، «وكذلك لو سميت رجلاً بأمس».

ويستثني ابن جني من هذه الألفاظ المبنيّة «هؤلاء» التي يرى أنّ كسر همزتها قبل التسميّة وبعد التسميّة سواء، وأمّا سبب هذا فهو «أن هؤلاء مما يجب بناؤه، وحكايته بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية، ألا ترى أنه اسم ضُمَّ إليه حرف فأشبه الجملة»[2].

-اتفاق السكون:

وهذا للألفاظ التي لا يتغيّر سكون أحد حروفها في حالتي الإفراد والجمع، نحو صِنو للواحد، وصِنْوان للجمع، وقِنْو وقِنْوان، ويرى ابن جني أنّ سكون المفرد والجمع «مختلفان تقديراً»؛ على الرّغم من اتّفاقهما لفظاً، ومثّل لهذا الاختلاف التقديري بألفاظ في اللغة اختلف مفردها عن جمعها؛ نحو: شَبَث وبَرَق فإنّها تجمع على شِبْثان وبِرْقان؛ فدلّ ذلك على اختلافهما.

ولهذا يرى ابن جني أنّه لا بدّ من اختلاف صِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، لأنّ سكون الواحد غير سكون الجمع، وسكون الجمع ليس لسكون الواحد، بل هو «شيء أحدثته الجمعيَّة».

1 - الخصائص: 2/93- 94.

2 - الخصائص: 2/99- 100.

ولذلك وصف الفرق بين نوعي الجمع اللذين ذكرهما – أي شِبْثان وصِنْوان - بالنّسبة إلى مفرديهما، بقوله: «فكما أن هذين مختلفان لفظاً (شَبَث وشِبْثان)، فكذلك ذانك السكونان (صِنْو وصِنْوان) هما مختلفان تقديراً»[1].

المبحث الثاني: مسألة التّقريب

لم يُفْرد ابن جني لمسألة التّقريب باباً قائماً بذاته، ولكنّه ذكره في أثناء تعريفه لظاهرة الإدغام، يقول في تعريفه: «تقريب صوت من صوت». وهو-في رأيه- ضربان: «أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي عليها الإدغام، فيدَّغم الأول في الآخِر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك، فالمدغم الساكن الأصل كطاء قطّع، وكاف سُكّر والمتحرك نحو: دال شدّ، ولام معتلّ. والآخَر: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يسوغ معها الإدّغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدَّغمه فيه، وذلك مثل (ودّ) في اللغة التميمية (وأصله ودد)، وامّحى، وامّاز، واصَّبر واثَّاقل عنه. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت».

لقد أعطى ابن جني للنّوع الثاني من الإدغام مصطلح التّقريب، وقد كان رائداً في ذلك، وتكلم كذلك عن أنواعٍ أخرى من التقريب، ومن ذلك ما سماه الإدغام الأصغر، وهو عنده «تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك»، ومن شروجه:

-الإمالة التي وقعت في الكلام لتقريب الصّوت من الصّوت، نحو كلمة: عالِم التي «قرَّبت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحوَ الكسرة، فأمَلْت الألِف نحوَ الياء».

-وضرب آخر من الإدغام الأصغر الذي هو «تقريب من غير إدغام» في الألفاظ التي هي على وزن افتعل؛ إذا كانت فاؤها صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً؛ «فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو» اصطبر، واضطرب، واطّرد، واظطلم»[2].

1 - الخصائص: 102/2.
2 - الخصائص: 141/2.

-وضرب آخر جمع بين الإدغام والتّقريب: «من ذلك قولهم: ستّ أصلها سِدْس، فقربوا السين من الدال بأن قلبوها تاءً، فصارت سِدْت فهذا تقريب لغير إدّغام، ثم إنهم فيما بعد أبدلوا الدال تاءً لقربها منها؛ إرادة للإدغام الآن، فقالوا: سِتّ»[1]. وقد سمّى ابن جني التغيير الأوّل تقريباً من غير إدغام، وأمّا التغيير الثاني فمقصود به الإدغام.

- تقريب الحركة، ومنه تقريب الصّوت من الصّوت مع حروف الحلق؛ نحو: شعير وبعير ورغيف، وهذا التّقريب هو الذي ذكره ابن جني في موضوع الإتّباع، ومنه أيضاً قراءة بعضهم في الفاتحة: الحمدُ للهُ، والحمدِ للهِ، بضمّ اللّام من لفظ الجلالة في الأولى، وكسرها في الثانية.

- تقريب الحرف من الحرف: وهو ما يسمّى عند اللّغويين الإبدال؛ كما في قولهم في مَصْدر: مَزْدر، وفي التصدير، التزدير.

- تقريب الحرف من الحرف من الإشمام: وهو من الإبدال إلّا أنّه ليس إبدالاً تامّاً، نحو قول العرب في المثل: «لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُزْدَ لَهُ»، وأصله، فُصِدَ لَهُ؛ ثمّ أُسْكنت الصّاد «فلما سكنت الصاد فضعُفَت به وجاورتِ الصاد –وهي مهموسة- الدّال –وهي مجهورة– قُرِّبت منها بأن أُشِمّت شيئاً من لفظ الزّاي المقارِبة للدّال بالجهر».

وذكر ابن جني أنّ لهذه الظّاهرة نظائر في اللّغة؛ فقالوا: ضُرْبَ والأصل فيه: ضُرِبَ.

-ومن أنواع التّقريب التي ذكرها ابن جني ما سمّاه إضعاف الحركة: ويعني بذلك أنّه إذا ضعفت الحركة قربت «بذلك من السكون، نحو: حيي، وأحيي، وأعيي، فهو، وإن كان مخفى، بوزنه محركاً».

-التّقريب على سبيل الروم: والروم على جهة التّقريب أي تقريب الحركة «هي كالإهابة بالساكن نحو الحركة، وهو لذلك ضرب من المضارعة، وأخفى منها الإشمام. لأنه للعين لا للأُذُن»[2].

-وقد نبّه ابن جني إلى مواضع التّقريب الذي يجري مجرى الإدغام: «مما قرب فيه الصوت من الصوت»، ولكنّه ليس إدغاماً تامّاً، واستخدم له اسم التّقريب؛ ثمّ إن ابن جني

1 - الخصائص: 143/2.

2 - الخصائص: 145/2.

قد فرّق بين الإشمام والروْم في باب السّاكن والمتحرّك الذي تطرّق فيه لبعض المصطلحات الصوتية. يقول: «فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن، لكن رَوم الحركة يكاد الحرف يكون به متحرّكاً، ألا تراك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف أنتَ وأنتِ، فلولا أن هناك صوتاً لما وجدت فصلاً»[1].

المبحث الثالث: مسألة الفرق بين البدل والعوض

والبدل والعوض مفهومان استخدمهما ابن جني في تفسير ما يقع في الألفاظ من تغيير وتبديل وتعويض، ولقد حاول من خلال توضيحهما دفع ما قد يقع من اللبس في التفريق بين مصطلحيهما.

ويتضح من خلال الأمثلة المُدرجة في هذا الباب مواقع البدل ومواقع العوض، من ذلك أنّ الألف من الفعل (قام) «بدل من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها إنها عَوْض منها»، وأمّا العوض فهو من لفظ (عَوْض)، وهو الدّهر ومعناه، كما في بيت الأعشى:

رضِيعَيْ لِبان ثَدْي أمَّ تقاسما *** بأسحمَ داجٍ: عَوْضُ لا نتفرّقَ

ومن أمثلة العوض التي يذكرها ابن جني: «التاء في (عدة) و(زنة)؛ فهي عوض عن فاء الفعل، ولا تقول إنها بدل منها»، وكذلك الحال في ميم (اللهم) «إنها عوض من (يا) في أولها، ولا تقول: بدل..»، وقد قرّر ابن جني في هذا الباب حقيقةً مفادها أنّ «البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك»[2].

المبحث الرابع: مسألة الاشتقاق

مما يثير انتباه قارئ الخصائص أنّ موضوع الاشتقاق[3] يتخلّل مُعْظم أبوابه، فابن جني يحاول التّفريق بين الأصول والفروع، ويعمد إلى إرجاع الفروع إلى أصولها بواسطة الرّابط أو

1 - الخصائص: 328/2.

2 - الخصائص: 265/1- 266.

3 - يعرّف صاحب كتاب كشف الظنون حاجي خليفة **علم الاشتقاق** بأنّه: «**العلم الباحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالأصالة الفرعية** باعتبار جوهرها (...- وموضوعه المفردات من الحيثية

العلّة الجامعة بين الطّرفين، ثمّ يخرج بحكم هو القاعدة ويسترسل في محاولة تعميمه على ظواهر مشابهة.

ويمكن القول –بعد النّظر إلى الإشكالات المطروحة في الخصائص-: إنّ علم الاشتقاق كان علماً قائم الذات في تصوّر ابن جني، لأنّه نجح في الإتيان بالجديد في مجاله وساهم مساهمة متميزة في إعادة تأسيسه.

ثمّ إنّ مجمل مواضيع الخصائص تدور حول الأصول العملية لعلم الاشتقاق، ويظهر ذلك في نطاق حديث ابن جني عن الفصل بين الكلام والقول؛ إذ نجده يتطرّق إلى الحديث عن الجذر الواحد وجميع تقليباته التي لا تتعدّى الدّلالة الواحدة، و يقول: «إن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه. وستراه فتجده طريقا غريبا، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا»[1].

ويروي ابن جني -في هذا المقام- أنّ شيخه أبا علي الفارسي كان: «إذا أشكل عليه الحرف: الفاء أو العين، أو اللام، استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه. فهذا أغرب مأخذاً ممّا تقتضيه صناعة الاشتقاق؛ لأن ذلك إنما يلتزم فيه شرْج (ضرب) واحد من تتالي الحروف، من غير تقليب لها ولا تحريف»[2].

ونستنتج -من خلال النص الأخير- أنّ فائدة الاشتقاق أو ما سمّاه ابن جني بالتقليب هو الاستعانة على إزالة الإشكالات المطروحة في تبيان بعض موازين وصيغ المفردات العربية، والوصول إلى المعاني المشتركة بين جذورها المكوّنة للّغة، وهكذا نستطيع أن نردَّها إلى أصولها التي تُكوِّن في نهاية المطاف مجموعة واحدة.

المذكورة. ومن جملة **مباديه** قواعد مخارج الحروف. و**مسائله** القواعد التي يعرف منها أن الأصالة والفرعية بين المفردات بأي طريق يكون وبأي وجه يعلم. و**دلائله** مستنبطة من قواعد علم المخارج وتتبع مفردات ألفاظ العرب واستعمالاتها. **وغرضه** تحصيل ملكة يعرف بها الانتساب على وجه الصواب. و**غايته** الاحتراز عن الخلل في الانتساب الذي يوجب الخلل في ألفاظ العرب». **يوسف خوري: العلوم عند العرب**، تبويب وتعاريف ونصوص، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الأولى/1983م، ص: 22.

1 - الخصائص: 5/1.

2 - الخصائص: 12/1.

وهناك فكرة مشهورة يتداولها الدّارسون اللّغويون وهي: أنّ العربية مبنيّة على مبدأ الاشتقاق وليست مبنية على مبدأ التركيب، ولمعرفة معنى المفردات اللّغوية؛ يجب أن نرجع بها إلى أصلها الاشتقاقي؛ فلتحديد معاني المفردات المعجمية في لسان العرب -مثلاً- يجب ردّها إلى أصولها الاشتقاقية الثلاثية (وهو الغالب) والرباعية والخماسية.

لابن جني في خصائصه رأي مخالف ضمّنه (باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟)، وقد بنى ابن جني هذا الرّأي على أصل معتبر استلهمه من أستاذه سيبويه وهو: «الأوّل وصل إليه عِلم لم يصل إلى الآخر»[1]، وقد بنى ابن جني على هذا الأصل الاستدلالي السيبويهي مبدأ عامّاً وهو: «فإن رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعِم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولا وأوائل قد تخفى علينا وتقصُر أسبابها دوننا»[2]. وقد مثل ابن جني لذلك بعبارة : رَفَعَ عَقِيرتَه والتي تعني عند العرب رَفَع صَوْتَه.

يقول: «وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا؛ ألا ترى إلى قول سيبويه: «أو لعلَّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخِر»؛ يعني أن يكون الأوّل الحاضر شاهدَ الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية؛ والآخِر –لبعده عن الحال- لم يعرف السبب للتسمية؛ ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته: قد رفع عقيرته؛ فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معنى الصوت، وبين معنى «ع ق ر» لبعد عنك وتعسّفت. وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثمّ صرخ بأرفع صوته، فقال الناس: رفع عقيرته. وهذا مما ألزمه أبو بكر[3] أبا إسحاق[4] فقبله منه، ولم يردده».

وبذلك لا يمكن أخذ معاني المفردات اللغوية من المعجم بصفة دائمة في نظر ابن جني، وإنّما يمكن معرفة معاني الألفاظ في العربية قد ترتبط بأصول أخرى غير اشتقاقية تخفى عن ذهن المتكلم العربي، وترتبط بالواضع اللغوي.

1 - انظر الخصائص: 66/1 و164/2.

2 - انظر الخصائص، باب إمساس الألفاظ أشباهَ المعاني، 164/2.

3 - هو أبو بكر ابن السراج.

4 - وأبو إسحاق هو الزجاج.

ولقد قسّم اللّغويون الاشتقاق إلى ثلاثة أنواع هي:

-الاشتقاق الصغير/ العامّ.

-والاشتقاق الكبير، وهو الإبدال.

-والاشتقاق الأكبر، وهو الاشتقاق التقليبي.

ويرجع هذا الاسم إلى ابن جني إذ نجده يصرّح بذلك في باب الاشتقاق الأكبر؛ إلّا أنّه لا ينسى أن يُذكّرنا أنّ شيخه أبا علي الفارسي كان يأنس به[1]. ولكنّ ابن جني قال بعدم اطّراد الاشتقاق الأكبر في كل ألفاظ اللّغة؛ فهو عند اللغويين إبدالٌ لغوي، وشرطه أن تتوافق كلمتان في أغلب حروفهما على أن يكون المعنى واحداً أو موافقاً لكلا الكلمتين.

ويقول محمد مشبال: «يعد ابن جني أول من أطلق المصطلح على ظاهرة صوتية لا تخلو من قيمة فنية، وهو يصدر، في نظره إليها، عن مبدأ لغوي مفاده أن المعاني وإن اختلفت معنياتها آوية إلى مضجع غبر مقض، وآخذ بعضها برقاب بعض»[2].

ويبقى القول بأنّ الأصل في ظهور اللغات إنّما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة، وقانون الاشتقاق الأكبر أصبح من المسلّمات التي يشار إلى أنّ ابن جني عالمُها الأوّل؛ فعن ظهور اللّغات يقول الدكتور شوقي ضيف: «ومن طريف ما هدتْه إليه بصيرته النافذة أن الأصل في ظهور اللغات إنما هو اشتقاق كلماتها من الأصوات المسموعة، ويقول عن الثاني: ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا: إنه هو الذي عمل على تثبيت قانوني الاشتقاق الأكبر والتضمين»[3].

ويتحدّث محمد مشبال عن فائدة الاشتقاق قائلا: «إن الاشتقاق بوصفه مفهوما لغويا، قد يصبح أداة فاعلة في الكشف عن خصوصية استخدام الشاعر لدلالة الألفاظ، إنه قد يسهم في إظهار ما تنطوي عليه اللفظة في الشعر من قصدية»[4].

---

1 - الخصائص: 2/139-133.

2 - انظر الخصائص: 2/139، وانظر البلاغة والأصول للأستاذ محمد مشبال، ص: 89.

3 - انظر كتاب المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، مرجع سابق، ص: 274-275.

4 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق ، ص: 78.

وهذا صحيح لأنّنا نجد ابن جني يقول عن مادّة (ع ج م): «إنما وقعت في كلام العرب للإبهام والإخفاء، وضد البيان والإفصاح»[1]؛ ففي نظر مشبال الوقوف على اختيار الشاعر للألفاظ واُكتناه دلالتها الاشتقاقية، يمثّل إحدى وسائل تأويل المعنى الشعري عند ابن جني.

إنّ المتمعِّن في أسلوب الخصائص يجد أنّ ابن جني قد قام بجمع ما تشتّت من كلام القدماء وحاول صياغة نظرية تنسحب على معظم الظّواهر اللّغوية، لذا بلغ كلامه من النضج ما فاق به أسلافه وأقرانه، وفي موضوع الاشتقاق -الذي تخصّص فيه- من الجدّة ما لم يُسْبق إليه.

ويقول الشيخ النجار: «وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار»[2]. وقد بلغ من ولع ابن جني بالاشتقاق إلى أن جعل الألفاظ دلالة على المعاني بالمطلق، فرأى أن المسك هو فعل من أمسكت بالشيء، كأنّه لطيب رائحته يمسك الحاسَّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه[3].

المبحث الخامس: مسألة تدريج اللغة

التدريج كيفيةٌ تحقّق بها العربية شجاعتها، ويقول ابن جني في تقديم وتعريف باب تدريج اللغة: «وذلك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منه إلى غيره». ومن الأمثلة التي استشهد بها قولهم: «جالس الحسن أو ابن سيرين».

وفي تفسير المثال يقول: «ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لا مخالفاً، وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين، وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينة انضمت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلك لأنه قد عرف أنه إنما رغب في مجالسة الحسن لما لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنه قال: جالس هذا الضرب من الناس»[4].

1 - المرجع نفسه، ص: 87.
2 - الخصائص المقدمة: 33/1.
3- انظر الخصائص: 118/2.
4 - الخصائص: 347/1- 348.

أمّا الأستاذ محمد مشبال فيعتبر التدريج كيفية من الكيفيات التي تحقّق بها اللغة العربية شجاعتها؛ إذ يؤكّد أنّه مفهوم تأويلي لتسويغ ظواهر شجاعة العربية أو تلك الخصائص التي يراها فيها؛ فهو يكشف –في نظره- عن أُتّساع نسق اللغة لاستيعاب إمكانات تعبيرية غير تلك التي درجت على استعمالها.

ومن خلال توظيف مصطلح التدريج يمكن الوصول إلى أنّ ظواهر الشّجاعة ليست من قبيل التعسّف، ولكن تتحقّق بضرب من الصّنعة والملاطفة اللتين يؤثرهما ابن جني، هذا الذي يرى أنّ ظواهر الشجاعة، التي هي سمات إبداعية، لا تحصل بالهجوم على اللغة بل بضرب من التدرّج.

وهكذا فاعتبار «شجاعة العربية» أصلا جمالياً وبلاغياً، يقتضي -في نظر محمد مشبال- تعرّف جُملة من المفهومات الأساس التي اعتمدها ابن جني في صياغة تصوّره لخصائص العربية؛ مثل الوقوف على مدلولات الأصل والفرع والاستحسان والإصلاح والتدريج؛ فهذه المفهومات جميعها تكشف عن الوجه الإبداعي للغة، وتبرز إمكاناتها التعبيرية التي تكسبها عندما تتجاوز غرضها التواصلي الأولي[1].

لقد كان مفهوم شجاعة العربية «أصلا جماليا في اللغة. ولهذا الأصل تجليات؛ منها ما تولته البلاغة بالعناية فاحتل مكانة لائقة به، ومنها ما ظل مطويا في الدرس اللغوي أو النحوي الصرف لم يتجاوزه إلى آفاق رحبة، على الرغم مما كان يحمله من بذور جمالية تؤهله لكي يجد لنفسه مكانا ما في علم البلاغة. فشجاعة العربية إذن هي الجانب الجمالي الذي يتجلى في اللغة بواسطة مجموعة من الوسائل التعبيرية»[2].

المبحث السادس: مسألة تركيب اللغات

يقول أحمد علم الدين الجندي: «لأبي الفتح بن جني رأي في تداخل اللغات، ذكره في خصائصه، وفي منصفه، كما أشار إليه سيبويه في كتابه، وابن القطاع في أفعاله، وابن يعيش في شرحه، وأبو حيان في تفسيره، كما جاءت صيغ لتداخل اللغات في اشتقاق ابن

1 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 73- 74.

2 - المرجع نفسه، ص: 74.

دريد. والإبل للأصمعي. والاقتراح للسيوطي[1]، وكذلك المزهر (...) ويفسر هؤلاء الأئمة جميعا التداخل بأن يرد الفعل من بابين تبعا لتلفظ قبيلتين، ثم تعرف إحداهما لغة الأخرى فتستعمله استعمالها، ثم يولد من البابين بابا ثالثا بأن تأخذ الماضي من إحداهما والمضارع من الأخرى»[2].

وتركيب اللّغات وجه من وجوه الحكمة في العربية، ولقد اعتنى ابن جني بمسألة تركيب اللغات ليبيّن أنّ العربي قد يجتمع في كلامه أكثر من لهجة، وأخذ على اللغويين الذين وصفهم بأنّهم قد «ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقي ظاهر هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها»، ومثّل لما عد شاذاً «ما جاء على فعل يفعل، نحو: نعم ينعم».

وسمّى ابن جني مجيء هذا في كلام العرب بتركيب اللغات وتداخلها، وفسّر هذه الظّاهرة بأن يتلاقى فهمها عليه أشياخه؛ فنسب إلى أكثر أهل النّظر القول بأنّ أصل اللغة تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف، ثمّ قال: «إلا أن أبا علي رحمه الله قال لي يوما: هي من عند الله؛ واحتج بقوله سبحانه وتعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها»، وهذا لا يتناوله موضع الخلاف، وذلك قد يجوز أن تأويله: أقدر آدم على أن واضع عليها»[3].

فإذا استثنينا رأي هذا العبقري ابن جني الذي سبق إلى القول بوضع اللّغة، وبأنّ وضعها لم يكن في وقت واحد، بل على دفعات إذ تلاحق تابع منها بفارط[4]، وأنّها بدت بصورتها الصّوتية السّمعية فكان أصل اللّغات كلّها الأصوات المسموعة[5]، واستثنينا أيضا آراء من تابع ابن جني على هذا المذهب السّديد، وجدنا أئمّة العربية الباقين يكادون يُطْبقون على أنّ اللغة إلهام وتوقيف[6].

1 - يقول جلال الدين السيوطي: «تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا وهذا لغة هذا، فأخذ كل واحد من صاحبه ما ضمه إلى لغته فتركبت هناك لغة ثالثة». الإقتراح، مرجع سابق، ص: 26.

2 - **أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث**، القسم الثاني النظام النحوي، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة: 1983م، ص: 589.

3 - الخصائص: 9/1.

4 - الخصائص: 327/1.

5 - الخصائص: 44/1- 45.

6 - **صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الثامنة عشر: 2007م، ص: 33- 34.

ويؤكّد الدكتور محمد مشبال أنّ في سعي ابن جني لإثبات حكمة العربية، لم يعترضه إشكال أصل المواضعة، أهي توقيف من الله أم اصطلاح بشري، ما دام مؤمناً بحكمتها التي تجسّد قدرة الله سبحانه وفضيلة البشر في الآن نفسه.

وقد أدرك ابن جني أنّ هذه اللغة التي يخوض في مسالكها تنطوي على خصائص الحكمة واللّطف والصّنعة؛ بحيث «لا يكاد يعلم بعدها ولا يحاط بقاصيها». فكثير من خصائص اللغة العربية «غور (...) لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به»، ولذلك احتاج من يريد الغوص في بحر علمها «إلى فقاهة في النفس ونصاعة من الفكر ومساءلة خاصية»[1].

المبحث السابع: تصريحات ابن جني بتفوّقه على سابقيه ومعاصريه

لقد اتّضح أنّه على الرّغم من اعتراف ابن جني بتأثّره بالسّابقين؛ فقد كان يصرّح في مواطن كثيرة من الخصائص بأنّه كان يضع المصطلحات للمسائل اللّغوية التي استقاها منهم، ويزيد عليهم بالتّفسير والتّنظيم والتّحديد.

وكان ابن جني –أحياناً- يختار مصطلحه من أقوال شيوخه؛ فيختصر كلاماً كثيراً لهم ليضع مصطلحاً واضحاً وموجزاً يعبّر عن تصوّره الخاصّ للأشياء؛ حتّى إنّه سنّ للباحث الدّارس أنّ يذهب إلى ما يهتدي إليه بعد أن يُمْعن في البحث ويستقصي في النّظر.

وقد كان ابن جني ينوع من وسائل الإقناع فيجري -في أحيان كثيرة- حوارات افتراضية مُفْتعلَة مثل قوله: «وإن قال قائل»، «وإن قلت» «قيل...»، «وأما أنا فعندي...». وكأنّ ابن جني يفترض سائلاً فيجيبه، أو معترضاً فيردّ عليه، أو مجموعة من العلماء أجمعوا على فكرة ما؛ فيبارزهم هو بشخصيته العلمية المتفرّدة قائلاً: «وأما أنا فعندي..».

-مروان أخو اليوم اليمي: ذكر فيه ابن جني قولين «أحدهما أنه أراد: أخو اليوم السهلِ اليومُ الصعب (...) والآخر أنه أراد أخو اليوم اليَوْم، كما يقال عند الشدّة والأمر العظيم: اليومُ اليومُ..» يقول ابن جني: «ويجوز عندي فيه قول ثالث لم يُقَل بهِ. وهو أن يكون أصله على ما قيل في المذهب الثاني: أخو اليومِ اليوم، ثم قُلِب فصار (اليَمُو) ثم نُقِلت الضمّة إلى

1 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 48- 49.

الميم على حدّ قولك: هذا بَكُرْ، فصارت اليَمُو، فلمَّا وقعت الواو طَرَفا بعد ضمَّة في الاسم أبدلوا من الضمّة كسرة، ثم من الواو ياء، فصارت اليَمِي، كأحْقٍ وأدْلٍ»[1].

-تيهورة وهي القطعة الصّعبة من الرمل: يقول ابن جني: «وهي عندنا (فَيْعُولة) من تهوّر الجُرُف (...) ويجوز عندي أن تكون في الأصل أيضا (تَفْعولة) كتَعضوضة (...) ويجوز فيه عندي وجه ثالث، وهو أن يكون في الأصل (يفعولة) كَيَعْسُوبٍ ويربوع فيكون أصلها (يهوورة) ثم قدمت العين إلى صدر الكلمة فصارت (ويهورة: عيفولة) ثم أبدلت الواو التي هي عين مقدّمة تاء على ما مضى فصارت (تيهورة)»[2].

-«مذهب العرب في تكسير (فَعَل) على (أفعَال)؛ نحو عَلَم وأعلام (...) فإن كان على (فَعَلة) كسَّروه على (أَفْعُلٍ)؛ نحو أَكَمةٍ وآكُمٍ»، والقول فيه عِندِي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاءَ التأنيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رَمِثَ رَمَثاً، وحَبِط حَبَطا (...) فإذا أَلحقوا التاء أسكنوا العين؛ فقالوا حَقِل حَقْلة، ومَغَل مَغْلة (...) فلمَّا تعاقبت التاءُ وحركة العين جَرَيا لذلك مَجْرَى الضَدَّين المتعاقِبَين. فلمَّا اجتمعا في (فَعَلة) ترافعا أحكامَهما، فأسقطتِ التاءُ حكم الحركة، وأسقطتِ الحركة حكم التاءِ. فآل الأمر بالمثال إلى أن صار كأنه فَعْل، و(فَعْل) بابُ تكسيره (أَفْعُل)»[3].

-«وفصل للعرب طريف؛ وهو إجماعهم على مجيء عين مضارِع فَعَلته إذا كانت من فاعلني مضمومة البتَّة. وذلك نحو قولهم: ضاربني فضربته أضرُبه، وعالمني فعلمته أعلُمه (...) وعلته عندي أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق وتلك الأفعال بابها فَعُل يفعُل نحو فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه، وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم»[4].

-وأمّا قول الشاعر:

شَدُّوا المطِيّ على دليل دائب *** من أهل كاظمةٍ بِسيف الأبحر

---

1 - الخصائص: 2/76-77.

2 - الخصائص: 2/81-79.

3 - الخصائص: 2/108-109.

4 - الخصائص: 2/225-223.

«فقالوا معناه: بدليل. وهو عندي أنا على حذف المضاف؛ أي شَدُّوا المطيّ على دلالة دليل، فحذف المضاف. وقَوِي حذفه هنا شيئا؛ لأن لفظ الدليل يدلّ على الدلالة (...) وقال:

وخضْخضن فينا البحر حتى قطعنه *** على كل حال من غِمارٍ ومن وحَلْ

قالوا أراد: بنا. وقد يكون عندي على حذف المضاف؛ أي في سيرنا، ومعنا: في سيرهن بنا»[1].

-باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضامّ غيره (...) فتأمّل هذه المواضع التي أريتكها؛ فإن أحدا من أصحابنا لم يذكر شيئا منها»[2].

-باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضِدّه على وجه (...) وعلى ذلك –عندي– ما جاء عنهم في تكسير فعِيل على أفعال؛ نحو يتيم وأيتام وشريف وأشراف، حتى كأنه إنما كسر فَعِل لا فعِيل كنمِر وأنمار، وككبِد وأكباد، وفخذ وأفخاذ»[3].

-قال ابن جني: «القول عندي في مَسُولى في بيت المرّار:

فأصبحتُ مهموما كأنّ مطيّتي *** بجَنْب مَسُولَى أو بوجْرة ظالعُ

ينبغي أن تكون مقصورة من مَسُولاء؛ جَلُولاء»[4].

- يقول ابن جني: «وأما تَرقُوة فبادِي أمرِها أنها فائتة؛ لكونها فَعْلُوَة. ورويناه عن قطرب، وذكر أنها لغة لبعض عُكْل. ووجه القول –عندي– أن تكون ممّا همز من غير المهموز، بمنزلة اسْتَلْأَمت الحجر، واستنشأت الرائحة (...) وأصلها ترقوة، ثم همزت على ما قلنا»[5].

-قال: «وكذلك ما أنشده من قول رؤبة:

* ما بالُ عينِي كالشَعِيب العَيَّن *

1 - الخصائص: 2/313-312.

2 - الخصائص: 2/484-480.

3 - الخصائص: 3/53.

4 - الخصائص: 3/192.

5 - الخصائص: 3/207.

حملوه على فَيْعَل ممّا اعتلّت عينه وهو شاذّ. وأَوفقُ من هذا –عندي– أن يكون: فَوْعَلا أو فَعْوَلا حتى لا يُرتكب شذوذه. وكأن الذي سوّغهم هذا ظاهرُ الأمر، وأنه أيضا قد رُوِي (العَيِّن) بكسر العين»[1].

-يقول ابن جني: «فممّا جاز خلافُ الإجماع الواقعِ فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جُحْر ضبٍّ خَربٍ. فهذا يتناوله آخِرُ عن أوّلٍ، وتالٍ عن ماض على أنه غَلَط من العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقّفون عنه، وأنه من الشاذّ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه. وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مِثْل هذا الموضع نيّفاً على أَلْفِ موضِع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير (...) وتلخيص هذا أن أصله: هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ جُحْرُهُ؛ فيجري «خرب» وصفا على «ضبّ» وإن كان في الحقيقة للجُحْر»[2].

-قال: «وأما الجِوار في المنفصل فنحو ما ذهب الكافّة إليه في قولهم: هذا جُحْر ضبّ خربٍ (...) وأما قوله:

* كبيرُ أناس في بِجاد مزمِّل *

فقد يكون أيضا على هذا النحو من الجِوار. فأمّا عندنا نحن فإنه أراد: مزمِّل فيه، فحذف حرف الجرّ فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول»[3].

-يقول ابن جني: «وهذا التجاور الذي ذكرنا في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا. وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى. وقد مر بنا شيء من هذا النحو»[4].

-قال في (باب في ترافع الأحكام): «هذا موضع من العربية لطيف، لم أر لأحد من أصحابنا فيه رَسْما، ولا نقلوا إلينا فيه ذكرا. من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من (فَعَلٍ) على (أفعال)؛ نحو عَلَم وأعلام، وقَدَمٍ وأقدام، وفَدَنٍ وأفدانٍ. قال سيبويه: فإن كان على (فَعَلة)

1 - الخصائص: 3/214-215.
2 - الخصائص: 1/191-192.
3 - الخصائص: 3/220-221.
4 - الخصائص: 3/227.

كسَّروه على (أَفْعُلٍ)؛ نحو أَكَمةٍ وآكُمٍ (...) والقول فيه عِندِي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاءَ التأنيث»[1].

-قال ابن جي في قول الشاعر:

وخضْخضن فينا البحر حتى قطعنه *** على كل حال من غِمارٍ ومن وحَلْ

قالوا أراد: بنا. وقد يكون عندي على حذف المضاف؛ أي في سيرنا، ومعناه: في سيرهن بنا»[2].

-قال في قول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذات عِرْق *** عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلام ورحمة الله. وهذا وجه؛ إلا أن عندي فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبَل العطف. وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفا على الضمير في (عليك). وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء، وخبره مقدّم عليه، وهو (عليك). ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم. لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتّصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه»[3].

1 - الخصائص: 108/2.

2 - الخصائص:313/2.

3 - الخصائص: 386/2.

الفصل الرابع:
اجتهادات ابن جني في مجال اللغة والأدب

المبحث الأول: تصوّر ابن جني للّغة

لقد كان اهتمام ابن جني بالعربية والتأليف في إطارها نابعاً من تصوّره لها؛ إذ نجده يعطيها تعريفاً يتوافق والمكانة التي احتلتها في نفسه؛ باعتبارها لغة الدين والأدب، ووسيلة الفهم والإبداع؛ فهو يقرّر «أنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»[1].

ويظهر من خلال التأمّل في مقاصد هذا النصّ -والذي يعتبره الدّارسون نصّاً تُراثياً- أنّ في كلّ كلمة من كلماته دلالة معيّنة ومعنى محدّد يقصده ابن جني –فهمناه أم لم نفهمه المهمّ أن نستكشفه- فإذا حاولنا تحليل هذا التعريف للغة، ولم نكتف بتأمّله؛ حتّى لا نسقط في تقديم توصيفي تقريري لما هو موجود في النص؛ قلنا إنّ هذا التعريف يكتسي أربعة أبعاد دلالية متنوّعة:

الأوّل: اللّغة أصوات: هناك بعد فيزيائي.

الثاني: يعبّر بها: هناك بعد تعبيري.

الثالث: كل قوم: هناك بعد الجماعة.

الرابع: عن أغراضهم: هناك بعد وظيفي..

ويستلهم الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف نفس التعريف متدبّراً له ومحلّلاً له في نفس الآن؛ فقد ورد في كتابه النحو والدلالة النصّ نفسه: «اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، كما حدّدها ابن جني منذ أكثر من ألف سنة، والأغراض وهي المعاني أو الدلالات التي يراد نقلها من متكلم إلى مستمع، تستخدم الأصوات المنطوقة أو المكتوبة

---

1 - الخصائص: 33/1.

صورة لها. فهناك إذن جانبان، أحدهما مادي مسموع أو مرئي، والآخر إدراكي معنوي، وكلا الجانبين يؤثر في الآخر ويتأثر به»[1].

ويؤكّد الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف أنّ هذا المفهوم الذي قدّمه ابن جني للّغة «هو المفهوم نفسه الذي قدمه أرسطو قبله بمئات السنين، حيث يرى أن الكلام نتاج صوتي مصحوب بعمل الخيال من أجل أن يكون التعبير صوتا له معنى. وهو المفهوم نفسه الذي صدر عنه أوتو يسبرسن بمئات السنين، إذ يرى أن جوهر اللغة نشاط إنساني، نشاط من قبل الفرد ليجعل نفسه مفهوما من قبل الآخرين، ونشاط من قبل الآخرين ليفهموا ما يدور في عقل الفرد، وأن كل ظاهرة قد ينظر إليها من جهة الشكل الخارجي أو من جهة المعنى الداخلي، والشكل الخارجي هو صيغة الكلمات ومواقعها، والداخلي هو المعاني أو الأغراض»[2].

ويجزم الدكتور فهمي حجازي أنّ تعريف ابن جني للغة من التعريفات الدّقيقة إلى حدّ بعيد؛ لأنّ ابن جني قد ذكر الكثير من الجوانب المميّزة للغة، حيث أكّد طبيعتها الصّوتية، كما ذكر وظيفتها الاجتماعية في التعبير ونقل الفكر، وذكر أيضاً أنّها تستخدم في مجتمع فلكلّ قوم لغتهم[3].

أمّا الدكتور صبحي الصالح فيرى أنّ في «تعريف ابن جني للغة بأنّها: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» دلالة على السّبق الذي أحرزه علماء العربية في هذا المجال، فأصل اللغة كلِّها من الأصوات المسموعات، وهنالك علاقة دقيقة بين الألفاظ والمعاني أشار إليها ابن جني، وهو صاحب سبق في ذلك»[4].

وممّا ساعد ابن جني فيما ذهب إليه؛ تمثّله لتراث السّابقين، وانتماؤه إلى فرقة المعتزلة التي كانت لها ثقة كبيرة بالعقل، فهذه الأرضية الفكرية مكّنته من محاولة جعل اللغة العربية علماً، وبذلك خطّ لمن بعده أسس البحث اللّغوي وأساليبه.

1 - **محمد حماسة عبد اللطف: النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي، دار الشروق- القاهرة، الطبعة الأولى/200م، ص: 39.

2 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 - محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 9.

4 - دراسات في فقه اللغة، مرجع سابق، ص: 156-157.

فهو يستهل الخصائص بشرح عموميات تتعلّق باللغة مثل: الفرق بين القول والكلام، ومعنى النحو والإعراب والبناء. وتطرّق إلى أصل اللغة؛ أوحي هي أم اصطلاح، ولم يقر بواحدة منهما[1].

وأوضح أنّ هدفه يتمثّل في تأسيس أصول النحو على غرار أصول الفقه، ورفع العلل النحوية إلى مستوى العلل الكلامية؛ وأكّد أنّ للغة قوانين تحصّنها، وأفرد أبواباً كثيرة للقياس الذي يتزعّم مدرسته، إلى جانب دراسات صوتية تصبّ هي الأخرى في مجرى النّظام العامّ للغة.

وهكذا، فإنّ اللغة بصفتها أداة اتّصال وتواصل يجب أن يكون لها نظام معيّن في نظر ابن جني؛ لذلك نجده يقول في معرض حديثه عن الاختلاف بين لغة تميم ولغة الحجاز: «هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به. وأيضا فإن أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق من الله عظيم، وكل واحد منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تعادٍ فيها. فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون، ولا يفرطون، ولا يخلطون. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه –على قلته وخفته- إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحثواً مهيلاً، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم؛ بل جاء عنهم الكلام سدًى غير محصل، وغفلا من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه»[2].

ويوضّح ابن جني -في موضع آخر- أنّ اختيار الأصول الثلاثية في اللغة العربية قد تمّ بطريقة اعتباطية، وذلك حين قال:»اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها،

1 - يقول **نايف معروف**: «إن الناظر بعمق إلى آراء ابن جني يجد أنه في حيرة من أمره، فحين قال بالاصطلاح والتواضع اصطدم بالحقيقة القرآنية التي تقول: إن مصدر العلم الأول للإنسان الأول (آدم عليه السلام- جاء من عند الله، فلجأ إلى التأويل. ومن جهة أخرى هو مأخوذ بروعة اللغة العربية وجمالها وكمالها، بحيث يعجز الناس عن الإتيان بمثلها». **خصائص اللغة العربية وطر ائق تدريسها**، دار النفائس- بيروت، الطبعة الأولى: 1985م، ص: 22.

2 - الخصائص: 244/1.

هجم بفكرة على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شنُع تآلفه منها (...) فلما كان الأمر كذلك اقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال البعض، وكانت الأصول وموادّ الكلم مُعرِضة لهم، وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك عندهم مَجرى مال مُلْقًى بين يدي صاحبِه، وقد أجمع انفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه وزائفه، فنفاه البتة، كما نفَوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه. ثم ضرب بيده إلى ما أطف[1] له من عُرْض جيّده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض لأنه لم يُرِدْ استيعاب جميع ما بين يديه منه؛ لما قدمنا ذكره؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان أخذِ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه، ولأدّى في الحاجة إليه تأديته؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) لقام مقامه، وأغنى مغناه»[2].

يكشف النص عن تصور ابن جني لمراحل وضع ألفاظ اللغة العربية والتي تمثلها كالآتي:

-رفض ما شنع تآلفه من الأصوات، وغالباً ما تكون- حسبما يشرح في مكان آخر من الخصائص- الأصوات التي لها مخرج واحد، مثل هع وكق.

-التركيز على أعدل الأصول وأخفها وهو الثلاثي، والابتعاد عن الأصول الطويلة، أي عن الرباعي والخماسي.

-لا يمكن استيعاب كل الأصول الثلاثية، لذلك تم انتقاء بعضها بطريقة اعتباطية.

إنّ اللّغة في تصوّر ابن جني ظاهرة اجتماعية، وهي تقبل الخضوع في تغيّرها لما تخضع له عناصر الطبيعة[3]، ويقتحم ابن جني اللّغة في مستواها الفنّي كاشفاً عن الكثير من الخصوصيات، والإمكانات التعبيرية التي تنطوي عليها أساليبها.

وفي هذا السياق نراه يدلي بدلوه على نحوٍ مفصّل في عدد من القضايا المحورية التي تشتمل عليها النظرية اللغوية الفنّية؛ ممّا يمكن معه القول إننا بإزاء عالم محيط باللّغة، ويصادفنا لديه رفضه لأشهر فكرة، وهي فكرة (العامل)، وذلك قبل ابن مضاء القرطبي

---

1 - أطف: دنا وقرب

2 - الخصائص: 1/64- 65.

3 - لتأكيد هاتين الصفتين للغة انظر (باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر- الخصائص: 2/168 وما بعدها؛ ثمّ (باب في بقاء الحكم مع زوال العلة-: 3/157 وما بعدها.

(ت592هـ) بقرنين من الزمان؛ إذ يصرّح ابن جني بأنّ «العمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[1].

«ومن لفتات ابن جني الجليلة فهمهُ أنَّ النحو القديم مؤسَّسٌ على العامل.. فَهَدمَ ابن جني هذه القضية.. » ثم قال: «وجاء ابن جني يريد تأسيس نحو آخر، ولكن للأسف، لم يجد سميعاً.. إلى أن جاء ابن مضاء [القرطبي] فألَّف كتاباً سمَّاه: الرد على النحاة، أسسه على الجملة التي رويناها عن ابن جنّي في الخصائص»[2].

المبحث الثاني: شغف ابن جني بالعربية

يتساءل ابن جني في خصائصه[3] عن أيَّة فضيلةٍ للعربيّة على العجميّة؟ ثم يجيب مصطنعاً حواراً متميّزاً وهادفاً مثل عادته: «لو أحسَّتِ العَجَم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة، وما فيها من الغموضِ والرّقة والدّقة لأُعتذرت من اعترافها بلغتها، فضلا عن التقديم لها، والتنويه منها.

فإن قيل لا، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم في حسن لغتها، وسَدَاد تصرُّفها، وعذوبة طرائقها لم تَبْء[4] بلغتها، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها.

قيل قد اعتبرنا ما تقوله، فوجدنا الأمر بضِدّه. وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَميّ وقد تدرَّب بلغته قبل استِعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده في نفسِهِ، وتقدّم لطف العربيّة في رأيه وحِسِّه. سألت غير مرّة أبا عليّ –رضي الله عنه- عن ذلك، فكان جوابه عنه نحوا مما حكيته.

فإن قلت: ما تنكر أن يكون ذلك، لأنه كان عالما بالعربيّة، ولم يكن عالما باللغة العجميّة، ولعلّه لو كان عالما بها لأجاب بغير ما أجاب بهِ.

---

1 - الخصائص: 110/1.

2 - الفسر: 122/1.

3 - وذلك في باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها

4 - من بأى يبأى –كسعى يسعى- بأوا، وبأيا: فخر.

قيل نحن قد قطعنا بِيقين، وأنت إنما عارضت بشكّ، ولعلّ هذا ليس قطعا كقطعنا، ولا يقينا كيقيننا. وأيضا فإنّ العَجَم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم في العربيّة تؤيِّد معرفتهم بالعجميّة، وتؤنِسهم بها، وتزيد في تنبيههم على أحوالها؛ لاشتراك العلوم اللغويّة واشتباكها وترامبها إلى الغاية الجامعة لمعانيها. ولم نر أحدا من أشياخنا فيها –كأبي حاتم[1] وبندار[2]، وأبي عليّ، وفلان وفلان- يسوُّون بينهما ولا يُقَرِّبون بين حاليهما. وكأنّ هذا موضع ليس للخلاف فيهِ مَجَال؛ لوضوحه عند الكافّة. وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطا به، واستظهارا على مُورِد له عسى أن يُورده»[3].

ويظهر للمتأمل في مثل هذه الأقوال الواردة في الخصائص أنّ ابن جني عالم مجتهد يحاول دائماً الغوص في تفسير أسرار العربية، وشغف العرب بها، وتعظيمهم لها، واعتقادهم أجمل الجميل فيها[4].

ويمكن إرجاع هذا الشّغف الكامن في إحساسهم بلطف صناعتهم في هذه اللّغة «وما فيها من الغموض والرّقة والدقّة»[5]؛ فهي تمتلك من الخصائص التعبيرية ما يجسد «صنعتها» و«دقّتها» و«غموضها»؛ هذه النّعوت التي تثبت أنّ ابن جني يسعى إلى إظهار الخصائص الفنّية للّغة العربية؛ إذ ينظر إليها باعتبارها إبداعاً[6].

ولقد بيَّن ابن جني في مواضع كثيرة بأنّ غرضه الأساس هو إظهار وجوه حكمة اللغة العربية وشرفها، ويشعر قارئ ابن جني أنّه شغوف باللّغة العربية مقدّر لحكمتها؛ هذا الإعجاب الذي أظهره في معظم أبواب الخصائص[7].

وهكذا، يصير الكشف عن العلّة -عند الكثير من الدّارسين المحدثين ومنهم محمد مشبال- نوعاً من بيان حكمة العرب، والمهمّ هو أنّ التّعليل كان يفسح المجال لاحتواء النّظام

1 - هو سهل بن محمد السجستاني البصري، أستاذ المبرّد. مات سنة255.

2 - هو ابن عبد الحميد الكرخي.

3 - الخصائص: 242/1-243.

4 - الخصائص: 242/1

5 - الخصائص: 242/1.

6 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 49.

7 - المرجع نفسه، ص: 47.

اللّغوي لاستعمالات لغوية نادرة؛ لذلك لم يكن ابن جني يُخطّئ مستعملي اللّغة أو يصف كلامهم باللّحن مهما اجترءوا على تراكيب اللّغة.

وليس البحث عن دلائل الإعجاز إلا وجها آخر للبحث عن دلائل الحكمة في اللغة العربية عند ابن جني، حيث تقوم المبادئ المستخلصة من طول تأمّله الدّقيق لهذه اللغة دليلا على عبقريتها، وقد دافع عن هذه الفكرة صاحب الدلائل[1].

وبموازاة هذا الإعجاب الشديد باللغة العربية، أعجب ابن جني بشعر المتنبي ليثمر هذا الإعجاب شرحاً لا يشذّ عن منهجه في تأويل اللغة العربية والكشف عن أسرارها، بل إنّه ليعدّ تطبيقاً لما أجمله في كتابه الخصائص من مبادئ.

ونشير هنا إلى أنّ منطلق ابن جني في ترصّد شعر المتنبّي هو صُيُود اللّغة العربية، وكنوزها الكثيرة التي يفيض بها شعره، ومسالكه المعنوية المُلتوية، وتنوّع أغراضه ومقاصده الشعرية التي ابتعد في كثير من جوانبها عن عادة الشّعراء في المدح والهجاء والغزل والرّثاء؛ خاصّة وأنّ ابن جني وشيخه الفارسي من الذين حازوا المنطق، وامتلكوا القدرة على إخضاع الشواذّ اللّغوية إلى مبرّرات وحجج تجعلها معقولة ومقبولة.

إنّ ابن جني الذي لم ير للمتنبّي نظيراً في معناه ولا مجرياً إلى مداه؛ سينبري إلى الكشف عن وجه الإبداع في شعره؛ فابن جني يرى أنّ خروج المتنبّي عن العربية لم يقع إلّا على مستوى الظاهر، وكأنّه أراد أن يقول للذين يتعاملون مع الاستعمال اللّغوي بمقتضى القواعد النحوية الضيّقة: إنّ للعربية مسالك ومذاهب تتّسع للشعراء في اجترائهم وشجاعتهم؛ فحسبنا أن نتمتلك درايةً كافيةً بهذه اللغة. وإن أومأ ابن جني هنا إلى شيء فإنّما يومئ إلى خصائص العربية، وإمكاناتها التعبيرية والجمالية وما تسمح به للمتكلّم من أساليب[2].

«إن استقصاء دلائل الحكمة في اللغة العربية الذي تنزّل المنزلة الأولى في كتاب الخصائص الذي عقده ابن جني كما يقول هو نفسه، «للتنبيه على شرف هذه اللغة»، سيظلّ مبدأ مرعياً في جميع كتاباته»[3].

---

1 - انظر دفاع عبد القاهر الجرجاني عن هذه الفكرة في ص: 37- 38... من الدلائل.

2 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 55.

3 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

ولم يكن نظر ابن جني في اللغة العربية وبحثه عن خصائصها مجرّدين عن وصفه لها بالحكمة، فقد اقترن تأويله لظواهر اللغة بالكشف عن إعجابه بها، ومن هنا كان النزوع نحو إظهار وجوه الحكمة الغاية التي وجهت ابن جني في معظم الأبواب التي عقدها في كتابه الخصائص وكان خلف جملة من المبادئ التي تنبه لها في اللغة العربية»[1].

لقد ارتقى ابن جني في سلم علوم العربية وبلغ درجة عالية في الإحاطة بخصائصها أشاد بها القدماء والمحدثون على حد سواء؛ حتى قال أبو الطيب المتنبي (ت 354هـ): «هذا رجل لايعرف قدره كثير من الناس. وكان إذا سئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح (...) فإنه يقول ما أردت وما لم أرد»[2].

المبحث الثالث: خصائص العربية عند ابن جني

ويمكن القول إنّ ابن جني قد أراد أن تكون إسهاماته متمحورة حول اللغة العربية التي نظر إليها بصفتها لغة متميّزة، وهو بذلك يخالف بعض اللّسانين المعاصرين[3]، والذي يعتقد أنّ اللغة العربية ليست لغة متميّزة، ولا تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى.

ثمّ إنّ الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري –مثلاً- يرى أنّ «العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبة والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات. وبصفتها «عربية» تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات، وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها «عربية» لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أية لغة من اللغات. بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هند أوربية كانت أو غير هند أوربية»[4].

وإذا تساءلنا حول ما هي بعض خصائص اللّغة العربية –عند ابن جني- وجدنا مسألة الرّتبة في مقدّمة هذه الخصائص؛ فالعربية كلسان تتمتّع بنوع من الحريّة في مسألة الرّتبة

1 - البلاغة والأصول، ص: 48.
2 - الخصائص: 21/1.
3 - أمثال الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري.
4 - اللسانيات واللغة العربية، مرجع سابق، ص: 56.

لأنّها تمتلك عنصر الإعراب، وهذه الحرية نسبية ومشروطة، والشّرط أو القيد الموجود هو: لكي يعمل عامل في معموله؛ لا يجب أن يفصل بينه وبين معموله فاصل.

يقول ابن جني في باب القول على الإعراب: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا[1] واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه. فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب (...) وأما لفظه فإنه مصدر أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه»[2].

ويظهر من خلال النصّ أنّ ابن جني يؤكّد مسألة أساسية وهي: الاسم الذي لا يظهر عليه أثر الإعراب تكون الرّتبة بالنسبة إليه ضرورية ولازمة، والملاحظ أنّ ابن جني يتكلّم عن الإعراب في مرحلته النّهائية أي بعد تحقُّقه، وبعد أن صار ملموساً، ولم يتجرّد ابن جني حتّى يتكلّم عن الإعراب كظاهرة عامّة في جميع الألسن، وإذا كان ابن جني يتحرّى التّجريد في غالب الأحيان؛ كيف فاته أنّ الإعراب ليس مسألة خاصّة باللّغة العربية فقط؟

ثمّ إذا نظرنا إلى الإعراب من حيث النوع وجدناه: مادّي ومجرّد، وهناك ألسن يتحقّق فيها الإعراب صوتياً (أي لفظياً)، وهناك ألسن يتحقّق فيها مجرّداً؛ فالإعراب مسألة مجرّدة قبل أن يكون مشخّصاً، وهو كذلك ظاهرة موجودة في جميع الألسن؛ إلّا أنّه في العربية يُنفَّذ تنفيذاً مادّياً، وتكمن خصوصيّته في الطّريقة التي ينفّذ بها فقط، ويبقى الإعراب في العربية -وكما هو معلوم- خاصّية الإسم أمّا الفعل المضارع فيُعرب بالشبهيّة[3] فقط.

وهكذا نلاحظ أنّ الجملة بصفة عامّة: مجموعة من المراتب أي مجموعة من المواقع، والموقع في الجملة حين تحلّ فيه كلمة معيّنة؛ يتحقّق فيها الرّفع أو النّصب أو الجرّ صوتياً أو لا يتحقّق؛ فالإعراب -إذن- وظيفة طارئة على الجملة وظاهرة عامّة:

---

1 - شرجا: ضربا.

2 - الخصائص: 35/1.

3 - الفعل المضارع يضارع الاسم أي يشبه اسم الفاعل.

موقع

ضاربٌ رفع

باً نصب

بٍ جر

وفي كتاب الإيضاح يناقش الزجّاجي (ت337هـ) مسألة علاقة الكلام بالإعراب في باب القول في الإعراب والكلام أيّهما أسبق؟

ويقرّ أبو القاسم الزجّاجي أنّ الأشياء مراتب في التّقديم والتّأخير، وأنّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب، لأنّ الكلام في حاله غير مُعرب؛ والإعراب يدخل عليه، ويستنتج الزجّاجي مسألة هامّة وهي: أنّ الكلام سابق للإعراب في المرتبة، وأنّه تابع من توابعه، وهكذا يشكّل قول الزجّاجي في الإعراب مبحثاً معرفياً عامّاً؛ إذ يعدّه عرضاً في النّطق كاللّون في الجسم لأنّ الجسم أقدم بالطّبع والاستحقاق[1].

المبحث الرابع: أصول النظرية اللغوية عند ابن جني

لقد تناول كتاب الخصائص خصائص اللغة العربية، وقضاياها اللغوية، واستنبط أسساً عامّة للفكر اللغوي؛ ثمّ إنّ أبا الفتح بن جني من أشهر من عني بتسجيل الأصول في كتابه؛ إذ تناول معظمها بالبسط والدّراسة.

ويدرك المتصفّح له أنّ علم اللغة كما مارسه ابن جني ومن تبنى تصوّره ليس له سوى معنى واحد هو استنباط الأصول التي اعتمدها النحاة العرب في بناء نظرهم وأحكامهم، وصياغتها في صورة مبادئ عامّة. يقول محقّق كتاب الفسر «وعلى مباحث ابن جني طابع الاستقصاء والغوص في التفاصيل والتعمق في التحليل واستنباط المبادئ والأصول من الجزئيات»[2].

1 - **انظر كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجي**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، الطبعة الخامسة: 1986م، ص: 67- 68.

2 - انظر كتاب الفسر: 120/1.

ونذكر من بين هذه المبادئ الأساسية والقوانين اللّغوية العامّة، والتي ضمّنها ابن جني خصائصه ما يأتي:

-الشّيء إذا كان بحيث لا أصل يسوّغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب أُطّراحه والتوقّف عن لغة من أورده[1].

-ومعاذ الله أن ندّعي أنّ جميع اللّغة تستدرك بالأدلّة قياساً؛ لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبّهنا عليه؛ كما فعله من قبلنا ممّن نحن له متّبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون[2].

-إذا رأيت شيئا من هذا النّحو لا ينقاد لك فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد فكرك عنه، أو لأنّ لهذه اللّغة أصولا وأوائل قد تخفى علينا[3].

وتبقى فائدة تعلّم أصول النحو –في رأي الأستاذ تمام حسان- كامنةً في كونها ضروريّة لطالب النحو المتخصّص، وكذلك معلّم النحو؛ لا بدّ لهما وقد نصّبا نفسيهما لفهم التّراث النحوي من أن يقفا على أرض نظرية واضحة المعالم؛ فإذا تم الاعتناء بفهم الأساس النظري لهذه المسائل كانا أقدر على ردّ كلّ فرع إلى أصله، وبدا النحو العربي بسيط البنية سهل الفهم منسجم التكوين منطقي التفكير[4].

---

1 - «**وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، و انتقاض عادة الفصاحة و انتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها (...- وقد كان طرأ علينا أحد من يدعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزا حسن في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوما شعرا لنفسه يقول في بعض قو افيه: أشئؤها, أدأؤها [بوزن أشععها وأدععها] فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه (...- فالناطق بذلك بصورة من جر الفاعل أورفع المضاف إليه في أنه لا أصل يسوغه ولا قياس يحتمله ولا سماع ورد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة من أورده.** الخصائص: 2/5-6-7.

2 - «ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً لكن ما أمكن ذلك فيه قلنا به ونبهنا عليه كما فعله من قبلنا ممن نحن له متبعون وعلى مثله وأوضاعه حاذون. فأما هجنة الطبع وكدورة الفكر وخمود النفس وخيس الخاطر وضيق المضطرب فنحمد الله على أن حماناه ونسأله سبحانه أن يبارك لنا فيما آتاناه ويستعملنا به فيما يدني منه ويوجب الزلفة لديه بمنه. فهذا مذهب العلماء بلغة العرب وما ينبغي أن يعمل عليه ويؤخذ به فأمضه على ما أريناه وحددناه غير هائب له ولا مرتاب به. وهو كثير وفيما جئنا به منه كاف».الخصائص:2/34.

3- الخصائص: 2/ 164.

4 - تمام حسان: الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة- الدار البيضاء، طبعة: 1991م، ص: 8.

إنّ أصول النحو هي الغرض العام الذي كون الإطار الأكبر لكتاب الخصائص لابن جني، وهي التي طغت على قضاياه التي طرحها، وهي التي ربطتها ووحدتها مهما تشعّبت والتصقت بالأمور اللّغوية أو النحوية أو الصرفية أو الصوتية أو البلاغية أو الدّلالية.

ومن القوانين والمبادئ اللغوية التي رأى ابن جني أنّها تُحصّن النّظام العامّ للعربية، وتساهم في بناء هيكلها الأصول اللّغوية الآتية:

-الأفعال لا تحذف (أي لا يدخلها الحذف الصرفي)؛ إنما تحذف الأسماء نحو: يد ودم وأخ وأب، وما جرى مجراه. والحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبدا[1].

- في الانتقال من أصل إلى أصل آخر، نحو: صبر وبصر وصرب وربص، صورة الإعلال[2].

1 - «جميع باب (ن ع م- إنما هو مأخوذ من (نعم- لما فيها من المحبة للشيء والسرور به. فنعمت الرجل، أي قلت له (نعم- فنعم بذلك بالا، كما قالوا: بجلته أي قلت له (بجل- أي حسبك حيث انتهيت، فلا غاية من بعدك، ثم اشتقوا منه الشيخ البجال، والرجل البجيل. فنعم، وبجل كما ترى حرفان، وقد اشتق منهما أحرف كثيرة. فإن قلت: فهلا كان نعم وبجل مشتقين من النعمة والنعيم، والبجال والبجيل ونحو ذلك دون أن يكون ذلك مشتقا منهما؟ قيل: **الحروف يشتق منها ولا تشتق هي أبدا**. وذلك أنها لما جمدت فلم تتصرف شبهت بذلك أصول الكلام الأول التي لاتكون مشتقة (من شيء- (...- **والأفعال لا تحذف؛ إنما تحذف الأسماء نحو يد، ودم، وأخ، وأب، وما جرى مجراه**، وليس الفعل كذلك. فأما خذ، وكل ومر فلا يعتد، إن شئت لقلته، وإن شئت لأنه حذف تخفيفا في موضع وهو ثابت في تصريف الفعل؛ نحو أخذ يأخذ، وأخذ وآخذ». الخصائص: 37/2.

2 - «اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لابد من رفض ما شنع تألفه منها، نحو هع، وقج، وكق، فنفاه عنه نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أيضاً أن ما طال وأمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي. وذلك أن التصرف في الأصل وإن دعا إليه قياس –هو الاتساع به في الأسماء، والأفعال، والحروف- فإن هناك من وجه آخر ناهياً عنه، وموحشاً منه، وهوأن **في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، وبصر، وصرب، وربص، صورة الإعلال**، نحو قولهم «ما أطيبه وأيطبه» «واضمحل وامضحل» «وقسي وأينق» (...- وهذا كله إعلال لهذه الكلم وما جرى مجراها. **فلما كان انتقالهم من أصل إلى أصل، نحو صبر، وبصر، مشابها للإعلال**، من حيث ذكرنا، كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول. فلما كان الأمر كذلك، واقتضت الصورة رفض البعض، واستعمال البعض، وكانت الأصول ومواد الكلم معرضة (موجودة ظاهرة لا تمتنع- لهم، وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك [عندهم] مجرى ما ملقًى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فميز رديئه وزائفه، فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده إلى ما أطفله عرض جيده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض؛ لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه؛ لما قدمنا ذكره؛ وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان أخذ ما أخذ،لأغنى عن صاحبه، ولأدى في الحاجة إليه تأديته؛ ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع لقام مقامه، وأغنى مغناه. ثم لا أدفع أيضا أن تكون في بعض ذلك أغراض لهم، عدلوا إليه لها، ومن أجلها؛ فإن كثيرًا من هذه الغة وجدته مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها؛ ألا تراهم قالوا قضم في اليابس، وخضم في الرطب؛ وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى في الفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف». الخصائص: 1/64-65.

- الضمة أثقل من الكسرة، ولكنها أقوى منها، وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف[1].

-لا تجد في الثنائي –على قلة حروفه- ما أوله مضموم إلا القليل، وإنما عامته على الفتح أو على الكسر، ولا يرد على هذا نحو: (هم ومذ) فهما محذوفان من (همو، ومنذ) ولا يرد (هو) ساكن الواو، فهي ضمة مشبعة[2].

-جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد، عامته على الفتح إلا الأقل، وقليل منه مكسور، ولا تجد مضموما إلا همزة الوصل، اضطرارا[3].

- الطبيعة لا تحتمل وقوع الألف المدة الساكنة بعد ضمة أو كسرة، فلا بد من القلب[4].

---

1 - «فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فعل، نحو عنق، وطنب، وقل عنهم باب فعل، نحو إبل وإطل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: «واعلم أنه قد يقل لشيء في كلامهم، وغيره أثقل منه، كل ذلك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون فهذا قول، والآخر أن **الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها؛ وقد يحتمل للقوة ما لا يحتمل للضعف**». الخصائص: 1/68-69.

2 - «ومن حديث الاستثقال والاستخفاف أنك لا تجد في الثنائي –على قلة حروفه- ما أوله مضموم، إلا القليل؛ وإنما عامته على الفتح، نحو هل، وبل، وقد، وأن، وعن، وكم، ومن، وفي المعتل أو، ولو، وكي، وأي، أوعلى الكسر؛ نحو إن، ومن، وإذ. وفي المعتل إي، وفي، وهي. ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلا؛ قالوا: هو، وأما هم فمحذوفة من همو، كما أن مذ محذوفة من منذ. وأما هو من نحو قولك: رأيتهو، وكلمتهو، فليس شيئا، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل؛ ألا تراها يستهلكها الوقف، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل». الخصائص: 1/69.

3 - «**جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد: عامته على الفتح، إلا الأقل**؛ وذلك نحو همزة الاستفهام، وواو العطف، وفائه، ولام الابتداء وكاف التشبيه وغير ذلك. وقليل منه مكسور، كباء الإضافة ولامها ولام الأمر، ولو عري ذلك من المعنى الذي **اضطره إلى الكسر** لما كان إلا مفتوحا، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموما، هربا من ثقل الضمة». الخصائص:1/71.

4 - «إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر لا يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له. الأول –وهو لابد للطبع منه-: قلب الألف واوا للضمة قبلها، وياء للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب ضويرب. وأما الياء فنحو قولك في نحو تحقير قرطاس وتكسيره: قريطيس، وقراطيس. **فهذا ونحوه مما لا بد منه؛ من قبل أنه ليس في القوة، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة. فقلب الألف على هذا الحد علته الكسرة والضمة قبلها.** فهذه علة برهانية ولا لبس فيها، ولا توقف للنفس عنها. وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها؛ نحو: عصيفير وعصافير؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة؛ وذلك بأن تقول: عصيفور وعصافور. وكذلك نحو: موسر، وموقن، وميزان وميعاد؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكنتك منه؛ وذلك قولك موزان، وموعاد، وميسر، وميقن. وكذلك ريح وقيل؛ قد كنت قادرا أن تقول: قول، وروح؛ لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال، ومثله لا يكون». الخصائص: 1/88.

- من المستحيل جمعك بين الألفين المدتين، نحو أصل (كساء وقضاء)[1].

-«الحرف الواحد لا يكون متحركا ساكنا في حال»[2].

-لا يلتقي ساكنان إلا في لغة العجم، وقد يلتقي فيها ثلاث سواكن[3].

-إذا ثبت المصدر –الذي هو الأصل- لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع، نحو قولهم: (العون) ولم يرد عنهم الثلاثي (عان) فكأنه ورد. وإذا صحت الصفة فالفعل في الكف[4].

- إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف[5]

-إذا أداك الاستعمال إلى نقض الغرض الذي سيق له الكلام، لزم الامتناع منه، نحو: حذف نون التوكيد، وإدغام المثلين في بناء الإلحاق، وتوكيد الضمير المحذوف (عند أبي الحسن)[6].

---

1 - «**ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدتين؛ نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة، وهو خطا كساا، أو قضاا**، فهذا تتوهمه تقديرا ولا تلفظ به البتة. قال أبو إسحاق يوما لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين –ومد الرجل الألف في نحو هذا، وأطال- فقال أبو إسحاق: لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا واحدة. وعلة امتناع ذلك عندي أنه قد ثبت أن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا؛ فلو التقت ألفان مدتان لانتقضت القضية في ذلك؛ ألا ترى أن الألف الأولى قبل الثانية ساكنة، وإذا كان ما قبل الثانية ساكنا كان ذلك نقضا للشرط لا محالة».الخصائص:1/88-89.

2 - انظر الخصائص: 1/89.

3 - «ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان **في لغة العجم**، فإن طريق الحس موضع تتلاقى علي طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر، وذلك قولهم: «آرد» للدقيق و«ماست» للبن؛ **فيجمعون بين ثلاثة سواكن**. إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت «ماست» كأنها مست». الخصائص: 1/90.

4 - «فإن قلت: فما تقول في استعان وقد أعل، وليس تحته ثلاثي معتل، ألا تراك لا تقول: عان يعون كقام يقوم؟ قيل: هو وإن لم ينطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به، وعليه جاء أعان يعين. وقد شاع الإعلال في هذا الأصل؛ ألا تراهم قالوا: المعونة –فأعلوها كالمثوبة، والمعوضة- والإعانة، والاستعانة: فأما المعاونة فكالمعاودة: صحت لوقوع الألف قبلها. فلما اطرد الإعلال في جميع ذلك دل أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملا فإنه في حكم ذلك. (...- وأيضا **فقد نطقوا من ثلاثيه بالعون، وهو مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع**؛ قال لي أبو علي بالشام: **إذا صحت الصفة فالفعل في الكف**». الخصائص: 1/1221.

5 - «وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال: يقال درهمت الخبازى؛ أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد رجل مدرهم (أي كثير الدراهم- قال ولم يقولوا منه: درهم؛ إلا **أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف**. ولهذا أشباه». الخصائص:1/358.

6 - «وذلك أن الغرض في التوكيد إنما هو التحقيق والتسديد، وهذا مما يليق به الإطناب والإسهاب، وينتفي عنه الإيجاز والاختصار. ففي حذف هذه النون نقض الغرض. فجرى وجوب استقباح هذا في القياس مجرى امتناعهم من ادغام

-البدل من الزائد زائد، وليس البدل من الأصل بأصل[1].

-التكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد مفردة في ذوات الأربعة إلا في (ورنتل) ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئا متعالما[2]

-إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال لمعنى وأفسده أولى وأحجى[3].

- البدل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضا[4].

الملحق؛ نحو مهدد، وقردد، وجلبب، وشملل، وسهلل (السهلل: الفارغ-، وقفعدد، في تسليمه **وترك التعرض لما اجتمع فيه من توالي المثلين متحركين؛ ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكونه، ولو ادغمت لنقضت الغرض الذي اعتزمت.** ومثل امتناعه من نقض الغرض امتناع أبي الحسن **من توكيد الضمير المحذوف** المنصوب في نحو الذي ضربت زيد؛ ألا ترى أنه منع أن تقول: الذي ضربت «نفسه» توكيد للهاء المحذوفة من الصلة. الخصائص:126/1-127.

1 - «فإن قلت: فإن همزة تأبل، وخأتم، والعألم، إنما هي بدل من الألف، قيل: هي وإن كانت بدلا فإنها بدل من الزائد، **والبدل من الزائد زائد، وليس البدل من الأصل بأصل.** فقد ترى أن حال البدل من الزائد أذهب به (الضمير في (به- يعود على البدل- في حكم ماهو بدل منه من الأصل في ذلك. فاعرف هذا». الخصائص:142/1-143.

2 - «ومثل امتناعهم من قلب الواو في نحو هذا ياء من حيث كانت زائدة فلا عصمة لها، ولا تلزم لزوم الأصلي فيعرف بذلك أصلها، أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضما لازمًا ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة؛ كم أبدلت الواو الأصلية؛ نحو أجوه، وأقتت. وذلك نحو الترهوك، والتدهور والتسهوك: لا يقلب أحد هذه الواو –وإن انضمت ضما لازمًا- همزة؛ من قبل أنها زائدة، فلو قلبت فقيل: الترهؤك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو. فإن قلت: ما تنكر أن يكون تركهم قلب هذه الواو همزة مخافة أن تقع الهمزة بعد الهاء وهما حلقيان وشديدا التجاور؟ قيل يفسد هذا أن هذين الحرفين قد تجاورا، والهاء مقدمة على الهمزة؛ نحو قولهم: هأهأت في الدعاء. فإن قلت: هذا إنما جاء في التكرير، **والتكرير قد يجوز فيه ما لولاه لم يجز؛ ألا ترى أن الواو لا توجد منفردة في ذوات الأربعة إلا في ذلك الحرف وحده، وهو «ورنتل» (الشر والأمر العظيم- ثم إنها قد جاءت مع التكرير مجيئًا متعالما؛** نحو وحوح (النفخ من شدة البرد-، ووزوز (الخفة والطيش-». الخصائص:139/1-140.

3 - «إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال لمعنى وأفسده أولى وأحجى؛ ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقر أو ثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنًى؛ ولا أزال غرضا». الخصائص:186/1.

4 - «باب في فرق بين البدل والعوض (...- تقول في ميم (اللهم-: إنها عوض من (يا- في أوله، ولا تقول: بدل. وتقول في تاء زنادقة: إنها عوض من ياء زناديق، ولا تقول: بدل. وتقول في ياء (أينق-: إنها عوض من عين (أنوق- فيمن جعلها أيفل، ومن جعلها عينا مقدمة مغيرة إلى الياء، جعلها بدلا من الواو. **فالبدل أعم تصرفا من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضا».** الخصائص:265/1.

- ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو، وأما (حيوة) علما و(الحيوان) فالواو فيهما بدل من الياء لضرب من الاتساع[1].

- قول العلماء: الأصل في قال: (قول) وفي شد: (شدد) وفي استقام: (استقوم) ونحو ذلك –ليس معناه أن هذا الأصل كان مستعملا في وقت أول، ثم غير، وإنما معناه أن لو جاء مجيء غير المغير لوجب أن يكون مجيئه على ذلك[2].

-قد يوهم تفسير الكلام إعرابا، وإن كان الحق غيره في الصنعة[3].

- المحذوف لعلة كالثابت، والعمل له، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه[4].

---

1 - «وذكر محمد بن الحسن (هو ابن دريد صاحب الجمهرة- (أروى- في باب (أرو- فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمنه أن تكون ياء، فتكون في باب التقوى، والرعوى؟ فجنح إلى ما نحن عليه: من الأخذ بالظاهر، وهو القول. فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب في الحمل على الظاهر، **ما لم يمنع منه مانع. وأما حيوة، والحيوان فيمنع من حمله على الظاهر أنا لا نعرف في الكلام ما عينه ياء ولامه واو، فلا بد أن تكون الواو بدلا من ياء، لضرب من الاتساع** مع استثقال التضعيف في الياء، ولمعنى العلمية في حيوة». الخصائص:255/1-256.

2 - «باب في مراتب الأشياء، وتنزيلها تقديرا وحكما، لا زمانا ووقتا (...- وذلك كقولنا: الأصل في قام قوم، وفي باع بيع، وفي طال طول، وفي خاف ونام، وهاب، وخوف، ونوم، وهبب، وفي شد شدد، في استقام استقوم، وفي يستعين يستعون، وفي يستعد يستعدد. فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها –مما يدعى إن له أصلا يخلف ظاهر لفظه- قد كان مرة يقال؛ حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قوم زيد (...- وليس الأمر كذلك، بل بضده. وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه. وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ما لم يحدث فيه تغيير ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر». الخصائص:256/1-257.

3 - «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى (...- من ذلك قولهم في قول العرب: كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك: معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول، كما أنه إذا قال أنت فإن قوله (مع شأنك- خبر عن أنت. وليس الأمر كذلك؛ بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره. وإنما (شأنك- معطوف على (أنت-، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان». الخصائص:283/1.

4 - «باب في أن **المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه**. من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهمًا نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. فـ(أصاب- الآن في حكم الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به». الخصائص:293/1.

- الأصل مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض من صوغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة[1].

- لو التقت همزتان على وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما[2].

-ليس في الكلام أصل عينه ولامه همزتان[3].

- ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان؛ ألا ترى أن باب (طويت وشويت) أكثر من باب (حييت وعييت)[4].

-متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غير، فهي أصلان، متصلان أو منفصلان (تفصيل ذلك)[5].

---

1 - «باب في تركب اللغات (...- وذلك أنه قد دلت الدلالة على **وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة**، فجعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان. فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينهما، فقالوا: ضرب يضرب، وقتل يقتل، وعلم يعلم». الخصائص: 375/1.

2 - «وقد كان طرأ علينا أحد من يدعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضعفة الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تمييزًا حسن في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوما شعرا لنفسه يقول في بعض قوافيه: أشئؤها (أسبقها-، وأدأؤها (أخدعها- [بوزن أشعها وأدعها] فجمع بين الهمزتين كما ترى، واستأنف من ذلك ما لا أصل له، ولا قياس يسوغه. نعم، وأبدل إلى الهمز حرفاً لا حظ له في الهمز له، بضد ما يجب؛ لأنه **لو التقت همزتان على وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما**، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظ له في الهمز، ثم يحقق الهمزتين جميعاً؛ هذا ما لا يبيحه قياس، ولا ورد به سماع». الخصائص: 2/5-6.

3 - «أما أشئؤها وأدأؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين. وكيف تكونان أصلين و**ليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضا عن وجوب.** فالناطق بذلك بصورة من جر الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لاأصل يسوغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع ورد به. ومن كانت هذه سبيله وجب اطراحه والتوقف عن لغة من أورده». الخصائص: 7/2.

4 - «ظهور الياء عينا في حيوي قد علمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلة فالكلمة من مضاعف الياء البتة؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حيوت. وهذا واضح. ولولا هذه الحكاية لوجب أن تكون الحية والحواء من لفظ واحد؛ لضربين من القياس: أما أحدهما فلأن فعالا في المعاناة (المعالجة- إنما يأتي من لفظ المعاني؛ نحو عطار من العطر، وعصاب من العصب. وأما الآخر فلأن **ما عينه واو ولامه ياء أكثر مما عينه ولامه ياءان؛ ألا ترى أن باب طويت وشويت أكثر من باب حييت وعييت.** وإذا كان الأمر كذلك علمت قوة السماع وغلبته للقياس؛ ألا ترى أن سماعا واحدا غلب قياسين اثنين». الخصائص: 46/2.

5 - «باب في المثلين: كيف حالهما في الأصلية والزيادة، وإذا كان أحدهما زائدا فأيهما هو؟ اعلم أنه **متى اجتمع معك في الأسماء والأفعال حرف أصل ومعه حرفان مثلان لا غير فهما أصلان، متصلين كانا أو منفصلين.** فالمتصلان نحو الحفف (ضيق العيش وشدته-، والصدد، والقصص، وصببت، وحللت، وشددت، وددن، وبين. وأما المنفصلان فنحو دعد، ونوت،

- إذا اتفق اللفظان في الحروف إلا حرفا واحدا، فما أمكن أن يكون جميعا أصلين لم يسع العدول عن ذلك، إلا أن دل دليل على خلافه[1].

-إذا جرد حرف من معناه الموضوع له واستعمل استعمالا آخر، اكتسب حكما نحويا جديدا، فخرج من بنائه إلى الإعراب المستحق لوضعه الجديد، ويعرف هذا بـ(خلع الأدلة)[2].

-مجيء المضارع يشهد للماضي وإن لم يسمع، قالوا: الأمر يحزنني، ولم يقولوا: حزنني[3].

حرف العلة ضعيف لا يتحامل بنفسه؛ لذلك قد تحذف حركته، وقد يحذف هو نفسه في النثر والشعر[4].

- ليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه[5].

-عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[6].

وطوط، وقلق، وسلس. وكذلك إن كان هناك زائد فالحال واحدة؛ نحو حمام، وسمام (جمع سم-، وثالث، وسالس». الخصائص: 56/2.

1 - «باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه. فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعا أصليين (كل واحد منهما قائم برأسه- لم يسغ العدول عن الحكم بذلك. فإن دل دال أو دعت ضرورة إلى القول بإبدال أحدهما من صاحبه عمل بموجب الدلالة، وصير إلى مقتضى الصنعة». الخصائص:82/2. «باب في خلع الأدلة. من ذلك حكاية يونس قول العرب: **ضرب منٌ منًا**، أي إنسان إنسانا، أو رجل رجلا؛ **أفلا تراه كيف جرد (من- من الاستفهام؛ ولذلك أعربها**. ونحوه قولهم في الخبر: مررت برجل أي رجل. فجرد (أيا- من الاستفهام أيضا». الخصائص: 179/2.

2 - «ومن ذلك (يا- في النداء؛ تكون تنبيها، ونداء، في نحو يا زيد، ويا عبد لله. وقد تجردها من النداء للتنبيه البتة؛ نحو قوله تعالى: (ألا يا اسجدوا- [كأنه قال: ألا ها اسجدوا]». الخصائص: 196/2.

3 - «وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا؛ غير أنه قد قال أبو زيد: يقولون: الأمر يحزنني، ولا يقولون: حزنني، إلا أن **مجيء المضارع يشهد للماضي**. فهذا أمثل مما مضى. وقد قالوا فيه أيضا: محزنٌ، على القياس». الخصائص: 216/2.

4 - «**وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضعف عن تحمل الحركة الز ائدة عليه فيه أحرى وأحجى.** وذلك نحوقول الله تعالى «والليل إذا يسر» و«ذلك ما كنا نبغ» و«الكبير المتعال» (...- و«يمح الله الباطل» و«سندع الزبانية» كتبت في المصحف بلا واو للوقوف عليها كذلك. وقد حذفت الألف في نحو ذلك؛ قال رؤبة:

* وصاني العجاج فيما وصني *

يريد: فيما وصاني». الخصائص: 292/2-293.

5 - «كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل؛ كضرب زيد. وبعد **فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على ر افعه**. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء- جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لا ينتقض-».

6 - «لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شيء مما اتصل به. ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قسما أو غيرهما؛ ألا تراك لا تقول: أقم إن تقم. فأما قولك أقوم إن قمت فإن قولك: أقوم ليس جوابا للشرط، ولكنه دال

-اعتلال اللام أقعد في معناه من اعتلال العين، ولذلك أدلة[1].

-يقتصر في الأوزان المحتملة للكلمة عليا الأوزان التي لها نظير موجود أو القريبة مما له نظير[2].

-الأصل أن يدل الفعل أو الاسم على إثبات معناه، لا على سلبه، وقد خرج عن هذا الأصل ألفاظ[3].

-الأسماء هي الأول، الأفعال توابع وثوان لها، وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع[4].

على الجواب، أي إن قمت قمت، ودلت أقوم على قمت. ومثله أنت ظالم إن فعلت؛ أي إن فعلت ظلمت، فحذفت (ظلمت- ودل قولك: (أنت ظالم- عليه. فأما قوله:

فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت *** فطعنة لا غس ولا بمغمر

فذهب أبو زيد إلى أنه أراد: إن ينج منها فلم أرقه، وقدم الجواب. وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز. وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحالٌ تقدم المجزم على جازمه؛ بل إذا كان الجار –وهو أقوى من الجازم؛ **لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال- لا يجوز تقديم ما انجر به عليه كان ألا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر**». (الرجز لرؤبة في ديوانه ص: 160، ولسان العرب (عين--.**الخصائص:2/387-388.**

1 - «فإن قلت: فقد قالوا: فيعل مما عينه معتلة؛ نحو سيد وميت فبنوه على فيعل، فجاء مخالفًا للصحيح الذي إنما بابه فيعل؛ نحو صيرف وخيفق (سريع-، وإنما اعتلاله من قبل عينه، وجاءت أيضًا الفيعلولة في مصادر ما اعتلت عينه؛ نحو الكينونة والقيدودة، فقد أجروا العين في الاعتلال أيضًا مجرى اللام في أن خصوها بالبناء الذي لا يوجد في الصحيح. قيل: على كل حال **اعتلال اللام أقعد في معناه من اعتلال العين**؛ ألا ترى أنه قد جاء فيما عينه معتلة فيعل مفتوحة العين في قوله: * ما بال عيني كالشعيب العين *

وقالوا أيضا هيبان (الجبان- وتيحان (كثير الحركة- بفتح عينهما، ولم يأت في باب ما اعتلت لامه فاعل مكسراً على فعلة. (فالاعتلال المعتد- إذاً إنما هو للام، ثم حملت العين عليهما فيما ذكرت لك...» الخصائص: 2/485-486.

2 - «لا يخلو أن يكون أفعلا أو فعلنا أو أيفلا أو فيعلا. **فيجوز هذا كله؛ لأن بعضه له نظير (وبعضه قريب مما له نظير-؛ ألا ترى أن أفعلا كثير النظير**؛ كأكلب وأفرخ ونحو ذلك، وأن أيفلا له نظير (وهو أينق- في أحد قولي سيبويه فيه، وأن فعلنا يقارب أمثلتهم». الخصائص: 3/68-69.

3 - «باب في السلب (...- **اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه.** وذلك قولك: قام، فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق، ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت: ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل (ولا تفعل- ونحو ذلك. **ثم إنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها، في سلب تلك المعاني لا إثباتها**». الخصائص: 3/75.

4 - «الماضي وإن عري من حرف الزيادة فغن المضارع لابد له من حرف المضارعة، والأفعال كلها تجري مجرى المثال الواحد. فإذا وجد في بعضها شيء فكأنه موجود في بقيتها. وإنما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنة لمعنى حرف النفي

- ليس في كلامهم نون ساكنة مظهرة بعدها لام، إنما يكون ذلك في الصنعة النحوية فقط[1].

-إذا حذفت العرب من الكلمة حرفا راعت حال ما بقي، فإن كان ما تقبله أمثلتهم أقروه، وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صورهم[2].

-أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنما هو للألف، وإنما الياء والواو محمولان عليها في ذلك[3].

-الساكنان إذا التقيا من كلمة واحدة حرك الآخر منهما، وإنما يحرك الأول منهما إذا كان من كلمتين[4]

-المضارع أسبق في الرتبة من الماضي[5].

ملحقة بالأسماء في ذلك، وجعلنا الأسماء أصلا فيه، **من حيث كانت الأسماء أشد تصرفا في هذا ونحوه من الأفعال؛ إذ كانت هي الأول، والأفعال تو ابع وثوان لها؛ وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع»**. الخصائص:82/3.

1 - «باب في احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل (...- **وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حبنطى: فعنلى. فيظهرون النون ساكنة قبل اللام. وهذا شيء ليس موجودًا في شيء من كلامهم**؛ ألا ترى أن صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل قنر، وعنل. وتقول في تمثيل عرند: فعنل، وهو الأول. وكذلك مثال حجنفل: فعنلل، ومثال عرنقصان: فعنللان. وهذا لابد أن يكون هو ونحوه مظهرًا، ولا يجوز ادغام النون في االلام في هذه الأماكن؛ لأنه لوفعل ذلك لفسد الغرض، وبطل المراد المعتمد (...- وبهذا تعلم أن التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد؛ ألا تراك لو قيل لك: ابن من دخل مثل حجنفل لم يجز؛ لأنك كنت تصير به إلى دخنلل، فتظهر النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود. فدل أنك في التمثيل لست ببان، ولا جاعل ما تمثله من جملة كلام العرب؛ كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل». الخصائص: 3/96-97.

2 - «باب في فك الصيغ. (...- وذلك أن **العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا، إما ضرورة أو إيثارا، فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرا تقبله أمثلة كلامها**، ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها؛ سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلا أم زائدا. فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالا تقبله مثلهم أقروه عليه. **وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقض عن تلك الصورة، وأصير إلى احتذاء رسومها»**. (111/3-112-.

3 - «قد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعتين لما هو منهما. وذلك نحو قولهم: هذا جيب بكر أي جيب بكر، وثوب بكر، أي ثوب بكر. وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها سرا، له ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا. وذلك أن **أصل المد و أقواه، وأعلاه و أنعمه و أنداه، إنما هو للألف. و إنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها، وملحقان في الحكم بها»**. (127/3-.

4 - **«وذلك أن الساكنين إذا التقيا من كلمة واحدة حرك الآخر منهما؛ نحو أمس، وجير، و أين، وسوف، ورب. و إنما يحرك الأول منهما إذا كانا من كلمتين**؛ نحو قد انقطع، وقم الليل. وأيضا فإن الساكنين لا ينكر اجتماعهما في الوقف». (200/3-.

5 - **«المضارع أسبق في الرتبة من الماضي**، فإذا نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء». (331/3-.

يقول الأستاذ عبد السلام المسدي متحدّثاً عن النظرية اللّغوية عند العرب: «إن مما اطرد عند الدارسين اللغويين أن الحضارة العربية لم تفرز في مجال اللغويات سوى علم تقني منطلقه وغايته نظام اللغة العربية في حد ذاتها لا غير»[1].

وهذه الحقيقة – في نظر الأستاذ عبد السلام المسدي- تَصدُق كذلك على أحدث التيارات اللّسانية العامّة في عصرنا كما هو الشّأن في تصانيف رائد النحو التوليدي تشومسكي.

فالقضية إذن مردّها قدرة أمّة من الأمم على تجاوز ضبط لغتها وتقنيتها لإدراك مرتبة التفكير المجرّد في شأن الكلام باعتباره ظاهرة بشرية كونية تقتضي الفحص العقلاني بغية الكشف عن نواميسها الموحّدة.

فالحضارة العربية قد أدركت تلك المرتبة –في نظر الأستاذ المسدي- حيث أدرك أنّ أعلامها –وفي مقدّمتهم العالم المميّز ابن جني- قد فكروا في اللّغة العربية فاستنبطوا منظومتها الكلّية وحدّدوا فروع دراستها بتصنيفٍ لعلوم اللّغة وتبويب لمحاور كلّ منها، فكان من ذلك جميعاً تراثهم اللّغوي في النّحو والصّرف والأصوات والبلاغة والعروض وغيرها.

ويرى الأستاذ المسدي -كذلك- أنّ المفكرين العرب قد تطرّقوا إلى التفكير في الكلام من حيث هو كلام؛ أي في الظّاهرة اللّغوية كونيّاً، «ولئن ورد ذلك جزئيا في منعطفات علوم اللغة العربية وخاصة عندما فلسفوا منشأ نظامها وقواعدها فوضعوا علم أصول النحو فإنهم دونوا ذلك خصوصا في جداول تراثهم الآخر غير اللغوي أساسا، وما خلفوه لنا في هذا المضمار يكشف لنا بجلاء أنهم ترقوا في بحوثهم اللغوية»[2].

ومن الدّراسات المُركّزة على رواد التفكير اللّغوي أطروحة الأستاذ عبد القادر المهيري[3] الذي عقد فصلاً لنظريات صاحب الخصائص في اللّغة عموماً. «وقد انتهى الباحث إلى أن ابن جني وإن لم يبلور نظرية متكاملة في الموضوع، فإن آراءه المبثوثة في مصنفاته تفضي إلى الجزم بأنه وقف على كثير من خصائص الظاهرة اللغوية كالقول بأنها تقوم على نظام داخلي متكامل وكاعتبارها مؤسسة من مؤسسات الحياة الاجتماعية وكالإشارة ولو بشيء من التردد

1 - عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية: 1986م، ص: 24.
2 - عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية: 1986م، ص: 24.
3 - وهو أستاذ الدكتور عبد السلام المسدي.

والاضطراب إلى أنها ترضخ لعامل الزمن فتنضوي تحت سلطان التطور»[1]. ولعل هذا ما يعين على ضبط مقومات نظرية العرب في مركّبات الخطاب.

«وقال الدكتور رمضان عبد التواب: «أما كتب فقه اللغة العربية من تراثنا اللّغوِي فإنها حقاً تبعث على الإعجاب والإكبار إذ يظهر في شيء غير قليل من قضاياها سبق علمائنا القدامى لأحدث النظريات اللّغوِية في العصر الحديث بألف عام أو يزيد، وعلى رأس هذه الكتب الخصائص وسر صناعة الإعراب للإمام ابن جني»[2].

ونستنتج أنّ الخصائص كتاب مهم يبحث في خصائص اللغة العربية وفلسفتها ومشكلاتها، كما يبحث في النحو، ويعنى صاحبه عناية خاصة بالصرف، «يشتمل على مباحث تتصل باللغة عامة كالفرق بين الكلام والقول، وأصل اللغة، وهل هي إلهام من عند الله أم اصطلاح بين البشر؟ ويثير الكتاب مشكلات لغوية ما تزال تعالج حتى اليوم في الأبحاث اللغوية الحديثة. من أبوابه: مقاييس العربية، الاطراد والشذوذ، تعارض السماع والقياس، الاشتقاق الأكبر، الساكن والمتحرك، التقديم والتأخير، وغير ذلك كثير»[3].

لقد كان ابن جني إمام وقته في علم اللّغة والنّحو، وعالم عصره كرّس معظم وقته لخدمة العربية التي نزل بها القرآن الكريم.

المبحث الخامس: دور ابن جني في تطوير النثر الفنّي

عرف العصر الرابع الهجري نهضة ثقافية شملت جميع الميادين العلمية والأدبية، وإلى جانب الشعر ظهر النثر منافساً خطيراً للشعر منذ القرن الثالث الهجري، حيث أسهم القرآن الكريم بقسط وافر في تطوير النثر بمضامينه وطرقه التعبيرية، فتغيّرت بذلك الأشكال النثرية معنىً وأسلوباً واُتّسعت لمختلف الأغراض والموضوعات.

ولقد فقد الشعر مكانته وأصبح -بعد أن كان ديوان العرب- فرعاً من فروع النشاط الأدبي المستمدّ روحه من مبادئ الدعوة الإسلامية؛ ثمّ إنّ كتب اللّغة والنحو والنقد البلاغي

1 - عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية: 1986م، ص: 28.
2 - انظر كتاب السفر: 124/1.
3 - البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 224.

والأدبي والإعجاز القرآني والمناظرات الكلامية وغيرها من مصادر التراث والثقافة العربية الإسلامية بمختلف أشكالها؛ قد ساهمت في تطوير النثر بجميع أنواعه، بل اعتبرت آثاراً نثريةً فنيةً في ذاتها لا تخلو من آيات الجمال والفن.

وهكذا ارتبطت الكتابة في عصر ابن جني بالخطابة في كثير من خصائصها؛ إذ تمّ استعمال الألفاظ الدّقيقة قصد التأثير في العواطف والعقول؛ ثمّ إنّ علماء الكلام وعلى رأسهم المعتزلة؛ قد أسهموا بنصيب وافر في تطوير النثر، وتطويعه للتعبير عن شتّى الأفكار، وبالتالي اجتهدوا في تجويد الأساليب وترقيقها؛ حتّى استطاعت أن تؤدي المشاعر والعواطف إلى جانب تأدية المعاني الكلامية والدينية الدّقيقة.

وقد ساهم ابن جني إلى جانب فرقته[1] في تطوير البيان العربي، وتطويع الألفاظ والأساليب؛ لتناول أدقّ المعاني وأعمقها والتعبير عنها، وذلك بتأليف كتبه التي حملت عناوين مختلفة، وتناولت مواضيع متعدّدة، ويقول محقّق كتاب الفسر: «اشتهر ابن جني ببلاغة العبارة وحسن تصريف الكلام والإبانة عن المعاني بأحسن وجوه الأداء، وهو يسمو في عبارته، ويبلغ بها ذروة الفصاحة»[2].

وتعدّ مؤلّفات ابن جني من أهمّ الكتب التي أُلّفت في عصرها، واعتبرت أغلب القضايا التي وردت فيها نواةً للعديد من النظريات في مجال النقد اللغوي والبلاغة والأدب. يقول الشيخ النجار: «ويبدو فضله وعلمه في كتبه ومباحثه التي توفر عليها وأحسن عرضها، وهو يُعدُّ بحقّ فيلسوف العربية وباقرها»[3].

لقد «ترك أبو الفتح بن جني مؤلفات كثيرة، وقد وصلنا قسم كبير منها، وكانت متنوعة المضامين، متعددة المعارف، عكست ذلك الفكر الموسوعي النادر الذي أحاط بثقافات عصره كلها (...) وقد كانت كتبُ أبي الفتح فتحاً جديداً في العربيَّةِ، فبقيت على مرِّ الأزمانِ المنهلَ العذبَ الذي يستسقي منه علماء العربيّة وطلاَّبُها والكنز الذي ينهون منه درره النادرة

1 - لقد ارتبط نشاط المعتزلة بالخطابة الوعظية وبالدعوة وبالدفاع عن الدين، وعملوا على تحريك عواطف الناس بالألفاظ المختارة والحسنة.

2 - انظر كتاب الفسر: 121/1.

3 - نقلاً عن كتاب الفسر: 120/1.

ليرصعوا به مؤلفاتهم، لَما توفّر لتلك الكتب من غنى المادة وطرافة الموضوع وسلاسة الأسلوب وخصوصية الابتكار»[1].

أمّا كتاب الخصائص فقد ذكر ابن جنيّ أنّه يقع في

ألف ورقة، وهو من أكبر كتبه حجماً وأغزرها مادةً، وأكثرها شهرةً، قال عنه الصَّفَدِيُّ: «وهو كتاب نفيس إلى الغاية، فيه لباب النحو»، وألفه أبو الفتح في مرحلة متأخرة، فقد ورد فيه أسماء كثير من كتبه السابقة»[2].

ويقول الدكتور صبحي الصالح أنشأ ابن جني «الفقيه اللّغويُّ العبقري كتابه الخصائص، وراح يناقش فيه بفكره الثاقب ومنطقه السليم أبحاثاً خطيرةً في أصل اللغة، أإلهام هي أم اصطلاح، وفي مقاييس العربية واطّرادها وشذوذها وتصاقبِ ألفاظها لتصاقب معانيها، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين والاشتقاق الأكبر، وتركّب اللغات واختلاف اللهجات، ومع أن خصائص ابن جني أجدرُ الكتب أن تسمى بفقه اللغة ضنَّ عليها مؤلّفها بهذا الاسم»[3].

وعلى الرّغم ممّا قيل في الخصائص؛ فإنَّه يبقى أهمّ كتاب عرفه الفكر اللغوي العربي قديماً وحديثاً، ويبقى مؤلّفه ابن جني من أكبر المساهمين في ازدهار الكتابة؛ إذ أصبح النثر على يديه أداة لتقييد الملاحظات العلمية والفنية، وارتقى في كتابته إلى ما يفوق الكتابة الأدبية أحياناً، وذلك بإسهاماته النّادرة في تطوير النثر الفنّي العربي؛ إذ كانت كتبه وعلى قمّتها الخصائص من المصادر المؤسسة للبيان العربي والنقد اللغوي على حدّ سواء.

ثمّ إنّ ابن جني قد دفع بكثير من الألفاظ إلى الخروج من الدّلالات الخاصّة إلى مجال الاصطلاح العامّ، واستطاعت مصنّفاته وعلى رأسها كتاب الخصائص أن تكون النموذج الأمثل لأغلب اللغويين من بعده.

1- انظر كتاب الفسر: 131/1. «ويذكر ناشر الجزء الأول من «سر الصناعة» في طبعته المصرية الأولى (سر الصناعة: 6/1- : «أنه لا يكاد يعرف بين علماء العربية في القرن الرابع أو بعده نظيرٌ لأبي الفتح عثمان بن جني، الذي ترك ثروةً تأليفيَّةً ضخمةً، يميّزها الابتكارُ والطرافة واتساعُ الأفق والكشف عن الأسرار اللّغويَّة التي استقرَّت في الوعي الباطن لأجيال العرب وسهولة الأسلوب»، ثم يقولون: «... به وبشيخه خُتِمَ الأئمَّةُ المبتكرون». انظر كتاب الفسر: 122/1.

2 - كتاب الفسر: 134/1.

3 - دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح، ص: 9.

ويذكر محقّق كتاب الفسر أنَّ من آثار ابن جنيّ بالإضافة إلى كتبه شعرُهُ، والذي لم يصل منه إلّا الشّيء القليل، إمَّا لأنَّ ابن جنيّ كان مقلًّا، أو لأنَّه كتب الشعر في مرحلة معيّنة، ثمّ انصرف عنه بعد أن تعمَّق في علوم اللغة، وعلَّق الشيخ علي النجار على شعره قائلاً: «على أنه قد يقع لهُ من الشّعر ما يأخذ القلوب، ويأسر الألباب»[1]؛ «قال يرثي المتنبي: [البسيط]

غاض القريض وأودت نظرةُ الأدبِ *** وصوَّحتْ بعد ريٍّ دوحة الكتب»[2].

وهكذا نلاحظ من خلال استقراء نصوص الخصائص وغيره من المؤلّفات أنّ ابن جني قد ساهم بقسط وافر في تطوير النثر الفني العربي؛ إذ «يُعَدُّ من كتَّاب النَّثر الفني في أدبنا العربي، فقد أورد له ياقوت في معجمه خطبة نكاح من إنشائه تدل على بلاغة متميزة ومقدرة واضحة على تقديم الفكرة بلبوس فنّي رائع»[3].

ثمّ إنّ المتأمّل في معظم نصوص الخصائص -والتي لا تخلو من آراء نقدية صريحة وواضحة- يدرك أنّ ابن جني كان بصدد تأسيس مشروع نقدي لغوي -لم يكن من اختصاص البلاغيين والمتكلّمين وحدهم- بل يشمل كافّة الأساليب والوسائل التي تساهم في تكوين ظاهرة «البلاغة»، وإذا أردنا أن ندرك تجليات «نقد النثر» في نصوص الخصائص نظرنا -بعين المتفحّص- إلى الأمور التالية:

-اختيار ابن جني واستشهاده ببعض نصوص سابقيه من الشعراء والأدباء دون غيرها.

-طريقة تعليقه على تلك النصوص وحسن توظيفها في مجال حديثه.

-طريقة مناقشته لآراء سابقيه وتجاوزها ببناء مفاهيم جديدة وفق تصوره الخاصّ.

-تطرقه للكثير من القضايا البلاغية والنقدية بجرأة العالم المتميّز والأديب المتفرّد..

على العموم يمكن اعتبار هذه النصوص من أشهر النصوص النقدية التي ساهمت في تأسيس نقد النثر عند العرب؛ إذ تناولها النقاد والبلاغيون بعد ابن جني بالدّرس والنقد

1 - انظر الخصائص: 49/1.

2 - الفسر: 157/1.

3 - انظر كتاب الفسر، ص: 164

والاستشهاد والتحليل، وكانت نواةً للعديد من النظريات المتطورة في مجال النقد والبلاغة والأدب بصفة عامّة.

وجدير بالذكر أنّ كثيراً من المداخل البلاغية في الخصائص تتستّر تحت عناوين خادعة تخفي حقيقتها، وعلى سبيل المثال: يتحدث ابن جني عن قلب التشبيه مرّة ضمن (باب من غلبة الفروع على الأصول)[1]، ومرّة تحت (باب في مشابهة معاني الإعراب معني الشعر)[2]. كل ذلك يشجعنا ونحن نتفحص عناوين أبواب الخصائص بأن نجزم بأنّ لابن جني فكراً بلاغياً متميّزاً، ونظراً فنياً متفرّداً للغة.

ففي الجزء الأول من الخصائص يتناول ابن جني إحدى المسائل البلاغية الرئيسية، والتي ارتكزت عليها النظرية الأدبية عند العرب، وهي قضية اللفظ والمعنى ودور كل من العنصرين وقيمته في تكوين النص الأدبي، وذلك في الباب الذي عقده بعنوان (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني).

المبحث السادس: دور ابن جني في إغناء المعجم اللغوي العربي

تتجلّى مكانة ابن جني العلمية والمعرفية في تأثيره في أُمّهات الكتب العربية[3] التي حفظت لنا هذه اللغة، إذ كان أبو الفتح مصدر توثيق وحجّة، أُسْتُنِد عليه في إثبات كثيرٍ من الآراء، «ولو رجعنا إلى كتب اللغة كالمخصّص والمحكم لابن سيدة ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للفيروز آبادي وغيرها، أو إلى كتب النحو والنقد كالاقتراح والمزهر للسيوطي والمثل

1 - الخصائص: 300/1.

2 - الخصائص: 175/1.

3 - «ثم أخذ يعمِّقُ تلك المعارف على أيدي أساتذته الأجلاء ولا سيما أبا علي الفارسي، وهذا العقل النافذ جعل أبا الفتح يسبح في كل بحر، ويطوف في كل روض، ويختار ما يراه صواباً (...-، وسكبَ خلاصة ما قرأ بأسلوبه الخاص في ما أبقى من كنوز تزين مفرقَ العربيَّة. فقد أبقى أبو الفتح ثروة نفيسة في مختلف فنون المعرفة، وبحث موضوعات على نحو لم نعهده لدى أسلافه ومعاصريه ومن تلاه، وخاض غمارا شتى في النحو والتصريف (...-. وترك في فنون شتى كتبا تدل على تنوع معارفه وسعة إطلاعه وبلاغته النادرة وقدرته العجيبة على تحويل تلك المعارف التي اختزنها إلى كتب يتداولها الناس، وقد تميزت بأسلوبها الواضح الذي غاير به أسلوب أستاذه الفارسي، وفوق ذلك كله كان شاعرا مجيداً، ومن أهم قصائده تلك التي رثى بها أبا الطيب المتنبي، (...- وتتجلى مكانته العلمية في الاحترام الذي لقيه من أمراء البويهيين، وكانوا سادة الدنيا (...- وتتجلى مكانته العلمية في جلوسه في ندوة سيف الدولة الحمداني أمير حلب يحاور أعلام ذلك العصر.. «. انظر كتاب الفسر: 125/1.

السائر لابن الأثير وسر الفصاحة للخفاجي وغيرها من الكتب لوجدنا آراءه وكلماته وتعليلاته مبثوثة فيها، نقلها أصحاب تلك الكتب في معرض الاحتجاج والإعجاب»[1].

ولقد رجع محقّق الفسر إلى فهارس لسان العرب، فوجد اسم ابن جنيّ يتردّد فيها بما يقارب ثمانمائة مرّة، وقد ضرب على ذلك بعض الأمثلة في الدّراسة التي قدّم بها تحقيقه لكتاب الفسر. ويقول الشيخ علي النجّار في مقدّمة تحقيقه للخصائص: «لقد فتح ابن جنيّ في العربية أبوباً لم يتسنَّ فتحها لسواه، ووضع أصولاً في الاشتقاق ومناسبة الألفاظ للمعاني وإهمال ما أهمل منَ الألفاظ وغير ذلك، وكان بذلك إماماً يحتاج إلى أتباعٍ يمضون في سبيله، ويبنون على بحوثه، وإذا لنضجت أصوله، وبلغت إناها، ولكنه لم يرزق هؤلاء الأتباع»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن معجم لسان العرب يتميّز بكونه موسوعة أدبية اعتمد ابن منظور (ت711هـ) في استلهام مادّتها في مصادر وكتب اللغة السّابقة عليه وهي:

التهذيب للأزهري والمحكم لابن سيدة (ت458هـ)، واللذان أحسنا جمع اللغة المأخوذة عن طريق المشافهة، وقد أخذ عنهما ابن منظور المادّة اللغوية المجموعة فيهما.

الصّحاح للجوهري والذي تميّز بحسن الترتيب، وقد أخذ عنه ابن منظور منهجه المتميّز في عرض المادّة اللغوية.

الحواشي لابن برّي والذي تكمن قيمته في تدارك الأخطاء التي وقع فيها صاحب الصّحاح الجوهري.

النهاية لابن الأثير، وقد أخذ عنه ابن منظور ما وشَّح به مادّته المعجمية من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وأشعار وأمثال..

ويتّهم الشيخ علي النجّار ابنَ سيدة الأندلسي (ت458هـ) صاحب المحكم، بأنّه أغار على فوائد أبي الفتح وبحوثه اللُّغوية، وأنّه نقل كثيراً من آرائه إلى كتابه المحكم من دون أن يعزوها إلى صاحبها، فجاء صاحب اللسان، ونسبها لابن سيده، وهي في حقيقتها لابن جني.

1 - انظر الفسر: 1/125-126.

2 - الخصائص: 1/29.

وهذا يضاعف الرّقم الذي تمّت الإشارة إليه –آنفاً- في مسألة نقل صاحب اللّسان عن ابن جنيّ، وهو بحث يحتاج إلى بسط واستقصاء فعلاً كما ذكر الشيخ علي النجار. كما أقترح بدوري أن يُقَام ببحث مستفيض حول دور ابن جني في تطوير المعجم العربي لسان العرب نموذجاً.

وقد أورد ابن منظور في مسألة تفسير النحو في مادة (نحو) من اللّسان منسوبة إلى ابن سيده في المحكم، وهو فصل نقله ابن سيده في المحكم عن ابن جنيّ في الخصائص[1]. وابن جنّي «واسع الرّواية والدراية في اللغة، وفي معاجم العربية قدر كبير من اللغة مرجعه إلى هذا الإمام (...) وكثيراً ما يطالعك صاحب اللّسان عندما يورد الشّاهد الشعري بقوله: أنشد ابن جني رغم ورود البيت عند غيره، وهذا دلالة على التوثيق كون ابن جنيّ هو المصدر»[2].

ومن خصال ابن جني البارزة وخلاله الظاهرة الأمانة والوفاء فقد كان أميناً في التحديث عن شيوخه دقيقاً في النّقل عليهم؛ «فهو يذكر الأبواب والفصول التي قرأها على شيخه أبي علي أو على غيره، وأحياناً يذكر الأمكنة التي قرأ فيها ويذكر أنه نسي اللفظ الذي سمعه وأنه ينقل المعنى»[3].

يقول ابن جني مقدّماً كتاب أستاذه المازني، وناصحاً كلّ من يطّلع على كتاب ذي قيمة وينظر في كتاب قد عُنِي به وَاضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مُصَنِّفُه، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كَتَب بأن يلتزم بالأمور الآتية:

-أن يحمد الله على ما وهبه له مِن فهْمه.

-وأن يُسلِّم لصاحبه ما وَفَّره اللهُ عليه منْ حفْظه.

-وأن يعتزِيَ فيما يحكيه عنه إليه.

1 - انظر الخصائص: 34/1.

2 - انظر الفسر: 128/1.

3 - ابن جني النحوي: تأليف: الدكتور فاضل صالح السّامرائي، مدرس في كلية التربية-جامعة بغداد، ومحاضر بكلية الدراسات الإسلامية، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ساعدت جامعة بغداد على نشره: 1389هـ/1969م، ص: 27.

«فإن فَعَل ذلك فَعلى مَحَجَّةِ أهْل العلم والأدَبِ وَقف، وإن أبَى إلا كُفْران النّعمة فَعَن المروءة والإنسانية صَدَف»[1].

يقول الشيخ النجار: «وهو في علل العربية وتخريجها وبيان الحكمة في تصريفها واستخراج مناسبات الاشتقاق لا يشق له غبار»[2]. وقد بلغ من ولع ابن جني بالاشتقاق إلى أن جعل الألفاظ دلالة على المعاني بالمطلق، «فرأى أنّ المسك هو فعل من أمسكت بالشيء، كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسَّة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه»[3].

ويؤكّد محقّق كتاب الفسر على أنَّ ابن جنّي «كان على معرفةٍ تامَّة بالفارسيَّة، يدلُّ على ذلك ما نثر في ثنايا كتبه من كلماتها، وممَّا لا شكَّ فيه أنَّ أوَّل ما يتسلَّحُ به عالم اللُّغة المتبحر في فقهها معرفته بلغات عدَّة، وهذا ما كان أبو الفتح يمتلكهُ فعلاً»[4]. وقد ذكر محقّق كتاب الفسر عدداً كبيراً ممّن أفادوا من فكر أبي الفتح بن جني، وانتفعوا بالاشتغال على مؤلفاته وأفكاره، واغترفوا من بحر علمه.

لقد كانت لابن جنّي مكانة علمية ومعرفية نالها بحقّ، وبذلك حظي بموقع مرموق من العربية التي أعلن شغفه بها وصرّح بحبّه لها؛ فكانت النتيجة الحتمية أن أبدع فيها، وكان أحد أبنائها الخالدين.

«ولعل هذا الفكر الموسوعي العميق والدقيق وهذه الابتكارات الرائعة في ميادين اللُّغة وهذا التنوع العجيب في المعارف، وهذا التفرد بمسائل كثيرة جعل الباحثين يقفون طويلاً أمام تفسير الأسباب التي كانت وراء تفوق هذه الشخصية الهامة (...) وإذا كان لنا من رأي نقوله في هذا الأمر فإنما نشير إلى أن مرد ذلك إلى ما رزق أبو الفتح من موهبة متميزة، ولدت معه، فاتَّجه إلى العلم والمعرفة منذ نعومة أظفاره، وأحبَّ العربيَّة، فأكبَّ عل دراسةِ علومها

---

1 - انظر كتاب **المُنْصِف: شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التَّصْرِيف** للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة، وعبد الله أمين أحد نظار مدارس المعلمين الأولين السابقين، إدارة إحياء التراث القديم دار الثقافة العامة بوزارة المعارف-مصر، الطبعة الأولى: 1373هـ/1954م، الجزء الأول، ص: 5-6.

2 - الخصائص المقدمة: 33/1.

3 - الخصائص المقدمة: 34/1، وانظر الخصائص: 118/2.

4 - انظر الفسر: 129/1

في موطنه الموصل حيث البيئة مهيئة لصقل الموهبة ورفد المعرفة، وبهذه الموهبة وبذاك الحب اختزن أبو الفتح ما حباه الله به»[1].

المبحث السابع: إسهامات ابن جني في تأسيس نظرية الأدب عند العرب

نشأت الدّراسات العربية بفروعها المختلفة متعلّقة بالقرآن الكريم؛ سواء منها تلك الدّراسات التي تتعلّق تعلّقاً مباشراً بتفسير القرآن، وتبيين معناه، وتوضيح آياته، أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها بالبحث في دلالة اللفظ، واشتقاق الصيغ، وتركيب الجمل، والأسلوب، والصور الكلامية واختلافها باختلاف المقام..

فقد شعر العلماء والأدباء منذ الصدر الأول للإسلام بحاجتهم إلى الشعر العربي، للاستفادة منه في فتح مغاليق الألفاظ والأساليب الغريبة الموجودة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، فانكبّوا على هذا الشعر يروونه، ويدرسون أساليبه ومعانيه. ثمّ إنّ الأسئلة التي استقطبت اهتمام خصوم الإسلام تمحورت حول «إعجاز القرآن»: هل القرآن معجز بألفاظه، أم بمعانيه، أم بهما معاً؟

ونفس الإشكالية شغلت البلاغيين والمتكلّمين فضلاً عن النحاة واللغويين وعلماء أصول الفقه؛ فعاشوها بتركيز اهتمامهم على جانب آخر هو جانب المفاضلة بين اللفظ والمعنى في العملية البيانية البلاغية، ولعلّ الجاحظ هو أوّل من أخذ المبادرة في نقاش هذا الموضوع، أو على الأقلّ هو الذي أعطاه أبعاداً خاصّة[2]، وذلك حين فصل بين اللفظ والمعنى؛ إذ جعل للألفاظ جهابذة وللمعاني نقاداً، وكذلك حينما أعلى من شأن اللفظ على حساب المعنى في نصّ له مشهور يقول فيه: «المعاني مطروحة على الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي

1 - انظر كتاب الفسر: 124/1. «أما بعدُ فنحن إزاء آراء فيلسوف كبير عرف أسرار اللغة ودقائقها حتى ضرب الناس بذلك الأمثال (...- فقد بذل في اكتناه أسرار هذا العلم وكشف المخبأ منه جهوداً كبيرةً، وقرّر منذ ألف عام كثيراً من القواعد التي أقرَّها اليوم المستشرقون وعلماء الأصوات (...- ولا يعلم حقيقة أثر ابن جني في التصريف واللغة إلاّ من اطلع على آثار الصرفيين وأصحاب المعاجم، فإنَّها كلها مطبوعة بطابعه». انظر الفسر: 121/1.

2 - الدكتور **محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب.

والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك»[1].

وعلى الرّغم من أنّ سياق كثير من نصوص كتاب البيان والتبيين، والذي يتحدّث فيه الجاحظ عن اللفظ يدلّ على أنّه لا يقصد اللفظ المفرد بل ما ينتظم بالألفاظ من العبارات؛ فإنّ كثيراً من الدّارسين قد أخذوا عنه جانباً واحداً هو إبرازه لجانب اللفظ.

ومع يقيننا بأنّ الجاحظ لم يقصد قط إلى الحطّ من قيمة المعاني «مع ذلك يبدو أنه كان هناك من حمل تصريح الجاحظ ومن تابعه على موقفه، على محمل الميل إلى اللفظ والدّعوة إلى العناية به على حساب المعنى، والدّليل على ذلك هو صياغة عنوان الباب عند ابن جني، والقول بوجود من ادّعى على العرب العناية باللفظ دون المعنى»[2]. كلّ ذلك يغرينا ونحن نتفحّص الخصائص بأن نتحدّث عن زاوية فكر ابن جني البلاغي، أو نظره الفنّي للغة.

وجدير بالذكر أنّ كثيراً من المداخل البلاغية في الخصائص تتستّر تحت عناوين خادعة تخفي حقيقتها، وعلى سبيل المثال: يتحدّث ابن جني عن قلب التّشبيه مرّة ضمن (باب من غلبة الفروع على الأصول)[3]، ومرّة تحت (باب في مشابهة معاني الإعراب معني الشعر)[4]. كل ذلك يشجعنا ونحن نتفحص عناوين أبواب الخصائص بأن نجزم بأنّ لابن جني فكراً بلاغياً متميّزاً، ونظراً فنّياً متفرّداً للغة.

ففي الجزء الأوّل من الخصائص يتناول ابن جني إحدى المسائل البلاغية الرّئيسية، والتي ارتكزت عليها النظرية الأدبية عند العرب، وهي قضية اللفظ والمعنى ودور كلّ من العنصرين وقيمته في تكوين النص الأدبي، وذلك في الباب الذي عقده بعنوان (باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها للمعاني).

1 - **الجاحظ: كتاب الحيوان**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: 1965م، الجزء الثالث، ص: 366.

2 - **الخَصَائِصُ: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني** بتحقيق علي النجار، **قدّم هذه الطبعة: الدكتورعبد الحكيم راضي**، سلسلة الذخائر، طبعة مصوّرة عن دار الكتب المصرية، الهيئة العامّة لقصور الثقافة، القاهرة: 2006م، ص: 9.

3 - الخصائص: 300/1.

4 - الخصائص: 175/1.

وكما يلاحظ قارئ هذا الباب يحمل العنوان بذور أفكار وآراء سابقة في الموضوع، فهناك دعوى بإغفال العرب العناية بالمعنى وميلها إلى العناية باللفظ، والدّليل على ذلك هو صياغة عنوان الباب عند ابن جني؛ ثمّ إنّ الجديد في كلام ابن جني هو إزالة التناقض تماما بين العنصرين اللفظ والمعنى[1].

ويظهر لنا من خلال قراءة هذا الباب أنّ ابن جني؛ قد خاض مواجهة مع من قال إنّ من الشّعر ما قد يكون حسن اللفظ دون أن يكون تحتحه كبير فائدة في المعنى، وفي مقدّمة هؤلاء ابن قتيبة في مقدمة (الشعر والشعراء) في سياق تقسيمه الشهير للشّعر إلى أربعة أضرب هي: «ما حسن لفظه وجاد معناه». وما حسن لفظه وحلا، فإذا أنت فتشته لم تجد هناك فائدة في المعنى». «وما جاد معناه وقصرت ألفاظه عنه...». «وما تأخر معناه وتأخر لفظه»[2].

لقد مثّل ابن قتيبة للضّرب الثاني –الذي حسن لفظه وحلا دون أن يكون تحته فائدة في المعنى بأبيات اختلف في نسبتها بين كثير عزة وآخرين وهي:

ولمَّا قَضَيْنا مِن مِنًى كلَّ حاجةٍ *** ومسَّح بالأركان مَنْ هو ماسِحُ

أخذنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا *** وسالت بأعناق المطيِّ الأباطِحُ

1 - أنظر الخصائص تقديم الدكتور عبد الحكيم راضي: 1/215-216.

2 - **الشعر والشعراء لابن قتيبة**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، طبعة 2003م، 1/75-70. لقد رأى الدّارسون أنّ اهتمام ابن قتيبة -في هذا النص- بالمعاني يفوق اهتمامه بالألفاظ. ثمّ إنّ المقصود بالمعنى عند ابن قتيبة هو المعنى الأخلاقي بدليل أنّ الأشعار التي فضّلها تحمل معاني أخلاقية، وأنّه رفض أشعاراً مثل أبيات عقبة بن كعب «ولما قضينا من منى كل حاجة...» لا لشيء إلّا لأنّها لا تحمل ذلك المعنى الأخلاقي.

وما يمكن ملاحظته هو أنّ ابن قتيبة يُصْدر أحكامه النقدية عن ذوقه الخاصّ. فاستعماله لألفاظ مثل: «حسن، وحلا، وجاد، وقصر...» دليل على أنّ أحكامه قيمية وذوقية. والذي لا ينبغي استبعاده هو أنّ ابن قتيبة قد نظر نظرة جزئية إلى اللفظ والمعنى وقد حوّلهما إلى قضية منطقية كما يؤكّد ذلك أغلب الدارسين.

وخلاصة القول إنّ ابن قتيبة قد تعامل مع اللفظ والمعنى على أنّهما شيئين مستقلّين عن بعضهما في العمل الأدبي. ممّا جعل جمالية النص الأدبي –عنده- مجرّد ألفاظ منغّمة أو معاني أخلاقية. ويجمع أغلب الدارسين أن محاولة ابن قتيبة قد ساهمت في توجيه النقد والبلاغة توجهاً خاطئاً، وهو يتطرّق إلى قضية اللفظ والمعنى.

وقد أثار النقاد اللّاحقون هذا الموضوع متأثّرين به، فنجد قدامه بن جعفر (ت337هـ- –مثلا- يفرد أبواباً لمحاسن اللفظ وأبواباً لمحاسن المعنى. وقد أثّر كذلك في السكّاكي وغيره ممن اهتم بالمحاسن والعيوب في اللفظ والمعنى وتعمّقوا في تلك التقسيمات وأكثروا منها.

ثمّ أبدى رأيه فيها بقوله «هذه الألفاظ –كما ترى- أحسنُ شيء مخارج ومطالع ومقاطع، وإن نظرت إلى ما تحتها من المعنى وجدته: ولما قطعنا أيام منى واستلمنا الأركان وعالينا إبلنا الأنضاء، ومضى الناس لا ينتظر الغادي الرائح، ابتدأنا في الحديث وسارت المطي في الأبطح»[1]. ويمكن أن نلمح في كلام ابن قتيبة تواضع قيمة الأبيات عنده، وأنّها لا تخرج عن الضرب الذي سلكها فيه، وهو الأشعار الحسنة اللفظ القليلة الفائدة في المعنى.

وقد تابع ابنَ قتيبة كلّ من ابن طباطبا (ت322هـ)، وقدامة ابن جعفر (ت337هـ)، وأبي هلال العسكري (ت395هـ)، والباقلّاني (ت403هـ). وهذا أمر حقيقي تؤيّده نصوص تصريحاتهم التي تعزّز من زاوية أخرى أنّ ابن جني بموقفه المتميّز في المسألة هو الذي أفلت من تأثير ابن قتيبة؛ متّخذاً من مجموعة الأبيات الحائية التي وقف عندها النقاد الخمسة واصفين إياها بحلاوة اللفظ وتواضع المعنى؛ فقد اتخذ منها ابن جني دليله على رأيه الذي سبق إليه في القول بأنّ تميّز اللفظ هو السبيل إلى تميّز المعنى وهو الدّليل عليه[2].

وهنا يأتي ردّ ابن جني الذي يقول فيه: «هذا الموضع قد سبق إلى التعلّق به من لم ينعم النظر فيه، ولا رأى ما أراه القوم منه، وإنما ذلك لجفاء طبع الناظر وخفاء غرض الناطق. وذلك أن في قوله (كل حاجة) ما يفيد منه أهل النسيب والرقة وذوو الأهواء والمقة ما لا يفيد غيرهم ولا يشاركهم فيه من ليس منهم..»[3].

هكذا يرى ابن جني أنّ العرب لم يغفلوا شأن المعاني، وإنّما وفّوها حقّها وأولوها عنايتهم، متوسّلين إلى ذلك بالعناية باللفظ والتأنّق فيه[4]. أمّا ما يتعلّق بالأبيات الحائية التي وقفوا عليها وأجمعوا على أنّها –بعبارة ابن جني- شريفة اللفظ مشروفة المعنى، فقد رأى هو أنّ معناها لا يقلّ قيمة عن لفظها إن لم يتقدّم عليه.

هذا الموقف من جانب ابن جني ونصوصه التي حملته إلينا؛ لا يقل أهمية عن نص الجاحظ الشهير الذي حمل تصريحه بأنّ «المعاني مطروحة في الطريق...»، بل هو في تقدير

1 - الشعر والشعراء:72/1-73.

2 - مقدمة الخصائص بقلم عبد الحكيم راضي، طبعة الذخائر.

3 - أنظر الخصائص: 220/1–218.

4 - انظر الخصائص: 217/1.

أحد الباحثين المعاصرين وهو عبد الحكيم راضي –وبعيداً عن الحماسة المفضية إلى المبالغة- أهمّ من نص الجاحظ، لأنّه من ناحية أخرى يحمل التوجيه السّديد لمراد نصّ الجاحظ، ويعمل من ناحية ثالثة على تلافي بعض ما خلّفه ظاهر كلام الجاحظ من آثار لم تكن في حسبانه، ولأنّه أخيراً يمثّل اختيار عبد القاهر الجرجاني في محاولته لدحض شبهة القائلين بأنّ للفظ مزايا خاصّة ينفرد بها وتطلق عليه بعيداً عن المعنى.

ويكفي في هذا الصّدد أن نسجّل متابعة الإمام الجرجاني لابن جني في الوقوف على مجموعة الأبيات الحائية المذكورة، ثمّ نتبّع ذلك بالنّظر في نصّ ابن جني ومضاهاته بنصّ الإمام عبد القاهر.

أمّا عبارة ابن جني فهي: «ألا ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبُّون، ويتفاوضه ذوو الصبَابَة المتيَّمون؛ من التعريض، والتلويح، والإيماء دون التصريح»[1].

وأما عبارة الإمام عبد القاهر فهي:

«ثم إنه دلّ بلفظة الأطراف على الصفة التي تختصّ بها الرفاق في السفر من التصرّف في فنون القول وشجون الحديث، أو ماهو عادة المتظرّفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء».

وهكذا نلاحظ أنّ هناك صلة بين العبارتين، وهي تؤكّد لنا العلاقة القائمة بين سابق هو ابن جني(ت392هـ) بلاحق هو عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) في هذه القضية المحورية من قضايا النظرية الأدبية العربية –قضية اللفظ والمعنى- وهي القضية التي ظفرنا فيها بذلك الموقف الرائد الذي وقفه ابن جني من خلال الجزء الأول من الخصائص.

ويمكن القول إنّ صاحب الدلائل قد انتهج –في الغالب الأعم- نفس السبيل التي سلكها ابن جني في معالجة الكثير من الظّواهر اللغوية والقضايا البلاغية، وعرج على جوهر الأفكار التي وقف عندها صاحب الخصائص؛ مما يُثبت أنّ الإمام الجرجاني قد وقف على الكثير من آراء ابن جني في العديد من القضايا واستمدّ منه، وهذا –في نظري- استنتاج لا يقبل الردّ. ولعلّ الدّارس الباحث –لو دقّق النظر- يجد الكثير من الأمثلة التي يمكن حملها على

1 - انظر الخصائص: 220/1.

كيفية خاصّة من التّناص بين الرجلين؛ إذ يصدران غالباً عن أفكار متقاربة وأصول معرفية متشابهة.

وجدير بالذكر في هذا السياق أنّ ابن جني قد صرّح أنّ عناية العرب بالمعاني أقوى من عنايتها بالألفاظ. وأثبت أنّ المعنى هو المكرّم المخدوم، واللّفظ هو المبتذل الخادم. يقول ابن جني: «فإن العرب –فيما أخذناه عنها، وعرفناه من تصرف مذاهبها. عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها (...) أوَ لا تعلم (...) أن سبب إصلاحِها ألفاظَها، وطَرْدِها إياها على المُثُلِ والأحذِية التي قنَّنتها لها وقصرتها عليها، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه، والإبانة عنه وتصويره؛ ألا ترى أن استمرار رفع الفاعل، ونصب المفعول، إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول؛ وهذا الفرق أمر معنوي، أصلح اللفظ وقِيدَ مَقَادهُ الأوفق من أجله. فقد علم بهذا أن زينة الألفاظ وحِليتها لم يُقصد بها إلا تحصين المعاني وحياطتها. فالمعنى إذا هو المُكَرَّم المخدوم، واللفظ هو المبتذَل الخادم»[1].

وبذلك سبق ابن جني عبد القاهر الجرجاني الذي قال فيما بعد إن الألفاظ «خَدَمٌ للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها..». يقول عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن صلة اللفظ بالمعنى في العربية: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فِكْرًا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خَدَمٌ للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»[2].

ثم أضاف عبد القاهر الجرجاني أنّ ما جاء في هذا النص من العُمَدِ والأُصُول التي بها تنزاح الشّبَه عن النفس، وتنتفي الشكوك عن القلب. خصوصاً إذا مُكّن في النفس «أن لا نَظْمَ في الكَلِم ولا ترتيبَ»، حتى يكون «اللفظ تَبَعٌ للمعنى في النظم»، و تترتب الكلم في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، ولو خلت من معانيها تجرّدت أصواتاً وأصداء حروف.

1 - انظر الخصائص: 1/150- 237- 175.

2- انظر **دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني**، تحقيق: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثانية: 1989م، ص: 53- 54.

والجديد والمفيد معا في كلام ابن جني –كما سنرى- هو إزالة التناقض تماماً بين العنصرين –اللفظ والمعنى- يقول ابن جني: إنَّ «العرب كما تُعْنَى بألفاظها فتُصلحها وتهذّبها وتراعيها وتلاحظ أحكامها (...) فإنّ المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قَدْرا في نفوسها. فأوّل ذلك عنايتُها بألفاظها. فإنها لمَّا كانت عُنوان معانيها وطريقا إلى إظهار أغراضها، ومراميها، أصلحوها ورتّبوها، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها؛ ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد..»[1]

وليس من شك في أن هذا التصور قد قدم الحل الأمثل لهذه المشكلة –في حالة تصور وجودها طبعا- وذلك بإزالة التنافي- أو التضاد- بين العناية باللفظ وتقدير قيمة المعنى، وهذا من شأنه أن يلغي الأثر المترتب على صيغة التفضيل للمعنى في حديث ابن جني (أقوى، أكرم، أفخم) إذ لا مكان للمفاضلة إلا عند الاضطرار إلى الاختيار أو التفضيل، وهو –طبقا لتوجه حديث ابن جني- غير مطلوب، لأننا بصدد طرفين يعضد كل من هما الآخر، فأهمية المعنى تقتضي أن يعنى باللفظ، والعناية باللفظ هي مقتضى أهمية المعنى.

وقد مدّ ابن جني بصره إلى حركة النتاج الأدبي عموما ليسجل بعض مظاهر التطور التي طرأت على أشعار المحدثين، فهو يطالعنا برأيه في جواز الاحتجاج بكلام المولدين وأشعارهم في باب المعاني دون الألفاظ لأن المعاني –في رأيه- «يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون»[2]. وفي موضع آخر من الخصائص يقدم بابه (في التطوع بما لا يلزم) بقوله: «هذا أمر قد جاء في الشعر القديم والمولد جميعا مجيئا واسعا»[3]. وفي حديثه عن (الاعتراض) يسجل كثرة هذا الفن في شعر إبراهيم بن المهدي بالقياس إلى شعر غيره من المحدثين[4].

ويؤكد محمد مشبال –غير ما مرة- أن ابن جني قد نظر إلى اللغة العربية باعتبارها إبداعا؛ فهي تمتلك من الخصائص التعبيرية ما يجسد «صنعتها» و«دقتها» و«غموضها». هذه النعوت التي تثبت أن ابن جني يسعى إلى إظهار الخصائص الفنية للغة العربية[5].

1 - الخصائص: 1/215-216.

2 - الخصائص: 1/23.

3 - الخصائص: 2/334.

4 - الخصائص: 1/340.

5 - محمد مشبال: البلاغة والأصول، مرجع سابق، ص: 49.

وذلك حين طالعنا برأيه المتميز في جواز الاحتجاج بكلام المولدين وأشعارهم في باب المعاني دون الألفاظ لأن المعاني –في رأيه- «يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون»[1]. خلافا للشائع المتواتر عن اللغويين من العزوف عن أشعار المحدثين.

وتبقى «ألفاظ اللغة وأبنيتها وأصولها لا يحتج عليها بشيء من كلام المولدين اتفاقا». ولا يخرج عالمنا عن هذا الاتفاق. إلا أنه يمكن أن يستفاد من كلامه كذلك «صحة الاحتجاج بكلام أمثال أولئك المولدين في أبواب البلاغة برمتها من معان وبديع (...) ومن ثم فلا يغلق باب الاحتجاج فيها أو يقصر على ما ورد من شواهد البلاغة في العصور الغابرة، دون ما برع فيه الشعراء والمبدعون في العصور الحديثة»[2]. وهذه – كما ترى- مواقف تنبئ عن فكر مرن يؤمن بالتطور ويقبل بالجديد. خلافا للشائع المتواتر عن اللغويين من العزوف عن أشعار المحدثين.

ويُجمع أغلب الدّارسين المحدثين على أنّ ابن جني من أعلى علماء العربية كعباً في كلّ عصورها، وأغوصهم عامّة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامّة فيها. وكتابه (الخصائص) لا يزال محط إعجاب علماء العرب والغرب على السّواء[3].

«وقد سار المحدثون على جدد السالفين، فرأوا في ابن جني ما رآه من سبقوهم، واحتلَّ عندهم الموقع ذاته من الإعجاب بما ألَّف والثناء على ما كتب والاعتراف بأنه فتح في العربية مسالك لم تسلك من قبل»[4].

1 - الخصائص: 23/1.

2 - ابن جني: الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، انظر هامش 79/1.

3 - انظر **كتاب في أصول النحو لسعيد الأفغاني**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية: 1994م، طبعة مصورة، ص: 91

4 - الفسر: 120/1.

الباب الثالث:

سيبويه في الخصائص: مبحث في الأصول

الفصل الأوّل: أهمية كتاب سيبويه وأثره في التأليف النحوي العربي

الفصل الثاني: صلة الخصائص بكتاب سيبويه

الفصل الثالث: لماذا استدلّ ابن جني بآراء سيبويه في الخصائص؟

الفصل الرّابع: تطوير ابن جني للأصول الاستدلالية الواردة في الكتاب

الفصل الخامس: منهج ابن جني في الاستدراك على سيبويه

الفصل الأوّل:
أهمية كتاب سيبويه وأثره في التأليف النحوي العربي

المبحث الأول: أهمية كتاب سيبويه قديماً وحديثاً

اتّفق السّلف والخلف قديماً وحديثاً على إمامة سيبويه، وسبقه في تأسيس علم النحو، وتفوّقه في تأصيل وضبط قواعد علوم اللّسان العربي من لغة ونحو وبيان وأدب؛ لذلك عني العلماء، واهتمّ الدّارسون والباحثون بكتابه، وتركّزت جهودهم حوله رواية وتدريساً، وشرحاً وتعليقاً.

وقد كثُرت حول كتاب سيبويه الشّروح والتّعاليق والدّراسات والاستدراكات من العلماء، وفي مقدّمتهم أحد أقطاب اللسان العربي أبو الفتح عثمان بن جني الذي أُعْجب بالكتاب، واهتمّ باستدراك لما يبدو فائتاً عنه، أو استكمال لما يبدو أحياناً من نقص في باب من أبوابه، أو توضيح لما يبدو غامضاً في موضوع من موضوعاته، أو بيان لما يكون مستغلقاً ومستعصياً من كلام مؤلّفه..

وعلى كلّ فقد عُرِف مؤلَّف سيبويه باسم الكتاب، ونال منذ تأليفه شهرة كبيرة وإقبالاً متزايداً، وكان لمكانته وفضله عَلَماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيُعلم أنّه كتاب سيبويه.

والكتاب مع جلالة قدره وإحكام بنائه ليست له مقدّمة وليست له خاتمة، ولقد سمّاه النّاس «قرآن النحو»، ومن طريف ما يُروى أنّ أحد نحاة الأندلس، وهو عبد الله بن محمد عيسى «كان يختم كتاب سيبويه في كل خمسة عشر يوما»، كأنّما يتلوه تلاوة القرآن[1].

ويؤكّد الأستاذ عبد الرّحمن بودرع أنّ كتاب سيبويه؛ قد امتاز بكونه مُسْتغن في علمه عن غيره من الكتب؛ إذ احتاج غيره إليه بصفته كتاب نظر وتفسير، وهذه المسألة تحدّث عنها الكثير من العلماء في مقدّمتهم المبرّد؛ فـ«لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب

1 - انظر الكتاب: 23/1.

سيبويه، وذلك أنّ الكتب المصنفة في العلوم الأخرى مضطرة إلى غيرها وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره..»[1]؛ إذ يُتعلَّم منه النّظر والتفتيش.

وقال أبو حيان النحوي: «فالكتاب هو المرقاة إلى فهم الكتاب إذ هو المطلع على علم الإعراب والمبدي من معالمه ما درس والمنطق من لسانه ما خرس..»[2]، والمراد بالنّظر والتفسير -حسب رأي الأستاذ عبد الرحمن بودرع- الارتقاء من حفظ النص إلى فقهه، قال المبرّد عن الجرمي: «كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفسير»[3].

ولقد بلغ من إعجاب أبي عمر الجرمي (ت225هـ) أنّه كان يقول: «أنا مذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»[4]. قال أبو جعفر الطّبري: فحدّثت به محمد بن يزيد على وجه التعجّب والإنكار؛ فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا –وأومأ بيديه إلى أذنيه- وذلك أنّ أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث؛ فلما علم كتاب سيبويه تفقّه في الحديث؛ إذ كان كتاب سيبويه يُتعلّم منه النظر والتفتيش[5].

لقد جرت العادة على اعتبار كتاب سيبويه كتاباً في النحو، ولكن لا النحو كما نفهمه نحن اليوم، وكما هو معروف في اللغات الأجنبية بوصفه: مجموع القواعد التي تمكّن من أُتّبعها من نُطْق لغة ما، وكتابتها بصورة صحيحة؛ فالنحو العربي كما نقرأه في مرجعه الأوّل: الكتاب، ليس مجرّد قواعد لتعليم النّطق السّليم، والكتابة الصّحيحة باللّغة العربية، بل هو أكثر من ذلك قوانين للفكر داخل هذه اللّغة، وبعبارة بعض النحاة القدماء: النحو منطق العربية.

ولعلّ هذا ما كان يعيه تمام الوعي سائر أسلافنا من العلماء؛ إذ كانوا يعتبرون كتاب سيبويه كتاباً في علم العربية: نحواً ولغةً وبلاغةً ومنطقاً؛ كتاباً يمكّن من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم كلّها.

1 - عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي، مرجع سابق، ص: 75.

2 - الأساس المعرفي للغويات العربية، ص: 75.

3 - الأساس المعرفي للغويات العربية، هامش ص: 75.

4 - انظر مقدمة الكتاب: 1/5- 6.

5 - الكتاب: 23/1.

ويّعلّق أبو إسحاق الشّاطبي على كلام الجرمي الفقيه، والذي كان يفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه شارحاً السرّ في ذلك: «وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش. والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني»[1].

ولقد أكّد شوقي ضيف الفكرة نفسها؛ حين قال: إنّ «كتاب سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب، بل يعلم أيضاً أساليبها ودقائقها التعبيرية (...) فهو لا يسجل القواعد فقط، وإنما يفكر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المرهف (...) وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية»[2].

وفي هذا المقام يصرّح ابن جني مثنياً على صاحب الكتاب: «ولما كان النحويون بالعرب لاحقين، وعلى سمتهم آخذين، وبألفاظهم متحلين، ولمعانيهم وقصودهم آمين، جاز لصاحب هذا العلم[3] الذي جمع شعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزم شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحو ما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذوا (...) لاسيما والقياس إليه مصغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل. فاعرف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاتها مضطربا، وأن سيبويه لاحق بهم وغير بعيد فيه عنهم»[4].

ويقول أبو جعفر أحمد بن محمد: «لم يزل أهل العربية يفضلون كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر؛ المعروف بسيبويه، حتى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يعمل كتابٌ في علمٍ من العلوم مثل كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها،

1 - الشاطبي: الموافقات، 116/4. نقلا عن كتاب بنية العقل العربي للدكتور محمد عابد الجابري.

2 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف- مصر، الطبعة الرابعة، ص: من 77 إلى 93.

3 - يعني بصاحب هذا العلم سيبويه.

4 - الخصائص: 1/308- 309.

وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[1]، وقال أبو إسحاق: «إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة»، وقال أبو جعفر: «وحدثني علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهندلع، وهي بقلة. والدرداقس، وهو عظمٌ في القفا. وشمنصير، وهو إسم أرض»[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ اسم الكتاب قد ظلّ خاصّاً بمؤلَّف سيبويه؛ دلالةً على روعة تأليفه وإحكامه، ونرى كثيراً من النحاة وغيرهم يُنوّهون به تنويهاً عظيماً، من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»، ويقول المبرّد: «لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه»، ويقول صاعد بن أحمد الأندلسي: «لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له»[3].

ثم إنّ النّحو لم يكن قبل سيبويه علماً قائم الذات له أبوابه وفصوله وقواعده العامّة، وإنّما كان مسائل متفرّقة ممتزجة بغيرها من مسائل اللّغة والأدب، والتي وظّفت لتفسير القرآن وفهم أشعار العرب، ويمكن أن نقول بصفة عامّة: إنّ سيبويه استطاع أن يجعل من النّحو العربي علماً مبتكراً له قواعده وقوانينه المعتبرة، وتبقى «الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له، كما قال صاعد آنفاً، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح»[4].

---

1 - الكتاب: 5/1.

2 - قال ياقوت: اسم جبل في بلاد هذيل. ثم قال هو أحد فوائت كتاب سيبويه، وقال الأزهري: يقال شمصرت عليه، إذا ضيقت عليه. انظر الكتاب: 7/1.

3 - المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 60.

4 - المدارس النحوية، ص: 61.

المبحث الثاني: المميّزات العامّة للكتاب

يصف عبد السلام هارون أسلوب الكتاب بكونه يمتاز بكثير من الغموض، ويستشهد لإثبات ذلك بقول ابن كيسان: «نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقّه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح، لأنه كتاب ألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم»[1].

لقد وضع سيبويه كتابه على أساليب متنوّعة من البيان والإجمال والتفصيل والإيجاز؛ فاحتاج إلى الشّرح والبيان من النحاة؛ نظراً لحاجتهم إليه بصفته أوّل كتاب تداولوه جامعاً لمسائل النحو وقضاياه؛ كما ذكر بعض العلماء أنّ تأليف الكتاب جاء على مذاهب العربية في البيان، إذ خاطب الله العرب بالقرآن، فجاء فيه المُحْكم والمُتَشابه والمُجْمل والمُفَصّل والمُوجَز والمُطْنب؛ قال علي بن سليمان: «عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً؛ ليكون لمن استنبط نظر وفضل، وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن»[2].

وكتاب سيبويه –وإن لم يكن قرآناً– فإنّه يحتاج –في نظر الكثير من الدّارسين والباحثين- إلى ما احتاج إليه القرآن؛ من الرّجوع إلى المحكم والمفصّل لمعرفة المتشابه والمجمل، وكذلك الرّجوع إلى غير المختصر لمعرفة مراده من المختصر؛ أو الرجوع إلى ما روي عن سيبويه في غير كتابه لتشخيص عباراته في الكتاب؛ فإذا لم يتوفّر ما يهتدى به لفهم مراده، وجب التوقّف، واعتداد الموضع من قبيل المتشابه أو المجمل الذي يحتاج إلى دليل لرفع الشُّبهة والإجمال والإبهام عنه.

قال أبو جعفر: «وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن، لأن بهذا يشْرُف قدرُ العالم وتفضل منزلته؛ إذ كان ينال العلم بالفكرة واستنباط المعرفة، ولو كان كله بينا لاستوى في علمه جميع من سمعه فيبطل التفاضل، ولكن يستخرج منه الشيء بالتدبر، ولذلك لا يمل، لأنه يزداد في تدبره علما وفهما»[3].

1 - الكتاب: 30/1.
2 - الكتاب: 30/1.
3 - الكتاب: 31/1.

ومن المأثور عن المبرّد أنّه كان يقول لمن أراد أن يقرأ عليه الكتاب: «هل ركبت البحر؟!» تعظيماً واستصعاباً لما فيه، وأمر آخر يواجه قارئ الكتاب في عصورنا هذه، وهو أنّ مصطلحاته الجزئية وكثيراً من عباراته النحوية قد غُيّرت، وأصبحت الكتب المتأخّرة الموضوعة في النحو ذات طابع أسلوبي يُبايِن أسلوب سيبويه، بل من بعد سيبويه من علماء النحو بعهد طويل[1].

يقول شوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية: «وتلقانا في مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام، وقد يرجع ذلك في الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة، فطبيعي أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شيء من الإبهام والالتواء»[2].

وهذا الغموض في جوانب من الكتاب كان سببا كافيا -في نظر شوقي ضيف- لأن يتناوله كثير من العلماء بالشّرح والتفسير والتّعليق، وفي مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجرمي والمازني، وكلّما تقدّمنا في الزّمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتّعليقات عليه، ومن أشهرها شرح السيرافي وشرح الرّماني، وهناك من عني عنايةً واسعةً بشرح شواهده الشّعرية، ونسبة المجهول منها إلى من نظّموه من العرب، وكان أوّل من عني بذلك الجرمي[3].

ويعلّق الأستاذ عبد السّلام هارون على ما سبق بقوله: «مهما يكن من شيء فإن تعاقب الأجيال وتعاقب العلماء على خدمة هذا الكتاب، وما حفظته دور الكتب من مخطوطات كتب النحو، وما نشره العلماء من التراث النحوي، وما أثير حول الكتاب من مناقشات ومجادلات في مختلف كتب العربية بله كتب الثقافة الإسلامية، إن كل ذلك بالإضافة إلى ما أشرت إليه من قبل،- وهو ضرورة التمرس بالكتاب وتعرف مصطلحاته – يجعل من قراءة سيبويه متعة نافعة، ونفعا ممتعاً، ويضع أساسا سليما للدراسات النحوية المعاصرة التي كثيرا ما انحرفت بغرورها عن جادة السبيل؛ لأنها لم تقف وقفة الخشوع إزاء الجهد العبقري الجبار، لتزن ما صنع الأسلاف وزن الحق، وتقدر صدقهم وذكاءهم في عدل وإنصاف»[4].

1 - الكتاب: 31/1.

2 - المدارس النحوية، ص: 62.

3 - المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 62-63.

4 - الكتاب: 33/1.

المبحث الثالث: أثر الكتاب في التأليف النحوي

ولبيان أثر الكتاب في التّأليف النّحوي –بصفة عامّة- ذكر الأستاذ عبد السلام هارون خمسة وخمسين عالماً ما بين شارح للكتاب، ومعلّق عليه، ومختصر له، ومعترض عليه، ومفسّر لأبياته[1]؛ ففي رأيه أنّ كتاب سيبويه قد لقي منذ ظهوره حظّاً سعيداً لدى العلماء. وتلك السّعادة في الحظّ بالنّسبة للكتاب كانت عن أصالة في البُنْيان ومتانة في التّكوين.

وقد أدّى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التّاسع؛ أسماء طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب، ومنهم المشارقة، ومنهم المغاربة والأندلسيون، ومنهم المصريون[2]، وقد أحصى محقّق كتاب «شرح كتاب سيبويه للصّفّار البطليوسي» الدكتور معيض العوفي نحو خمسة وستّين عالماً ما بين شارح للكتاب، ومعلّق عليه، ومختصر له، ومستدرك عليه[3].

فمِمّن شرحه: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ) تلميذ سيبويه[4]، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري (ت248هـ)، وأبو بكر بن السرّاج (ت316هـ)[5]، وأبو سعيد السّيرافي حسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)[6]، وأبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت538هـ)، والصّفّار[7] وهو أبو الفضل قاسم بن علي البطليوسي (ت بعد 630هـ)[8].

1 - انظر السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصفار البطليوسي (توفي بعد 630هـ-، تحقيق: الدكتور معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع-المدينة النبوية، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، الجزء الأول، ص: 18-9.

2 - الكتاب: 1/35-36.

3 - انظر السفر الأوّل من كتاب شرح كتاب سيبويه للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي (توفي بعد 630هـ-، تحقيق: الدكتور معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع-المدينة النبوية، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، الجزء الأول، ص: 18-9.

4 - وقد كان شرحه للكتاب في صورة تعليقات متناثرة.

5 - وهو محمد بن السري البغدادي شيخ السيرافي والفارسي والرّماني.

6 - ذكروا أنّه شرح الكتاب شرحاً أعجب المعاصرين له، حتّى حسده أبو علي الفارسي؛ لظهور مزاياه على التعليقة التي علقها.

7 - يقال إنّه من أحسن شروحه.

8 - الكتاب: 36-37.

ومن أقدم من نظر في الكتاب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام الكوفيين (ت183هـ)، وعن أبي نصر الباهلي قال: حمل الكسائي إلى أبي الحسن الأخفش خمسين ديناراً وقرأ عليه كتاب سيبويه سرّاً[1].

أمّا ما جاء عن محمد ابن سلّام قال: حدّثني الأخفش أنّه قرأ كتاب سيبويه على الكسائي؛ فوهب له سبعين ديناراً، وأنّ الكسائي كان يقول للأخفش: هذا الحرف لم أسمعه فاكتبه لي فيفعل؛ فهذا نصّ لا يناقض النصّ السّالف، وهو أنّ الأخفش قرأه عليه صنع الشّيخ مع تلميذه، لا صنع التلميذ مع شيخه[2].

ومنهم أبو زكريا يحي بن زيّاد الفرّاء (ت207هـ)؛ يذكرون أنّه مات وتحت رأسه كتاب سيبويه، وكذلك قرأه على الأخفش أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت225هـ) وأبو عثمان المازني (ت249هـ) كما سبق القول، وقد لقي الجرمي يونس بن حبيب شيخ سيبويه ولم يلق سيبويه.

وقرأ المبرّد (ت285هـ) ثلث كتاب سيبويه على الجرمي، ثمّ توفّي الجرمي فأتمّ قراءته على المازني، وكان المبرّد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي؛ فسئل أبو علي الدّينوري: كيف صار محمد بن يزيد النّحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ قال: لأنّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه[3].

وممّن نظر في الكتاب قديماً أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللّغوي (ت351هـ) صاحب كتاب مراتب النّحويين، قال: «وقد رأيت أنا أجزاء كثيرة من كتاب سيبويه خمسين مرّة»، ومنهم أبو سعيد الحسن بن عبد الله السّيرافي (ت368هـ) شارح الكتاب، وهو قرأه على أبي بكر محمد بن السّري بن السرّاج (ت316هـ)، وأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان (ت345هـ)[4].

---

1 - الكتاب: 26/1.

2 - الكتاب: 26/1.

3 - انظر مقدمة الكتاب: 27/1-28.

4 - انظر مقدمة الكتاب: 30/1.

لقد كان لسيبويه وكتابه –إذن- مكانةً رفيعةً عند ابن جني؛ باعتباره باكورة التأليف في علم النحو واللغة، ويمثّل مرحلة النّضج والتصنيف فيهما، وقد قال ابن جني في كتابه الخصائص مشيداً بسيبويه ومثنياً عليه، ومعتذراً عنه في الإخلال ببعض موازين الأسماء: «وإن إنسانا أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها[1] المترامية، على سعة البلاد وتعادي ألسنتها اللداد وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترف[2] جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء في أطرار الأرض[3] ذات الطول والعرض (...) حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين (...) فلم يخلل من جميع ذلك (...) إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتةٍ على البحث والاعتبار-ولعلها أو أكثرها مأخوذ عمن فسدت لغته، فلم تلزم عهدته (...) ولنذكر ما أورد عليه معقبا به، ولنقل فيه ما يحضرنا من إماطة الفحش به عنه بإذن الله»[4].

إنّ سيبويه شيخ لابن جني من بحره اغترف وسنته اقتفى، وتبرز شخصية التلميذ في هذا العلم بكل وضوح في حديثه المتميّز عن أستاذه وعن كتابه، وذلك في باب صدق النّقلة، وثقة الرّواة والحملة: «وحسبنا من هذا حديث سيبويه، وقد حطب بكتابه -وهو ألف ورقة- علما مبتكرا، ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى، قلما تسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذ الفذ الذي لا حفل به ولا قدر. فلولا تحفظ من يليه، ولزومه طريق ما يعنيه، لكثرت الحكايات عنه، ونيطت أسبابها به، لكن أخلد كل إنسان منهم إلى عصمته، وأدرع جلباب ثقته، وحمى جانبه من صدقه وأمانته، ما أريد من صون هذا العلم الشريف له به. فإن قلت: فإنا نجد علماء هذا الشأن من البلدين، والمتحلين به في المصرين، كثيرا ما يهجن بعضهم بعضا، ولا يترك له في ذلك سماء ولا أرضا. قيل له: هذا أول دليل على كرم هذا الأمر، ونزاهة هذا العلم؛ ألا ترى أنه إذا سبقت إلى أحدهم ظنة، أو توجهت نحوه شبهة، سب بها، وبرئ إلى الله منه لمكانها. ولعل أكثر من يرمى بسقطة في رواية، أو غمز في حكاية، محمى جانب الصدق فيها، برئ عند ذكره من تبعتها، لكن أخذت عليه، إما لاعتنان شبهة عرضت له أو لمن أخذ عنه، وإما لأن ثالبه ومتعيبه مقصر عن مغزاه، مغضوض الطرف دون مداه. وقد

1 - أذرائها: أطرافها.

2 - اغترف: استوعب.

3 - أطرار الأرض: نواحيها.

4 - الخصائص: 186/3.

تعرض الشبه للفريقين وتعترض على كلتا الطريقتين. فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله والمتفيئين بظله، كريم الطرفين، جدد السمتين، لما تسابوا بالهجنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه. نعم، وإذا كانت هذه المناقضات والمثاقفات[1] موجودة بين السلف القديم، ومن باء فيه بالمنصب العمي، ممن هم سرج الأنام، والمؤم بهديهم في الحلال والحرام، ثم لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه، ولا غاضا منه، ولا عائدا بطرف من أطراف التبعة عليه، جاز مثل ذلك أيضا في علم العرب، الذي لا يخلص جميعه للدين خلوص الكلام والفقه له، ولا يكاد أهله الأنق به، والارتياح لمحاسنه (...) وهم عيار هذا الشأن، وأساس هذا البنيان»[2].

وهكذا تحدّث ابن جني - في هذا النصّ الطويل والمتميّز- عن انتظام النحاة في سلك الكتاب من بعده، لأنّه جمع مادّة ضخمة، وابتكر وضعاً نظرياً جديداً في جمع المادّة اللّغوية وتصنيفها، وبذلك كان نصّاً نحوياً متميّزاً تحكمه قوانين النّظم والصّياغة حتّى اُسْتحق أن يكون متناً متقدّماً يأتمّ به من جاء بعده من النحويين[3].

ولا ريب أنّ سيبويه قد انتفع –هو الآخر- بعلوم سابقيه من أئمّة النحو وغيرهم ممّن ألّفوا في علوم مختلفة، وفي مقدّمتهم الخليل الذي تأثّر به تأثّراً ظاهراً، وهذا أبو العباس ثعلب يقول: «اجتمع على صنع كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل»[4].

ومع ذلك، فلو لم يكن لسيبويه سوى فضل الجمع والتبويب لكان كافياً، وليس يعني هذا النصّ – في نظر محقّق الكتاب الأستاذ عبد السّلام هارون- إلّا أنّ سيبويه انتفع بجهود النحويين قبله الذين بلغ تعدادهم هذا القدر، وهذا النصّ الذي قد يُشْعِر بتنقُّص سيبويه إنّما يعبّر عن حقيقة علمية حتمية، وهي أنّ كتاب سيبويه إنّما هو لقاح جهود النحاة الذين

1 - أي المخاصمات. وهو من قولهم: ثاقف الرجل: غالبه في الثقف وهو الحذق والفطنة.

2 - الخصائص: 212/3-213.

3 - الأساس المعرفي، ص: 76.

4 - الكتاب: 24/1.

سبقوه؛ إذ لا يعقل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من تلك الجهود الأصيلة التي رسمت كثيراً من أصول النحو ومسائله ومقاييسه وعلله[1].

ويورد الأستاذ عبد السّلام هارون قول السّيرافي: «وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكلما قال سيبويه «وسألته» أو «قال» من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. ولا ريب أنّه ألفه بعد موت الخليل (ت160هـ)؛ فإن مخطوطات الكتاب نجد فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة: «رحمه الله». فهذه واحدة. ونص آخر، «قال: وسمعت نصرا يحكي عن أبيه[2] قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتى نتعاون على إحياء علم الخليل»[3]. ويؤكد ما ذهبنا إليه جلال الدين السيوطي حين يقول: «أخذ النحو عن الخليل جماعةٌ لم يكن فيهم ولا في غيرهم من الناس مثل سيبويه. وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه قرآن النحو، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[4].

ويردّ الأستاذ عبد الرحمن بودرع على أصحاب هذا الرّأي بأنّ نسبة الكتاب إلى سيبويه لا تحتاج إلى بحث وأدلّة، «فهذا أمر قد فرغ منه بشهادة العلماء وأصحاب التراجم والطبقات وبتأييد مزايا الكتاب ومباحثه (...) وما يثار من شبهة توهن نسبة الكتاب إلى صاحبه، وتجعله شركة بينه وبين جماعة من الناس بلغت عدتها واحدا وأربعين وأن للخليل في الكتاب الأصول والمسائل»[5] ، فقد ردّ عليه الباحثون بما يغني عن التّكرار.

ففي نظر الأستاذ بودرع أنّ أبواب الكتاب ومسائله –كما يظهر في نظم كلّ كلام- أثر ظاهر ووسم خفي من نفس صاحبه وما تنطوي عليه من خبئ مقاصده ودفين نظراته ومستور فكره. والسبيل إلى استشفاف هذه الخفايا -في نظره- هو سبرها وذوقها[6].

1 - الكتاب: 1/24-25.

2 - هو علي بن نصر بن علي الجهضمي، زميل سيبويه ورفيقه في التلمذة على الخليل. وتوفي سنة 187. وإبنه نصر راوي الخبر هو نصر بن علي بن نصر بن علي المتوفى سنة 250. انظر هامش الكتاب: 1/24.

3 - الكتاب: 1/8.

4 - **عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها**، دار الجيل- بيروت، بدون طبعة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثاني، ص: 405.

5 - الأساس المعرفي للغويات العربية، ص:76.

6 - الأساس المعرفي للغويات العربية، ص: 76.

ويبقى كتاب سيبويه أساس البحث ومدار كتب النحو، «به تفهم وتفسّر وتكون أنظارها أنظاره وأصولها أصوله، أما ما خالفه فيرد إليه بضرب من التأويل أو تعقد له أحياز مخصوصة به تضاف إلى أحياز نظر الكتاب»[1].

وقال عنه العلامة ابن خلدون في مقدمته: «وأخذ سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي تلك القواعد، فكمل تعاريفها، واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور الذي صار إماماً لكل ما كتب فيه من بعده»[2].

وقد شرح الكتاب طائفة كبيرة من العلماء المتقدّمين، واهتمّوا بشواهده ومسائله النحوية والصّرفية، وقد صعب على الدّارسين حصر الشّروح والأمالي والتّعاليق التي وضعت على ذلك الكتاب الرّائد والمتن الإمام. «ولا غرابة في ذلك ولا اعتراض لأن كثيرا من أصحاب هذه الكتب ومن غيرهم من اللغويين والنحاة شهدوا للكتاب بحق الريادة النظرية في علم العربية، وبأنه جاء على غير مثال سبق»[3].

ويضيف الدكتور عبد الرحمن بودرع أنّ العلماء قد تحدّثوا عن استغناء الكتاب في علمه عن غيره من الكتب، فكان «بمثابة خزانة للكتب، احتواها بالقوة إلى ضميره وتمخض عنها الزمن بالفعل من بعد وفاة سيبويه..»[4].

ولقد صنّف الفارسي (أستاذ ابن جني) كتباً تدور موضوعاتها حول كتاب سيبويه؛ فالإيضاح العضدي –مثلاً- هو مختصر لكتاب سيبويه؛ كما ألّف الفارسي كتاب التّعليقة على كتاب سيبويه، فلم يكن شرحاً لعبارة الكتاب، حيث كان غرض الفارسي في تعليقته هذه أن يبيّن ما غمض من نصوص سيبويه، مشقّقاً المعاني تارة، ومقتضباً تارة أخرى، وكذلك كتاب الإغفال جاء شرحاً لكثير من نصوص كتاب سيبويه، وتطبيقا للقواعد التي فيه[5].

---

1 - عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي للغويات العربية، ص: 75.

2 - انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1420هـ-1999م، الجزء الأول، ص:3.

3 - الأساس المعرفي للغويات العربية، ص: 75.

4- عبد الرحمن بودرع: الأساس المعرفي، هامش ص: 75.

5 - شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ص: 171.

«وكلّ هذه العناية تدلّ على عميق فهم الفارسي للكتاب الذي تفرّد به، بعد أن عكف عليه، فاستوعب مسائله، فانصهرت شخصية الفارسي به، حتى أصبح يتكلّم بكلام سيبويه دونما إشارة، فإذا عدت إلى الكتاب رأيت الكلام لسيبويه»[1].

«ولم يكن تأثّر الفارسي الذي أورثه ابن جني، متعلّقا بآراء سيبويه النحوية فقط، بل كان متأثرا بمنهجه النحوي، حيث سلك سبيل سيبويه في إيراد الاعتراض ثم يتولى هو الجواب. وقد ظهر لنا كيف نحا ابن جني هذا النحو في عرض مسائله، حيث تأثر في ذلك بالفارسي»[2]. إنّ سيبويه والفارسي وابن جني من الأئمّة الأعلام الذين منحوا العربية حقّها من دقّة النّظر وحكمة الفقه.

وممّا لاشكّ فيه أنّ النّحو قد تطوّر بعد سيبويه؛ فزيدت عليه مسائل عديدة ومتنوّعة، وأُدخل عليه نوع من التّنظيم والتّبويب والتّقعيد؛ لكنّه مع ذلك لم يخرج عن المنهج الذي رسمه سيبويه في استنباط الأحكام، واستخراج المسائل، وتوضيح العلل؛ فلم تجرؤ الأجيال المتعاقبة عبر الزّمن على تغيير أسسه وقواعده على الرّغم من تغيير صوره وقوالبه.

وهكذا، مضى النّاس يأخذون عن الكتاب جيلاً بعد جيل؛ وظلّت قواعده نجوماً متلألئةً تجذبهم وتهديهم في مؤلّفاتهم وأبحاثهم، ويحقّ لنا أن نقول دون ادّعاء أو مبالغة: إنّ سيبويه قد وضع حجر الأساس في بناء علم العربية: بلاغةً ولغةً ونحواً ومنطقاً، ويشهد على ذلك ما ذكره من موضوعات تدخل تحت لواء هذه العلوم جميعها.

1 - شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ص: 171.
2 - المرجع نفسه، ص: 172.

الفصل الثاني:
صلة الخصائص بكتاب سيبويه

المبحث الأوّل: تأثير كتاب سيبويه في خصائص ابن جني

للكتاب أثر واضح في ثقافة الذين جاءُوا من بعْد سيبويه؛ كما كان له تأثير بالغ في مؤلَّفاتهم النحويَّة؛ لهذا تمّت العناية في هذا الباب من البحث، وفي كثير من التعليقات والإحالات ببيان صلة الخصائص بكتاب سيبويه؛ خصوصاً وأنّ طائفة كبيرة ممّن نظر في الخصائص لم يركّزوا على إظهار دوره الرّائد في تأسيس علم أصول النحو، ولا ربطوه بما سبقه ولا بما لحقه من الآثار المشابهة.

وذلك لأنّهم كتبوا بحوثهم ومقالاتهم؛ دون أن يجعلوا تحليل الخصائص ودراسته هدفهم ومنتهى غايتهم، كما أنّهم لم يحاولوا إبراز مكانته المتميّزة في التّراث اللّغوي العربي، وهو شيء تستوجبه دراسة الخصائص؛ إذ لا يصحّ أن يكون نَبْتة متفرّدة لا أصل لها ولا فرع.

وقد صُرِف الاهتمام في هذا البحث إلى إبراز صورة سيبويه كما رسم معالمها ابن جني في خصائصه[1]. ويبقى الرّجوع إلى سيبويه في كلِّ مسألة من الصُّعوبة بمكان ولا شيء أشقُّ منه، وليس أدلَّ على ذلك من أنّه قد خفي الكثيرُ ما في كتاب سيبويه على عديد من الأئمّة الأَعلام؛ فكيف بغيرهم ممّن لم يبلغ مَبْلغهم، ولم يدرك شأْوهم؟!

وقد وصل البحثُ إلى نتيجة هامّة هي: أنّ ابن جني لا يكرّر سيبويه، ولا يقتصر عمله -في الخصائص- على إعادة إنتاج أفكاره وآراءه؛ بل هو استمرار له وامتداد لنظراته وتأمّلاته ولكن في صورة مكمّلة.

والثابت أنّ سيبويه يقدّم القاعدة ويعلّلها ويمثّل لها؛ أمّا ابن جني فيتحدّث عن الخصائص المشتركة، ويبحث عن الأصل مُسْتنبطا له، وحين يكتشفه يوظّفه ويستشهد به

1 - كان من المفروض قراءة الكتاب، وتمثّل أفكار سيبويه وآراءه؛ حتّى تصبح شخصيته صورة ذهنية يمكن التوجّه من خلالها إلى سيبويه في الخصائص؛ لكنّ الوقت لم يسمح بذلك؛ لهذا لم أدخل على سيبويه من هذا الباب، بل حاولت أن أُطِل عليه من النّافذة التي أوحى لي بالإشراف من خلالها تلميذه ابن جني عبر كتابه الخصائص.

ويبرهن على صحّته وفاعليّته؛ فسيبويه كتب القواعد النظرية التي سوف يوظّفها في بناء القواعد النحوية؛ ثمّ بعد ذلك محاها، وتركنا نحن نبحث في تلك القواعد النظرية، ولعلّ ابن جني وهو يتأمّل في القواعد النّحوية؛ قد استطاع أن يستخرج جزءاً كبيراً من تلك القواعد النظرية، وهكذا تمّ استقصاء مظاهر حضور سيبويه في الخصائص من خلال تصريحات ابن جني نفسه، ومن خلال بعض تلميحاته وإشاراته.

صحيح أنّ لابن جني أثر كبير في تنمية آراء سيبويه والتّفريع عليها، بل ربّما خالفه في بعض الفروع، وبعض المسائل التي يحكيها عنه، إلّا أنّ أصولهما واحدة وجانب كبير من الخصائص من كلام سيبويه نفسه.

والرّاجح أنّ ابن جني من العلماء الذين حفظوا كتاب سيبويه؛ لذلك نجده يقول في باب (قوّة اللفظ لقوّة المعنى): «وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه» قال ابن جني هذه العبارة وهو يسرد رأي سيبويه في (باب تصغير ما كان على ثلاثة أَحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أَحْرف).

لقد تغلغل تأْثير سيبويه في أعماق الخصائص؛ حتّى ليُخيّل لقارئه أنّ ابن جني يحفظ الكتاب عن ظهر قلب؛ فهو تارة يستشهد بأقوال سيبويه كما هي مبثوثة في مؤلّفه، وتارة أخرى يكتفي بالإشارة إليها، وأحيانا أخرى يوظّفها في مجال اشتغاله -دون تصريح أو تلميح- وكأنّها من بنات أفكاره الخاصّة.

وهكذا اقتضت طبيعة البحث في هذا الباب استعمال نوع من المقارنة بين نصوص ابن جني في مقابل نصوص سيبويه؛ حتّى تتبيّن حدود اجتهادات ابن جني في علم العربية، ويتمّ تعيين ما تفرّد به، وما أضافه من مسائل وتصوّرات جديدة في مجال اللّغة والنّحو والأدب..

إنّ حضور سيبويه في الخصائص لا يعني البحث بصفته كمّاً (أقوالاً وإحصاءات)، وإنّما يعنيه باعتباره كيفاً (فكراً وتصورات هي أصول لابن جني)؛ لهذا سيتم استعمال أقوال سيبويه للاستشهاد على قضايا يثيرها البحث.

وفي أحيان كثيرة اعتمد البحثُ وسيلة خاصّة في الإفصاح عن صلة الخصائص بالكتاب وهي: سوْق نصوص سيبويه في بعض المسائل التي عرض لها ابن جني، ومحاولة المقارنة أو

التوفيق بين آراء الرجلين في العديد من القضايا اللّغوية والنّحوية، وبهذا يتبيّن مدى اعتماد صاحب الخصائص على سيبويه ومدى استقلاله.

المبحث الثاني: هدف ابن جني من وراء الاستدلال بآراء سيبويه

المُلاحظ أنّ ابن جني-وهو يستدلّ بآراء سيبويه ويوظّف أفكاره- لم يتّبع منهجيةً منظّمةً، ولم يلتزم طريقاً واحداً؛ بل اعتمد طُرقاً متعدّدةً، واستعمل مسالك متنوّعة؛ كما أنّ الأغراض التي أراد تحقيقها -من وراء استدلاله- تمثّلت في عدّة أمور نذكر منها -على سبيل المثال لا الحصر-:

-استنباط الأصول والمبادئ العامّة.

-إثبات بعض القضايا أو نفيها.

-الانتصار لنفسه أو لبعض شيوخه.

-الاحتجاج خلاف بعض العلماء.

-حل بعض المسائل الخلافية.

وهكذا، فمن يتأمّل علاقة ابن جني بسابقيه يدرك -بوضوح تامّ- أن قطب العلم عنده مبنيٌّ على التطوير والتجاوز، وليس على التكرار واجترار آراء السّابقين وأفكارهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قبل ابن جني أَلَّف المبرّد[1] كتابه المقتضب في النحو والصّرف فكان تأَثُّره –هو الآخر- بكتاب سيبويه تأثّراً كبيراً، وقد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة[2]، وقد صرَّح الأستاذ عبد الخالق عضيمة –في مقدّمة تحقيقه

1 - قال عنه ابن جِنّي: «**يُعَدّ جَبلا في العِلْم**، وإليه أفضت مقالاتُ أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلَل والمقاييس عليها». انظر كتاب «سِرُّ صناعة الإعراب» لأبي الفتح عثمان بن جني، مرجع سابق، 130/1.

2 - على حين أنَّ المازنيّ جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعاً. انظر كتاب **المقتضب لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد** (210هـ-285هـ-، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة: 1415هـ/1994م، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية: 1399هـ/1979م، 93/1.

ويصرّح السيرافي بأنّ علم النحو قد انتهى «بعد طبقة الجرميّ والمازنيّ إلى أبي العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ». انظر المقتضب: 43/1.

لمقتضب المبرّد- أنَّه بذل أقصى الجهد في توضيح صلة المقتضب بكتاب سيبويه؛ حتَّى بلغت نصوص سيبويه التي تضمَّنها التعليق (1550) نصّ[1].

ويظهر بكل وضوح أنّ هذه الصّلة لم تكن موضوعاً إنشائياً بالنسبة للأستاذ عبد الخالق عضيمة استوحى فيه الخيال، وإنَّما بيانها والإفصاح عنها كان بتقديم نصوص سيبويه في معظم المسائل التي عرض لها المبرّد، وبهذا تبيّن له مدى اعتماد المبرّد على سيبويه.

لقد جعل الأستاذ عبد الخالق عضيمة همّه وسدَمه أن يكشف عن المصادر الأولى للمقتضب ما استطاع لذلك سبيلا؛ إذ أكّد غير ما مرّة أنّه لا يجمل بالباحث الدّارس أن يكتفي بنسبة القول إلى المتأَخِّر ويدَع المتقدّم عليه، فهذا لون من التّهاون والإغفال يجافي المنهج العلميّ في نظره، وقد ساق لذلك مثالاً لابن جني في كتابه المُنْصِف ينسب فيه قولاً لسيبويه للمبرّد؛ فيُعلّق الأستاذ عضيمة على ذلك قائلاً: «لذلك كان يجمل بأبي الفتح أنْ ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخصّ به المبرّد، أو يقول سيبويه، والمبرّد»[2].

ثمَّ إنَّ كتاب سيبويه، والمقتضب والخصائص أقْدم وأضخم ما وصل إلينا من كُتب النحو والصّرف، والرّبط بينهم تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرن الثاني والثالث والرابع، وفي ذلك أيضا كشف عن منابع الخصائص ومصادره، كما يُعتبر ذلك دعامة قويَّة في الدّراسات المقارنة.

ومن ذلك كلّه تتّضح خصوصية البحث في هذا الباب وهو يناقش الكثير من القضايا والمسائل المطروحة في الخصائص من خلال التّصريح بمعظم أصولها الأساسية ومصادرها الرئيسية وعلى قمّتها كتاب سيبويه.

ويُذكر سيبويه وكتابه في أكثر من أربعمائة وسبعين موضعاً من الخصائص، وقد لقي هذا الإمام وكتابه اهتماماً خاصّاً من ابن جني، وإيماناً بأهمّية الكتاب، وإدراكاً لمكانته عند ابن جني، عُقد العزمُ على أن يكون العمل في هذا الفصل متمثّلا في الأمور الآتية:

-إخراج معظم ما حكاه ابن جني عن سيبويه في الخصائص.

1 - انظر المقتضب: 127/1.

2 - انظر المقتضب: 127/1.

-جمع كل المسائل والقضايا التي استقاها ابن جني من الكتاب.

-إبراز دور ابن جني في بلورة الأصول الواردة في الكتاب.

-تبيان منهجية ابن جني في الاستدراك على سيبويه والاستدلال بآرائه.

وتقتضي طبيعة البحث في هذه المرحلة من البحث استعمال نوع من المقارنة والموازنة بين نصوص ابن جني في مقابل نصوص سيبويه؛ حتّى يتبيّن حدود اجتهادات كلّ منهما في علم العربية، ويتمّ تعيين ما تفرّد به كلّ منهما عن الآخر، وما أضافاه من مسائل وتصوّرات جديدة في مجال اللّغة والنّحو والأدب[1].

وسيعمل البحث على إخراج نصوص الكتاب المتواجدة بالخصائص، وليس الغرض التعرّض إلى كلّ ما حكاه ابن جني عن سيبويه، وإنّما الهمّ والسّدم أن يقدّم البحث ما يكفي لمعرفة مدى حضور علَم سيبويه وكتابه؛ إذ لا يمكن لأيّ باحث في كتاب الخصائص من أن يقرأه في غياب الرّجوع –وبصفة مستمرّة- إلى الكتاب، وذلك حتّى يتبيّن له أهم ما أضافه ابن جني لجهود أستاذه وشيخه.

1 - وأشير هنا إلى أنّ العمل التصنيفي يوفّر للبحث العلمي مادّته الخام التي تشكّل منطلقه وإطاره؛ لأنّه يوفّر للباحث أرضية علمية صلبة، ويفتح أمامه آفاقاً مستقبلية رحبة. ولأنّ النّصوص شاهد لا يكذب وبرهان لا يقبل الشك؛ فسنورد نص ابن جني أوّلا ثم نص سيبويه؛ حتّى يتبيّن لنا حدود اجتهاداته في علم العربية، ونعيّن ما تفرّد به ابن جني من مسائل جديدة في مجال اللغة والنحو والأدب.

المبحث الثالث: أسلوب ابن جني في الاستدلال[1] بآراء سيبويه

يعرض ابن جني كلام سيبويه -في الغالب الأعمّ- بالتفصيل دون أن يجتزئ منه بعض العبارات، ويقتصر عليها في الاستدلال؛ بل يأخذ النصّ ثمّ يستدلّ به في إثبات أو نفي بعض

---

1 - مفهوم الاستدلال لغةً واصطلاحاً

دلل: أَدَلَّ عَلَيْهِ وتَدَلَّلَ: أُنْبَسَطَ (...- وفي الْحَدِيثِ: يَمْشِي عَلَى الصِّراطِ مُدِلاًّ، أَيْ مُنْبَسِطاً لا خَوْفَ عَلَيْهِ (...- والْمُدِلُ بِالشَّجاعَةِ: الْجَرِيءُ (...- ودَلَّ فُلَانٌ إذا هَدَى. ودَلَّ إذا افْتَخَرَ (...- قالَ ابْنُ الأعرابي: دلّ يدلّ إذا هدى، ودَلَّ يَدِلُّ إذا مَنَّ بِعَطائِهِ (...- وفُلانٌ يُدِلُّ عَلَيْكَ بِصُحْبَتِهِ إدْلالاً ودالَّة أيْ يَجْتَرِئُ عَلَيْكَ (...- وَالدَّلُّ قَرِيبُ الْمَعْنَى مِنَ الْهَدْيِ، وهُما من السَّكِينَةِ والْوَقارِ في الْهَيْئَةِ والْمَنْظَرِ وَالشَّمائِلِ وغَيْرِ ذلِكَ. وَالْحَدِيثُ الَّذِي جاءَ: فَقُلنا لِحُذَيْفَةَ أَخْبِرْنا بِرَجُلٍ قَرِيبِ السَّمْتِ والهدي والدل من رسول الله صلى الله عليه وسلم، حتى نلزمه، فقال ما أحد أقرب سمتا ولا هديا ولا دلا من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حتى يواريه جدار الأرض، من ابن أم عبد، فسره الهروي في الغريبين فقال الدل والهدي قريب بعضه من بعض، وهما من السكينة وحسن المنظر(...- والدليل والدليلي: الذي يدلُّك (...- قال سيبويه: والدليلي علمه بالدلالة ورسوخه فيها. وفي حديث علي، رضي الله عنه، في صفة الصحابة، رضي الله عنهم، ويخرجون من عنده أدلة؛ هو جمع دليل أي بما قد علموا فيدلُّون عليه الناس، يعني يخرجون من عنده فقهاء فجعلهم أنفسهم أدلة مبالغة». لسان العرب: 11/247-248..

يقول علي الجرجاني في كتابه التعريفات، ص: 40. «الاستدلال: تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر، فيسمى استدلالاً أنياً، أو بالعكس، ويسمى استدلالاً لمياً، أو من أحد الأثرين إلى الآخر. ويقول محقّق التعريفات في هامش ص: 40. «الاستدلال هو: انتقال الذهن من المؤثر إلى الأثر، وقيل بالعكس، وقيل مطلقاً، وقيل: بل الانتقال من المؤثر إلى الأثر يسمى تعليلاً، والانتقال من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالاً».

«أما الاستدلال الفقهي فهو استخراج الأحكام الشرعية بواسطة أدلة هي: القرآن والسنة والإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة والعرف والاستصحاب وشرع من قبلنا ومذهب الصحابي. وأما الاستدلال النحوي فقد سبق أن ذكرنا ما قاله السيوطي من أنه ينبني على السماع والقياس والاستصحاب، ونشير هنا إلى أنه إذا تعدد المسموع أو تعددت الأقيسة فإن النحاة يضطرون في حالة التعارض والترجيح إلى استعمال أدلة أخرى غير هذه الثلاثة كالاستقراء والأصل وبيان العلة والاستحسان والعكس وعدم دليل النفي. وعدم النظير والدليل الباقي وواضح أن الاستدلال على الطريقة الإسلامية بنوعيه (الفقهي والنحوي- استدلال طبيعي مباشر غير صوري، وأنه حتى مع استعمال بعض المصطلحات المنطقية مثل «العكس» فإن الفكر في النهاية غير الفكر والتطبيق غير التطبيق. ولعل من الملاحظ أن هذه الأدلة الأخرى راجعة في النهاية إلى السماع أو إلى القياس. فأولها وهو الاستقراء راجع إلى السماع لأن المسموع عن العرب هو الذي يجري عليه الاستقراء. وبقية الأدلة المذكورة راجعة إلى القياس. وهكذا يبدو لنا أن أهم الأدلة النحوية على الإطلاق هي السماع والقياس لأنهما يمثلان بداية البحث النحوي ونهايته وعلى أساس منهما بنى النحاة فكرتي الاطراد والشذوذ.
وإذا وازنا بين الاستدلالين المنطقي والنحوي أدركنا أن الاستدلال المنطقي لا يعتد بما يعتد به الاستدلال النحوي من أصل واستصحاب أو استحسان أو عدم نظير، وأن الأدلة التي أطلق النحاة عليها أسماء تذكرنا بمصطلحات المنطق كالعكس ونحوه ربما اختلف فهمها هنا عن فهمها هناك. لقد أشرنا من قبل إلى أن النحاة وضعوا مبادئ عامة أي قواعد للتوجيه للاستدلال ولكل قسم من أقسامه وفرع من فروع أقسامه». الأصول لتمام حسان، مرجع سابق، ص: 67.

القضايا أو تبيان بعض الأحكام أو استنباط بعض الأصول والمبادئ العامّة، وقد يخصّ كلمة بالتناول والاهتمام.

وقد يستشهد ابن جني بنصوص سيبويه كلمةً كلمة، وهذا عمله –الغالب- في الاستدلال بكلام سيبويه، فهو يتتبّع كلام سيبويه ويوضّحه حسب أهمّيته؛ حتّى إنّه أحياناً يذكره ويقول: «فهذا ونحوه من البيان ما تراه»[1]، «وقد تقدّم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح»[2].

ولا يعني هذا التتبّع الحرفي لعبارات سيبويه، فهو قد يترك بعض العبارات القليلة التي قد تكون شرحاً أو توضيحاً لأمر قد عرض له فيما سبق، كما أنّه قد يترك الكثير من أمثلة سيبويه التي لا يحتاج إليها في تبيان مراده.

ثمّ إنّ ابن جني يحرص على الدقّة في التّعامل مع نصوص الكتاب؛ فهو يذكر كلام سيبويه كما هو وارد في الكتاب، وأحياناً يتصرّف في بعض العبارات، وقد يورد عبارات لا تتّفق مع عبارات النصّ الواردة في الكتاب، وقد يخرج في التمثيل عمّا هو وارد في نصّ الكتاب في أغلب الأحيان.

وعند نقل ابن جني لكلام سيبويه نجده أحياناً لا يورد النصّ أو الشّاهد بكامله؛ بل يذكر أوّل الكلام أو الشطر الأوّل من البيت، ثمّ يختمه بآخر كلمة فيه –اختصاراً- أو يأتي بأوّل الكلام كناية عن أمثلة ذكرها سيبويه أو كلام لا يريد إعادته –اختصاراً أيضاً- أو يقول: (بيت الكتاب) بعد أن يذكر موضع الشّاهد..

ثمّ إنّ ابن جني لا يكرّر القضايا التي بيَّنها في أمكنة سابقة؛ فإذا عرض لقضية بيَّنها في مكان آخر لا يكرّر ذلك بل يحيل عليها؛ ويشير إلى موضع الحديث عنها، وفي مقامات أخرى يفترض ابن جني أسئلة ويجيب عنها قبل الاستدلال بآراء سيبويه؛ إذ نجده يستدلّ بكلام سيبويه وعباراته، وأحياناً يجعل مقدّمة لما هو بصدده.

1 - الخصائص: 19/1.

2 - الخصائص: 50/1.

وقد يفترض ابن جني أسئلة ويجيب عنها قبل استدلاله أو استشهاده بعبارات الكتاب، ثمّ يعود لألفاظ سيبويه بالمناقشة والاستطراد، وهو بهذه الأسئلة والمقدّمات يجعل القارئ يقف على مراد سيبويه من ذلك الكلام الذي قاله أو الموضوع الذي أثاره أو القضية التي طرحها.

وابن جني حريص –كما قلنا- على توضيح مراد سيبويه، فبعد أن يتحدّث عن القضية التي هو بصددها، ويورد ما لديه من أقوال العلماء، ويرجّح ما يراه ويستشهد على ذلك، يعود لعبارات سيبويه بالتحليل المختصر، وأحياناً يطيل في ذلك.

والمُلاحظ أنّ ابن جني لا يوضّح، ولا يعقّب على ما كان واضحاً من كلام سيبويه؛ فإذا كانت أقوال سيبويه واضحة، لا تحتاج إلى توضيح أو تعقيب، أشار إلى ذلك بعد ذكر عبارة سيبويه، وهناك مواضع أخرى نجد أنّ ابن جني يفرض اعتراضاً أو ينشئ سؤالاً، ثمّ ينفصل عنه بالجواب؛ فابن جني يكثر الاعتراض والانفصال عن الاعتراض.

ويذكر ابن جني أسئلة كثيرة؛ ثمّ ينفصل عنها مجيباً وموضّحاً ومفصّلاً؛ تقول الدكتورة شذى جرار: «ولم يكن تأثر الفارسي الذي أورثه ابن جني، متعلقا بآراء سيبويه النحوية فقط، بل كان متأثرا بمنهجه النحوي، حيث سلك سبيل سيبويه في إيراد الاعتراض ثم يتولى هو الجواب. وقد ظهر لنا كيف نحا ابن جني هذا النحو في عرض مسائله، حيث تأثر في ذلك بالفارسي»[1].

المبحث الرابع: توظيف ابن جني لأقوال سيبويه دون تصريح أو تلميح

لقد تغلغل تأْثير سيبويه في أعماق الخصائص؛ حتّى ليُخيّل لقارئه أنّ ابن جني يحفظ الكتاب عن ظهر قلب؛ فهو تارة يستشهد بأقوال سيبويه كما هي مبثوثة في مؤلّفه، وتارة يكتفي بالإشارة إليها، وأحيانا أخرى يوظّفها في مجال اشتغاله -دون تصريح أو تلميح- وكأنّها من بنات أفكاره الخاصّة.

والمُلاحظُ أنّ ابن جني لم يصرّح -في كتابه الخصائص- بأخذ الكثير من الشواهد والآراء عن سيبويه؛ إذ نجد عدداً من الآراء التي استدلّ بها ابن جني تتشابه مع كلام سيبويه؛ فقد

1 - شذى جرار: إبرام الحكم النحوي عند ابن جني، ص: 172.

جاء ببعض الشواهد غير المنسوبة، ولم يشر إليها الأستاذ علي النجار، وهي من شواهد الكتاب مثل:

-قول ابن جني: «وعليه قوله:

مَشَيْنَ كما اهتزَّتْ رِماحٌ تسفَّهَتْ *** أعاليها مَرُّ الرياحِ النَّواسمِ

وقول الآخر:

لمّا أتى خبر الزُبَير تواضعت *** سورُ المدينة والجبالُ الخُشّع»[1]

وهذه الشواهد ذكرها سيبويه حين قال:

«ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر(...) ومثله قول جرير أيضا:

لَمَّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ *** سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرُّمّة:

مَشَيْنَ كم اهتزَّتْ رِماحٌ تسفَّهَتْ *** أعالِيَها مَرُّ الرياحِ النَّواسمِ»[2]

ويبقى الظاهر من النصّين دخول تاء التأنيث على الفعلين «تسفه وتواضع»؛ مع أن فاعلهما «المر وسور» مذكران، ولكنهما أضيفا إلى مؤنث وهما «المدينة والرياح»؛ فجاز على ذلك تأنيث الفعل مراعاة للمضاف إليه المؤنث.

ذكر ابن جني في «باب في جمع الأشباه من حيث يَغْمُض الاشتباه»[3]:

1 - الخصائص: 2/417-418.

2 - الكتاب: 52/1. جعل الشاعر النساء في اهتزازهن حين يمشين بمنزلة الرماح تستخفها الرياح فتزعزعها. والنواسم: الضعيفة الهبوب.

3 - الخصائص: 319/3.

وقد بدأه بقوله: «هذا غَور من اللغة بَطين، يَحتاج محتاجه إلى فَقاهة في النفس ونصاعة من الفكر، ومسائلة خاصّية، ليست مبتذَلة ولا ذات هُجْنة. «ألقيت يوما على بعض من كان يعتادني، فقلت من أين تجمع بين قوله[1]:

لَدْن بِهَزّ الكفّ يعسِل مَتْنُه *** فيه كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وبين قولنا: اختصم زيد وعمرو؟ فأجبل[2] ورجع مستفهِما. فقلت: اجتماعهما من حيث وَضْع كل واحد منهما في غير الموضع الذي بدئ له. وذلك أن الطريق خاصّ وضع موضع العامّ. وذلك أن وضع هذا أن يقال: كما عسل أمامه الثعلب، وذلك الأمام قد كان يصلح لِأشياء من الأماكن كثيرة: من طريق وعَسْف وغيرهما. فوضع الطريق –وهو بعض ما كان يصلح للأمام أن يقع عليه- موضع الأمام. فنظير هذا أنّ واو العطف وَضْعُها لغير الترتيب، وأن تصلح للأوقات الثلاثة؛ نحو جاء زيد وبكر. فيصلح أن يكونا جاءا معا، وأن يكون زيد قبل بكر، وأن يكون بكر قبل زيد. ثم إنك قد تنقلها من هذا العموم إلى الخصوص. وذلك قولهم: اختصم زيد وعمرو. فهذا لا يجوز أن يكون الواو فيه إلا لوقوع الأمرين في وقت واحد. ففي هذا أيضا إخراج الواو عن أوّل ما وُضعت له في الأصل: من صلاحها للأزمنة الثلاثة، والاقتصار بها على بعضها؛ كما اقتُصر على الطريق من بعض ما كان يصلح له الأمام»[3].

وهذا مقتطف من الكتاب مع يسير من الاختلاف:

قال سيبويه: «هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعول». «ومثل ذلك قول ساعدةَ بن جُؤَيَّةَ:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِل مَتْنُهُ *** فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

ويتعدى إلى ما كان وقتا في الأمكنة[4] كما يتعدى إلى ما كان وقتا في الأزمنة لأنه وقت يقع في المكان، ولا يختص به مكان واحد، كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه،

---

1 - أنظر الكتاب: 1/35-36 و الخصائص: 3/319.

2 - أجبل: أي انقطع.وأصل ذلك أن الحافر ليبلغ الماء يفضي إلى جبل أو صخر ولا يجد ماء.

3 - أنظر الخصائص: 3/319-320.

4 - «الأماكن». يقول السيرافي: يريد أن الفعل يتعدى إلى ما كان مقدرا مسافته من الأمكنة، نحو الفرسخ والميل؛ وذلك أن الفرسخ والميل وما أشبهه يصلح وقوعه على كل مكان بتلك المسافة المقدرة. وسماة وقتا لأن العرب قد تستعمل التوقيت في

فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثله؛ لأنك قد تفعل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة وإن كانت الأزمنة أقوى في ذلك»[1].

-تحدث ابن جني عن تعويض «أن» النّاصبة بحرف العطف

فقال: «ومنها ما يمكن النّطق بهِ إلاّ أنه لم يستعمل، لا لتقله لكن لغير ذلك: من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضِه. وذلك نحو (أَنْ) مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعةِ؛ نحو اذهب فيذهبَ معك «ولا تفتروا على الله كذبا فيُسْحِتكم بعذاب» وذلك أنهم عوّضوا من (أنِ) الناصبة حرف العطف، وكذلك قولهم: لا يَسَعُني شيء ويعجزَ عنك، وقوله[2]:

... ... إنما *** نحاول ملكا أو نموتَ فنُعْذَرا

صارت أو والواو فيه عوضا من (أَنْ)»[3].

وهذا من كلام سيبويه مع بعض الاختلاف.

قال سيبويه: «واعلم أنَّ معنى ما انتصَب بعد أوْ على إلاَّ أَنْ، كما كان معنى ما انتصَب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمَنَّك إلاَّ أن تقتضيَني ولأضربنّك إلاَّ أن تسبقني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس[4]:

فقلتُ له لا تَبْكِ عينُك إنّما *** نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموتَ فنُعْذَرَا[5]

معنى التقدير وإن لم يكن زمنا. ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقت مواقيت الحج لكل بلد. فجعلها أماكن.

1 - الكتاب: 1/35-36.

2 - البيت لامريء القيس في الخصائص: 1/263 و الكتاب: 1/47.

3- الخصائص: 1/263-264.

4 - ديوانه: 66. الخصائص: 1/263.

5 - قاله لعمرو بن قميئة اليشكري حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعديه على بني أسد. وقبله:

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه *** وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

والشاهد فيه نصب نموت بإضمار أن، لأنه لم يرد في البيت معنى العطف، وإنما أراد أنه يحاول طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس. ويروى: «فنُعذِرا» أي نَبلُغ العذر.

والقوافي منصوبةٌ، فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لك، والمعنى على إلاَّ أن نموتَ فنُعْذَرا، وإلاَّ أن تُعطِيَني، كما كان تمثيلُ الفاء على ما ذكرتُ لك، وفي المعاني التي فصلت لك»[1].

-ذكر ابن جني في إبدال النون ميماً:

قال ابن جني: «وعلى ذلك قالوا: أمرأة شمباء[2]، وقالوا: العمبر، ونساء شُمْب، فأبدلوا النون ميما لما يُتَوَقّع من مجيء الباء بعدها»[3].

وقد أورد ذلك سيبويه حين قال: «والميمُ تكون بدلاً من النون في عَنْبَرٍ وشَنْبَاء ونحوهما، إذا سكنتْ وبعدها باءٌ»[4].

والرّاجح – من خلال التفرّس في هذه الأمثلة- أنّ ابن جني من العلماء الذين حفظوا كتاب سيبويه، لذلك نجده يقول في باب (قوّة اللفظ لقوّة المعنى) معلقا على ما نقله عن سيبويه بالمعنى لا باللفظ: «وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه» قال ابن جني هذه العبارة وهو يسرد رأي سيبويه في (باب تصغير ما كان على ثلاثة أَحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أَحْرف)[5].

المبحث الخامس: منهج ابن جني في الاستدلال بآراء سيبويه

في (باب القول على الفصل بين الكلام والقول) يستدلّ ابن جني بنصّ الكتاب الآتي: «واعلم أنّ »قلت» في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما

1- الكتاب: 47/3.

2 - وصف من الشنب وهو رقة الأسنان وعذوبتها.

3 - الخصائص: 33/2.

4 - الكتاب: 240/4. والمعروف في العربية هو أنّ هناك حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها وهي: الميم والراء والفاء والشين. فالميم لا تدغم في الباء في نحو: أكرم به لئلا تذهب غنتها. ولكنهم أبدلوا النون ميما لما يتوقع من مجيء الباء بعدها فقالوا: «العمبر» يريدون «العنبر». فقلبوا النون الساكنة ميما من الباء؛ لأن النون تدغم في الميم وإدغامها لا يخل بغنتها والتغيير بالقلب بالإدغام. وهذه بعض الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر. انظر الكتاب: 314/3.599/. الخصائص: 108/2، الكتاب: 1/ 172/95، الكتاب: 434/3، الخصائص: 407، الكتاب: 180/1، الكتاب: 206/3-204.

5 - وحقيقة لفظه في الكتاب: 108/2 نسخة بولاق. 422/3-420 نسخة الأستاذ عبد السلام هارون: «واعلم أنَّ كلّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقتْه زائدتان فكان ممدوداً مُنْصرفاً فإنَّ تحقيره كتحقير الممدود الذي هو بعدّة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء نفس الحرف. وإنّما صار كذلك لأنَّ همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف. وذلك نحو: عِلْبَاءٍ وحِرْباءٍ، تقول: عُلَيْبِيٌّ وحُرَيْبِيٌّ، كما تقول في سقَّاءٍ: سُقَقِيٌّ في مِقْلاءٍ: مُقَيْلِيٌّ..».

كان كلاماً لا قولا»[1]. فبعد عرض ابن جني لرأي سيبويه في مسألة الفصل بين الكلام والقول يُعلّق عليه موضّحاً: «ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخْرَج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك»[2].

«ثم قال في التمثيل: «نحو قلت زيد منطلق؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق» فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها، وأن القول لا يستحقّ هذه الصفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا، وإن لم يكن كلاما. فعلى هذا يكون قولنا قام زيد كلاما، فإن قلت شارطا: إن قام زيد، فزدت عليه «إن» رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولا لا كلاما؛ ألا تراه ناقصا، ومنتظرا للتمام بجواب الشرط»[3].

ويتّضح بعد النّظر في نصّ الكتاب، والتأمّل في تعليق ابن جني عليه أنّ هذا الأخير يعتبر نصَّ سيبويه دليلاً قاطعاً، وشاهداً لا يقبل النّقاش في مسألة الفصل بين الكلام والقول، بل تجاوز الأمر إلى أبعد من ذلك حين استنبط من وراء النّظر فيه مجموعة من المبادئ العامّة مثل:

-الكلام ما استقرّ في النّفوس، وزالت عنه عوارضُ الشّكوك.

-الكلام ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلًّا بمعناه، والقول بخلاف ذلك.

---

1 - ورد النص كاملا في الكتاب كالآتي: «واعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو قلتُ زيدٌ منطلقٌ ألا ترى أنه يَحسن أن تقول زيدٌ منطلقٌ فلما أوقعت قلتُ على ألا يُحْكَى بها إلاّ ما يَحسن أن يكون كلاما وذلك قولك قال زيدٌ عمرٌو خيرُ الناس وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ إِذْ قالَتِ المَلائِكَةُ يا مَرْيَمُ إنَّ الله يُبَشِّرُكِ ولولا ذلك لقال أنّ الله». نسخة بولاق: 62/1. نسخة عبد السلام هارون: 1/121-122.

2 - «ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله؛ وذلك أنّ هذا موضع ضيق متحجّر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتا تامّة مفيدة، وعدل به عن القول الذي يكون أصواتا غير مفيدة، وآراء معتقدة. قال **سيبويه: »واعلم أنّ »قلت« في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، و إنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً«.** ففرق بين الكلام والقول كما ترى. نعم وأخْرَج الكلام هنا مُخرج ما قد استقرّ في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك». الخصائص: 1/18-19.

3 - الخصائص: 19/1.

-الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها، وأنّ القول لا يستحقّ هذه الصّفة، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولاً، وإن لم يكن كلاماً.

وبعد استعراض ابن جني لهذه المبادئ المُستنبطَة من نصّ سيبويه؛ يضيف مستنتجاً فكرة جديدة تخصّ مسألة تحوّل الجملة من الكلام إلى القول أي متى يكون التعبير كلاماً، ومتى يكون قولاً؛ إذ نجده يشترط الفائدة في الكلام ولا يشترطها في القول يقول: «قولنا قام زيد كلاما، فإن قلت شارطا: إن قام زيد، فزدت عليه «إن» رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولا لا كلاما»[1].

وهكذا انطلق ابن جني من القاعدة التي وضعها سيبويه؛ ليستنبط أصلاً معتبراً في مسألة الفصل بين الكلام والقول، وذلك حين وضع –كعادته- بعض الأسئلة الإفتراضية وهي: «لم وضع الكلام على ما كان مستقلاّ بنفسه البتَّة، والقول على ما قد يستقلّ بنفسه، وقد يحتاج إلى غيره؟ ألِاشتقاق قضى بذلك؟ أم لغيره من سماع متلقًّى بالقبول والاتّباع؟»؛ ثم أجاب نفسه بنفسه: «لا؛ بل لاشتقاق قضى بذلك دون مجرّد السماع»[2]. «وكأن الأصل في هذا الاتّساع إنما هو محمول على القول؛ ألا ترى إلى قلّة الكلام هنا وكثرة القول؛ وسبب ذلك وعلّته عندي ما قدّمناه من سعة مذاهب القول، وضيق مذاهب الكلام»[3]. ويتّضح غرضُ ابن جني من خلال وضعه لتلك الأسئلة الافتراضية وهو: البحث عما وراء عبارة سيبويه؛ أي أنّ ابن جني دائماً يتساءل حول ما الذي أراد سيبويه قوله ولم يقله حقيقة..

والملاحظ أنّ مجمل مواضيع الخصائص تدور حول الأصول العملية لعلم الاشتقاق؛ كما أنّ ابن جني قد أدار مباحث (باب القول على الفصل بين الكلام والقول) على مبادئ علم الاشتقاق، ويظهر ذلك في نطاق حديثه عن الفصل بين الكلام والقول؛ إذ نجده يتطرّق إلى الحديث عن الجذر الواحد، وجميع تقليباته التي لا تتعدّى الدّلالة الواحدة، و يقول: «إن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق، ويعلوه إلى ما فوقه. وستراه فتجده طريقا غريبا، ومسلكا من هذه اللغة الشريفة عجيبا»[4].

1 - الخصائص: 19/1.
2 - الخصائص: 21/1.
3 - الخصائص: 23/1.
4 - الخصائص: 5/1.

ولذلك جاء ابن جني بأدلّة من الكتاب على صدق ما ذهب إليه «وقال سيبويه[1]: »هذا باب علم ما الكلمُ من العربيّة» فاختار الكلم على الكلام، وذلك أن الكلام اسم من كَلَّم، بمنزلة السلام من سلّم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كلّم وسلّم؛ فلما كان الكلام مصدراً يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختصّ بالعدد دون غيره، عَدَل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة، بمنزلة سلِمة وسلِم ونبِقة ونبِق وثفِنة وثفِن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع، وهو الكلام، فكان ذلك أليق بمعناه، وأوفق لمراده»[2].

«ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تَحزُن، ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام وأمتع سامعيه، بعذوبة مستَمعه، ورقة حواشيه؛ وقد قال سيبويه[3]: »هذا باب أقل ما يكون عليه الكلم» فذكر هنالك حرف العطف، وفاءه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وغير ذلك مما هو على حرف واحد، وسمّى كل واحد من ذلك كلمة»[4]. «وكذلك قول الآخر –فيما حكاه سيبويه[5]-: »ألَا تا» فيقول مجيبه: »بلى فا». فهذا ونحوه مما يقلّ لفظه، فلا يحمل حسناً ولا قبحاً؛ ولا طِيباً. ولا خبثا»[6].

ويخلص ابن جني –في نهاية بابه- إلى نتيجة ثابتة لا تقبل النقاش ولا المراجعة وهي: «أنّ الكلام إنّما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغني عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل، على اختلاف تركيبها. وثبت أنّ القول عندها أوسع من الكلام تصرّفا، وأنه قد يقع على الجزء الواحد، وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي، لا لفظ وجَرْس. وقد علمت بذلك تعسّف المتكلّمين في هذا الموضع، وضِيقَ القول فيه عليهم، حتى لا يكادوا يفصلون بينهما. والعجب ذهابهم عن نصّ سيبويه فيه، وفصلِه بين الكلام والقول.

1 - ورد ذلك في أول الكتاب.

2 - الخصائص: 25/1.

3 - انظر الكتاب: 304/2، وترجمة الباب فيه: «هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلام».

4 - الخصائص: 27/1.

5 - انظر الكتاب: 62/2، والنص فيه: «وسمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا، فإنما أرادوا: ألاَ تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع».

6 - الخصائص: 30/1-31.

* وِلِكل قومٍ سُنّة وإمامها *[1]»[2].

وهكذا، يتّضح أنّ ابن جني قد اتّبع سُنّة سيبويه في مسألة الفصل بين الكلام والقول، واتّخذه إماماً في حسم الموضوع.. والملاحظ أنّ سيبويه جاء بالقاعدة: «واعلم أنّ «قلت» في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولا». وقد ناقش ابن جني –كما رأينا- هذه القاعدة السيبويهية ليستنبط أصلا مهمّاً في المسألة.

ومما يثير الانتباه تعريف ابن جني لمصطلح الكلام؛ فهو يعرفه بأنّه: «كل لفظ مستقلٍّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجُمَل»[3]. وبأنّه: «في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها، المستغني عن غيرها، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجُمَل، على اختلاف تركيبها»[4].

لقد سوّى ابن جني –في المرحلة التي تلت سيبويه- بين الجُمْلة والكلام، ونظر إليهما على أنّهما مترادفان؛ يُقصد بكلّ واحد منهما ما يُقصد بالآخر دون إشارة إلى تعميم أو تخصيص.

وقد سوى عبد القاهر الجرجاني كذلك بين الجملة والكلام؛ حين قال في باب المفرد والجملة من كتابه الجمل: «اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سُمّي كلاماً وسُمّي جملةٌ، والائتلاف يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وبين الاسم والحرف في النداء خاصة نحو: يا زيدُ»[5].

ويشترط كلّ من ابن جني والإمام عبد القاهر في مسألة التّسوية بين مدلولي هذين المصطلحين شرطين في تحديد المصطلح:

---

1 - هذا عجز بيت من معلقة لبيد صدره:

* من معشر سنت لهم آباؤهم *

2 - الخصائص: 32/1.

3 - الخصائص: 17/1.

4 - الخصائص: 32/1.

5 - انظر كتاب الجمل للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ-، حقّقه وقدّم له: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، منشورات دار الحكمة بدمشق: 1392هـ/1972م، ص:40. كتاب الجمل هو شرح لكتاب العوامل المائة.

الأول: هو ما يساوي الاستقلال، وعدم الاحتياج إلى شيء آخر في تعبير ابن جني، وهو الائتلاف بعبارة الجرجاني.

والثاني: هو الفائدة في تعبير كلّ منهما.

وقد ظلّت أصداءُ هذه التّسوية تتردّد حتّى عصرنا الحاضر؛ إذ يسوي صاحب النحو الوافي بين الكلام والجملة، فقد عرفهما معاً بتعريف واحد؛ إذ نجده يقول: الكلام (أو الجملة): هو ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل». مثل: أقبل ضيف. فاز طالب نبيه. لن يهمل عاقل واجباً..»[1] ؛ إلّا أنّ كتُب المتأخّرين من النحاة حتّى عصر الإمام السيوطي، ومن نهج نهجه من النحاة المعاصرين، فرّقوا بين الكلام والجملة؛ إذ اصطلحوا على أنّ الكلام: «قول مفيد»، والجملة: «كلام مركّب» من الفعل والفاعل والمبتدإ والخبر مطلقاً.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنّ مصطلح الجملة لم يظهر –على شهرته- مع الدراسات النحوية التي عاصرت كتاب سيبويه، إذا أخذنا في الاعتبار أنّ الكتاب يُعدُّ تمثيلاً ناضجاً للجهود النحوية في هذه الفترة.

ثمّ إنّ سيبويه نفسه لم يستخدم مصطلح الجملة على النحو الذي تناوله به من جاء بعده؛ فلم ترد كلمة الجملة في كتابه إلا مرّة واحدة؛ إذ جاءت بصيغة الجمع، ولم ترد بوصفها مصطلحاً نحوياً؛ بل وردت بمعناها اللغوي إذ يقول: « وليس شيء يُضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاوِلون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ»[2]. ومصطلح الكلام نفسه يتّسع مدلوله في كتاب سيبويه ويأخذ دلالات مختلفة بحيث لا يقال إنّه يستخدم الكلام في معنى الجملة الاصطلاحي دائماً..

1 - انظر كتاب النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجدّدة، تأليف عباس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ، ص: 15.

2 - الكتاب: 32/1.

الفصل الثالث:
لماذا استدلّ ابن جني بآراء سيبويه في الخصائص؟

المبحث الأول: ابن جني يستدلّ بآراء سيبويه لاستنباط الأصول والمبادئ العامّة

على الرّغم من أنّ اهتمام النحاة الأوائل –ومن بينهم ابن جني- كان منصرفاً أساساً إلى وضع قواعد تمكّن من يراعيها من «انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره..»[1]، فإنّ ابن جني قد وصل بإصراره العلمي إلى الأصول أو المبادئ العامّة التي اعتمدها النحاة –ومن بينهم سيبويه- في استنباطهم لقواعد اللغة العربية، وحاول عرضها في خصائصه بنوع من التّوضيح، واضعاً نصب عيني الدّارس الباحث معظم ما يلزمه أو يحتاجه لإدراك هذه الأصول.

وقد كان لابن جني في أصول النحو اجتهادات متميّزة، وقد صرّح في خطبة خصائصه أنّ كلًّا من البصريين والكوفيين قد هربوا من هذا العلم، وتحامَوا طريق الإلمام به «والخوضَ في أدنى أوشاله وخُلُجه، فضلاً عن اقتحام غِماره ولُجَجه»[2]، ولذلك لم تكن سبيل ابن جني إلى الوصول إلى الأصول يسيرة سهلة، وذلك لأنّها غاصت في بحار تراث المتقدّمين وخاصّة كتاب سيبويه، والتقطت منها ما هيّأ لها أن تبسط الصّورة الصّادقة عن أصول النحو العربي، ووضعت بين يدي الدّارس الباحث ما يُعينه على فهم التجربة اللغوية التي مرّ بها النحاة العرب ومن بينهم سيبويه؛ بل على فهم النحو العربي وبناءه العامّ كذلك.

ولنقف عند نماذج توضّح لنا كيف كان ابن جني يستنبط الأصول والمبادئ العامّة من آراء سيبويه وأقواله:

---

1 - لقد عرّف ابن جني «النحو» بقوله: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم». انظر الخصائص: 34/1.

2 - انظر الخصائص: 1/2-3.

- يقول ابن جني في باب في دور[1] الاعتلال[2]: «ومثله ما أجازه سيبويه في جر «الوجه» من قولك: هذا الحسن الوجه (...) وقد أحطنا علماً بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان في الثاني منهما منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ (...) فلما كان كذلك قوي في بابه، حتى صار لقوته قياسا وسماعا، كأنه أصل للجر في (هذا الحسن الوجه) (...) وذلك أن الفروع إذا تمكَّنت قوِيت قوَّة تسوّغ حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّة الحكم»[3].

- وقول ابن جني في باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض[4]: «المفعول قد شاع عنهم واطَّرد من مذاهبهم كثرةُ تقدّمه على الفاعل (...) ألا ترى أن سيبويه أجاز في جرّ الوجه من قولك: هذا الحسَن الوجهِ أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسَن إليه، والآخر تشبيه له بالضارب الرجلِ (...) حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل، من الجهة التي إنما صحَّت للضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، وهذا يدلّك على تمَكُّن الفروع عندهم، حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدَّته إليها، وجعلته عطِيّة منها لها»[5].

- يقول ابن جني في باب من غلبة الفروع على الأصول[6]: «ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجهِ من موضعين (...) فإن قيل: وما الذي سوّغ

1 - يريد بدور الاعتلال أن يعلّل الشّيء بعلّة معلّلة بذلك الشّيء. والدّور بين شيئين توقّف كلّ منهما على الآخر (...- فإنّ الدّوَران هو حدوث الحكم بحدوث العلّة، وانعدامه بعدمها، كما في حرمة النّبيذ تدور مع الإسكار وجوداً وعدماً، والدّوران من مسالك العلّة، والدّور أدنى إلى أن يكون من قوادحها.

2 - الخصائص: 1/183-184.

3 - الخصائص: 1/183-184. ويقول ابن جني في باب في الشيء يَرِد مع نظيره مَوْرِدَه مع نقيضه: «**قيل: الأصل –لقوته- أحمل لهذا المعنى، من الفرع لضعفه (...- فالأصول لقوتها –يتصرف فيها، والفروع– يتوقف بها ويقصر عن بعض ما تسوغه القوة لأصولها**». انظر الخصائص: 2/204-205. ويقول في موضع آخر: «**الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين: ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله**». انظر الخصائص: 2/347.

4 - الخصائص: 1/298-295.

5 - الخصائص: 1/298-295.

6 - ورد النص في الخصائص كالآتي: «وقال الراعي:

* على جُماليَّةٍ كالفَحْل هِملاجِ *

وهو كثير. فلمّا شاع ذلك واطّرد صار كأنه أصل في بابه، حتى عادوا فشبهوا الجمل بالناقة في ذلك؛ فقال:

سيبويه هذا، وليس ممَّا يرويه عن العرب روايَة، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلَّل به؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشّبَه لهما، وعَمَرت به الحال بينهما..»[1].

- «وكما أتبعوا الثانيَ الأوّل في نحو شُدُّ، وفِرِّ، وعضَّ، ومُنذُ، كذلك أتبعوا الأول الثانيَ في نحو: أُقتل، أُخرج، أُدخل، وأشباه هذا كثير، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء فحملته على حكمه، عادت أيضاً فحملت الآخرَ على حكم صاحبه، تثبيتاً لهما وتتميماً لمعنى الشَبَه بينهما، حَكَم أيضاً لجرّ الوجه من قوله «هذا الحسن الوجهِ» أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم «هذا الضارب الرجلِ» كما أجازوا أيضاً النصب في قولهم «هذا الحسن الوجهَ» حملاً له منهم على «هذا الضارب الرجلَ»[2].

- باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر: «ومن ذلك قول سيبويه في نحو قولهم: هذا الحسن الوجهِ: إن الجرّ فيه من وجهين، أحدهما طريق الإضافة، والآخر تشبيه بالضارب الرجلِ، هذا مع العلم بأن الجرّ في الضارب الرجلِ إنما جاءه وجاز فيه لتشبيههم إياه بالحسن الوجه، فعاد الأصلُ فاستعاد من الفرع نفسَ الحكم الذي كان الأصل بدأ أعطاه إياه، حتى دلّ ذلك على تمكّن الفروع وعلوّها في التقدير. وقد ذكرنا ذلك[3]»[4].

وقرَّبوا كل جُمَالِيّ عَضِهْ *** قريبةٍ نُدوتُه من مَحْمَضِهْ

فهذا من حملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع أفاده من الأصل، ونظائره في هذه اللغة كثيرة. وهذا المعنى عينُه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبَّهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجهِ من موضعين (...- فإن قيل: وما الذي سوّغ سيبويه هذا، وليس ممَّا يرويه عن العرب روايَة، وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلَّل به؟ قيل يدلّ على صحّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه: من أن العرب إذا شبَّهت شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشّبَه لهما، وعَمَرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لما شبّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه». انظر الخصائص: 303/1-304.

1 - الخصائص: 303/1-304.

2 - الخصائص: 308/1.

3 - انظر الخصائص: 300/1.

4 - الخصائص: 176/2.

- «وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[1]: «فأوّل ذلك أنا لسنا ندّعي أن علل العربية في سَمْت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهيّة، وإذا حكّمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ، فقد وفّينا الصنعة حقّها، وربأنا بها أفرَع مشارفها. وقد قال سيبويه[2]: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرِهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضيء به وتستمدّ التنبُّه على الأسباب المطلوبات منه»[3].

- يقول ابن جني في باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم: «ثم إنهم قالوا مِن بعدُ في قُرَّاءٍ: قُرَّاويّ، فشبّهوا همزة قُرّاء بهمزة كِساء؛ من حيث كان أصلا غير زائدة؛ كما أن همزة كساءٍ غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلتَ همزة كساء في كساويّ من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظيّة يُحمل أحدها على ما قبله، تشبُّثا بهِ وتصوُّرا له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه[4] بقوله: وليس شيء يُضطَرُّون إليه إلاَّ وهم يحاولون بهِ وجهاً»[5].

- «وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا؛ ألا ترى إلى قول سيبويه: »أو لعلّ الأوّل وصل إليه علم لم يصل إلى الآخِر«؛ يعني أن يكون الأوّل الحاضر شاهدَ الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما[6] وقعت عليه التسمية؛ والآخِر - لبعده عن الحال- لم يعرف السبب للتسمية (...) وهذا مما ألزمه أبو بكر أبا إسحاق[7] فقبله منه ولم يرده»[8].

---

1 - انظر الكتاب: 32/1.

2 - انظر الكتاب: 13/1، والعبارة فيه: «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها».

3 - الخصائص: 1/-53 54.

4 - انظر الكتاب: 13/1.

5 - الخصائص: 214/1.

6 - ما هنا زائدة، ويجوز أن تكون مصدرية.

7 - أبو بكر بن السرّاج، وأبو إسحق هو الزجّاج، وكلاهما تلميذ المبرّد. يقول الأستاذ علي النجار: «وكان الزجاج مسرفا في الاشتقاق وابن السراج مقتصدا فيه». انظر الخصائص هامش: 66/1.

8 - الخصائص: 66/1.

- يقول ابن جني في باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها: «قال أبو بكر: ولو ذهبنا نشتقّ لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبُعد الأمر جِدّاً؛ وإنما هو أنَّ رجلا قُطِعت إحدى رِجْليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقِيرته، أي رجله المعقورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل[1]»[2].

- «فإن قلت: فما بالهم كثر عنهم باب فُعُل، نحو عنق وطُنُب، وقلّ عنهم باب فِعِل نحو إبل وإطِل مع أن الضمة أثقل من الكسرة؟ فالجواب عنه من موضعين: أحدهما أن سيبويه قال: »واعلم أنه قد يقلّ الشيء في كلامهم، وغيره أثقل منه، كل ذلك لئلاّ يكثر في كلامهم ما يستثقلون» فهذا قول، والآخر أن الضمة وإن كانت أثقل من الكسرة، فإنها أقوى منها؛ وقد يُحتمل للقوّة ما لا يحتمل للضعف؛ ألا ترى إلى احتمال الهمزة مع ثقلها للحركات، وعجز الألف عن احتمالهن، وإن كانت خفيفة لضعفها، وقوّة الهمزة. وإنما ضعفت الكسرة عن الضمة لقرب الياء، من الألف، وبعد الواو عنها»[3].

- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: «فأما أشئُؤها وأدْأَؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين. وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب. فالناطق بذلك بصورة من جرَّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع وَرَد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطِّراحه والتوقّف عن لغة من أورده (...) ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستَّة بالياء؛ نحو مررت بأخيك وفيك. فكان قياسه أن يقول (كأنَّ فيَّ) بالياء كما يقول (كأنَّ غلامِي). ومثله سواءً ما

---

1 - تعليق: يحاول ابن جني في هذا النص أن يبيّن أنّ الاشتقاق لا يوصلنا دائماً إلى معاني الألفاظ الحقيقة أو الأصلية لبعد الأمر جداً – في بعض الأحيان- أو لأنّ الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، كما علل ذلك سيبويه و أبو بكر ابن السراج هذا الأخير الذي احتجّ بأنّه لا يؤمَن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها..

2 - الخصائص: 1/248.

3 - الخصائص: 1/-68 69.

حكاه صاحب الكتاب من قولهم: كسرتَ فِيَّ، ولم يقل (فاي) وقد قال الله سبحانه: »إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ« ولم يقل: إِن أباي«[1].

- »فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إما أن تكون لم تنعِم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصُر أسبابها دوننا كما قال سيبويه: أو لأن الأوّل وصل إليه عِلم لم يصل إلى الآخر«[2].

- يقول ابن جني في باب في نقض العادة المعتاد المألوف في اللغة[3]: «قيل: إن العرب لمَّا قوِي في أنفسها أمرُ المفعول حتى كادَ يلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه[4] فيهما: »وإن كانا جميعاً يُهمَّانهم ويَعنيانهم« خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما تغيير صورة المثال مسنَداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل (...) قال أبو علي: فهذا يدلك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم حاله في أنفسهم؛ إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل«[5].

- يقول ابن جني في باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها: «أوَ لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطِب بهِ صاحبه، ويُنْعِم تصويره له (...) أفلا ترى إلى اعتبارهِ بمشاهدة الوجوه، وجعلِها دليلا على ما في النفوس. وعلى ذلك قالوا: »رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة« وحكاية الكتاب[6] من هذا الحديث وهي قوله: »ألا تا« و»بلى فا«. وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أحسن أن أكلِّم إنساناً في الظلمة«[7].

المبحث الثاني:ابن جني يستدل بآراء سيبويه لإثبات قضية من القضايا النحوية أو نفيها

1 - الخصائص: 2/-6 7.

2 - الخصائص: 2/-164 165.

3 - انظر الخصائص: 2/-217 218.

4 - انظر الكتاب: 15/1.

5 - انظر الخصائص: 2/-217 218.

6 - انظر الكتاب: 62/2 نسخة بولاق. 3/–320 322. والنص فيه «سمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا فإنما أرادوا ألا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع». وانظر الخصائص: 30/1.

7 - الخصائص: 247/1.

وابن جني لم يطرح كلّ القضايا النّحوية الواردة في الكتاب، وإنّما حاول حصر القضايا المشكلة التي تستوقف الدّارس لكتاب سيبويه فسلّط عليها الضوء وحاول أن ينير حوالكها.

وقد تميّز منهج ابن جني وهو يطرح مسائل الكتاب وبعض قضاياه النحوية بالعقلية التحليلية؛ إذ حلّل المسائل النحوية إلى أقصى ما تتحمّله، كما أنّه تميّز بدقّة الملاحظة وسعة النّظر، و«كان يلمح الإشارات الخاطفة فيأخدها ويتبنّاها ويتملّكها وتعرف به»[1].

فربّ عبارة أو إشارة لمحها ابن جني وهو يستعرض مسائل الكتاب فعقد عليها باباً أو أكثر وأخرجها إلى الوجود فكرة واضحة محدودة المعالم[2]. وممّا يدلّ على كلّ ما لاحظناه ما نلمحه في النماذج الآتية:

- يقول ابن جني في باب في عدم النظير: «أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير. وذلك مذهب الكِتاب[3]، فإنه حَكَى فيما جاء على فِعِلٍ (إبِلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنْس به لا للحاجة إليه»[4].

- باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين: «وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مُرسلاً والآخر معلَّلاً. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأَخْذ بالمعلَّل، ووجب مع ذلك أن يُتأوّل المرسَل. وذلك كقول صاحب الكتاب[5] - في غير موضع- في التاءِ من

1 - فاضل السامرائي: ابن جني النحوي، ص: 217.

2 - وهو القائل في (باب في أن العرب قد أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها- : «رب إشارةٍ أبلغُ من عبارة» وحكاية الكتاب من هذا الحديث، وهي قوله: (ألا تا- و(بلا فا- ». انظر الخصائص: 247/1. يقول الأستاذ علي النجار في هامش كتاب الخصائص: «والنص فيه: «وسمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا فإنما أرادوا: ألَا تفعل، وبلى فافعل، ولكنه قطع». انظر الكتاب: 62/2. وانظر الخصائص: 30/1.

3 - يريد كتاب سيبويه: 315/2. يقول: «ويكون فعلا في الاسم نحو ُبل. وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره».

4 - الخصائص: 197/1.

5 - الكتاب: 82/2 «وأما بنت فإنك تقول: بنويّ من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة. وانظر أيضا 348/2 من الكتاب.

»بنت وأخت«: إنها للتأنيث، وقال أيضاً مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف: إنها ليست للتأنيث. وقال أيضا مع ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف[1]: إنها ليست للتأنيث»[2].

- باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني: «فإذا قيل: فقد تجيء مصادرها من غير هذا الوجه على مثال مصادر ذوات الأربعة؛ ألا تراهم يقولون: قاتل قِيتالاً، وأكرم إكراماً، »وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا» فهذا بوزن الدِحراج، والسِرْهاف، والزلزال، والقِلقال؛ قال:

* سِرْهَفْتُه ما شئتَ من سِرهافِ *

قيل: الاعتبار بالإلحاق بها ليس إلاَّ من جهة الفَعْلَلة، دون الفِعْلال، وبهِ كان يعتبر سيبويه. ويدل على صحَّة ذلك أن مثال الفعللة لا زيادة فيه، فهو بفَعْلَل أشبه من مثال الفِعلان، والاعتبار (والمراعاة) بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع»[3].

باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون غيره: «فإذا شاهدت ظاهراً يكون مثله أصلاً أمضيت الحُكْم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه، ألا ترى أن سيبويه[4] حمل سِيداً على أنه مما عينهُ ياء، فقال في تحقيره: سُيَيد، كدِيك ودُييك، وفيل وفُييل. وذلك أن عين الفِعْل لا ينكَر أن تكون ياء، وقد وُجدت في سِيدٍ ياء فهي في ظاهر أمرها، أن يرد ما يَستنزِل عن بادي حالها»[5].

- «وعلى نحو ممّا جئنا به في (سِيدٍ) حَمَل سيبويهِ[6] عيَّناً، فأثبت بهِ (فَيْعَلًا) ممّا عينه ياء، وقد كان يمكن أن يكون (فَوْعَلاً) و(فَعْوَلاً) من لفظ العَين ومعناها، ولو حَكَم بأحد هذين المثالين لَحَمل على مألوفٍ غير منكورٍ؛ [ألا ترى أن فَوْعَلاً وفَعْوَلاً] لا مانع لكلّ واحدٍ منهما أن يكون في المعتلّ كما يكون في الصحيح، وأمّا (فَيْعَل) - بفتح العين- ممّا عينه معتلّة

1 - انظر الكتاب: 13/2.

2 - الخصائص:200/1.

3 - الخصائص: 1/-222 223.

4 - انظر الكتاب: 136/2. والسيد: الأسد، والذئب. وذكر الجوهري في الصحاح، والمجد في القاموس (سيدا- في تركيب (س و د- ، ويقول في التاج: «وهو قول أكثر أئمة الصرف» وكأنهم راعوا الحمل على الأكثر. وهو وجه صحيح.

5 - الخصائص: 251/1.

6 - انظر الكتاب: 372/1. يقال: سقاء عين وعين –بفتح الياء المشددة وكسرها- إذا رق فلم يمسك الماء.

فعزيز، ثمّ لم يمنعه عِزَّةُ ذلك أن حَكَم بهِ على (عين) وعَدَل عن أن يحمله على أحد المثالين اللذين كل واحد منهما لا مانع له من كونه في المعتلّ العينِ كونَه في الصحيحِها[1]. وهذا أيضا مما يبصِّرك بقوّة الأخذ بالظاهر عندهم، وأنه مكين القَدَم راسِيها في أنفسهم»[2].

- باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء: «قال سيبويه[3]: واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنَى عنه مُسقَطاً من كلامهم البتَّة. فمن ذلك استغناؤهم بتَرَك عن (ودع) و (وَذِر)»[4].

- «فأما قولهم: ما أشدّ سواده، وبياضه، وعوَره، وحوله، فمما لا بدّ منه. ومنه أيضا استغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم: فَقُر، وشَدّ. فأما شد فحكاها أبو زيد في المصادر ولم يحكها سيبويه. ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّدا من الزيادة بما استُعمل منه حاملا للزيادة، وهو صدر صالح من اللغة»[5].

- «ولزومُ الزيادة لما لزمته من الأصول يُضعف[6] تحقير الترخيم؛ لأن فيه حذفا للزوائد. وبإزاءِ ذلك ما حذِف من الأصول؛ كلام يدٍ، ودمٍ، وأب، وأخ، وعينِ سَهٍ، ومُذْ، وفاءِ عِدةٍ، وزِنَةٍ، وناسٍ، والله في أقوى قولي سيبويه[7]. فإذا جاز حذف الأصول فيما أريناه وغيرِه كان حذف الزوائد التي ليست لها حرمة الأصول أحْجَى وأحرى»[8].

- باب في تدريج اللغة: «وسألت مرَّة أبا علي - رحمه الله- عن ردّ سيبويه[9] كثيراً من أحكام التحقير إلى أحكام التكسير وحَمْله إيَّاها عليها؛ ألا تراه قال تقول: سُرَيحين لقولك: سراحين، ولا تقول: عثيمين؛ لأنك لا تقول: عَثَامين ونحو ذلك. فقال: إنما حُمِل التحقير في هذا على التكسير من حيث كان التكسير بعيدا عن رتبة الآحاد. فاعتدَّ ما يعرِض فيه لاعتداده بمعناه،

1 - الصحيح.
2 - الخصائص:254/1.
3 - انظر الكتاب: 2/-191 251.
4 - الخصائص: 266/1.
5 - الخصائص: 269/1.
6 - انظر الخصائص: 236/1.
7 - انظر الخصائص: 236/1.
8 - الخصائص: 271/1.
9 - انظر الكتاب: 108/2.

والمحقّر هو المكبَّر، والتحقير فيه جارٍ مجرى الصفة؛ فكأنْ لم يحدث بالتحقير (بالتصغير) أمر يحمل عليه غيره، كما حدث بالتكسير حكم يحمل عليه الإفراد: هذا معقد معناه، وما أحسنه وأعلاه!»[1].

- باب في تركُّب اللغات: «يدلّ على ذلك تكسيرهم لشاعر: شعراء لمّا كان فاعل هنا واقعا موقع «فعيل» كُسّر تكسيره؛ ليكون ذلك أمارة ودليلا على إرادته، وأنه مغنٍ عنه، وبدل منه؛ كما صحّح العواور[2] ليكون دليلا على إرادة الياء في العواوير، ونحو ذلك. وعلى ذلك قالوا: عالم وعلماء - قال سيبويه[3]: يقولها من لا يقول عليم- لكنه لّما كان العِلْم إنما يكون الوصف بهِ بعد المزاولة له وطول الملابَسة صار كأنه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلّماً لا عالماً، فلّما خرج بالغريزة إلى باب فُعُل صار عالم في المعنى كعليم، فكُسّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضدّه، فقالوا: جهلاء كعلماء، وصار علماء كحلماء؛ لأن العلم مَحْلَمَة لصاحبه»[4].

- باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: «ونظير ذلك أن الرجل من نحو قولهم: نِعم الرجل زيد غير الرجل المضمر في »نِعم» إذا قلت: نعم رجلاً زيد لأن المضمر على شريطة التفسير لا يظهر، ولا يستعمل ملفوظاً به، ولذلك قال سيبويه[5]: هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً، أي إذا فسّر بالنكرة في نحو نعم رجلاً زيد، فإنه لا يظهر أبداً»[6].

- باب في ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: «فأما أشئُؤها وأدْأَؤها فليست الهمزتان فيهما بأصلين. وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب. فالناطق بذلك بصورة من جرَّ الفاعل أو رفع المضاف إليه، في أنه لا أصل يسوّغه، ولا قياس يحتمله، ولا سماع وَرَد به. وما كانت هذه سبيله وجب اطِّراحه والتوقّف عن لغة من أورده (...) ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستَّة بالياء؛ نحو مررت

1 - الخصائص: 354/1.
2 - انظر ص: 195 من الجزء الأول من الخصائص.
3 - انظر الكتاب: 206/2، «... وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم».
4 - الخصائص: 1/-381 382.
5 - الكتاب: 300/1.
6 - الخصائص:1/-395 396.

بأخيك وفيك. فكان قياسه أن يقول (كأنَّ فيَّ) بالياء كما يقول (كأنَّ غلامِي). ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: كسرتَ فِيَّ، ولم يقل (فاي) وقد قال الله سبحانه: «إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ» ولم يقل: إن أباي»[1].

- «وذهب سيبويه[2] في قولهم أَيْنُق مذهبين: أحدهما أن تكون عين أَنْوُق قُلِبت إلى ما قبل الفاء فصارت في التقدير أَوْنُق ثم أبدلت الواو ياء لأنها؛ كما أعلَّت بالقلب كذلك أُعلَّت أيضاً بالإبدال على ما مضى، والآخر أن تكون العين حُذفت ثم عوّضت الياء منها قبل الفاء. فمثالها على هذا القول أيْفُل، وعلى القول الأوّل أَعْفُل»[3].

- «وكذلك فُعْل منه أيضاً قُول، فيتفق فُعُل وفُعْل، فيخرجان على لفظ متفق عن أوّل مختلف. وكذلك فِعْل من باب بعت، وفُعْل في قول الخليل وسيبويه: تقول فيهما جميعاً بيعٌ. وسألت أبا علي رحمه الله فقلت: لو أردنا فُعْلات مما عينه ياء لا نريد بها أن تكون جارية على فِعْلة كتينة وتينات؟ فقال أقول على هذا الشرط: تُونات؛ وأجراها لبعدها عن الطَرَف مُجرى واوُ عُوطَطٍ»[4].

- باب في خلع الأدلة: «وأخبرنا أبو عليّ أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى: «إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ» إلى أنه جعل مثل وما اسما واحدا، فبنى الأوّل على الفتح، وهما جميعا عنده في موضع رفع، لكونهما صفة لحقّ (...) وإن شئت قلت: وما في إضافة المبنى! ألا ترى إلى إضافة كم في الخبر؛ نحو كم عبد ملكت، وهي مبنية، وإلى إضافة أيّ من قول الله سبحانه «ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» وهي مبنية عند سيبويه. وأيضاً فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء؛ من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عَجُزها، وبعض الكلمة صوت، والأصواتُ إلى الضعف والبناء، لكان قولا!»[5].

1 - الخصائص: 2/-6 7.

2 - انظر الكتاب: 129/2، 333.

3 - الخصائص: 2/-75 76.

4 - الخصائص: 2/-106 107.

5 - الخصائص: 2/-182 183.

- «وكذلك قولهم: أرأيتَك زيدا ما صنع؟ وحكى أبو زيد: بَلَاك والله، وكلَّاك والله، أي بَلَى وكلاَ. فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعةٌ عنه دلالةُ الاسمية؛ وعليه قول سيبويه. ومن زعم أن الكاف في ذلك اسم انبغى له أن يقول: ذلك نفسِك. وهذا كله مشروح في أماكنه. فلا موضع إذاً لهذه الكاف من الإعراب»[1].

- باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان: «ومنه ما أنشده صاحب الكتاب من قوله[2]:

أنا اقتسمنا خُطَّتينا بيننا *** فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ

فبرّة اسم علم لمعنى البِرّ، فلذلك لم يصرف للتعريف والتأنيث. وعن مثله عُدِل فجار، أي عن فَجْرة. وهي عَلَم غير مصروف؛ كما أن برَّة كذلك. وقول سيبويه: إنها معدولة عن الفَجْرة تفسير على طريق المعنى، لا على طريق اللفظ. وذلك أنه أراد أن يعرِّف أنه معدول عن فجرة علماً، ولم تستعمل تلك علماً فيُريَك ذلك، فعدَل عن لفظ العلمية المراد إلى لفظ التعريف فيها المعتاد»[3].

- «ومن ذلك قولهم: نِعْمة وأَنْعُم، وشِدّة وأشُدّ في قول سيبويه[4]: جاء ذلك على حذف التاء؛ كقولهم: ذئب وأَذْؤب، وقِطْع وأقُطع، وضِرْس وأَضْرُس؛ قال:

* وقرعن نابك قَرْعة بالأضرِس *

وذلك كثير جداً»[5].

- باب في زيادة الحروف وحذفها: «ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت فيقول: خيرٍ عافاك (أي بخير) وحكى سيبويه[6]: اِلله لا أفعل يريد والله. ومن أبيات الكتاب:

1 - الخصائص: 185/2.

2 - هو النابغة، يهجو زرعة الكلابيّ، وكان لقي النابغة بسوق عكاظ، وحبب إليه الغدر ببني أسد.

3 - الخصائص: 2/-198 199.

4 - انظر الكتاب: 183/2، وانظر الخصائص: 86/1.

5 - الخصائص: 2/-222 223.

6 - انظر الكتاب: 435/1.

منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرها *** والشرّ بالشرّ عند الله مِثْلان[1]

أي فالله يشكرها»[2].

- باب في زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف: «وقد حذفت الفاء همزة وجعلت ألف فِعال بدلاً منها؛ وذلك قوله.

* لاه ابنُ عمّك لا أفضَلْتَ في حَسَب *

في أحد قولي سيبويه[3]. وقد ذكرنا ذلك»[4].

- «وأمّا ما حذفت عينه وزيد هنا حرف عوضاً منها فأينق في أحد قولي سيبويه[5]. وذلك أن أصلها أَنُوق فأحد قوليه فيها أن الواو التي هي عين حُذفت وعوّضت منها ياء، فصارت: أينُق. ومثالها في هذا القول على اللفظ: أيفُل. والآخر أن العين قُدمت على الفاء فأبدلت ياء. ومثالها على هذا أغفُل»[6].

- «وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة، وأصلها فيعلولة حذفت عينها، وصارت ياء فيعلولة الزائدة عوضاً منها. فإن قلت: فهلاَّ كانت لام فيعلولة الزائدة عوضاً منها؟ قيل قد صحّ في فيعِل من نحو سيّد وبابه أن الياء الزائدة عوض من العين، وكذلك الألف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين. وجوز سيبويه أيضاً ذلك في أينق فكذلك أيضاً ينبغي أن تحمل فيعِلولة على ذلك. وأيضاً فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكينونة»[7].

---

1 - نسب في كتاب سيبويه إلى حسان بن ثابت.

2 - الخصائص: 281/2.

3 - انظر الكتاب: 309/1. يريد بذلك لفظ الجلالة من (أله- والقول الآخر أنه من (ليه- يقال: لاه يليه إذا تستر.

4 - الخصائص: 288/2.

5 - انظر الخصائص: 225،2/1، 75/2.

6 - الخصائص: 289/2.

7 - الخصائص: 2/-289 290.

- «وقال سيبويه[1] في ميم فاعلته مفاعلة: إنها عوض من ألف فاعلته. وتتبع ذلك محمد بن يزيد، فقال: ألف فاعلت موجودة في المفاعلة فكيف يعوَّض من حرف هو موجود غير معدوم. وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا. لكن الألف في المفاعَل بلا هاء هي ألف فاعلته لا محالة، وذلك نحو قاتلته مقاتلاً، وضاربته مضارَباً، قال:

أقاتِلُ حتى لا أرى لي مقاتَلاً *** وأنجو إذا لم ينج إلاَّ المكيَّس

وقال:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتَلاً *** وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب[2]

فأمّا أقمت إقامة، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة. وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال، على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقُول. والخلاف في ذلك قد عُرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك»[3].

- باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض: «ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو مما ذكرنا قوله:

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَير *** لعمر الله أعجبني رضاها[4]

أراد: عَنّي. ووجهه: أنها إذا رضيت عنه أحبّته وأقبلت عليه. فلذلك استعمل على بمعنى عن وكان أبو عليّ يستحسن قول الكسائيّ في هذا؛ لأنه قال: لما كان رضيت ضدّ سخطت عدّى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً، فقال: قالوا كذا كما قالوا كذا، وأحدهما ضد الآخر»[5].

1 - انظر الكتاب: 243/2، وانظر هامش الكتاب في الموطن السابق.

2 - انظر الخصائص: 367/1.

3 - الخصائص: 2/-304 305.

4 - البيت للقحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري.

5 - الخصائص: 311/2.

- باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها: «أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف. وقال غيره: معه. وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله. قال أبو علي: وسبب هذا الخلاف لُطْف الأمر وغموض الحال. فإذا كان هذا أمرا يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفاً وبالتوقف فيه لَبْساً. فمِمَّا يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر؛ نحو الملل والضّعَف والمَشَش؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما؛ نحو الملال والضفاف والمشاش. وهذا مفهوم»[1].

- «فإذا بطل أن تكون الحركة حادثة قبل الحرف المتحرك بها من حيث أرينا، وعلى ما أوضحنا وشرحنا، بقي سوى مذهب سيبويه أن يُظنّ بها أنها تحدث مع الحرف نفسه لا قبله ولا بعده. وإذا فسد هذا لم يبق إلا ما ذهب إليه سيبويه»[2].

- باب في زيادة الحروف وحذفها: «ومن ذلك ما كان يعتاده رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت فيقول: خيرٍ عافاك (أي بخير) وحكى سيبويه[3]: اِلله لا أفعل يريد والله. ومن أبيات الكتاب:

منْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشكرها *** والشرّ بالشرّ عند الله مِثْلان[4]

أي فالله يشكرها»[5].

- «ومن ذلك قوله[6]:

لن تراها ولو تأمّلت إلا *** ولها في مفارق الرأس طِيبا

وهذا هو الغريب من هذه الأبيات. ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها (...) وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيبِ مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدّر لنصب الطيب مما يَصْحب الرؤية لا الرؤية نفسها؛ فكأنه قال: لن

1 - الخصائص: 2/-321 322.

2 - الخصائص: 322/2.

3 - انظر الكتاب: 435/1.

4 - نسب في كتاب سيبويه إلى حسان بن ثابت.

5 - الخصائص: 281/2.

6 - انظر الكتاب: 144/1. البيت لابن قيس الرقيات.

تراها إلاّ وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طِيباً؛ غير أن سيبويه حمله على الرؤية. وينبغي أن يكون أراد: ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدّرناه»[1].

- باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد: «ويحكى أن قوماً ترافعوا إلى الشعبيّ في رجل بَخَص عين رجل فشرِقت بالدم، فأفتى في ذلك بأن أنشد بيت الراعي:

لها أمرها حتى إذا ما تبوّأت *** بأخفافها مأوًى تبوّأ مضجعا[2]

لم يزدهم على هذا. وتفسيره أن هذه العين يُنتظر بها أن يستقِرّ أمرها على صورة معروفة محصَّلة، ثم حينئذ يحكم في بابها بما توجِبه الحال من أمرها. فانصرف القوم بالفتوى، وهم عارفون بغرضه فيها. وأما اتباع العلماء العرب في هذا النحو فكقول سيبويه[3]: «ومن العرب من يقول: لبِّ فيجرّه كجرّ أمس وغاق»؛ ألا ترى أنه ليس في واحد من الثلاثة جرّ، إذ الجرّ إعراب لا بناء، وهذا الكلم كلها مبنيّة لا معربة فاستعمل لفظ الجر على معنى الكسر»[4].

- «وذكر سيبويه[5] أن منهم من يقال له: إليك، فيقول: إليّ إليّ؛ فإليَّ هنا: اسم أتنحى. وكذلك قول من قيل له: إيّاك، فقال: إيّاي، أي إيّاي لأتقين»[6].

- باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما ويجوز أن يأتي السماع بضدّه أيقطع بظاهره أم يتوقّف إلى أن يرد السماع بجبليَّة حاله: «ويجيء على قياس ما نحن عليه أن تسمع نحو بيت وشيخ؛ فظاهره –لعمري- أن يكون فَعْلا مما عينه ياء، ثم لا يمنعنا هذا أن نجيز كونها فيعِلا مما عينه واو؛ كمَيْت وهَيْن (...) إذا كان سيبويه[7] قد حمل سِيدا على أنه من الياء؛ تناولا لظاهره، مع توجّه كونه فِعلا مما عينه واو كريح وعِيد، كان حمل نحو شيخ على

---

1 - الخصائص: 429/2.

2 - انظر الخصائص: 178/2.

3 - انظر الكتاب: 176/1. وعبارة سيبويه: «ومن العرب من يقول: لب، فيجريه مجرى أمس وغاق». وترى أن هذه العبارة ليس فيها ما نقله المؤلف، وهو «فيجره كجرّ أمس وغاق». وقد يكون هذا في نسخة المؤلف، أو تصحف عليه نص الكتاب. ولب في معنى لبيك.

4 - الخصائص: 2/-468 469.

5 - انظر الكتاب: 126/1.

6 - الخصائص: 3/-41 43.

7 - انظر الكتاب: 136/2، وانظر الخصائص: 1/-251 252.

أن يكون من الياء لمجئ الفتحة قبله أولى وأحجي. فعلى نحوٍ من هذا فليكن العمل فيما يرد من هذا»[1].

- باب في الاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن، لا على ما يبعد ويقبح: «وتقول على ذلك في تمثيل أيمن من قوله[2]:

* يَبْرِي لها من أيمُنٍ وأشمُلِ *

لا يخلو أن يكون أفْعُلا أو فَعْلُنا أو أيفُلا أو فَيْعُلا. فيجوز هذا كله؛ لأن بعضه له نظير وبعضه قريب مما له نظير؛ الا ترى أن أَفعُلا كثير النظير؛ كأكلُب وأفرخ ونحو ذلك، وأن أيفلا له نظير وهو أنيق في أحد قولي سيبويه فيه، وأن فَعْلُنا يقارب أمثلتهم. وذلك فَعْلَن في نحو خَلْبَن[3] وعَلْجَن[4]؛ قال ابن العجاج:

وخلَّطتْ كُلُّ دِلاثٍ عَلْجَنِ *** تخلِيطَ خرقاءِ اليدين خَلْبَنِ

وأن فَيْعُلا أخت فيعَل كصيرف، وفيعِل كسيِّد»[5].

- باب في فك الصيغ: «ومنه قول الله سبحانه: »حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ«[6] وهو عند سيبويه تكسير شِدّة على حذف زائدته. وذلك أنه لمّا حذف التاء بقي الاسم على شِدّ، ثم كسّره على أشُدّ، فصار كذئب وأَذْؤُب، وقِطْع وأَقْطُع. ونظير شِدّة وأشُد قولهم: نِعمة وأنْعُم، وقال أبو عُبيدة: هو جمع أشَدّ على حذف الزيادة. قال: وربما استكرِهوا على ذلك في الشعر؛ وأنشد بيت عنترة:

عَهْدِي به شَدّ النهارِ كأنَّما *** خُضِب اللّبان ورأسُه بالعِظلِم[7]

1 - الخصائص: 67/3.
2 - أي أبي النجم في أرجوزته الطويلة. والبيت في وصف الراعي لإبل أطال في وصفها.
3 - خلبن: هي الحمقاء.
4 - علجن: هي الناقة الغليظة.
5 - الخصائص: 3/-68 69.
6 - [الأحقاف/15].
7 - اللبان المعروف في الرواية: البنان. واللبان: الصدر، والعظلم: صبغ أحمر، يريد به ما علاه من الدم. وعنترة يتحدث عن قرن له في الحرب، نازله فقتله.

ألا تراه لما حذف همزة أشدّ بقي معه شَدّ، كما ترى، فكسّره على أشُدّ، فصار كضَبذ وأَضُبّ، وصَكّ وأَصُكّ»[1].

- باب في حذف الهمز وإبداله: «وقد يجوز أن تكون اللام المحذوفة هي لام الجر؛ كما حذف حرف الجرّ من قوله: اللهِ أفعل وقولِ رؤبة: خيرٍ عافاك الله وقولِ الآخر[2]:

* رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِه *

وهو من المقلوب؛ أي طلل دار وقفت في رسمه وعليه قراءة الكسائيّ: بما أنزِلَّيك- وقد ذكرناه- وقراءة ابن كثير إنها لَحْدَى الكُبَر وحكاية أحمدِ ابن يحي قول المرأة لبناتها وقد خلا الأعرابيّ بهن: أفي السوَتَنْتُنَّهْ »تريد: أفي السوءة أنتنَّهْ» ومنه قولهم: الله في هذه الكلمة في أحد قولي سيبويه وهو أعلاهما. وذلك أن يكون أصله إلاه، فحذفت الهمزة التي هي فاء»[3].

- باب في التفسير على المعنى دون اللفظ: «اعلم أن هذا موضع قد أتعب كثيراً من الناس واستهواهم، ودعاهم من سوء الرأي وفساد الاعتقاد إلى ما مذِلوا به وتتابعوا فيه؛ حتى إن أكثر ما ترى من هذه الآراء المختلفة، والأقوال المستشنعة، إنما دعا إليها القائلين بها تعلُّقهم بظواهر هذه الأماكن، دون أن يبحثوا عن سرّ معانيها ومعاقد أغراضها. فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: حتَّى الناصبة للفعل، يعني في نحو قولنا: اتَّق الله حتى يُدخلك الجنَّة. فإذا سمع هذا مَن يضعف نظره اعتدّها في جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة»[4].

- باب في أغلاط العرب: «وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد؛ حَكَى سيبويه[5] عن أبي الخطّاب أنهم يقولون في راية: راءة. فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلاً؛ كما يهمزون بعد الألف

1 - الخصائص: 3/-117 118.
2 - انظر الخصائص: 285/1.
3 - الخصائص: 3/-149 150.
4 - الخصائص: 3/-260 261.
5 - انظر الكتاب: 130/2.

الزائدة في فضاء وسقاء. وعلّة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبِه للزائد. والتقاؤهما أن كل واحد منهما ليس أصلاً»[1].

- «وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: سأل رجل سيبويه عن قول الشاعر[2]:

* يا صاحِ ياذا الضامرُ العَنْسِ *

فرفع سيبويه الضامر فقال له الرجل: إن فيها

* والرحلِ ذى الاقتاد والحِلْس *

فقال سيبويه: من هذا هربت. وصعد فى الدَرَجة. فقال أبو الفتح: هذا عندنا محمول على معناه دون لفظه. وإنما أراد: ياذا العنِس الضامر، والرحل ذى الاقتاد فحمله على معناه، دون لفظه[3]»[4].

- باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية: «ومن ذلك حيَّة وحوّاء، فليس حوّاء من لفظ حيَّة كعطَّار من العطر، وقطّان من القُطْن، بل حيَّة من لفظ (ح ي ي) من مضاعف الياء، وحوَّاء من تركيب (ح و ى) كشوَّاء وطوّاء. ويَدلّ على أن الحيَّة من مضاعف الياء ما حكاه صاحب الكتاب[5] من قولهم في الإضافة إلى حَيّة بن بَهْدَلة: حَيَوِىّ. فظهور الياء عيناً في حيوى قد علِمنا منه كون العين ياء، وإذا كانت العين ياء واللام معتلَّة فالكلمة من مضاعف الياء البتة؛ ألا ترى أنه ليس في كلامهم نحو حَيَوْتُ. وهذا واضح»[6].

1 - الخصائص: 277/3.

2 - هو خالد بن المهاجر في رواية الأغاني.

3 - ويريد ابن جني في الجواب عن سيبويه أن الشاعر لما قال: يا هذا الضامر العنس كأنه قال: يا هذا الضامر عنسه، وإذا كان عنسه ضامرا كان ذا عنس ضامر، فكأنه في المعنى يا ذا الضامر العنس أي يا صاحب الضامر العنس؛ فساغ له أن يعطف عليه: والرحل ..

4 - الخصائص: 3/-302 303.

5 - انظر الكتاب: 73/2.

6 - الخصائص: 2/-35 36.

- «ألا ترى أن تكرير الفاء لم يأت به ثبت إلا في مرمرِيس، وحكى غير صاحب الكتاب أيضاً مرمريت، وليس بالبعيد أن تكون التاء بدلاً من السين (...) فإن قلت: فإنا نجد للمرمريت أصلا يجتازه إليه وهو المَرْت، قيل هذا هو الذي دعانا إلى أن قلنا: إنه يجوز أن تكون التاء في مرمريت بدلا من سين مرمريس ولولا أن معنا مَرْتا لقلنا فيه: إن التاء بدل من السين البتّة[1]»[2].

- باب في شجاعة العربية: «ومنه قوله - عزّ اسمه- : »وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ«[3] أي أهلها. وقد حذف المضاف مكرراً؛ نحو قوله تعالى: »فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ«[4] أي من تراب أثَر حافر فرس الرسول. ومثله مسئلة الكتاب: أنت مِنى فرسخان؛ أي ذو مسافة فرسخين»[5].

- «إلا أن استعمال الجملة التي هي صفة للمبتدأ مكانه أسهل من استعمالها فاعلة؛ لأنه ليس يلزم أن يكون المبتدأ اسماً محضاً. كلزوم ذلك في الفاعل؛ ألا ترى إلى قولهم: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه؛ أي سماعك به خير من رؤيته. وقد تقصَّينا ذلك في غير موضع. وقد حُذِفت الصفة ودلَّت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سِير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لِما دلّ من الحال على موضعها»[6].

- «وسألت أبا علي - رحمه الله- عن مسئلة الكتاب[7]: رأيتك إياك قائماً، الحال لمن هي؟ فقال: لـ(إياك). قلت: فالعامل فيها ما هو؟ قال: رأيت هذه الظاهرة. قلت: أفلا تعلم أن (إياك) معمول فعل آخر غير الأول؟ وهذا يقود إلى أن الناصب للحال هو الناصب لصاحبها

1 - هو المكان الذي لا نبت فيه.

2 - الخصائص: 53/2.

3 - [يوسف/82].

4 - [طه/96].

5 - الخصائص: 2/-362 363.

6 - الخصائص: 2/-270 271.

7 - أنظر الكتاب: 393/1، ورأى هذا المثال بصرية حتى يكون «قائما» حالا. ومثال سيبويه: «ضربته إياه قائما». ولم يكن صاحب الحال المبدل منه للفصل بالبدل، وهو في قوة جملة أخرى. وأنت إذا قلت: ضربت الرجل محمدا قائما، كان صاحب الحال البدل لا محالة.

أعني الفعل المقدّر؟ فقال: لمّا لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هذا الظاهر»[1].

- باب في التجريد: «وقد تستعمل الباء هنا فتقول: لقيت به الأسد، وجاورت به البحر، أي لقيت بلقائي إياه الأسد. ومنه مسئلة الكتاب[2]: أمّا أبوك فلك أب، أي لك منه أو به بمكانه أب»[3].

- «وذلك كقولهم في التمثيل من الفعل في حَبَنْطى: فَعَنْلى. فيظهرون النون ساكنة قبل اللام. وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم؛ ألا ترى أن صاحب الكتاب قال: ليس في الكلام مثل قِنْرٍ، وعَنْلٍ»[4].

- باب في مطل الحروف: «ونحو مما نحن عليه حكاية الكتاب[5]: هذا سَيْفُنِي وهو يريد: سيفُ من أمره كذا، أو من حديثه كذا. فلما أراد الوصل أثبت التنوين، ولمّا كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت فيه، فلما لم يجر فيه حرّكه بالكسر –كما يجد في مثله- ثم أشبع كسرته، فأنشأ عنها ياء، فقال سيفني. هذا حكم الساكن الصحيح عند التذكّر»[6].

- «وأنشد أبوزيد:

هل تعرف ببَيْدا إِنَّهْ *** دار لخَوْد قد تِعفَّت إِنَّهْ

فانهلَّت العينان تسفحَنَّهْ *** مثل الجُمَان جال في سِلْكِنَّهْ

لا تعجبي منّي سُلَيْمَى إِنَّهْ *** إنا لحلاَّلون بالثَغْرِنَّهْ

وهذه أبيات عملها (شرحها) أبو عليّ في المسائل البغدادية. فأجاز في جميع قوافيها أن يكون أراد: إنَّ، وبيَّن الحركة بالهاء، وأطال فيها هناك. وأجاز أيضا أن يكون أراد: ببيداء ثم

1 - الخصائص: 428/2.

2 - أنظر الكتاب: 195/1.

3 - الخصائص: 475/2.

4 - الخصائص: 96/3.

5 - انظر الكتاب: 304/2، البيت للنابغة من قصيدته المتجردة. وصدره:

* أزف الترحل غير أن ركابنا *

6 - الخصائص: 3/-130 131.

صرف وشدّد التنوين للقافية، وأراد: في سلك، فبنى منه فِعْلِنًا كفِرْسِن، ثم شدّده لنيّة الوقف، فصار: سلكنَّ. وأراد: بالثغر، فبنى منه للضرورة فَعْلِنا، وإن لم يكن هذا مثالاً معروفاً؛ لأنه أمر ارتجله مع الضرورة إليه، وألحق الهاء في سلكنه والثغرنه؛ كحكاية الكتاب[1]: أعطني أَبْيَضَّه»[2].

- «ولأجل ذلك ما أجاز[3] (سيبويه) في جمع ذَيت إذا سمَّيت بها ذياتٍ بتخفيف الياء، وإن كان يبقى معك من الاسم حرفان، والثاني منهما حرف لين. ولأجل ذلك ما صَحَّ في لغة هُذَيل قولهم[4]: جَوَزات وبَيَضات، لمَّا كان التحريك أمرا عرض مع تاء جماعة المؤنَّث؛ قال:

أبو بَيَضات رائح متأوّب *** رفيق بمسح المنكبين سَبوحُ

فهذا طريق من الجواب عمَّا تقدَّم من السؤال في هذا الباب. وإن شئت سلكت فيه مذهب الكِتاب فقلت: كثر فُعُل، وقلّ فِعِل، وكثرت الواو فاء، وقلَّت الياء هنالك لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون»[5].

- «يدلّ على ذلك أنهم إذا أضافوا إلى نحو أُسَيِّد حذفوا الياء المحرّكة، فقالوا: أُسَيْدِيّ كراهية لتقارب أربع ياءات، فإذا أضافوا إلى نحو مُهَيِّيم لم يحذفوا، فقالوا مُهَيِّيميّ، فقاربوا بين خمس ياءات لَمَّا مُطِل الصوت فلان بياء المدّ. وهذا واضح. فمذهب الكتاب - على شرفه، وعلوّ طريقتِه- يدخل عليه هذا. وما قدّمناه نحن فيه لا يكاد يعرِض شيء من هذا الدَخَل[6] له. فاعرفه وقِسه وتأتّ له ولا تَحْرَجْ صَدْرا به»[7].

- باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف: ومنه قولهم في الخبر. إنما سُمِّيت هانئاً لنهنأ. وعليه جاء نابغة؛ لأنه نبغ فسمي بذلك. فهذا - لعمري- صفة غلبت، فبقي عليها

1 - انظر الكتاب: 283/2.

2 - انظر الخصائص: 3/-168 169.

3 - انظر الكتاب: 102/2.

4 - انظر الكتاب: 191/2. في لغة هذيل.

5 - الخصائص: 3/-183 184.

6 - الدخل: الفساد والعيب.

7 - الخصائص: 3/-184 185.

بعد التسمية بها بعضُ ما كانت تفيده من معنى الفعل من قبل. وعليه مذهب الكتاب[1] في ترك صرف أحمر إذا سمي به، ثم نكِّر. وقد ذكرنا ذلك في غير موضع إلا أنك على الأحوال قد انتزعت من العَلَم معنى الصفة «[2].

- باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد: «وقال:

* أنك يا معاوِيا بن الأفضل[3] *

قال صاحب الكتاب: أراد: يا معاوية، فرخَّمه على يا حارُ، فصار: يا معاوى، ثم رخّمه ثانيا على قولك: يا حارِ فصار: يامعاو؛ كما ترى»[4].

- باب في جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه : «ونحو من ذلك ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: لا أكلِّمك حيرِى دَهْرٍ، بإسكان الياء في الكلام وعن غير ضرورة من الشعر. وذلك أنه أراد: حِيرِىّ دهر - أى امتداد الدهر، وهو من الحَيْرة؛ لأنها مؤذنة بالوقوف والمطاولة- فحذف الياء الأخيرة، وبقيت الياء الأولى على سكونها، وجعل بقاؤها ساكنة على الحال التي كانت عليها قبل حذف الأخرى من بعدها، دليلا على إرادة هذا المعنى فيها، وأنها ليست مبنيَّة على التخفيف في أوّل أمرها؛ إذ لو كانت كذلك لوجب تحريكها بالفتح، فيقال: لا أكلمك حيرَى دهر؛ كقولك: مدة الدهر وأبد الأبد ويد المُسْنَد»[5].

المبحث الثالث: يستدلّ ابن جني بآراء سيبويه لحل بعض المسائل الخلافية

لقد اُخْتُلِف في مذهب أبي الفتح النحوي؛ «فهو بصري عند طائفة، بغدادي عند آخرين، ومتخذ لنفسه منهجاً وسطاً بين الكوفية والبصرية كما يذكر غيرهم، وصاحب

1 - الكتاب: 4/2.
2 - الخصائص: 281/3.
3 - انظر الكتاب: 334/1. الرجز منسوب إلى العجاج:
فقد رأى الرامون البطل *** أنك يا معويا ابن الأفضل
4 - الخصائص: 3/-316 317.
5 - الخصائص: 3/-326 327.

مذهب مستقل كما يصوره بعض الباحثين، وكان في مذهبه هذا أقرب إلى البصريين أو البغدَاديين»[1].

والمُلاحظُ أنّ ابن جني يقول برأي البصريين في معظم المسائل الخلافية؛ لذلك أكّد الأستاذ علي النجار في مقدّمة الخصائص أنّه كان مثل شيخه أبي علي بصرياً؛ «فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب»[2]؛ إلّا أنّه «لا يشترط في النحوي أن يقول بجميع آراء مذهبه فله أن يجتهد ضمن حدود هذا المذهب فيوافق رأي الكوفيين أو ينفرد برأيه في طائفة من المسائل –كما هو معلوم- وهذا الاجتهاد والمخالفة لا ينزع عنه صفته في انتمائه إلى مدرسته»[3]. ويمكن أن نقدّم نماذج من دراسات ابن جني في المسائل الخلافية، والتي قال فيها برأي البصريين ومن ذلك:

المصدر أصل والفعل فرع عليه، وقد جاء في الخصائص: «وقد دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع؛ ألا تراهم يعلّون المصدر لإعلال فعله، ويصحّحونه لصحّته. وذلك نحو قولك: قمت قياما، وقاومت قِوَاما. فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهل بقي في وضوح الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض شبهة!»[4].

يقول ابن جني: «قد أحَطْنا عِلْماً بأن الفعل إنّما يُشتقّ من الحدث لا من الجوهر؛ ألا ترى إلى قوله[5] (وأمّا الفِعْل فأمثِلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء) فإذا كان كذلك وجب أن يكون استنوق مشتقّا من المصدر»[6]. وقال: «وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يَتَخالج شكّ في الفعل الذي هو الفرع»[7].

1 - ابن جني النحوي: فاضل السامرائي، ص: 245.
2 - مقدمة الخصائص، ص: 44.
3 - انظر كتاب ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي، ص: 252.
4 - الخصائص: 113/1.
5 - يريد سيبويه في صدر كتابه.
6 - انظر الخصائص: 119/1.
7 - الخصائص: 121/1.

«وأبو الفتح يستعمل اصطلاحات البصريين فيما يبحث كما يبدو في جميع كتبه»[1]. وقد تساءل الدكتور فاضل السامرائي: مع من يعد ابن جني نفسه؟ وأجاب بأنّ النّاظر في كتب أبي الفتح لا شك واجد أنّه يعدّ نفسه من البصريين لا من البغداديين؛ خصوصاً حين يقول في الخصائص: «ولم يثبت أصحابنا «قنيت» وإن كان البغداديون قد حكوها»[2]. «وأصحابه هنا هم البصريون فإنّهم هم الذين لم يثبتوا «قنيت» فهو كما ترى قد وضع نفسه بمعزل عن البغداديين»[3].

وممّا خالف به ابن جني سيبويه:

الهنّك: قيل همزة أن مبتدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده يقول ابن جني: «(لهِنّك قائم) أي لَئنَّك قائم. وعليه قوله –فيما رويناه عن محمد بن سلمة عن أبي العباس[4]-:

ألا يا سَنَا برقٍ على قُلَلِ الحِمَى *** لهِنَّكَ مِن برقٍ عليَّ كريمُ»[5].

هذا ما اختاره ابن جني وابن مالك، وذهب سيبويه وابن السراج إلى أنها لام قسم مقدر لا لام أن. قال سيبويه وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

توكيد المحذوف في نحو الذي ضربت نفسَه زيد: أجازه الخليل وسيبويه والمازني، ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني[6] وثعلب[7].

ولا يبالي ابن جني إذا وافق الجمهور أو خالفهم –أحياناً- بانفراده بآرائه الخاصّة، وهذا يدلّ على سعة صدر ابن جني ورحابة فكره وغزارة معرفته وهي درجة سامية ومستوى رفيع لا يصله إلاّ القليل من العلماء المجدّين والمجتهدين.

1 - ابن جني النحوي: فاضل السامرائي، ص: 265.
2 - الخصائص: 137/1.
3 - ابن جني النحوي: فاضل السامرائي، ص: 268.
4 - هو المبرد.
5 - الخصائص: 315/1.
6 - يقول ابن جني: «إذا كان المحذوف للدّلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاءِ المحذوفةِ في نحو قولك: الذي ضربت زيد، فتقولَ: الذي ضربت نفسَه زيد؛ كما تقول: الذي ضربته نفسَه زيد؟ قيل هذا عندنا غير جائز..». انظر الخصائص: 287/1.
7

والمُلاحظُ أنّ ابن جني قد اعتمد في نُصرة مذهبه ومذهب سيبويه –خاصّة- على سبيل الإنصاف لا التعصّب والإسراف؛ فقد كان واسع الأفق لا ينتقص من مخالفي مذهبه؛ كما أنّه لا يمتنع أن يقول برأي غيره إذا رآه أقوى حجّة وأوضح دليلاً:

-قال ابن جني في جمع أشد على حذف الزيادة: «ويجوز عندي أيضا أن يكون جمع أجمع على حذف الزيادة؛ وعليه حمل أبو عُبيدة قول الله تعالى: «ولمّا بَلَغَ أشدّه» أنه جمع أشَدّ، على حذف الزيادة (...) وذهب سيبويه في أشُد هذه إلى أنها جمع شِدّة كنِعمة وأنْعُم. وذهب أبو عثمان[1] فيما رويناه عن أحمد بن يحيى عنه إلى أنه جمع لا واحد له»[2].

-«ومثل ذلك ما نقوله في «عُيَنة» أنه إنما سُمِّي به مصغَّرا فبقي بعدُ بحاله قبلُ، ولو كان إنما حُقِّر بعد أن سمِّي بهِ لوجب ترك إلحاق علامة التأنيث بهِ؛ كما أنك لو سمَّيت رجلا هندا، ثم حقَّرت قلت: هُنَيد: ولو سميته بها محقَّرة قبل التسمية لوجب أن تُقِرَّ التاء بحالها، فتقول: هذا هُنَيدة مقبِلا. هذا مذهب الكتاب[3] وإن كان يونس يقول بضده»[4].

-جواز تقديم خبر ليس عليها: «وذلك كإنكار أبي العبّاس (المبرد) جواز تقديم خبر ليس عليها؛ فأحَدُ ما يحتجّ به عليه أن يقال له: إجازةُ هذا مذهب سيبويه[5] وأبي الحسن وكافّة

---

1 - أبو عثمان المازني (ت 249هـ. وجاء في سرّ الصناعة في حرف الباء: «أخبرنا محمد بن الحسن عن أحمد بن يحي، قال قال أبو عثمان يعني المازني ...» وأحمد بن يحيى الذي يروي عنه محمد بن الحسن هو ثعلب بلا ريب.

2 - الخصائص: 86/1.

3 - انظر كتاب سيبويه: 137/2.

4 - الخصائص: 157/1.

5 - عبارة ابن عقيل عند قول ابن مالك:

* ومنع سبق خبر ليس اصطفى *

«اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين –ومنهم المنصف- إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز، فتقول: قائما ليس زيد. واختلف النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز وقوم المنع». وفي الإنصاف في المسألة 8، ص 73: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها. وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصؤيين؛ وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز خبر ليس عليها» وفي الإرتشاف نسخة الدار رقم 1006 نحو في الورقة 167: «أما تقديم خبر ليس عليها فذهب جمهور الكوفيين والمبرد وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز. وذهب قدماء البصريين والفراء وابوعلي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ أبو علي إلى جواز ذلك، واختاره ابن عصفور، وروي أيضا عن السيرافي. واختلف النقل في ذلك عن سيبويه، فنسب الجواز والمنع إليه. وقال ابن جني في الخصائص عن المبرد خالف في ذلك البصريين والكوفيين».

أصحابنا، والكوفيون أيضاً معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبا للكافّة من البلدين (البصرة والكوفة) وجب عليك –يا أبا العبّاس- أن تنفِر عن خلافه، وتستوحِشَ منه ولا تأنس بأوّل خاطرٍ يبدو لك فيه»[1].

-الياء في طيس أصل وفي طيسل زائدة: «ومن ذلك قولهم: عدد طَيْس، وطَيْسل. فالياء في طيس أصل، وتركيبه من »ط ي س» وهي في طيسل زائدة، وهو من تركيب »ط س ل» (...) وذهب سيبويه[2] في عنسل إلى زيادة النون[3] (...) وذهب محمد بن حبيبَ في ذلك إلى أنه من لفظ العَنْس وأن اللام زائدة، وذهب بها مذهب زيادتها في ذلك، وأُولالِك، وعَبْدَل وبابه. وقياس قول محمد ابن حبيبَ هذا أن تكون اللام في فيشلة وطيسل زائدة. وما أراه إلا أضعف القولين؛ لأن زيادة النون ثانيةً أكثر من زيادة اللام في كل موضع، فكيف بزيادة النون غير ثانية»[4].

-الهمزة معرضة للعلة وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة: «وليس كذلك حديث الياء والواو والألف في الاعتلال، بل ذلك فيها في عامّ أحوالها التي اعتلّت فيها أمر واجب أو مستحسن في حكم الواجب، أعني باب حارِيّ، وطائيّ، وياجَلُ، وياءسُ، وآيةٍ في قول سيبويه[5]. فإن قلت فقد قرأ الأعمش بعذاب بيئس، فإنما ذاك لأن الهمزة وإن لم تكن حرف علة فإنها معرضة للعلة، وكثيرة الانقلاب عن حروف العلة فأجريت بيئس عنده مجرى سيد، وهين، كما أجريت التجزئة مجرى التعزية في باب الحذف والتعويض، وتابع أبو بكر البغداديين في أن الحاء الثانية في حثحثت بدل من ثاء، وأن أصل حثثت. وكذلك قال في نحو ثرة وثرثارة: إن الأصل فيها ثرارة فأبدل من الراء الثانية ثاء فقالوا ثرثارة»[6].

---

1 - الخصائص: 1/188-189.

2 - انظر الكتاب: 2/350. وعبارته: «ومما جعلته زائدا بثبت العنسل لأنهم يريدون العسول» وتراه لم يورد البيت الذي أورده المِلف. والعنسل الناقة السريعة.

3 - وأخذها من قوله (أي لبيد، وقيل النابغة الجعدي. وانظر اللسان في عسل-:

عَسَلان الذئب أمسى قارِباً *** بَرَدَ الليلُ عليهِ فنسل

4 - الخصائص: 2/48-49.

5 - انظر الكتاب: 2/388.

6 - الخصائص: 2/54-55.

-باب في المثلين: كيف حالهما في الأصليّة والزيادة، وإذا كان أحدهما زائدا فأيُّهما هو؟ «ومنها أن أهل الحجاز يقولون للصوّاغ: الصّيّاغ فيما، رويناه عن الفرّاء؛ وفي ذلك دلالة على ما نحن بسبيله. ووجه الاستدلال منه أنهم كرهوا التقاء الواوين (...) فصار تقديره: الصِيْواغ، فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو للياء قبلها، فقالوا الصَّيَّاغ. فإبدالهم العين الأولى من الصوّاغ دليل على أنها هي الزائدة؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه بالأصل (...) واذكر قول الخليل وسيبويه في باب مَقُول ومَبيع، وأن الزائد عندهما هو المحذوف، أعني واو مفعول؛ من حيث كان الزائد أولى بالإعلال من الأصل. فإن قلت: فما أنكرت أن يكونوا إنما أبدلوا العين الثانية في صوّاغ دون الأولى، فصار التقدير به إلى صَوْياغ، ثم وقع التغيير فيما بعد؟ قيل: يمنع من ذلك أن العرب إذا غيَّرت كلمة عن صورة إلى أخرى اختارت أن تكون الثانيةُ مشابهة لأصول كلامهم ومُعتاد أمثلتهم»[1].

-باب في اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكون: «ومن ذلك أن توقع في قافية اسماً لا ينصرف منصوباً في لغة من نون القافية في الإنشاد نحو قوله[2]:

* أَقِلِّى اللوم عاذِلَ والعِتابَنْ *

فتقول في القافية: رأيت سعاداً، فأنت في هذه النون مخيَّر: إن شئت اعتقدت أنها نون الصرف، وأنك صرفت الاسم ضرورة، أو على لغة[3] من صرف جميع ما لا ينصرف، كقول الله تعالى: »سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا»[4] وإن شئت جعلت هذه النون في سعاداً نون الإنشاد كقوله:

دايَنْتُ أَرْوَى والديونُ تُقْضَنْ *** فمطَلَتْ بعضاً وأدّتْ بَعْضَنْ[5]

---

1 - الخصائص: 2/67-65.

2 - أي جرير، وهو مطلع قصيدته المشهورة في هجاء الراعي النمري. وتمامه:

* وقولي إن أصبت لقد أصابن *

3 - هذه لغة حكاها ثعلب على ما في الأشموني والتصريح في أواخر باب ما لا ينصرف. وحكاها الأخفش على ما في الهمع 73/1، وقال: «وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام».

4 - [الإنسان/4].

5 - ورد هذا الرجز في الكتاب: 300/2.

وكذلك تكون النون التي في قوله: وأدّت بعضن، هي اللاحقة للإنشاد؛ كقوله[1]:

* يا أَبَتَا علّكَ أو عساكَنْ *

ولكن إنما يُفعَل ذلك في لغة من وقف على المنصوب بلا ألف؛ كقول الأعشى:

* وآخُذ مِن كل حَيّ عِصَمْ *

وكما رويناه عن قطرب من قول آخر:

شئِزٌ[2] جنبِي كأنّي مُهْدَأٌ *** جعل القينُ على الدِّفِّ إبر

وعليه قال أهل هذه اللغة في الوقف: رأيت فَرَحْ. ولم يحك سيبويه هذه اللغة لكن حكاها الجماعة: أبو الحسن، وأبو عُبَيْدَة، وقُطْرُب، وأكثر الكوفيّين. فعلى هذه اللغة يكون قوله:

* فمطلَتْ بعضاً وأدّت بعضن *

إنما نونه نون الإنشاد لا نون الصرف؛ ألا ترى أن صاحب هذه اللغة إنما يقف على حرف الإعراب ساكنا، فيقول: رأيت زَيْد، كالمرفوع والمجرور. هذا هو الظاهر من الأمر»[3].

-باب في اتفاق المصاير على اختلاف المصادر: «ومن ذلك قولك في الإضافة إلى مائة في قول سيبويه ويونس جميعاً فيمن ردَّ اللام: مِئَوِيّ كمِعَوِيّ فتوافق اللفظان على أصلين مختلفين. ووجه ذلك أن مائة أصلها عند الجماعة مِئْية ساكنة العين، فلمّا حذفت اللام تخفيفاً جاورَتِ العينُ تاء التأنيث، فانفتحت على العادة والعُرْف في ذلك فقيل: مئة. فإذا رددت اللام فمذهب سيبويه أن يقِرَّ العين بحالها متحرّكة وقد كانت قبل الردّ مفتوحة، فتقلب لها اللام ألفاً، فيصير تقديرها: مِئا كمِعي فإذا أضفت إليها أبدلت الألف واوا فقلت: مِئَوِيّ كثِنَوِيّ»[4].

1 - أي رِبة، وقيل العجاج. وانظر الكتاب: 388/1، 299.

2 - شئِز: قلِق.

3 - الخصائص: 98-95.

4 - الخصائص: 106/2.

-باب في الإدغام الأصغر: «ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق؛ نحوشِعِيرٍ، وبِعِيرٍ، ورِغِيفٍ. وسمعت الشجريّ غير مرّة يقول: زئِير الأسد، يريد الزَئِير. وحكى أبو زيد عنهم: الجنّةُ لمن خاف وِعِيد الله. فأمّا مِغِيرة فليس إتباعه لأجل حرف الحلق؛ إنما هو من باب مِنْتِنٍ، ومن قولهم أنا أَجُوءُك وأَنْبُؤُك. والقُرُفْصَاء، والسُلُطان، وهو مُنْحُدُر من الجَبَل، وحكى سيبويه أيضاً مُنْتُن ففيه إذاً ثلاث لغات: مُنْتِنٍ وهو الأصل، ثم يليه مِنْتِنٍ وأقلها مُنْتُن. فأما قول من قال: إنّ مُنْتِنٍ من قولهم أنتن، ومِنْتِنٍ من قولهم نَتُن الشيء فإن ذلك لكنة منه»[1].

-«وقال محمد بن حبيب في الفَرْتَنَى الفاجرة: إنها من الفُرَات، وحَكَم بزيادة النون والألف. فهي على هذا كقولهم لها هَلُوك. قال الهذليّ:

السالك الثُّغرةِ اليقظانِ كالئِها *** مَشْىَ الهلوكِ عليها الخَيْعَل الفُضُل[2]

وقياس مذهب سيبويه أن تكون فَرْتَنَى فعللى رباعية كجحجبى. ومنه الفُرَات لأنه الماء العذب، وإذا عَذُب الشيء مِيل عليه، ونِيل منه؛ ألا ترى إلى قوله:

مُمْقِرٌ مُرٌّ على أعدائه *** وعلى الأدنين حُلْو كالعَسَل[3]»[4].

-باب في التطوع بما لا يلزم: «ومما يسأل عنه من هذا النحو قول الثقفيّ يزيد بن الحَكَم:

وكم منزلٍ لولاي طحتَ كما هَوَى بها *** بأجرامه من قُلّة النِيق مُنْهَوِ

التزم الواو والياء فيها كلّها. والجواب أنها واوية لأمرين: أحدهما أنك إذا جعلتها واويَّة كانت مطلقة، ولو جعلتها يائية كانت مقيَّدة؛ والشعر المطلَق أضعاف المقيَّد، والحمل إنما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقلّ. (...) فإن قلت: فإن هذه القلة أفخر من الكثرة؛ ألا ترى أنها دالَّة على قوّة الشاعر (...) قيل: كيف تصرّفت الحال فينبغي أن يحمل على الأكثر

1 - الخصائص: 143/2.

2 - الثغرة موضع المخافة، وكالئها: حافظها. والخيعل ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر. والفضل هو الخيعل ليس تحته إزار ولا سراويل. يقول: إن من شأنه سلوك موضع المخافة متمكنا منها غير هياب كما تمشي المرأة المتبخترة.

3 - قائله لبيد، وهو من قصيدة في مرثية أربد في الديوان. وأمقر الشيء: إذا كان مرّا كالمقر وهو الصبر.

4 - الخصائص: 167/2.

لا على الأقلّ، وإن كان الأقلّ أقوى قياساً؛ ألا ترى إلى قوة قياس قول بني تميم في «ما» وأنها ينبغي أن تكون غير عاملة في أقوى القياسين عن سيبويه. ومع ذا فأكثر المسموع عنهم إنما هو لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن. وذلك أننا بكلامهم ننطق فينبغي أن يكون على ما استكثروا منه يحمل. هذا هو قياس مذهبهم وطريق اقتفائهم»[1].

-«وقال سيبويه[2] في ميم فاعلته مفاعلة: إنها عوض من ألف فاعلته. وتتبع ذلك محمد بن يزيد، فقال: ألف فاعلت موجودة في المفاعلة فكيف يعوَّض من حرف هو موجود غير معدوم. وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا. لكن الألف في المفاعَل بلا هاء هي ألف فاعلته لا محالة، وذلك نحو قاتلته مقاتلاً، وضاربته مضارَباً، قال:

أقاتِلُ حتى لا أرى لي مقاتَلاً *** وأنجو إذا لم ينج إلاَّ المكيَّس

وقال:

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتَلاً *** وأنجو إذا غُمَّ الجبان من الكرب[3]

فأمّا أقمت إقامة، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة. وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال، على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع ومقُول. والخلاف في ذلك قد عُرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك»[4].

-باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها: «أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف. وقال غيره: معه. وذهب غيرهما إلى أنها تحدث قبله. قال أبو علي: وسبب هذا الخلاف لُطْف الأمر وغموض الحال. فإذا كان هذا أمرا يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفاً وبالتوقف فيه لَبْساً. فمِمَّا يشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودنا إياها فاصلة بين المثلين مانعة من إدغام الأول في الآخر؛ نحو الملل

1 - الخصائص: 2/259-260.

2 - انظر الكتاب: 2/243، وانظر هامش الكتاب في الموطن السابق.

3 - انظر الخصائص: 1/367.

4 - الخصائص: 2/304-305.

والضّعَف والمَشَش؛ كما تفصل الألف بعدها بينهما؛ نحو الملال والضفاف والمشاش. وهذا مفهوم»[1].

-باب في ملاطفة الصنعة: «ومن ذلك مذهب أبي الحسن في قول الله تعالى: «وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً»[2] لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار تجزيه، ثم حذف الضمير فصار تجزى. فهذا ملاطفة من الصنعة. ومذهب سيبويه أنه حذف فيه دفعة واحدة»[3].

-باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعا فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟: «ومثله قول الآخر[4]:

* جارية من قيسٍ ابنِ ثعلبه *

(...) ألا ترى أن العالم الواجد قد يجيب في الشيء الواحد أجوبة وإن كان بعضها أقوى من بعض، ولا تمنعه قوة القَوّى من إجازة الوجه الآخر، إذ كان من مذاهبهم وعلى سمت كلامهم (...) فإذا رأيت العالِم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الأجوبة الجائزة فيه فلأنه وضع يده على أظهرَها عنده، فأفتى به وإن كان مجيزاً للآخر وقائلاً به ألا ترى إلى قول سيبويه[5] في قولهم: لفه مائة بِيضاً: إنه حال من النكرة وإن كان جائزاً أن يكون بِيضا حالاً من الضمير المعرفة المرفوع في له. وعلى ذلك حمل قوله[6]:

* لعزَّة موحشا طلل *

فقال فيه: إنه حال من النكرة ولم يحمله على الضمير في الظرف. أفيحسن بأحد أن يدَّعى على أحد متوسّطينا أن يَخفى هذا الموضعُ عليه، فضلاً عن المشهود له بالفضل:

---

1 - الخصائص: 2/321-322.

2 - [البقرة/48].

3 - الخصائص: 2/473.

4 - انظر الكتاب: 2/148. الشاعر هو الأغلب العجليّ. والشطر من أرجوزة يذكر فيها امرأة كان يهاجيها، تسمى كلبة وقد عناها بالجارية.

5 - انظر الكتاب: 1/272.

6 - الشاعر هو كثير عزة. انظر الكتاب: 1/276.

سيبويه. نعم، وربما أفتى بالوجه الأضعف عنده؛ لأنه على الحالات وجه صحيح. وقد فعلت العرب ذلك عينه ألا ترى إلى قول عُمَارة لأبي العباس وقد سأله عما أراد بقراءته: «وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ» فقال له: ما أردت؟ فقال أردت: سابقٌ النهار؛ فقال له أبو العباس: فهلاَّ قلتَه؟ فقال لو قلتُه لكان أوزن أي أقوى. وهذا واضح. فاعرف ذلك ونحوه مذهباً يقتاس به ويُفزع إليه»[1].

-باب في تسمية الفعل: «ومنها لبِّ وهو اسم اسم لبَّيْك، وَوَيْك: اسم أتعجّب. وذهب الكسائيّ إلى أن ويك محذوفة من ويلك؛ قال[2]:

* ... ... ويك عنترَ أقدِم *

والكاف عندنا للخطاب حرف عارٍ من الأسميَّة. وأما قوله تعالى: «وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء»[3] فذهب سيبويه[4] والخليل إلى أنه وَيْ، ثم قال: كأن الله. وذهب أبو الحسن إلى أنها ويك، حتى كأنه قال عنده: أعجب أن الله يبسط الرزق.

ومن أبيات الكتاب[5]:

وَيْ كأنْ مَنْ يكن له نَشَب يُحْ *** بَبْ ومن يفتقرْ يعش عَيْشَ ضُرِّ

والرواية تحتمل التأويلين جميعاً»[6].

-باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضِدّه على وجه: «ومن ذلك قوله[7]:

إذا المرء لم يخش الكريهَة أَوشكتْ *** حبال الهُوَينَى بالفتى أن تَقَطَّعا

---

1 - الخصائص: 2/491-492.

2 - هو عنترة في معلقته، والبيت بتمامه:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها *** قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

3 - [القصص/82].

4 - انظر الكتاب: 1/290.

5 - انظر الكتاب: 1/290.

6 - الخصائص: 3/40-41.

7 - أي كحلبة العرني. وهو من مقطوعة في المفضليات.

وهذا عندهم قبيح، وهو إعادة الثاني مظهَرا بغير لفظه الأول؛ وإنما سبيله أن يأتي مضمَراً؛ نحو: زيد مررت به. فإن لم يأت مضمراً وجاء مظهرا فأجود ذلك أن يعاد لفظ الأول البتّ؛ نحو: زيد مررت بزيد، كقول الله سبحانه: «الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ» و«الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ»؛ وقوله[1]:

لا أرى الموت يسبق الموتَ شيءٌ *** نغَّص الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا

ولو قال: زيد مررت بأبي محمد وكنيته أبو محمد لم يجز عند سيبويه، وإن كان أبو الحسن قد أجازه. وذلك أنه لم يعد على الأوّل ضميره، كما يجب، ولا عاد عليه لفظه. فهذا وجه القبح. ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن وذلك أنه لمّا لم يعد لفظ الأوّل البتّة، وعاد مخالفا للأوّل شابه -بخلافه له- المضمر الذي هو أبدا مخالف للمظهر «[2].

-باب في تركيب المذاهب: «قد كنا أفرطنا في هذا الكتاب تركيب اللغات[3]. وهذا الباب نذكر فيه كيف تتركب المذاهب إذا ضممت بعضها إلى بعض وأنتجت بين ذلك مذهبا. وذلك أن أبا عثمان كان يعتقد مذهب يونس في ردّ المحذوف في التحقير وإن غنِي المثال عنه، فيقول في تحقير هارٍ: هو يئر، وفي يضع اسم رجل: يويضِع، وفي بالة من قولك ما باليت به بالة: بويلية. وسيبويهِ إذا استوفى التحقيرُ مثاله لم يردد ما كان قبل ذلك محذوفاً. فيقول هُوَيْر، ويُضيْع، وبَويْلة. وكان أبو عثمان أيضاً يرى رأي سيبويه في صرف[4] نحو جَوارٍ عَلَما وإجرائه بعد العلميّة على ما كان عليه قبلها. فيقول في رجل أو امرأة اسمها جَوارٍ أو غواشٍ بالصرف في الرفع والجرّ على حاله قبل نقله، ويونس لا يصرف ذلك ونحوه عَلَما، ويُجريه مُجرى الصحيح في ترك الصرف. فقد تحصَّل إذًا لأبي عثمان مذهب مركّب من مذهبَي الرجلين؛ وهو الصرف على مذهب سيبويه، والرد على مذهب يونس. فتقول على قول أبي عثمان في تحقير اسم رجل سمَّيته بيَري: هذا يُرَيْءٍ كيرَيع. فترد الهمزة على قول يونس وتصرف على قول سيبويه. ويونس يقول في هذا: يُرَيْئى بوزن يُرَيْعِي فلا يصرِف. وقياس قول سيبويه يُرَىٌّ، فلا يردّ، وإذا لم يردّ لم يقع الطَرَف بعد كسرة، فلا يصرف إذاً، كما لم يصرف أُحَيّ تصغير أَحْوي.

1 - انظر الكتاب: 30/1. البيت لسوادة بن عديّ. وقيل لأمية بن أبي الصلت.

2 - الخصائص: 3/53-54.

3 - انظر الخصائص: 374/1.

4 - يريد بالصرف التنوين. ومعروف أنه تنوين عوض لا تنوين صرف.

وقياس قول عيسى أن يصرف فيقول: يُرَيٌّ؛ كما يصرف تحقير أحوي: أُحَيٌّ. فقد عرفت إذاً تركب مذهب أبي عثمان من قولي الرجلين»[1].

-«فإن خفّفت همزة يُرَيْءٍ قلت يريِّ، فجمعت في اللفظ بين ثلاث ياءات، والوسطى مكسورة. ولم يَلْزمْ حذف الطَّرف للاستثقال، كما حذف في تحقير أحوي إذا قلت: أُحَيّ؛ من قِبَل أن الياء الثانية ليست ياء مخلَصة، وإنما هي همزة مخففة فهي في تقدير الهمز. فكما لا تحذف في قولك: يُرَيْءٍ، كذلك لا تحذف في قولك: يُرَيِّي. ولو ردّ عيسى كما ردّ يونس لَلَزِمَهُ ألاّ يصرف في النصب لتمام مثال الفعل؛ فيقول: رأيت يريئِ ويريِّيَ، وأن يصرف في الرفع والجر على مذهب سيبويه حملا لذلك على صرف جوارٍ»[2].

-«ومن ذلك قول أبي عُمَر[3] في حرف التثنية: إن الألف حرف الإعراب ولا إعراب فيها، وهذا هو قول سيبويه. وكان يقول: إن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب. وهذا هو قول الفرّاء، أفلا تراه كيف تركّب له في التثنية مذهب ليس بواحد من المذهبين الآخرين»[4].

-باب في وجوب الجائز: «وكذلك البريَّة فيمن أخذها من برأ الله الخلق -وعليه أكثر الناس -والنبي عند سيبويه[5] ومن تبعه فيه، والذُّرِّيَّة فيمن أخذها من ذرأ الله الخَلْق. وكذلك ترى وأرى ونرى ويرى في أكثر الأمر، والخابية، ونحو ذلك مما أُلزِم التخفيف. ومنه ما أُلزم البدل وهو النبي -عند سيبويه- وعِيد لقولهم: أعياد، وعُيَيد(...) فاعرف ذلك ونحوه مذهباً للعرب، فمهما ورد منه فتلقّه عليه»[6].

-باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين : «ومن ذلك قول الله تعالى: »وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»[7]. فذهب الخليل وسيبويه فيه إلى أنه وَيْ مفصول، وهو اسم سمِّي به الفعل في الخبر، وهو معنى أعجب، ثم قال مبتدئاً: كأنه لا يفلح الكافرون وأنشد فيه:

1 - الخصائص: 3/71-72.

2 - الخصائص: 3/73.

3 - هو الجرميّ. وانظر في الإنصاف المسألة الثالثة.

4 - الخصائص: 3/73.

5 - انظر الكتاب: 2/170. ويأخذها بعض اللغويين من البرى أي التراب.

6 - الخصائص: 3/86-87.

7 - [القصص/82].

ويْ كأن من يكن له نشب يُحـ *** ـبَبْ ومن يفتقر يعِشْ عيش ضرِّ[1]

وذهب أبو الحسن فيه إلى أنه: وَيْكَ أنه لا يفلح الكافرون، أراد: ويك أي أعجب أنه لا يفلح الكافرون، أي أعجب لسوء اختيارهم ونحو ذلك فعلّق أن بما في ويك من معنى الفعل، وجعل الكاف حرف خطاب بمنزلة كاف ذلك وهنالك. قال أبو علي ناصراً لقول سيبويه: قد جاءت كأنّ كالزائدة؛ وأنشد بيت عمر[2]:

كأنني حين أمسي لا تكلّمني *** ذو بُغية يشتهى ما ليس موجودا

أي أنا كذلك. وكذلك قول الله سبحانه «وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ» أي هم لا يفلحون. وقال الكسائيّ: أراد: ويلك، ثم حذف اللام»[3].

-إعلال واو ثيرة: «فأما ثيرة ففي إعلال واوه ثلاثة أقوال: أما صاحب الكتاب[4] فحمله على الشذوذ، وأما أبو العباس[5] فذكر أنهم أعلّوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور، وهو القطعة من الأقِط لأنهم لا يقولون فيه إلا ثِوَرة بالتصحيح لا غير. وأمّا أبو بكر فذهب في إعلال ثِيَرة إلى أن ذلك لأنها منقوصة من ثيارة، فتركوا الإعلال في العين أمارةً لما نَوَوْه من الألف؛ كما جعلوا تصحيح نحو اجتوروا، واعتونوا، دليلا على أنه في معنى ما لا بدّ من صحته، وهو تجاوروا وتعاونوا. وقد قالوا أيضا: ثِيْرة»[6].

-«وأما تنوفى[7] فمختلف في أمرها. وأكثر أحوالها ضعف روايتها، والاختلاف الواقع في لفظها. وإنما رواها السُكَّريّ وحده، وأسندها إلى امرىء القيس في قوله:

1 - انظر الخصائص: 41/3.

2 - يزيد عمر بن ربيعة. أنظر اللسان (عود-.

3 - الخصائص: 3/169-170.

4 - انظر الكتاب: 369/2. ولفظه: «وقد قالوا: ثورة وثيرة. قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا ذلك، كما استثقلوا أن تثبتفي ديم. وهذا ليس بمطرد، يعني ثيرة.

5 - يريد المبرد، وأبو بكر هو ابن السراج.

6 - الخصائص: 1/112-113.

7 - تنوفى: إسم موضع.

كأن دثاراً حلقت بلبونه *** عقاب تنوفى لا عقاب الفواعل[1]

والذي رويته عن أحمد بن يحيى:

* عقاب تَنُوَفَ لا عقاب القواعل *

وقال القواعل إكام حولها؛ وقال أبو حاتم: هِي ثَنِيَّة طَيِّء وهي مرتفعة. وكذا رواها ابن الأعرابي وأبو عَمْرو الشيباني. ورواية أبي عبيدة: تَنُوفَى. وأنا أرى أنَّ تنوف ليست فَعُولاً؛ بل هي تفعل من النوف وهو الارتفاع. سميت بذلك لعلوّها. ومنه أناف على الشيء إذا ارتفع عليه، والنَيِّف في العدد من هذا؛ هو فَيْعِل بمنزلة صَيِّب ومَيِّت. ولو كسَّرْت النيف على مذهب أبي الحسن لقلت: نياوف، فأظهرْت عينه. فتنوف -في أنه علم، على تفعُل- بمنزلة يشكر، ويعصر. وقلت مرّة لأبي علي -وهذا الموضع يقرأ عليه من كتاب أصول أبي بكر رحمه الله-: يجوز أن يكون تنوفى مقصورة من تنوفاء بمنزلة بَرُوكاء فسمع ذلك وعرف صحَّته»[2].

المبحث الرابع: الانتصار لنفسه أو لبعض شيوخه.

ينصح ابن جني -في كتابه المنصف- كلّ من يطّلع على كتاب ذي قيمة وينظر في مؤلّف قد عُنِي به وَاضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مُصَنِّفُه، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كَتَب بأن يلتزم بالأمور الآتية:

-أن يحمد الله على ما وهبه له مِن فهْمه.

-وأن يُسلِّم لصاحبه ما وَفَّره اللهُ عليه منْ حفْظه.

-وأن يعتزِيَ فيما يحكيه عنه إليه.

1 - دثار راعي إبل امرئ القيس. واللبون: الإبل ذوات اللبن. والفواعل: الجبال الصغار. كان امرؤ القيس نزل في طيء فأغير على إبله ونهبت، فهو يقول: كأنما اختطفتها عقاب فحلّقت بها في الجو، والتحليق: ارتفاع الطائر فلا يرجى رجوعها. ووصف أن العقاب عقاب هضبة عالية ليكون أقوى لها.

2 - الخصائص: 3/191-192.

«فإن فَعَل ذلك فَعلى مَحَجَّةِ أهْل العلم والأدَبِ وَقف، وإن أبَى إلا كُفْران النّعمة فَعَن المروءة والإنسانية صَدَف»[1].

وأمّا موقف ابن جني من سيبويه فإنّه موقف الحبّ والإعجاب والتقدير البالغ له ولكتابه، وهو يكرّر الاعتراف بهذا في كثير من المواضع في كتابه الخصائص، ومن أمثلة ذلك ما جاء في الخصائص في باب القول على إجماع أهل العربيَّة متى يكون حُجَّة يقول ابن جني: «إذا قال العالِم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا»[2].

ومن خلال النّظر في نصيّ ابن جني يظهر أنّ منهجه في الاغتراف من معارف الأسلاف والاختلاف معهم يرتكز على الاقتداء والإتباع؛ إلاّ أنّ مسألة الاقتداء والإتباع –في نظره- لا تنفي مسألة الإبداع واستقلالية الرأي، وأسوق هذه النصوص مستغنية عن التّعليق ولو شئت لنقلت الكثير جدّاً، وإن شئت فارجع إلى الخصائص ففيه ما يدلّك على سموّ مكانة الكتاب وصاحبه وعلوّ منزلته:

-«ومثله ما رويناه عنهم من قولهم: رجل إِنْزَهْوٌ، وامرأة إِزَنْهُوة، ورجال إِنْزهْوون، ونساء إِنْزَهْوات، إذا كان ذا زهو[3]؛ فهذا إذاً إِنْفَعْل. ولم يحك سيبويه من هذا الوزن إلا إنقحلا وحده؛ وأنشد الأصمعيّ -رحمه الله-:

* لما رأتني خَلَقاً إِنْقَحْلا *

ويجوز عندي في إنزهوٍ غيرُ هذا، وهو أن تكون همزته بدلاً من عين، فيكون أصلَه عِنْزَهْو: فِنْعَلْو، من العِزْهَاة، وهو الذي لا يقرب النساء. والتقاؤهما أن فيه انقباضا وإعراضا، وذلك طَرَف من أطراف الزهو»[4].

---

1 - انظر كتاب **المُنْصِف**: **شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التَّصْرِيف** للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة، وعبد الله أمين أحد نظار مدارس المعلمين الأولين السابقين، إدارة إحياء التراث القديم دار الثقافة العامة بوزارة المعارف-مصر، الطبعة الأولى: 1373هـ/1954م، الجزء الأول، ص: 5-6.

2 - الخصائص: 191/190/1.

3 - هذا راجع للوصف الأول وهو إنزهو.

4 - الخصائص: 229/1.

-باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني: «اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحّتِه. قال الخليل: كأنهم توهّموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومدّاً فقالوا: صرَّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صرصر. وقال سيبويه[1] في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النَقَزان[2]، والغلبان، والغَثَيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال[3]. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه، ومنهاج ما مثَّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعَّفة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة»[4].

-«فكما تبِعت أفعال الإجابة أفعالَ الطلب، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسئلة. وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى. فهذا على سَمْتِ الصنعة التي تقدّمت في رأي الخليل وسيبويه؛ إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها، ومعقودة عليها. ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه»[5].

-باب في الجوار: «وكأنه إنما جاء هذا النحوُ في الأزمنة دون الأمكنة، من حيث كان كلّ جزء من الزمان لا يجتمع مع جزء آخر منه، إنما يلي الثاني الأول خالفا له وعوضا منه. ولهذا قيل -عندى- للدهر عَوْضُ -وقد ذكرت هذا في كتابي في التعاقب- فصار الوقتان كأنهما واحد وليس كذلك المكان؛ لأن المكانين يوجَدان في الوقت الواحد بل في أوقات كثيرة غير منقضية (...) فإن قلت: فقد تقول: سرت من بغداد إلى البصرة نهرِ الدَيْر، قيل: ليس هذا من حديث

1 -عبارة سيبويه في الكتاب: 218/2: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النزوان والنقزان والنفزان. وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان... ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرّك. ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران والمعان لأن هذا اضطراب وتحرّك، ومثل ذلك اللهبان والوهجان لأنه تحرّك الحرّ وتثوره، فإنما هو بمنزلة الغليان».

2 - يقال: نقز الظبي: وثب صعدا.

3 - هذا من كلام ابن جني لا من كلام سيبويه، كما يعلم من نص سيبويه السابق.

4 - الخصائص: 2/152-153.

5 - الخصائص: 2/154-155.

الجِوار في شيء، وإنما هو من باب بدل البعض؛ لأنه بعض طريق البصرة؛ يدلّ على ذلك أنك لا تقول: سرت من بغداد إلى البصرة نهر الأمير؛ لأنه أطول من طريق البصرة زائدة عليه، والبدل لا يجوز إذا كان الثاني أكثر من الأوّل، كما يجوز إذا كان الأول أكثر من الثاني؛ ألا ترى أنهم لم يجيزوا أن يكون رَبْع من قوله:

اعتاد قلبَك من سلْمَى عوائدُه *** وهاج أهواءك المكنونَة الطللُ

رَبْعٌ قَوَاء أذاع المعصِراتُ به *** وكلُّ حَيْران سارٍ ماؤه خَضِل[1]

بدلا من الطلل؛ من حيث كان الربع أكثر من الطلل. ولهذا ما حمله سيبويه على القطع والابتداء، دون البدل والإتباع هذا إن أردت بالبصرة حقيقةَ نفسِ البلد. فإن أردت جهتها وصُقْعها جاز: انحدرت من بغداد إلى البصرة نهرِ الأمير. وغرضنا فيما قدّمناه أن تريد بالبصرة نفس البلد البتّة. وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا. وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى»[2].

-باب في اللفظين على المعنى الواحد يرِدَان عن العالم متضادَّين: «وكذلك إن قلت: إذا كان سيبويه لا يَجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغة بنت، وأخت، من حيث كانت الصيغة عَلَماً لتأنيثهما فلِمَ صرفهما (سيبويه) عَلَمين لمذكَّر، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجامع علامة التأنيث: من ياءي الإضافة في بَنَوِيّ، وأَخَوِي؟ فإذا أثبت[3] في الاسمين بها علامة للتأنيث، فهلاَّ منع (أي سيبويه) الاسمين الصرفَ بها مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة، وحمزة، وبابهما، فإن هذا أيضاً ممّا قد أجبنا عنه في موضع آخر»[4].

-باب في ترافع الأحكام: «هذا موضع من العربيّة لطيف، لم أرَ لأحد من أصحابنا فيه رَسْماً، ولا نقلوا إلينا فيه ذِكرا. من ذلك مذهب العرب في تكسير ما كان من فَعِلٍ على أفعال؛

---

1 - انظر الكتاب: 142/1. القواء: القفر. وأذاع: فرق وغيّر. والمعصرات: السحاب ذوات المطر. وأراد بالحيران سحابا تردّد بمطره عليه ولازمه فهو كالحيران. والخضل: الغزير. وقد نسب البغدادي في شواهد المغني البيتين إلى عمر بن أبي ربيعة.

2 - الخصائص: 3/227-225.

3 - وما أثبته أوفق للسياق، والحديث في هذا كله عن سيبويه.

4 - الخصائص: 202/1.

نحو عَلَم وأعلام، وقدمٍ وأقدام، ورَسنٍ وأرسان، وفَدَنٍ وأفدانٍ. قال سيبويه[1]: فإن كان على فَعَلة كسروه على أَفْعُلٍ؛ نحو أَكَمةٍ وآكُمٍ. ولأجل ذلك ما حمل أَمَةً على أنها فَعَلة لقولهم في تكسيرها: آمٍ إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلّله. والقول فيه عندي أن حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الأدواء؛ نحو قولهم: رَمَث رَمثا، وحَبِط حَبَطا، وحَبِج حَبَجاً»[2].

- «وكذلك قولهم: ربَّ رجل وأخيه، ولو قلت: وربّ أخيه لم يُجز، وإن كانت رُبَّ مرادة هناك ومقدَّرة. فقد علمت بهذا وغيره أن ما تقدره وهْماً ليس كما تلفظ به لفظا. فلهذا يسقط عندنا إلزام سيبويه هذه الزيادة»[3].

-«فأمَّا قول من قال نحو هذا: إنه إنما بني لوقوعه موقع المبنيّ، يعني أَدرِك واسكت، فلن يخلو من أحد أمرين: إما أن يريد أن علّة بنائه إنما هي نفس وقوعه موقع المبني لا غير، وإما أن يريد أن وقوعه موقع فعل الأمر ضمَّنه معنى حرف الأمر. فإن أراد الأول فسد، لأنه إنما علة بناء الاسم تضمنه معنى الحرف، أو وقوعه موقعه. هذا هو عِلّة بنائه لا غير، وعليه قول سيبويه والجماعة. فقد ثبت بذلك أن هذه الأسماء، نحو صه وإيه ووَيْها وأشباه ذلك؛ إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الأمر لا غير»[4].

-«ومن البدل البتّة النبيّ في مذهب سيبويه. وقد ذكرناه. وكذلك البريَّة عند غيره. ومنه الخابية، لم تسمع مهموزة. فإما أن يكون تخفيفا اجتُمع عليه؛ كيرى وأخواته، وإما أن يكون بدلا؛ قال[5]:

أُرِي عينيَّ ما لم ترْأَياه *** كلانا عالمٌ بالتُّرَّهاتِ

والنبوّة عندنا مخفَّفة لا مبدلة (...) وحدثنا أبو عليّ قال: لقي أبو زيد سيبويه فقال له: سمعت العرب تقول: قريت وتوضّيت. فقال له سيبويه: كيف تقول في أفعلُ منه؟ قال: أقرأ.

1 - انظر الكتاب: 191/2.

2 - الخصائص: 108/2-109.

3 - الخصائص: 409/2.

4 - الخصائص: 49/3-50.

5 - أي سراقة البارقيّ. كان وقع في أسر المختار الثقفيّ، فزعم له أنه رأى ملائكة على خيل بلق تحارب في جيش المختار فأطلق سراحه.

وزاد أبو العباس هنا: فقال له سيبويه: فقد تركتَ مذهبك، أي لو كان البدل قويّاً للزم ووجب أن تقول: أقرِي؛ كرميت أرمِي. وهذا بيان»[1].

-يقول ابن جني في باب في دَوْرِ الاعتلالِ: «ذهب محمّد بن يزيد في وجوبِ إسكان اللام في نحو ضَرَبْن، وضَرَبْت إلى أنه لحركةِ ما بعده من الضميرِ: يعني مع الحركتينِ قبل. وذهب أيضا في حركةِ الضمير من نحو هذا أنها إنما وجبت لسكونِ ما قبله. فتارة اعتلّ لهذا بهذا، ثمّ دار تارةً أخرى، فاعتلّ بهذا لهذا (...) ومثله ما أجازه سيبويه في جر «الوجه» من قولك: هذا الحسن الوجه (...) وقد أحطنا علماً بأن الجر إنما جاز في الضارب الرجل ونحوه مما كان في الثاني منهما منصوبا؛ لتشبيههم إيّاه بالحسن الوجهِ، أفلا ترى كيف صار كلّ واحدٍ من الموضعين عِلَّة لصاحبه في الحكم الواحدِ الجاري عليهما جميعا»[2].

-ويقول في نفس الباب: «لكن ما أجازه أبو العبّاس وذهب إليه في باب ضَرَبْنَ وضربت من تسكين اللامِ لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللامِ شنيع الظاهر، والعذر فيه أضعف منه في مسئلة الكتاب؛ ألا ترى أن الشيء لا يكون عِلّة نفسه، وإذا لم يكن كذلك كان مِنْ أن يكون علة علّتِه أبعد، وليس كذلك قول سيبويه؛ وذلك أن الفروع إذا تمكّنت قوِيت قوَّةً تسوّغ حمل الأصول عليها. وذلك لإرادتهم تثبيت الفرع والشهادة له بقوَّة الحكم»[3].

-باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادَّين: «فأما قول يونس: بِنْتيّ وأخْتِيّ فمردود عند سيبويه. وليس هذا الموضع موضوعا للحكم بينهما، وإن كان لقول يونس أصول تجتذِبه وتسوّغه»[4].

-«وكذلك إن قلت: إذا كان سيبويه لا يَجمع بين ياءي الإضافة وبين صيغة بنت، وأخت، من حيث كانت الصيغة عَلَماً لتأنيثهما فلِمَ صرفهما (سيبويه) عَلَمين لمذكَّر، وقد أثبتَ فيهما علامة تأنيث بفكّها ونقضها مع ما لا يجامع علامة التأنيث: من ياءي الإضافة في بَنَوِيّ، وأَخَوِي؟ فإذا أثبت[5] في الاسمين بها علامة للتأنيث، فهلاَّ منع (أي سيبويه) الاسمين الصرفَ

1 - الخصائص: 3/154-152.

2 - الخصائص: 1/183.

3 - الخصائص: 1/184.

4 - الخصائص: 1/201.

5 - وما أثبته أوفق للسياق، والحديث في هذا كلّه عن سيبويه.

بها مع التعريف، كما تمنع الصرف باجتماع التأنيث إلى التعريف في نحو طلحة، وحمزة، وبابهما»[1].

-«ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتَبَّع به كلام سيبويه وسماه مسائل الغَلَطِ. فحدثني أبو عليّ عن أبي بكر أن أبا العبّاس كان يعتذر منه ويقول: هذا شيء كنّا رأيناه في أيّام الحَدَاثَة، فأمّا الآن فلا»[2].

-باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير: «ومن ذلك قولهم: اطمأن. ذهب سيبويه[3] فيه إلى أنه مقلوب، وأنّ أصله من طأمن، وخالفه أبو عُمَر[4] فرأى ضدّ ذلك. وحجة سيبويه فيه أن طأمن غير ذي زيادة، واطمأن ذو زيادة، والزيادة إذا لحقت الكلمة لحقها ضرب من الوَهْن لذلك»[5].

-«ولمّا كان النحويُّون بالعرب لاحِقِين، وعلى سَمْتِهم آخذين، وبألفاظهم متحلِّين، ولمعانيهم وقُصُودهم آمِّين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمع شَعاعه، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وخلج أشطانه، وبعج أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نحو ما رأوا، ويحذوه على أمثلتهم التي حذَوا (...) لاسيما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابل، وعنه غير متثاقل. فاعرِف إذاً ما نحن عليه للعرب مذهبا، ولمن شرح لغاتها مُضطرَبا، وأن سيبويه لاحق بهم، وغير بعيد فيه عنهم، ولذلك عندنا لم يتعقّب هذا الموضعَ عليه أحد من أصحابه، ولا غيرهم، ولا أضافوه إلى ما نَعوه عليه، وإن كان بحمد الله ساقطاً عنه، وحرًى بالاعتذار هم منه»[6].

-«قال أبو علي: يقوِّي قول من قال: إن الحركة تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف

1 - الخصائص: 202/1.

2 - الخصائص: 206/1.

3 - انظر الكتاب: 130/2، 380.

4 - هو الجرميّ صلح ابن إسحاق؛ كما ذكره ابن جني في شرح تصريف المازنيّ. وقد أثبت: عمر طبقا لأصول الخصائص، وهو الحق.

5 - الخصائص: 75/2-73.

6 - الخصائص: 308/1-309.

تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحرّكة أيضاً من الأنف. وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألاّ تغني عنها شيئا؛ لسبقها هي لحركتها. كذا قال رحمه الله ورأيته معنِيّاً بهذا الدليل. وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له.»[1]

-«وكذلك يقال أيضا: هو من عمره مابين الخمسين إلى الستين، فيقال ذلك فيمن له خمس وخمسون سنة (...) وهذا جليّ غير مشكِل. فهذا أحد الموضعين. وأما الآخر فإن أكثر ما في هذا أن يكون حقيقة عند القوم، وأن يكونوا مريديه ومعتقِديه. ولو أرادوه واعتقدوه وذهبوا إليه لما كان دليلاً على موضع الخلاف. وذلك أن هذا موضع إنما يُتحاكم فيه إلى النفس والحسّ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سُنّة ولا قديم مِلّة؛ ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حُجّة؛ لأن كل واحد منهم إنما يردّك ويرجع بك فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التبعية والشرع. هذا لو كان لا بدّ من أن يكونوا قد أرادوا ما عزاه السائل إليهم واعتقده لهم. فهذا كله يشهد بصحَّة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفِها المحرّك بها. وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً. وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»[2].

- باب الساكن والمتحرّك: «وأما »إن الله يأمُرْكم» و»فتوبوا إلى بارئْكم» فرواها القُرّاء[3] عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه بالاختلاس، وإن لم يكن كان أزكى، فقد كان أذكى، ولا كان بحمد الله مُزَنّا برِيبة، ولا مغموزاً في رواية»[4].

-«ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ؛ لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعمالُه؛ ألا ترى إلى قول سيبويه[5] في سُودَد: إنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ. هذا وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة

1 - الخصائص: 324/2.

2 - الخصائص: 326/2-327.

3 - انظر الكتاب: 72/1.

4 - الخصائص: 340/2.

5 - انظر الكتاب: 401/2. ابن جني يريد أن سوددا –بفتح الدال الأولى- ملحق؛ إذ لولا هذا لجرى فيه الإدغام. ولا يثبت البصريون من أوزان الرباعي فعللا –بفتح الام الأولى- حتى يلحق به. فمن ثم جعل ابن جني سيبويه إذ يقول بالإلحاق في نحو سودد يقول بالإلحاق بما لم يستعمل. وسيبويه في 401/2 يجعل قعددا –ومثله سودد- ملحقا بجندب وعنصل، وهما مزيدا. ومعنى هذا أن الإلحاق عند سيبويه يجوز أن يكون بالمزيد. وعلى هذا يكون سودد ملحقا بما جاء واستعمل.

لفظية، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدّره ملحقاً هذا به. فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا سُرْدَدا وسُودَدا بما لم يفوهوا به، ولا تجشّموا استعماله»[1].

-فصل في التقديم والتأخير: «ومن ذلك قراءة ابن عامر: »وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهُمْ شركائهم» وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً ولا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف.

ومنه بيت الأعشى:

إلا بُدَاهة أو عُلا *** لةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزاره[2]

ومذهب سيبويه[3] فيه الفصل بين بُدَاهة وقارحٍ؛ وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه؛ لما قدّمنا في غير هذا الموضع»[4].

-باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة: «فإن قلت: فقد أحال سيبويه[5] قولنا: أشربُ ماء البحر، وهذا منه حظر للمجاز الذي أنت مدّع شِياعه وانتشاره. قيل: إنما أحال ذلك على أن المتكلم يريد به الحقيقة، وهذا مستقيم[6] إذ الإنسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر. فأما إن أراد به بضعه ثم أطلق هناك اللفظ يريد به جميعه فلا محالة من جوازه؛ ألا ترى إلى قول الأسود بن يعفر:

نزلوا بأنقِرة يسيل عليهم *** ماءُ الفرات يجيء من أطواد

---

1 - الخصائص: 343/2.

2 - هذا من قصيدة له يذكر فيها بأس قومه. وقبل البيت على ما في اللسان (جزر- والكتاب 76/1:

ولا نقاتل بالعصـ *** ـي ولا نرامى بالحجارة

والقارح من الخيل الذي أكمل خمس سنين، وبداهته أول جريه، وعلالته بقية جريه. يريد أن قتالهم ليس بالعصيّ وليس بالحجارة، وإنما هو الخيل يمتطيها الفوارس بالسلاح. ووقع هنا تقديم «بداهة» على «علالة»...

3 - انظر الكتاب: 76/1.

4 - الخصائص: 407/2.

5 - انظر الكتاب: 8/1. وعبارته: «وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».

6 - أي الحكم بإحالة شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة مستقيم. وقد يكون الأصل: «وهذا غير مستقيم» أي شرب ماء البحر على سبيل الحقيقة.

فلم يحصل هنا جميعه؛ لأنه قد يمكن أن يكون بعضُ مائه مختلَجاً قبل وصوله إلى أرضهم بشرب أو بسقي زرع ونحوه. فسيبويه إذاً إنما وضع هذه اللفظة في هذا الموضع على أصل وضعها في اللغة من العموم، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص»[1].

-باب في غلبة الزائد للأصلي: «وفي قولهم: خنافق تقوية لقول سيبويه في تحقير مقعنسِس وتكسيره مقاعس ومقيعِس فاعرفه؛ فإنه قويّ في بابه. بل إذا كانوا قد حذقوا الملحِق للملحِق فحذف الملحِق لذي المعنى -وهو الميم- أقوى وأحجى. وكأنهم إنما أسرعوا إلى حذف الأصل للزائد؛ تنويهاً به، وإعلاء له، وتثبيتاً لقَدَمه في أنفسهم، وليُعلِموا بذلك قدره عندهم وحرمته في تصوّرهم ولحاقه بأصول الكلم في معتقدهم؛ ألا تراهم قد يقرّونه في الاشتقاق مما هو فيه إقرارَهم الأصول»[2].

-باب القول على فوائت الكتاب: «اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها، ونقول فيها ما يَدْحضُ عنه ظاهر معرّتها لو صحّت عليه. ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاة له لا مزراة عليه، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصِه، إن كان أوردها مريداً بها حطَّ رتبته، والغضّ من فضيلته. وذلك لكلفة هذا الأمر، وبعد أطرافه، وإيعار أكنافه أن يحاط بها، أو يشتمل تحجّر عليها. وإن إنسانا –يعني سيبويه– أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها[3] المترامية، على سعة البلاد، وتعادي ألسنتها اللِداد، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترف[4] جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء في أطرار الأرض[5] ذات الطول والعرض ما بين منثور إلى منظومٍ ومخطوب به إلى مسجوع حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعي ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم الموسوسين في جدهم وهزلهم وحربهم وسلمهم وتغاير الأحوال عليهم فلم يخلل من جميع ذلك -على سعته وانبثاثه وتناشره واختلافه- إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتة على البحث والاعتبار -ولعلها أو أكثرها مأخوذة عمَّن فسدت لغته،

1 - الخصائص: 2/455-456.

2 - الخصائص: 2/479.

3 - أذرائها: أطرافها.

4 - اغترف: استوعب.

5 - أطرار الأرض: نواحيها.

فلم تلزم عهدته- لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يُخلّي له إلى غايته طريقه. ولنذكر ما أورد عليه معقبا به، ولنقل فيه ما يحضرنا من إماطة الفحش به عنه بإذن الله»[1].

-ذكر الأمثلة الفائتة للكتاب: «أما تِلقّامة[2] وتِلعّابة[3] فإنه[4] وإن لم يَذكر ذلك في الصفات فقد ذكر في المصادر تفعّلت تِفعّالاً؛ نحو تحملت تِحمّالاً[5] ومثله تقرَّبت تِقرَّاباً (...) وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فُحِص عن حالها، وتؤمّلت حق تأملها، فإنها –إلا ما لا بال به- ساقطة عن صاحب الكتاب (...) وعلى أنا قد قلنا في ذلك، ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصوله (...) فكأن تلقامة بعد ذلك كله اسم لا صفة، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأن سيبويه قد ذكر في المصادر تفعّلت تِفِعالاً فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية، ولم يجز لقائل أن يذكره مثالاً معتداً عليه. كما أن ترعاية[6] في الصفات تسقط عنه أيضاً من هذا الوجه (...) وإذا كان كذلك سقط عنه أيضاً أن لم يذكر تِفِعّالا في الصفة (...) وأما فِرناس[7] فقد ذكره[8] في الأبنية في آخر ما لحقته الألف رابعة مع غيرها من الزوائد (...) وأمّا شحم أُمْهُج[9] فلعمري إنّ سيبويه قد حَظر في الصفة أُفْعُل. وقد يمكن أن يكون محذوفاً من أُمهوج كأُسكوب. وجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبَن أُمهوج (...) وكنت قلت لأبي علي -رحمه الله- وقت القراءة: يكون أُمْهُج محذوفاً من أُمهوج فقبل ذلك ولم يأبه (...) وأما مُهْوَأَنّ ففائت للكتاب. وذهب بعضهم إلى أنه بمنزلة مطمأنّ. وهذا سهو ظاهر. وذلك لأن الواو لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا عن تضعيف (...) وقد يجوز من وجه آخر أن يكون واو مهوأن أصلاً. وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير مهوأن على الترخيم، فحذفوا الميم وإحدى النونين ولم يحذفوا الواو

1 - الخصائص: 3/187-185.

2 - تلقامة: يقال رجل تلقامة أي عظيم اللقم في الأكل.

3 - تلعابة: كثير اللعب.

4 - أي سيبويه.

5 - انظر الكتاب: 2/243.

6 - يقال رجل ترعاية إذا كان يجيد رعية الإبل. وفي تائه الضم أيضا.

7 - هو من أسماء الأسد.

8 - انظر الكتاب: 2/323.

9 - أمهج: رقيق أو نيء.

البتة (...) وامتنعوا من حذف واو مهوأن، فقطع سيبويه بأنها أصل فلم يذكره. وإذا كان هذا جائزاً، وعلى مذهب إحسان الظن به سائغاً، كان فيه نُصرة له و تجميل لأثره فاعرفه (...) وأما يَنَابِعات فما أظرف أبا بكر أن أورده على أنه أحد الفوائت! ألا يعلم أن سيبويه[1] قد قال: ويكون على يَفَاعِل نحو اليحامِد[2] واليرامِع[3] (...) وأما الهُنْدَلِع فبقلة، وقيل: إنها غريبة ولا تنبت في كل سنة. وما كانت هذه سبيله كان الإخلال بذكره قدرا مسموحا به، ومعفوّا عنه (...) وأما حَوْرِيت فدخلت يوماً على أبي علي -رحمه الله- فحين رآني قال: أين أنت! أنا أطلبك. قلت: وما هو؟ قال: ما تقول في حوريت؟ فخضنا فيه فرأيناه خارجاً عن الكتاب. وصانع أبو عليّ عنه بأن قال: إنه ليس من لغة ابْنَيْ نِزار[4]، فأقَلَّ الحَفْل به لذلك. وأقرب ما ينسب إليه أن يكون فَعْلِيتا قريباً من عِفرِيت (...) ووجدت بخطّ أبي عليّ: قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم: إصْبُع؛ فإنا بحثنا عنها فلم نجدها. وقد حكيت أيضا: زئبر وضئبل وخرْفُعح وجميع ذلك شاذّ لا يلتفت إلى مثله، لضعفه في القياس وقلّته في الاستعمال»[5].

-باب في قوة اللفظ لقوة المعنى: «ومن هنا حمل سيبويه مثال التحقير على مثال التكسير، فقال تقول: سريحين؛ لقولك: سراحين، وضبيعين؛ لقولك: ضباعين: وتقول سكيران: لأنك لا تقول سكارين. هذا معنى قوله وإن لم يحضرنا الآن حقيقة لفظه[6]. وسألت أبا عليّ عن ردّ سيبويه مثال التحقير إلى مثال التكسير فأجاب بما أثبتنا آنفاً»[7].

-باب في سقطات العلماء: «وأمّا ما تعقب به أبو العبّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها مسائل الغلط، فقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَّزْر. وهو أيضاً -مع قِلَّته- من كلام غير أبي العباس. وحدثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه»[8].

1 - انظر الكتاب: 319/2.

2 - اليحامد المنسوبون إلى يحمد –في وزن يمنع- وهي قبيلة من الأزد.

3 - اليرامع: جمع اليرمع. ومن معانيها حجارة رخوة إذا فتتت تفتتت.

4 - يريد ربيعة ومضر.

5 - الخصائص: 3/218-187. تكلّم ابن جني على فوائت الكتاب في 31 صفحة من الخصائص.

6 - انظر الكتاب: 108/2 وما بعدها.

7 - الخصائص: 3/268-269.

8 - الخصائص: 287/3.

-«وكان قد ثبت في نفس أبي عليّ على أبي العباس في تعاطيه الردّ على سيبويه ما كان لا يكاد يملك معه نفسه. ومعذورا كان عندي في ذلك لأنه أمر وضع من أبي العباس، وقَدَح فيه وغضّ كل الغض منه»[1].

-باب في صدق النَقَلة، وثقة الرُواة والحَمَلة: «وحَسْبُنا من هذا حديثُ سيبويه، وقد حطب بكتابه -وهو ألف ورقة- عِلْما مبتكَرا، ووضعا متجاوزا لما يسمع ويرى، قلَّما تُسند إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذّ الفذّ الذي لا حفْل به ولا قدر. فلولا تحفُّظ من يليه، ولزومه طريق ما يعنيه، لكثرت الحكايات عنه، ونيطت أسبابها به، لكن أخلد كل إنسان منهم إلى عصمته، وأُدّرع جلباب ثقته، وحمى جانبه من صدقه وأمانته، ما أريد من صون هذا العلم الشريف له به (...) فلولا أن هذا العلم في نفوس أهله والمتفيئين بظلّه، كريم الطرفين، جَدَد السمتين، لما تسابُّوا بالهُجْنة فيه، ولا تنابزوا بالألقاب في تحصين فروجه ونواحيه، ليطووا ثوبه على أعدل غروره ومطاويه. نعم، وإذا كانت هذه المناقضات والمثقافات موجودة بين السَلَف القديم، ومن باء فيه بالمنصِب والشرف العميم، ممن هم سُرُج الأنام، والمؤتمّ بهديهم في الحلال والحرام، ثم لم يكن ذلك قادحا فيما تنازعوا فيه، ولا غاضّا منه، ولا عائدا بطَرَف من أطراف التبِعة عليه، جاز مثل ذلك أيضا في علم العرب، الذي لا يخلُص جميعه للدين خلوصَ الكلام والفقه له، ولا يكاد يعدَم أهلُه الأَنَق به، والارتياح لمحاسنه. ولله أبو العباس أحمد بن يحيى، وتقدّمه في نفوس أصحاب الحديث ثقةً وأمانة، وعصمة وحصانة. وهم عِيار هذا الشان، وأساس هذا البنيان.

-وهذا أبو علي رحمه الله، كأنه بَعْدُ معنا، ولم تَبِنْ به الحالُ عناّ، كان من تحوّبه وتأنّيه، وتحرّجه كثير التوقّف فيما يحكيه دائم الاستظهار لإيراد ما يرويه (...) هذا جزء من جملة، وغصن من دَوْحة، وقَطْرة من بحر، مما يقال في هذا الأمر»[2].

-باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية: «ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو »مَا لَكَ لاَ تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ» مختلساً لا محققاً، وكذلك قوله عز وجل: »أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى» مخفًى لا مستوفى، وكذلك قوله عز وجل: »فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ» مختلِساً غير ممكن

1 - الخصائص: 389/3.

2 - الخصائص: 312/3-313.

كسر الهمزة، حتى دعا ذلك مَن لطف عليه تحصيل اللفظ، إلى أن ادّعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة، والذي رواه صاحب الكتاب[1] اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَووه ساكناً. ولم يُؤْت القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أُتُوا من ضعف دراية»[2].

-باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: «وإذا كان كذلك علمت زيادة الزاد في قول جرير:

تزوّد مثل زادِ أبيك فينا *** فنِعم الزاد زاد أبيكَ زادا[3]

وذلك أن فاعل «نِعم» مُظْهر فلا حاجة به إلى أن يفسّر، فهذا يسقط اعتراض محمد بن يزيد عن صاحب الكتاب[4] في هذا الموضع. واعلم أن الشاعر إذا اضطرّ جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع»[5].

-باب محل الحركات من الحروف أمعها أم قبلها أم بعدها: «وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو أوجل) صحيحة غير معتلة، لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما؛ وتكافؤهما فيما ذكرنا. لا، بل دلّ قلب الواو الثانية من (اطو اوجل) ياء حتى صارت (اطو أيجل) على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها. وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة. فهذا إسقاط قول من ذهب إلى أنها تحدث مع الحرف، وقول من ذهب إلى أنها تحدث قبله؛ ألا تراها لو كانت الكسرة في باب (اطو) قبل الواو لكانت الواو الأولى حاجزة بينها وبين الثانية، كما كانت ميم ميزان تكون أيضاً حاجزة بينهما -على ما قدمنا-. فإذا بطل هذان ثبت قول صاحب الكتاب، وسقطت عنه فضولُ المقال. قال أبو علي: يقوِّي قول من قال: إن الحركة

---

1 - يريد سيبويه. وانظر كتابه: 297/2، وهذا الذي رواه صاحب الكتاب رواه القُراء أيضا، ورووا مع هذا الإسكان. وممن روى الإسكان أبو محمد اليزيدي، وهو من هو في القراءة والبصر بالعربية. ومثل أبي محمد ما كان ليرمى بإساءة السمع، وقد روى أدق من هذا وأصنع عن أبي عمرو؛ فقد ذكر أن أبا عمرو كان يشمّ الهاء من يهدي والخاء من يخصمون شيئا من الفتح، وهذا من اللطف بمكان.

2 - الخصائص: 72/1-73.

3 - الخصائص: 83/1.

4 - الكتاب: 300/1.

5 - الخصائص: 396/1.

تحدث مع الحرف أن النون الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والمتحركة مخرجها من الفم، فلو كانت حركة الحرف تحدث مِن بعده لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها، فكان ينبغي ألاّ تغني عنها شيئا؛ لسبقها هي لحركتها. كذا قال -رحمه الله- ورأيته معنِيّا بهذا الدليل. وهو عندي ساقط عن سيبويه، وغير لازم له»[1].

1 - الخصائص: 2/323-324.

الفصل الرّابع:
تطوير ابن جني للأصول الاستدلالية الواردة في الكتاب

المبحث الأول: «وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[1]

قال سيبويه: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبِّهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء كما أنها أسماء، وحذفِ ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفاً، كما قال العجَّاج:

* قَواطِناً مكةَ من وُرْقِ الحَمى *

يريد الحمَام، وكما قال خُفَاف بن نُدْبة السُّلَميّ:

كنَوَاحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيّةٍ *** ومَسحْتِ باللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الإثمِدِ

(...) وربَّما مدُّوا مثل مَساجد ومَنابر، فيقولون مَساجيد ومنابير، شبّهوه بما جُمع على غير واحدهِ، في الكلام، كما قال الفرزدق:

تَنْفِي يدَاها الحَصىَ في كلِّ هاجرةٍ *** نَفْيَ الدَّنَانيرِ تَنقادُ الصَّياريفِ

(...) وقد يَبلغون بالمعتلّ الأصلَ، فيقولون رادِدٌ في رادّ، وضَنِنوا في ضنّوا، ومررت بجَوارِي قبلُ، قال قَعْنَبُ بن أمّ صاحب:

مَهْلاً أعاذِلَ قد جَرّبتِ من خُلُقِي *** أنّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

(...) وجعلوا ما لا يَجري في الكلام إلّا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرَّار بن سَلاَمة العِجليّ:

ولا يَنْطِقُ الفحشاء مَنْ كان منهم *** إذا جلسوا منَّا ولا مِنْ سَوائنا

وقال الأعشى:

---

1 - الكتاب: 32/1.

* وما قَصدتْ من أَهلهَا لسَوائِكا *

(...) فعلوا ذلك لأنّ معنى سَواء غيرٍ، ومعنى الكاف مثلٍ.

وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا، لأنَّ هذا موضع جُمَلٍ، وسنبيّن ذلك فيما نَستقبِلُ إن شاء الله»[1].

قال سيبويه بعد أن أعطى عدّة أمثلة على ما يجوز في الشّعر ولا يجوز في الكلام: «وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»، ولقد ورد هذا الأصل الاستدلالي في الكتاب في (باب ما يحتمل الشعر)، إذ قدّمه سيبويه على اعتباره خلاصة لكلامه حول الضّرورة الشّعرية؛ فنجده ينهي به الباب الذي خصّ به هذا الموضوع.

ونفهم من خلال استكناه مفهوم هذه العبارة أنّ الشّاعر عند سيبويه «لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة. أي أنّ الشاعر يظلّ محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها»[2].

والملاحظُ أنّ غرض سيبويه في هذا الباب لم يكن هو تقصّي كلّ ما يتعلّق بمسألة الضّرورة الشّعرية، وإنّما تمحور قصده حول ربط هذا الباب بالأبواب السّابقة في الكتاب، والتي تطرّق فيها إلى كلام العرب، ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور.

يقول أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) في مؤلَّفه شرح كتاب سيبويه: «اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملةً من ضرورة الشعر؛ ليري بها الفرق بين الشعر والكلام، ولم يتقصه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها، وإنما أراد أن يصل هذا الباب، بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور»[3].

ونفس الأمر ردّده صاحب (النّكت) الأَعْلَم الشّنْتَمَرِيّ (ت476هـ) حين قال: «اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري الفرق بين الكلام والشعر، ولم

1 - انظر النص كاملا في الكتاب: 1/32-26.

2 - **السيد إبراهيم محمد: الضرورة الشعرية**: دراسة أسلوبية، دار الأندلس-بيروت، الطبعة الثالثة: 1983م، ص: 13.

3 - أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى: 1429هـ-2008م، المجلد الأول، ص: 188.

يتقصه، لأنه لم يكن غرضه القصد إلى ذلك نفسه، وإنما أراد أن يصل الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور»[1].

ولعل هذا ما جعل سيبويه يختم الباب بذلك المبدأ الشّامل والأصل العامّ؛ إشارة منه بأنّ الكلام عن موضوعه –بالتّفصيل المُفيد- لم يكتمل بعد، وأنّه ربّما استفاض فيه في أبواب لاحقة؛ لذلك يقول محمد الصّفّار البطليّوسي (ت630هـ) مُعلّقاً على كلام سيبويه وشارحاً له في نفس الآن: «وذكر أيضا سيبويه هنا، كما ذكر باب ما يكون في اللفظ من الأعراض، وكأنه يقول: ربما يجيء في أشعارهم أمرٌ ما، فلا يعتده كاسراً للقانون، ولا يحمل الكلام عليه؛ لأن الشعر موضع اضطرارٍ (...) لأنه على وزنٍ مخصوصٍ وقوافٍ ملتزمةٍ، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره»[2].

والسّؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: كيف بلور ابن جني هذا الأصل الاستدلالي الذي استعاره من كتاب سيبويه، وكيف استثمره في خصائصه، وأُسْتند إليه في إدارة العديد من أفكاره، ووظّفه في إنشاء الكثير من أبوابه؟

المبحث الثاني: أبواب الخصائص التي ورد فيها الأصل السيبويهي

يورد ابن جني عبارة سيبويه: «وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها» في أبواب متعدّدة، ومواضع مختلفة من الخصائص نذكر في مقدّمتها: باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟). يقول: «فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعي أنها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكمنا بديهة العقل، وترافعنا إلى طبيعة الحس، فقد وفينا الصنعة حقها، وربأنا بها أرفع مشارفها. وقد قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه، إلا وهم يحاولون به وجها»[3].

1 - أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، طبع بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس: 1420هـ-1999م، الجزء الأول، ص: 205.

2 - الفقيه الإمام النحوي أبو الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البطليوسي: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه، تحقيق: الدكتور معيض بن مساعد العوفي، دار المدائن-المدينة النبوية، الطبعة الأولى: 1419هـ-1998م، الجزء الأول، ص: 396.

3 - الخصائص: 53/1.

فابن جني يستدلّ بعبارة سيبويه لكي يثبت أنّ علل النّحويين أقرب لعلل المتكلّمين وليست مطابقة لها، والسّبب –في رأيه- أنّ علل المتكلّمين يصعُب نَقْضها، أمّا علل النّحاة فمن الممكن نقضها. كما أنّ مظهر التّشابه بين العلّتين –عنده- يكمن في كون النّحويين يحتجّون بالثّقل والخفّة.

ويقرّر ابن جني عبر نصوص هذا الباب أنّ علل النّحويين ترجع إلى مقولتي الخفّة والفَرْق وهو الذي جعلها أكثر اتّصالاً بعلل المتكلّمين. يقول: «اعلم أن علل النحويين (...) أقرب إلى علل المتكلمين، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجّون فيه بثقل الحال أو خفّتها على النّفس؛ وليس كذلك علل الفقه. وذلك أنها إنما هي أعلام، وأمارات، لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا»[1].

ويقول الإمام جلال الدين السيوطي (ت911هـ) في هذا المقام موضّحاً كلام ابن جني عن الفرق بين العلّة النّحوية والعلّة الفقهية: «وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية، بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته، وتظهر حكمته. قال سيبويه: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا. نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة. قال بعضهم: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع»[2].

فالإمام السيوطي يؤكّد أنّ علل النّحو تُدرك كلّها أو غالبها وتظْهَرُ حكمتُها، وهذا ما يميّزها عن العلل الفقهية، ويستلهم السيد إبراهيم محمد كلام السيوطي ليثبت أنّ «هذا هو المعنى الذي تمكن من عقل ابن جني، فأدار عليه نشاطه في بحث المسائل اللغوية، على خطة ألا يتناول مسألة من هذه المسائل إلا أن يردها إلى وجه من الصنعة تشتمل عليه»[3].

ومن جانب آخر يمكن القول إنّ ابن جني –وهو يستدلّ بعبارة سيبويه- لا يُلْغي علاقة النّحاة بالفقهاء، وإنّما يؤكّد أنّ هذه العلاقة دون مرتبة علاقة النّحاة بالمتكلّمين؛ لذلك يقول في سياق آخر: «واعلم أنا –مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو

---

1 - الخصائص: 48/1.
2 - الإقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص:70.
3 - الضرورة الشعرية، مرجع سابق، ص: 54.

على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام- لا ندّعي أنّها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين؛ غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق في معناه غيره. والآخر ما يمكن تحمله؛ إلا أنه على تجشم واستكراه له»[1].

ويمكن أن نُسجّل أنّ ابن جني يستلهم نفس العبارة -وليس شيء ممّا يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا- في موضع آخر من خصائصه، وذلك في (باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها)، ويتناول ابن جني في هذا الباب مسألة الخلاف حول «ما الحجازية» و«ما التميمية»؛ فيعتبر الخلافَ لقلّته ونزارته، مُحْتَقر غير مُحْتفل به يقول: «وإنما هو في شيء من الفروع يسير. فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به (...) فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون، ويقتاسون، ولا يفرطون، ولا يخلطون. ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه –على قلته وخفته- إلا له من القياس وجه يؤخذ به. ولو كانت هذه اللغة حشواً مكيلاً وحثواً مهيلاً، لكثر خلافها، وتعادت أوصافها: فجاء عنهم جر الفاعل ورفع المضاف إليه والمفعول به، والجزم بحروف النصب، والنصب بحروف الجزم؛ بل جاء عنهم الكلام سدًى غير محصل، وغفلا من الإعراب، ولاستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه، والكلف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه»[2].

فابن جني لا يشكّ أنّ العرب قد أرادت من العلل ما نُسِب إليها، ويظهر ذلك –في رأيه- في اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروفه، والنّصب بحروفه، والتّثنية والجمع والإضافة والنّسب والتّحقير وغير ذلك ممّا يطول شرحه؛ فإن قال قائل: لعلّه شيء طُبعوا عليه من غير اعتقاد لعلّة، ولا لقصد من القُصود التي تنسبها إليهم؛ أجابه ابن جني: إنّ الله إنّما هداهم لذلك وجبلهم عليه لأنّ في طباعهم قبولاً له، ونراهم قد اجتمعوا على هذه اللّغة وتواردوا عليها[3].

ويقرّر السيوطي –في نفس المعنى- أنّ من يتأمّل علل النّحويين يُدرك أنّها «غير مدخولة ولا متسمح فيها. وأمّا ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة،

1 - الخصائص: 1/87- 88.

2 - الخصائص: 1/244.

3 - الإقتراح، ص: 70-71، بتصرف.

واستدلالهم على ذلك بأنها أبداً تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق (...) فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنها كلها أو بعضها من وضع واضع حكيم جل وعلا، تطلبنا بها وجه الحكمة المخصصة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب»[1]. ولعلّ هذا ما فعله ابن جني، وهو يتتبّع علل النّحو في معظم أبواب كتابه.

ويمكن أن نستنتج أنّ ابن جني قد ناب –في كثير من الأحيان- عن سيبويه في بيان فكره؛ إذ دار تفكيره على منوال تفكيره في العديد من المسائل، وقد وظّف ابن جني عبارة سيبويه –أعلاه- في أكثر من موضع في الخصائص، ويظهر أنّه قد فهم كُنْهَ ما يريده شيخه، وزاد عليه وفَاقَه بأن توسّع في توجيه كلامه في الضّرورة الشّعرية إلى ما وراء ذلك من مسائل النحو، فهو يعلّق على كلام سيبويه قائلا: «وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استكرهوا عليه؛ نعم ويأخذ بيدك إلى ما وراء ذلك، فتستضئ به وتستمد التنبه على الأسباب المطلوبات منه»[2].

وهذا يعني في نظر كثير من الدّارسين أنّ ابن جني يفهم الوجه في كلام سيبويه على أنّه ما يؤدّي إليه النّظر العقلي من معنى لا تختصّ به الظّاهرة اللّغوية بمفردها[3]؛ لذلك نجده يقول في (باب في زيادة الحروف وحذفها): «فنحن الآن بين أمرين: إمّا أن نرتاح لذلك ونعلله، وإما أن نتهالك فيه ونتقبله غفل الحال، ساذجا من الاعتلال. فأن يقال: إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما أن يكونا في الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن تنقض الباب فيه، ونعطي اليد عنوة به، من غير نظر له، ولا اشتمال من الصنعة عليه؛ ألا ترى إلى قوله: وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجها. فإذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس محاول فهم لذلك مع الفسحة في حال السعة أولى بأن يحاولوه، وأحجى بأن يناهدوه[4] فيتعللوا به ولا يهملوه»[5].

---

1 - الإقتراح، ص: 70.

2 - الخصائص: 35-54.

3 - انظر كتاب الضرورة الشعرية للسيد إبراهيم محمد، ص: 53.

4 - يناهدوه: يناهضوه ويقصدوه.

5 - الخصائص: 295/2.

لا تعني الضّرورة –إذن- مخالفة القياس أو الخروج عليه، ولكنّها نوع من الرّجوع إلى الأصل الذي ابتعد عنه الاستعمال اللّغوي؛ لذلك يقول أبو العبّاس المبرّد (ت285هـ) في كتابه المُقْتَضب: «الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها»[1]؛ كما يتحدّث ابن جني «عن الضرورة وقيام الشاعر بارتكابها لا للاضطرار إليها وإنما وفاء بحاجاته التعبيرية الخاصة»[2].

ونُلاحظ أنّ مسألة الضّرورة عند ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي؛ قد انتظمت في مقولة فكرية متميّزة، وذلك «بعد أن استقر للصنعة النحوية أصول ومقاييس انضبطت عليها مسائل اللغة»[3]. ولعلّ هذا ما جعل إبراهيم السيد يجزم بأنّ فهم ابن جني لكلام سيبويه في الضّرورة الشّعرية يعتبر فهمًا مختلفاً، إذ رآه قد «وجه كلام سيبويه توجيهاً غير الذي أراده سيبويه. على أنّ فكر سيبويه كان قد تهيّأ للمُضِي في طريق مختلف قبل أن يستلمه ابن جني، منذ اتّجه النّحويون إلى التعليل العقلي، وبناء مسائل النحو عليه. ففي كل مسألة توجيه من القياس يؤدي إليها. وعلى هذا اتّجه في عقل ابن جني قول سيبويه: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[4].

ولقد ساق ابن جني عبارة سيبويه في موضع آخر من خصائصه في (باب في حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول الحكم) يقول: «ثم إنهم قالوا من بعد في فراء: فراوي، فشبهوا همزة فراء بهمزة كساء؛ من حيث كانت أصلا غير زائدة، كما أن همزة كساءٍ غير زائدة. وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة، لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله، تشبثا به وتصورا له. وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[5].

ونشير هنا إلى أن ابن جني قد أقام على هذه الفكرة، وبنى على منوال هذا الأصل أغلب –إن لم نقل كلّ- أبواب الخصائص؛ لذلك نلفاه يقول: «وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول

1 - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: كتاب المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-القاهرة، الطبعة الثانية: 1399هـ-1997م، الجزء الأول، ص: 250.

2 - انظر الخصائص: 323/1، 327، 392/2، 393، 60/3، 61، 62، 392، 393.

3 - الضرورة الشعرية، مرجع سابق، ص: 29.

4 - الضرورة الشعرية، ص: 53.

5 - الخصائص: 214/1.

من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض: فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها»[1]، وعلى معنى هذا النصّ تمحورت أفكار ابن جني في العديد من مواضيع خصائصه مثل االاشتقاق الأكبر[2] الذي عرّفه بقوله: «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[3].

وعلى نفس المعنى أسّس ابن جني بناءه لـ(باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني). يقول مُقدّماً له: «هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قوي الدلالة على شرف هذه اللغة. وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة، فتبحث عن أصل كل اسم منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[4].

وقد عقد ابن جني باباً آخر مضى فيه على نفس منهجيته في التفكير، وهو (باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني)، يقول: «ومن ذلك قولهم: خضم، وقضم. فالخضم لأكل الرطب؛ كالبطيخ والقثاء وما كان نحوها من المأكول الرطب. والقضم للصلب اليابس؛ نحو قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك»[5].

المبحث الثالث: تصور ابن جني للضّرورة الشعرية

تبقى الضرورة الشعرية عند ابن جني يتجاذبها اعتباران مهمّان:

1. اعتبار الوزن الشعري والاضطرار المفضي إلى الضّرورة.

2. اعتبار الوجه الذي أومأ إليه سيبويه في باب الضّرورة الشّعرية.

1 - انظر النص كاملا في المبحث الثاني من الفصل الأول، وانظر الخصائص: 77/1.

2 - انظر تقديم (باب الاشتقاق الأكبر- في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا البحث.

3 - الخصائص: 134/2.

4 - الخصائص: 113/2.

5 - الخصائص: 157/2.

وهما قولان متدافعان –في نظر السيد إبراهيم محمد- لأنّ «اعتبار الوزن الشّعري يفضي إلى القول بقصور الشّاعر وضُعف لغته. واعتبار الوجه فيها يؤدي إلى القول بحكمة الشاعر وأخذه بناصية اللغة»[1].

يقول ابن جني: «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضّرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه[2]، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته. بل مثله في ذلك عندي مثل مجري الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرا من غير احتشام. فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته[3]؛ ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر[4] في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده، لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة[5]؛ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالا بقوة طبعه، ودلالة على شهامة نفسه»[6].

والمُلاحظ أنّ ابن جني لا يعتبر الضّرورة مُلْزمة للشّاعر؛ إذ يعترف أنّه قد يدخل تحتها مع قدرته على تركها، ويبقى اعتبار الوزن الشّعري في الضّرورة يُفضي إلى القول بالاضطرار، والقول بالسّعة يناقض القول بالاضطرار، يقول ابن جني: «إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حالة السعة أنسا بها واعتيادا لذلك عند وقت الحاجة إليها[7]، وبذلك يظهر في كلام ابن جني معنيان متدافعان: الضّرورة والسّعة، ولعلّ هذا ما جعل السيد إبراهيم محمد يجزم بتناقض ابن جني ويصل إلى خلاصة مفادها «أن ابن جني قد أدار فكر سيبويه في الضرورة الشعرية في دائرة مختلفة، وفي هذه الدائرة انتهى نشاطه العقلي وتناوله للمباحث

1 - الضرورة الشعرية، ص: 57.

2 - تخمطه: يقال تخمط الفحل: هدر وثار. وتخمط: تكبر.

3 - أي دخل في سلاحه وتغطى به واستتر.

4 - تكفر: اعتصم والاعتصام والإعصام بمعنى واحد.

5 - الملحاة: اللوم، وهو مفعلة من لحوت العود إذا قشرته.

6 - الخصائص: 392/2.

7 - الخصائص: 3/303-304.

اللغوية جميعا»[1]. هكذا حكم السيد إبراهيم محمد على ابن جني بالتّناقض في تعاطيه للضّرورة الشّعرية.

وإذا حكم السيد إبراهيم على ابن جني بالتّناقض فإنّ محمد مشبال يُرجع هذا التّناقض الظّاهري إلى مصطلح الضّرورة ذاته، إذ لم يكن محدّد الدلالة، «ويبدو أن إطلاقه كان في الأصل خضوعا للقواعد اللغوية العامة في تناولهم للغة الشعر؛ فهم لم ينظروا إليها باعتبارها نمطا خاصا من الاستعمال، من هنا أطلقوا على الظواهر التي وجدوها مخالفة للقاعدة المطردة بأنها «ضرورة» اقتضاها الوزن، ولم يقفوا بهذا المصطلح عند الظواهر التي اضطر إليها الشعراء، وإنما أجروه حتى على الظواهر التي أوردها الشاعر بإرادته»[2].

وهكذا، يصبح القول بالاختيار والإرادة –في نظر محمد مشبال- كاشفاً لبعد آخر من الأبعاد الدّلالية لمصطلح الضّرورة في توظيف النّحاة له، ونتّفق معه حين يعتبر ابن جني من النّحاة الأوائل الذين طوّروا هذا المفهوم وبلوروا دوره في تفسير ظواهر الضّرورة، ويعني هذا أنّ ابن جني يعتبر الشّعر نسقاً لغوياً خاصّاً وحقلاً متميزاً للتّطوّع، ولعلّ هذا «ما يُنبئ عن وعيه بخصوصية لغة الشعر؛ فهو يرى أن العناية بالمعاني قد تجور على الألفاظ دون أن يعد ذلك من قبيل الغلط أو اللحن، وإنما هو ضرب من التوليد في اللغة»[3].

يقول ابن جني في هذا المعنى: «وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه، ينبغي أن يكون جميع ذلك مجوزا فيه. ولا يمنعك قوة القوي من إجازة الضعيف أيضا؛ فإن العرب تفعل ذلك؛ تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف؛ لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بد وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه بدلا، ولا عنه معدلا؛ ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؛ ليعدوها لوقت الحاجة إليها»[4].

---

1 - الضرورة الشعرية، ص: 59.

2 - البلاغة والأصول، ص: 178.

3 - البلاغة والأصول، ص: 179.

4 - الخصائص: 3/60-61.

وبهذا كلّه، يتّضح جلياً أنّ مفهوم الضّرورة في تصوّر ابن جني يساوي خصائص الشّعر نفسه؛ لأنّها تميّز لغة الشّعر عن لغة النّثر أو لغة الكلام العادي، وهي –في نظر محمد مشبال- نوعاً من التّوليد في اللّغة يوظّفها الشّاعر لإغناء اللّغة بوضعها في صورة جديدة، ولعلّ هذا التّصوّر المتميّز للضّرورة هو الذي كان وراء دفاع ابن جني عن المتنبّي الذي لم يتوان في توليد اللّغة وارتياد آفاق غير مألوفة في مجال الإبداع الشّعري.

المبحث الرابع: الضّرورة الشّعرية ومسألة الإبداع الشّعري

وإذا استبعدنا الدّلالة المعجمية للمصطلح؛ أدركنا أنّ الشّاعر يتصرّف في الألفاظ بحريّة منقطعة النّظير[1]؛ أشار إليها الخليل بن أحمد في فترة متقدّمة حين قال: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا. ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده من تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل».

ويعلّق حازم القرطاجني على نصّ الخليل بقوله: «فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتّساع مجالهم في جميع ذلك، يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة، فإنهم قل ما يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم، فليسوا يقولون شيئا إلا وله وجه، فلذلك يجب تأوّل كلامهم على الصحة والتوقّف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه»[2].

---

1 - البلاغة والأصول، ص: 180، بتصرف.

2- ورد سياق النص في «المنهاج» كالآتي: يقول حازم القرطاجني (ت684هـ-: «وكلما أمكن حمل بعض كلام هذه الحلبة المجلية من الشعراء على وجه من الصحة كان ذلك أولى من حمله على الإحالة والاختلال لأنهم من ثبت ثقوب أذهانهم وذكاء أفكارهم واستبحارهم في علوم اللسان وبلوغهم من المعرفة به الغاية القصوى. **وقد قال الخليل بن أحمد: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا. ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده من تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه و إيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم ويصورون الباطل في صورة الحق والحق في صورة الباطل».** فلأجل ما أشار إليه الخليل، رحمه الله، من بعد غايات الشعراء وامتداد آمادهم في معرفة الكلام واتساع مجالهم في جميع ذلك، يحتاج أن يحتال في تخريج كلامهم على وجوه من الصحة، فإنهم قل ما يخفى عليهم

ولعلّ هذا ما جعل الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف يستدلّ -في وقت متأخّر- بالقول المشهور: «أنحى الناس من لا يلحن أحداً»، ومعنى هذا الكلام «أن كل تعبير له من أوجه العربية وجه به يستقيم، ويكون صوابا لا خطأ فيه»[1]؛ ثمّ إنّ «الشاعر وهو يتمرّد على قواعد النحو ويجانفها أحيانا عامداً أو غير عامد مبدع فيه، لأن الشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها، يوتّرونها، ويجربون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فعالية وتأثيراً لقول ما يريدون»[2]، وبهذا المعنى يكون النحو –في نظر الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف- إبداعاً في كل حالة من حالات الشّاعر.

وبناء عليه، فالإبداع النحوي –كما فهمه الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف- «يربط بين «النّظام» الثّابت و»الأداء» المتغيّر، فهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال، وكلّ نموذج يمكن أن يؤدَّى به آلاف الآلاف من الجمل التي يختلف مظهرها ويتّحد نموذجها (...) وعند هذه النّقطة يختلف كل متكلّم باللّغة عن الآخر، أو قل كل «مبدع» عن الآخر، من حيث قدرته على الاختيار بين العمق الثّابت والأداء المتغيّر والعلاقة الجدلية بينهما التي تجعل من النّحو «إبداعاً»»[3].

ثمّ إنّ ممّا استلفت نظر الأستاذ محمد حماسة هو: «أنّ المشتغلين بالنّصوص في القديم والحديث ممّن لا يعدّون نحّاة بطبيعة الحال هم الذين يقدّرون النّحو حقّ قدره، وذلك لأنّهم هم الذين يعرفون بالتّجريب طاقة النّحو المُبدعة في إضاءة النص وتفسيره (...) فالنحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثُل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين

ما يظهر لغيرهم، **فليسوا يقولون شيئا إلا وله وجه**، فلذلك يجب تأول كلامهم على الصحة والتوقف عن تخطئتهم فيما ليس يلوح له وجه. وليس ينبغي أن يعترض عليهم في أقاويلهم إلا من تزاحم رتبته في حسن تأليف الكلام وإبداع النظام رتبهم. فإنما يكون مقدار فضل التأليف على قدر فضل الطبع والمعرفة بالكلام. وليس كل من يدعي المعرفة باللسان عارفا به في الحقيقة. فإن العارف بالأعراض اللاحقة للكلام التي ليست مقصودة فيه من حيث يحتاج إلى تحسين مسموعه أو مفهومه ليس له معرفة بالكلام البتة وإنما يعرفه العلماء بكل ما هو مقصود فيه من جهة لفظ أو معنى. وهؤلاء هم البلغاء الذين لا معرج لأرباب البصائر في إدراك حقائق الكلام إلا على ما أصلوه. فمن جعل ذلك دليله هدي سبيله، ومن اعتمده أحمده». انظر كتاب «**منهاج البلغاء وسراج الأدباء» لأبي الحسن حازم القرطاجني**، تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي-بيروت، الطبعة الثالثة: 1986م، ص: 143-144.

1 - محمد حماسة عبد اللطيف: «النحو والدلالة»، مرجع سابق، ص: 27.

2 - النحو والدلالة، ص: 28.

3 - النحو والدلالة، ص: 28-29.

الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً. النحو مَشْغَلَةُ الفنّانين والشعراء. والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو؛ فالنحو إبداع»[1].

«إن تقسيم جوانب البحث اللغوي، واختصاص كل فريق بجانب يُشغل به دون الاهتمام بغيره أو الإفادة منه مزق النصّ المدروس، وأفقد كل جانب من جوانب البحث غايته، وحصر النحو في دائرة الإعراب والبناء الضيقة المغلقة التي لا تتسع لكشف فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته»[2].

«إن الباحث في النحو العربي دائما يجد نفسه مدفوعا إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعنى بتمييز التراكيب وكشف خصائصها وتواؤمها مع ملابساتها. فسيبويه -كما يقول الشاطبي- «وإن تكلم في النحو، فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني». ولذلك سوف يلحظ الباحث أن التأليف النحوي بعد هذا الكتاب الخطير الشأن قد انحرف عن سواء القصد بدرجات متفاوتة، وأنه كلما تقدم الزمن ازدادت زاوية الانحراف اتساعا عن الغاية الأولى»[3].

وقد تحدّث الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف على ومضة كبرى مضيئة؛ قد تَحْدُث في سبيل الاتّجاه الصحيح، ويعني بهذه الومضة الكبرى «جهدا كجهد العلاّمة عبد القاهر الجرجاني الذي لم يُخْف في مواطن كثيرة تأثره بسيبويه بحيث يصور أحيانا في تواضع العلماء أنه يقوم بدور الشارح لما قدمه سيبويه من إشارات، ولكن رياح الهمود تهب على مثل هذه الومضة المضيئة، وتحاول أن تطفئ نورها بعدم التواصل والاستمرار. وبرغم ذلك ما تزال مشعة لأن ما ينفع الناس يمكث في الأرض، والزبد وحده هو الذي يذهب جُفاء»[4].

1 - انظر كتاب «النحو والدلالة» لمحمد حماسة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص: 7، 28.

2 - النحو والدلالة، ص: 27.

3 - النحو والدلالة، ص: 26.

4 - النحو والدلالة، ص: 26-28.

لقد اعتبر الأستاذ محمد حماسة الإمام عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً، له بالنّصوص بصر، وبالأساليب فقه، وبتفسيرها ولوع، وقد هدته هذه المؤهّلات المعرفية –في نظره- إلى نظريته المعروفة بنظرية «النظم»، وهي تقوم على معاني النحو؛ ثمّ إنّ الأستاذ محمد حماسة يرى أنّه ممّا يعود على دراسة العربية بالخير والجدوى أن يعود للنحو العربي وجهه المشرق. النحو الذي طبّقه سيبويه كما وصفه الشاطبي، والذي عرّفه ابن جني بأنه: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره»[1].

فالأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف ينفي أن تُحْصر غاية النّحو في معرفة الصّواب والخطإ وفي ضبط أواخر الكلم فحسب، ويرجع سبب الانحراف بغاية النّحو إلى هذه الزّاوية الضّيقة إلى تخلّي أبناء العربية لظروف ودواع مختلفة عن مستوى اللّغة الفصيح، بحيث لم تعد العربية الفصيحة سليقة للمتكلّمين بها.

وإذا كان تفشّي اللّحن وشياع الخطإ في ظاهرة الإعراب، وفي بعض آيات القرآن الكريم، وكانت المحافظة على النص القرآني من أن يتطرّق إلى لغته العليا لحن أو فساد من أهم الأسباب الداعية إلى نشأة النّحو العربي؛ فإنّ الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف يضيف غاية أخرى لا تقلّ عن هذه أهمية وإثارة ودفعاً للبحث، هذه الغاية هي الرغبة القويّة في معرفة أسرار التركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرّغبة الإنسانية في تعرّف أهمّ المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللّغة، وتمييز التّراكيب بعضها من البعض الآخر، ومعرفة خصائصها، وأُكتناه أسرارها، وقد كان من حسن حظّ العربية في فترة فتوّتها النّاضجة أن ينزل بها القرآن الكريم، وأن يجد فيه العرب نموذجا عاليا من البيان للغة، وأن يكون هذا القرآن العظيم معجزا، وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة أن يتعرفوا أسرار إعجازه فضلا أن يضبطوا نصه ويضعوا القواعد التي تعين على ذلك»[2].

ولا يمكن الاختلاف مع الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف؛ حين يصرّح أنّ في نحونا العربي القديم نظرات تحتاج إلى إعادة الكشف والتركيب؛ حتّى تتجلّى غاية النّحو الحقيقية «لأن بعض متأخّري النّحويين «حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها

1 - انظر الخصائص: 34/1.

2 - النحو والدلالة، ص: 26.

قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة».

ويقول صاحب إحياء النحو الأستاذ إبراهيم مصطفى إنّ العودة إلى إحياء «المعنى النحوي الدلالي» يعيد للنحو العربي وظيفته التي طال افتقادها»[1]، «وإذا كان التحويليون يجعلون من النحو المستوى العميق للجملة الذي يمد الجملة بمعناها الأساسي ويحدد هذا المعنى، فإنّ هذا –وإن اختلفت طريقة العرض- هو الغاية من النّحو (...) فالغاية منه هي كشف حجب المعاني وجلوة المفهوم. غير أن النّحويين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذي يمد الجملة بمعناها، وكانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعًا وشمولاً..»[2].

«إن التطور الذي حققته غاية النحو في العصر الحديث ليس في حقيقة أمره إلا رجوعا إلى الفطرة والنظر الصحيح، وإلا فما الذي يجعل تشومسكي المعاصر الأمريكي يلتقي مع ابن جني العربي وابن هشام المصري وغيرهما؟!»[3].

نستخلص ممّا تقدّم، أنّ الحريّة التي تميّز بها نشاط الشّاعر هي التي تؤكّد أنّ الشّعر نسق لغوي وإبداعي خاصّ؛ لهذا تصبح الضّرورة آلة من آلات اللّغة الخاصّة، وليست رخصة يجد فيها الشّاعر متنفّسه.

ومن الواضح أنّ المقصود بمصطلح الضّرورة ليس مفهوم الاضطرار المرتبط بالوزن الشّعري، ولكن يتّسع مدلولها بحيث تصبح شاملة لكلّ ما ورد في الشّعر أو كثر فيه وله نظائر

1 - النحو والدلالة، ص: 34.

2 - النحو والدلالة، ص: 35.

3 - النحو والدلالة، ص: 31. لقد أشار الأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف في هامش هذه الصفحة من كتابه إلى المقارنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى بين أصول النحو العربي وأصول نظرية التحويل والتفريع، وقد اشتملت المقارنة على مفهوم النحو، والسليقة، وما ينحصر وما لا ينحصر، والأصول والفروع، والبرّاني (السطحي- والجواني (العميق-، من صفحة 45 إلى صفحة 79 من كتابه «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت 1980-. وقد لاحظ الأستاذ محمد حماسة أن في كثير من هذه المقارنات تعسّف. ومما آخذ به الدكتور نهاد الموسى أنه حاول من خلال هذه المقارنات أن يقول إن النحو العربي فيه كل شيء، فكل الصيد في جوف النحو العربي. ولا يعفيه من ذلك –في نظر الأستاذ عبد اللطيف- ما بينه في «المقدمات والمسوغات» من أن هذه التشابهات مجرد اتفاق مبعثه النظر الصحيح.

في النّثر أيضا[1]. ولعلّ هذا ما دفع بابن جني إلى تناولها في غير الشّعر. «ومن هنا ألحّ ابن جني على نسقه المتميّز لتكون الضّرورة بهذا مكوّناً أصيلاً في الشّعر، سائغاً ودخيلاً في الأجناس الأخرى»[2].

يقول شوقي ضيف: «وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطّردة أو للأمثلة الشاذّة، يقول في فواتح كتابه: «وليس شيء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجها» فهو لا يعلل فقط لما كثر على ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. (...) وبذلك وسع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع»[3].

فشوقي ضيف يرى أنّ سيبويه قد ثبّت جذور التّعليل في النّحو والصّرف، «ومدّها في جميع قواعدها ومسائلها، فليس هناك شيء لا يعلّل، بل لكلّ شيء علّته يمسك بها في يمينه»[4]. فهو يتّسع وعلى ما يتّسع سيبويه بالتعّليل في النّحو وكذلك في الصّرف، وخاصّة في باب القلب والإعلال[5].

وقد كانت أكثر تعليلات سيبويه مستقاة من نفسه؛ إذ كان حاذقاً ومتقناً للعربية، وعارفاً بأسرارها، ومتمكّناً من أساليبها، يعلم أوجه العرب في كلامها، فهو يوازن بين آراء العلماء، وينتصر للرّأي الأقوى بالأدلّة، وكانت له شخصية قويّة في التّرجيح والتّعليل، وقد كان كتاب سيبويه معيناً ثرياً لآراء النّحاة الذين سبقوه، وكان للخليل النّصيب الأكبر فيما نقله.

ومن الطبيعي أن تكثر تعليلات الخليل في كتاب سيبويه وتتّسع، ما دام يعتقد أنّ لكلّ ما نطقت به العرب علّة مرعية؛ ثمّ إنّ من يقرأ أقوال سيبويه في الكتاب يحسّ بأنّه ليس عنده شيء لا يعلّل حتّى ما جاء شذوذاً أو اضطراراً؛ غير أنّ الخليل لم يتعصّب لعلله التي اعتلّ

1 - البلاغة والأصول، ص: 180-181.

2 - البلاغة والأصول، ص: 181 .

3 - المدارس النحوية، ص: 82-83.

4 - المدارس النحوية، ص: 86.

5 - المدارس النحوية، ص: 87.

بها؛ بل أوضح أنّها مجرّد حدس وتخمين، ويمكن لغيره من النّحاة أن يأتوا بما يرونه مناسباً من العلل.

المبحث الخامس: «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى»[1]

سنحاول -من خلال هذا المبحث- أن نبرز كيف كشف صاحب الخصائص عمّا تنطوي عليه بعض الاستخدامات اللغوية من أبعاد جمالية، فقد «قام النظر اللغوي والنحوي، عند ابن جني، على اعتبار اللغة نسقا إبداعيا لا يملك الشاعر إزاءه سوى الكشف عن استخراجه. وفي ذلك تكمن شجاعته، التي هي في الأصل، شجاعة هذه اللغة التي ينبغي الفقه بأسرارها»[2]. «وهو بذلك قد وضع اليد على أمرين:

أوّلهما: أنّه قد تنبّه إلى جملة من صور الاستخدام اللغوي النحوي التي لم يحفل بها علماء البلاغة، على الرّغم ممّا تحتوي عليه من طاقة بلاغية وأسلوبية تجعلها وثيقة الصّلة بطبيعة الحقل البلاغي.

الأمر الثاني: يتمثّل في أنّ وعيه بالأسرار الجمالية للاستعمالات اللغوية والنحوية، أشرف به على اعتبار اللغة نسقاً تعبيرياً جمالياً في ذاته[3].

وهكذا، يتبيّن لنا أنّ لكلّ لغة نظامها الخاصّ الذي تبني نفسها وفقه، نظام لا يخلو من بعض المباحث التي تأخذ بعداً جمالياً يُخرِج اللغة من الاستعمال العادي نحو أساليب تعبيرية فنّية أرحب؛ لذلك كلّه سنخصّص هذا المبحث لإبراز أهمّية التقديم والتأخير على اعتباره نوعاً متميّزاً من هذه الأساليب، وقد اهتم به كثير من العلماء لكونه يحقّق للغة مزيّة الفضل على باقي الاستعمالات العادية، وسنتناوله عند ثلاثة نماذج رائدة في الفكر اللغوي والبلاغي: سيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني؛ ثمّ سنحاول رصد جزء من ملامحه المتبدّية في بعض النّصوص التي سنعمد إلى استخراجها من كتب الأعلام الآنفي الذكر.

1 - الكتاب: 34/1.

2 - البلاغة والأصول، ص: 104.

3 - البلاغة والأصول، ص: 104-105.

لقد تعرّض سيبويه لقضية التقديم والتأخير في كتابه عندما تحدّث عن الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول؛ فبعد ما مثّل لهذا النّوع بقوله: ضرب عبد الله زيداً، حدّد سبب ارتفاعه في اشتغال فعل ضرب به؛ أمّا في حالة التقديم والتأخير فيجري اللّفظ كما يجري في الأوّل: ضرب زيداً عبد الله، ويكمن السّبب –في نظر سيبويه- أنّ المراد بالفاعل المؤخّر، والهدف هو إشغال الفعل بالمؤخر لفظاً، ومن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، ويؤكّد سيبويه بأنّ مسألة تقديم المفعول وتأخير الفاعل كلام أو تركيب جيّد، ويمتاز بالكثرة والشيوع عند العرب، ولا ينسى أن يبيّن الغاية المتوخّاة من وراء مثل هذه العملية وهي أنّ العرب «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»[1].

ويستدرك عبد القاهر الجرجاني على قول سيبويه –ومن أتى بعده من العلماء- في مسألة التقديم والتأخير؛ فهو يرى أنّه «لا يكفي أن يقال قُدِّم للعناية ولأن ذكره أهم»، ففي نظره يجب ذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ لأنّ من يجهل ذلك –في نظر الإمام الجرجاني- يُصغِّر أمر التقديم والتأخير، ويُهوِّن الخطب فيه، ويرى تتبّعه والنّظر فيه ضرباً من التكلّف، وبذلك تكون النتيجة متمثّلة في الأمور الآتية: الابتعاد عن معرفة البلاغة، وجهل مقاديرها، والزّوغان عن الجهة التي هي فيها والشقّ الذي يحويها.

لذلك كله فعبد القاهر الجرجاني يعتبر أمر التقديم والتأخير مدخلاً من أكثر المداخل وأعجبها؛ منه تدخل الآفة على النّاس في شأن العلم، وبه يبلغ الشيطان مراده منهم في الصدّ عن طلبه وإحراز فضيلته، وهكذا فمعرفة من أين كانت عناية العرب بمسألة التقديم والتأخير؟ وبم كانت أهم؟ تُوصِل –في رأي الإمام الجرجاني- إلى معرفة الوُجوه والفُروق، وتعرّف من أين كان نظم أشرف من نظم، وتبيّن بم يعظم التّفاوت ويشتدّ التّباين؛ حتّى يتمّ الوُصول إلى معرفة سبب ترقّي الأمر إلى الإعجاز إلى أن يقهر أعناق الجبابرة؛ فهنا أمور أخر يحيل في المزيّة عليها، ويجعل الإعجاز كائنا بها[2].

1 - الكتاب: 34/1.

2 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مرجع سابق، ص: 109.

يقول أبو سعيد السيرافي (ت328هـ) في تفسير عبارة سيبويه: «وقوله: «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم». معنى ذلك أنه قد تكون أغراض الناس في فعلٍ ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه به، كمثل ما يريده الناس من قتل خارجي مفسد في الأرض، ولا يبالون من قتله، فإذا قتله زيد فأراد مخبر أن يخبر بذلك قدم الخارجي في اللفظ؛ لأن القلوب متوقعة لما يقع به من أجله، لا من أجل قتله، فتقول: «قتل الخارجي زيدٌ». وإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل أحداً، فقتل رجلاً، فأراد المخبر أن يخبر بهذا المستبعد من هذا القاتل، كان تقديم القاتل في اللفظ أهم؛ لأن الغرض أن يعلم أنه قتل إنسانًا، فيقال: «قتل زيدٌ رجلاً». وهذا الكلام إنما هو على قدر عناية المتكلم، وعلى ما ينسج له وقت كلامه وربما فعل هذا لطلب سجع أو قافية أو كلام مطابق، ولأغراض شتى اكتفاءً بدلالة اللفظ عليه»[1].

والمُلاحظُ أنّ الإمام عبد القاهر يستلهم تفسير السيرافي لعبارة سيبويه ويتمثّل بعض توضيحاته، فهو يصرّح في مرحلة لاحقة من دلائله بأنّ النحويين الذين تطرّقوا لقضية التقديم والتأخير قبله لم يعتمدوا شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام؛ فحين أطلق سيبويه عبارته «كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم» لم يذكر لذلك مثالا؛ لذلك أخذ تفسير النحويين لقول سيبويه شقين متميزين:

الأول: قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه. مثاله: وقوع القتل بالخارجي المفسد، إذ يكون هو ما يعني ويهم الناس. «فإذا قتل، وأراد مريدٌ الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: «قتل الخارجي زيدٌ» ولا يقول: «قتل زيدٌ الخارجي»، لأنه يعلم أن ليس للناس أن يعلموا أن القاتل له «زيدٌ» جدوى وفائدة».

الثاني: قد يكون ما يعني الناس ويهمهم من شأن الفعل، طرافته وموضع الندرة فيه، وبعده كان من الظن. من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه. مثاله: إن كان رجلٌ ليس له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل، فقتل رجلاً، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل، فيقول: قتل زيدٌ رجلاً.

1 - أبو سعيد السيرافي: شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، 263/1-264.

يُعلّق الإمام عبد القاهر الجرجاني على هذا التفسير بقوله: «فهذا جيدٌ بالغٌ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير»[1].

ويقول الأعلم الشنتمري (ت476هـ) في كتابه النكت: «اعلم أن قولهم: «ضرب زيداً عبد الله»، جار على غير الرتبة. وذلك أن حكم الفاعل: التقديم، لافتقار الفعل إليه. ولكنهم قدموا المفعول لدلالة الإعراب عليه فاكتسبوا بتقديمه ضرباً من التوسّع في الكلام لأن في كلامهم الشعر المقفّى والكلام المسجّع. وربما اتفق أن يكون السّجع في الفاعل فيؤخرونه لذلك»[2]. ويقول في باب التقديم والتأخير: «اعلم أن الشاعر ربما يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، ويزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل المفعول فاعلا، والفاعل مفعولا، وأكثر ذلك في ما لا يشكل معناه»[3].

أما الصّفّار البطليّوسي (ت630هـ): فيتناول عبارة سيبويه بطريقة متميزة حين يقول: «وقوله: (وهو عربي) يعني تقديم المفعول، ثم قال: (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى) هذا مما خالفنا فيه أبو الحسن ابن الطراوة، لأن سيبويه رحمه الله وجه تقديم المفعول بأنهم اعتنوا به، قال ابن الطراوة: لو اعتني به لم يقدم عليه الفعل، بل كان يكون صدراً، وأما أن يتقدمه غيره، فليس في ذلك الموضع معتنى به، وهذا الذي قال، كما ترى، فإن الاعتناء يكون على مراتب، فإذا كان مخاطبك يتشوف إلى من وقع به الضرب، ولا يبالي بأكثر من ذلك كان حد الكلام ما زعم هذا الرجل، وإذا كان متشوفا إلى أن يسمع ضرباً، ثم بمن وقع؟ ولا يبالي من أوقعه، فهنا ينبغي تقديم الفعل لأنه اعتني به أكثر، فالمفعول إذا توسط فهو معتنى به من هذا الطريق، وأما التقديم فباطل؛ لأن ذلك إنما يكون على حسب المواضع، فهذا الذي قال ليس بشيء»[4].

---

1 - الدلائل، ص: 107-108.

2 - الأعلم الشنتمري: النكت، مرجع سابق، 246/1.

3 - النكت: 228/1.

4 - النكت: 640/1-641.

ويمكن القول إنّ عبارة سيبويه قد جرت مجرى الأصل في بابها عند من أتى بعد سيبويه من العلماء، وفي مقدّمتهم ابن جني، وقد اعتمدها هذا الأخير في توليد أصل معتبر في العربية؛ وقد تمّ له ذلك دون أن يصرّح بعبارة سيبويه أو يشير إليها. يقول: «فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمرّ وكثر كأنّه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنّه أيضا هو الأصل»[1] ثم يضيف قائلاً: «المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا؛ نحو قوله عز وجل: «إنما يخشى الله من عباده العلماء»[2] وقول ذي الرمة:

أستحدث الركب من أشياعهم خبرا *** أم عاود القلب من أطرابه طرب»[3].

ويذكر عبد القاهر الجرجاني بياناً متفرّداً في قوله عز وجل: «إنما يخشى اللهَ من عباده العلماء»؛ فابن جني يورد الآية كشاهد معتبر على تمكّن الفروع عند العرب تمكّن الأصول؛ بينما يتناولها الإمام عبد القاهر الجرجاني في باب القصر والاختصاص وينبّهنا في مستهلّه إلى أنّ ههنا كلام ينبغي أن نعلمه يقول: «قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء)، في تقديم اسم الله عز وجل معنًى خلاف ما يكون لو أخر»[4]. ف«تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبين الخاشون من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم. ولو أخر ذكر اسم الله وقدم «العلماء» فقيل: «إنما يخشى العلماء الله»، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله مقصورةً على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى. وهذا المعنى وإن كان قد جاء في التنزيل في غير هذه الآية كقوله تعالى: (ولا يخشون أحداً إلا الله)[5]، فليس الغرض في الآية، ولا اللفظ بمحتملٍ له البتة. ومن أجاز حملها عليه، كان قد أبطل فائدة التقديم،

1 - الخصائص: 1/297-298.

2 - [فاطر/28].

3 - الخصائص: 1/295.

4 - الدلائل، ص: 338.

5 - [الأحزاب/39].

وسوى بين قوله تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وبين أن يقال: (إنما يخشى العلماء الله)، وإذا سوى بينهما، لزمه أن يسوي بين قولنا: «ما ضرب زيداً إلا عمروٌ» وبين «ما ضرب عمروٌ إلا زيداً»، وذلك ما لا شبهة في امتناعه»[1].

يقول ابن جني في (باب في نقض العادة): «إنّ العرب لمَّا قوِي في أنفسها أمرُ المفعول حتى كاد يَلحق عندها برتبة الفاعل، وحتى قال سيبويه[2] فيهما: »وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم» خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعة: أحدهما تغيير صورة المثال مسنَداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل، والعِدّة واحدة، وذلك نحو ضَرَب زيد وضُرب، وَقَتل وقُتِل، وأَكرم وأُكرم، ودحرج ودُحرِج. والآخر أنهم لم يرضَوا ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التغيير حتى تجاوزوه إلى أن غيروا عدّة الحروف مع ضمّ أوّله، كما غيَّروا في الأوّل الصورة والصيغة وحدها. وذلك نحو قولهم: أحببته وحُبّ، وأزكمه الله وزُكم، وأضأده الله وضُئد، وأملأه الله وملِئ. قال أبو علي: فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم، وتقدّم حاله في أنفسهم؛ إذ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل»[3].

ويقول ابن جني في (باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض): «والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم (...) ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجف عليك؛ فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه؛ ألا ترى أن سيبويه أجاز في جر (الوجه) من قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون من موضعين: أحدهما بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيه له بالضارب الرجل، هذا مع أنا قد أحطنا علما بأن الجر في (الرجل) من قولك: هذا الضارب الرجل إنما جاءه وأتاه من جهة تشبيههم إياه بالحسن الوجه، لكن لما اطرد الجر في نحو هذا الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنه أصل في بابه، حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد (فشبه الحسن الوجه) بالضارب الرجل، من الجهة التي إنما صحت للضارب الرجل تشبيها بالحسن الوجه وهذا يدلك على تمكن الفروع عندهم، حتى إن أصولها التي أعطتها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها

1 - الدلائل، ص: 338-339.

2 - انظر الكتاب: 15/1.

3 - الخصائص: 218/2.

ما كانت هي أدته إليها، وجعلته عطية منها لها، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل»[1].

ومما تجب الإشارة إليه أنّ ابن جني قد أفرد لمسألة التقديم والتأخير فصلاً في باب شجاعة العربية، وحدّد وجوهها في كلام العرب، وقسّمها إلى ضربين: أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهّله الاضطرار.

أما عبد القاهر الجرجاني فيقرّر أنّه «من الخطأ أن يقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين»، وقد أرجع السّبب إلى أنّه من البعيد أن يكون في جملة النّظم ما يدلّ تارة ولا يدلّ أخرى. فعلى الرّغم من أنّ أمر التّقديم والتّأخير قد قُسّم إلى قسمين متميزين من طرف العلماء قبله: مفيد وغير مفيد[2] -وعُلّل «تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعةٌ على الشاعر أو الكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه»- فقد أكّد الجرجاني أنّه متى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام، أنّه قد أُخْتصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضيةً في كل شيء وكل حال.

والمُلاحظُ من خلال استكناه معنى هذا النصّ أنّ الإمام عبد القاهر الجرجاني يحاول أن يضع أصلاً مُبتكراً يُعتمد عليه في مسألة التقديم والتأخير؛ فهو يرى أنّ من يجهل أمر التقديم والتأخير «يكون كمن لا يبني الشيء على أصله، ولا يأخذه من مأخذه». وبذلك «يقع في الفاحش من الخطأ الذي يبقى عاره، وتشنع آثاره». وتكون النّتيجة أن «يبتعد عن البيان، ويفقد حسّ التدبّر، ويخون عقله ودينه، ويغلق دونه باب المعرفة، ويُمنع البلاغة». وهذه الأمور جميعها تُفضي بصاحبها –في نظر الإمام الجرجاني- إلى التّحريف والتّبديل، وتؤدّي إلى الخطإ في التأويل[3].

فعبد القاهر الجرجاني يربط أمر التقديم والتأخير بغرض المتكلّم، ويرى أنّ تقديم الشّيء يكون على وجهين:

---

1 - الخصائص: 1/297-298.

2 - هو التصرّف في اللفظ من غير المعنى.

3 - الدلائل، ص: 110.

الأوّل: تقديم على نية التأخير، وهو تقديم مع الإقرار بالحكم والجنس الذي كان عليه المقدّم. مثاله: «منطلقٌ زيدٌ»؛ فتقديم الخبر على المبتدأ لم يخرج عن كونه خبر وأنه مرفوعٌ بذلك، وتقديم المفعول على الفاعل في «ضرب عمراً زيدٌ» لم يخرج عن كونه مفعول وأنه منصوب لذلك.

الثاني: تقديم لا على نية التأخير، وهو أن تنقل الشيء عن حكمه، وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه. مثاله: «زيدٌ المنطلق»؛ لم يقدّم زيد لكي يبقى على حكمه، بل تحول من كونه خبر إلى مبتدأ. و«المنطلق زيدٌ»؛ تأخير زيد أخرجه من المبتدأ إلى الخبر. ثمّ إنّ «ضربت زيداً» و«زيداً ضربته»؛ لم يقدّم زيد على أن يكون مفعولاً منصوباً كما كان، ولكن على أن يرفع بالابتداء، ويشغل الفعل بضميره وجعله في موضع الخبر له.

إنّ لأمر التقديم والتأخير بجميع تجلّياته ومسائله أهمّية كبيرة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني فهو «بابٌ كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية»؛ يكمن دوره في الكلام بصفة عامّة في كونه «لا يزال يفتر لك عن بديعةٍ، ويفضي بك إلى لطيفة»؛ أمّا إذا قدّم شيء في الشّعر، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان؛ فيكون من نتائج ذلك أن «يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه»[1].

باب التقديم والتأخير –إذن- «من الأبواب التي تظهر بها مزيَّة الكلام، ويعلو بها أسلوب على أسلوب، ويبدو بها إعجاز القرآن (...) ولذا رأى الإمام عبد القاهر أنّه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدِم في موضع من الكلام أن يعرف السرّ في تقديمه، ويفسّر وجه العناية به»[2].

ويظهر لنا من خلال ما قدّمناه في هذا المبحث أنّ التفكير البلاغي العربي؛ قد ارتبط بأصول النحو، «غير أن الذي نروم التنبيه عليه، هو أن البلاغة التي نتحدث عنها، نمط من التفكير نما في أحظان النحو في صورته الأولى عندما كان موصولا بالبحث في خصائص العربية. هكذا كان لنظر ابن جني في جملة من المقومات الصوتية والصرفية والتركيبية، أن أفضى به إلى الكشف عما تحمله من إمكانات أسلوبية تمثل خصائص هذه اللغة في التعبير

1 - الدلائل، ص: 106-107.

2 - أحمد أحمد بدوي: عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربيّة، سلسلة أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الطبعة الثانية بدون تاريخ، ص: 139-140.

البلاغي والجمالي. وبناء عليه، لم يكن ما انتهت إليه بلاغة الشّعر من مقوّمات سوى امتداد للتفكير في الخصائص الجمالية للغة العربية»[1].

ولعلّ هذا ما جعل عبد القاهر الجرجاني يقول في مدخل دلائله: «هذا كلام وجيزٌ يطلع به الناظر على أصول النحو جملةً، وكل ما به يكون النظم دفعةً، وينظر في مرآةٍ تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد اُلتقت له حتى رآها في مكانٍ واحدٍ»[2]. ويقول في بعض أبياته[3]:

فما لنظم كلامٍ أنت ناظمه *** معنىً سوى حكم إعرابٍ تزجيه

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى *** حكمٍ من النحو نمضي في توخيه

فالنظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني هو توخّي معاني النحو، ويفسره بقوله: «اعلم أن ليس «النَّظْمُ» إلا أن تضع كلامك الوضعَ الذي يقتضيه «علم النحو» وتعملَ على قوانينه وأُصوله، وتعرف مَناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها، وتحفَظَ الرسومَ التي رُسِمت لك، فلا تُخِلُّ بشيء منها»[4].

هكذا درس النحاة واللغويون العرب كثيراً من الظواهر اللغوية مثل: التقديم والتأخير والزيادة والحذف وغيرهما دراسة تربط بين فكر المتكلم وكلامه، وإذا كانت بعض الاتّجاهات في علم اللغة الحديث ترفض مثل هذا الرّبط فإنّ ذلك لا يعدو أن يكون رأياً يمكن دحضه؛ خصوصاً من طرف رائد المدرسة التوليدية العالم الأمريكي (نوام تشومسكي) الذي ربط بين الواقع اللغوي والفكر الإنساني في نماذجه اللّسانية المتميّزة.

و«لقد كانت أساليب القدماء تربط بين التركيب اللغوي والواقع الفكري؛ أو قل: تجعل نُظُم اللغة الخارجية مطابقة لترتيب الأفكار في ذهن المتكلم»، وهو قانون من القوانين الأساسية للعربية؛ فالتركيب اللغوي –كما هو معروف- علاقات معنوية ذات تأثير لفظي، وهذا موجود في العربية وفي غيرها من اللغات[5].

1 - البلاغة والأصول، ص: 105.

2 - الدلائل، ص: 3.

3 - الدلائل، ص:10.

4 - الدلائل، ص: 80.

5 - انظر كتاب أصول النحو لخير الدين الحلواني، مرجع سابق، ص: 8-9.

الفصل الخامس:

منهج ابن جني في الاستدراك على سيبويه

المبحث الأول: اعتذار ابن جني عن سيبويه في الإخلال ببعض موازين الأسماء

إنّ من يتأمّل منهج ابن جني في الاستدراك[1] على سيبويه يدرك أنّه يعتمد خطّة واضحة ويتّبع خطوات مضبوطة؛ فبعد أن أحصى الأمثلة التي أخلّ بذكرها سيبويه كما وردت عند العلماء؛ قام بحصرها في أكثر من ستين (60) مثال فائت للكتاب[2]، ثمّ شرع في الكشف عمّا

---

1 - «درك: الدَّرْكُ: اللحَاق، وقد أدركه (...- وتَدَارَكَ القومُ: تلاحقوا أي لَحِق آخرهم أولَهم (...- واسْتَدْرَك الشيءَ بالشيءِ: حاول إدراكه به، واستعمل هذا الأخفش في أجزاء العروض فقال: لأنه لم ينقص من الجزء شيء فيستدركه». انظر لسان العرب: 419-421/10.

ويقول علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت816هـ- في كتابه التعريفات: «الاستدراك في اللغة: طلب تدارك السامع، وفي الاصطلاح: رفع توهم تولد من كلام سابق، والفرق بين الاستدراك والإضراب: أن الاستدراك هو رفع توهم يتولد من الكلام المقدم، رفعاً شبيهاً بالاستثناء، نحو جاءني زيد، لكن عمرو؛ لدفع وهم المخاطب أن عمراً جاء كزيد؛ بناء على ملابسة بينهما وملائمة..». انظر التعريفات، ص: 39.

ويقول محقّق كتاب التعريفات: «الاستدراك لغة: استفعال من: درك، والدرك الدرك: اللحاق والبلوغ، يقال: أدرك الشيء: إذا بلغ وقته وانتهى، وعشت حتى أدركت زمانه. وللاستدراك في اللغة استعمالان: الأول: أن يستدرك الشيء بالشيء، إذا حاول اللحاق به، يقال استدرك النجاة بالفرار. والثاني: في مثل قولهم: استدرك الرأي والأمر: إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النقص.

وللاستدراك في الاصطلاح معنيان: الأول –وهو للأصوليين والنحويين- رفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابق، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وزاد بعضهم: باستعمال أداة الاستدراك، وهي «لكن»، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء. الثاني: وهو ما يرد في كلام الفقهاء كثيراً، وهو: اصطلاح ما حصل في القول، أو العمل، من خلل أو قصور، أو فوات، ومنه عندهم: استدراك نقص الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة إذا بطلب بإعادتها، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه. ويخص الاستدراك الذي بمعنى فعل الشيء المتروك بعد محله بعنوان «التدارك» سواء ترك سهواً، أو ترك عمداً. كقول الرملي: إذا سلم الإمام من صلاة الجنازة، تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها. الموسوعة الفقهية (269/3-270-، والكليات (115-». انظر التعريفات، هامش ص:39.

2 - «وهي: تِلِقّامة وتِلِعَّابة، فِرْناس، فُرانِس، تَنُوفَى، تَرْجُمان، شحم أُمْهُج، مُهْوَأنّ، عُياهِم، تُرامِز وتُماضر، يَنابعات، دِحِنْدِح، عِفِرّين، تِرْعاية، الصِّنَّبِر، زَيْتُون، مَيْسُون، كُذُبْذُب (وكُذُّبْذُب-، هَزَنْبَزان، عَفَزّان، هَدَيْكُر، هُنْدَلِع، دُرْدَاقِس، خُزْرانق، شَمَنْصِير، مُؤقٍ، مَأقٍ، جَبَرُوَّة، مَسْكِين، مَنديل، حَوْرِيت، تَرْقُوَة، خَلْبُوت، حَيُّوت، سَمَرْطُول، قَرَعْبَلانة، عُقْرُبَّان، مَأْلُك، إِصِرّي، إِزْلْزِل، إصْبُع، خِرْفُع، زِئْبُر، ضِئْبُل، خُرُنْباش، زَرْنُوق، صَعْفُوق، كُنادِر، الماطِرون، خَزْعال، قَسْطال، وَيْلِمَّة، فِرْنَوْس، سُرَاوِع، ضَهْيَد، عَتْيَد، الحُبْلِيل، الأُرْبُعاوَى، مُقْبئِنّ، (يَرْنَأ، تَعَفْرَت-». انظر الخصائص: 187/3.

يَدْحضُ عن سيبويه ظاهر معرّتها؛ وبعد ذلك تولّى الثّناء عليه والاعتذار عنه في الإخلال ببعض موازين الأسماء.

وإذا تأمّلنا ما ورد في (باب القول على فوائت الكتاب) تبيّن أنّ ابن جني يصنّف فوائت الكتاب إلى ثلاثة أضرب:

-ما ليس قائله فصيحاً عند سيبويه.

-ما لم يسمع إلّا في الشعر موضع الاضطرار.

-ومنها ماهو لازم لسيبويه.

والمُلاحظ أنّ ابن جني يعتبر هذه الفوائت المستدركة على الكتاب؛ دليلاً قاطعاً على مناقب سيبويه ومناراً ساطعاً على جميل محاسنه أن يُسْتَدرك عليه هذا القليل من بين هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة؛ خصوصاً وأنّ ابن جني يعتبر أكثر هذه الفوائت ساقطة عن سيبويه[1] لذلك يقول: «وعلى الجملة فإن هذه الفوائت عند أكثر الناس إذا فُحِص عن حالها، وتؤمِّلت حقّ تأمّلها، فإنها –إلا ما لا بال به- ساقطة عن صاحب الكتاب (...) وعلى أنا قد قلنا في ذلك، ودللنا به على أنه من مناقب هذا الرجل ومحاسنه: أن يستدرك عليه من هذه اللغة الفائضة السائرة المنتشرة ما هذا قدره، وهذه حال محصوله»[2].

لقد بدأ ابن جني بذكر ما اعتبره ساقط عن كتاب سيبويه بتقديم صفتي تلقَّامة[3] وتلِعّابة[4]، وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه «وإن لم يَذكر ذلك في الصفات فقد ذكر في المصادر تفعّلت تِفعّالاً؛ نحو تحملت تِحمَّالاً. ومثله تقرَّبت تِقرَّاباً. ولو أردتَ الواحدة من هذا لوجب

1 - و»اعلم أن الأمثلة المأخوذة على صاحبه سنذكرها، ونقول فيها ما يَدْحضُ عنه ظاهر معرّتها لو صحّت عليه. ولو لم تكن فيها حيلة تدرأ شناعة إخلاله بها عنه، لكانت معلاة له لا مزراة عليه، وشاهدة بفضله ونقص المتتبع له بها لا نقصِه، إن كان أوردها مريداً بها حطَّ رتبته، والغضّ من فضيلته». ويبرز ابن جني السبب قائلاً: «وذلك لكلفة هذا الأمر، وبعد أطرافه، وإيعار أكنافه أن يحاط بها، أو يشتمل تحجّر عليها». الخصائص: 185/3.

2 - الخصائص: 188/3-189.

3 - تلقامة: يقال رجل تلقامة أي عظيم اللقم في الأكل.

4 - تلعابة: كثير اللعب.

أن تكون تِحمَّالة. فإذا ذكر تِفِعَّالاً فكأنه قد ذكره بالهاء. وذلك لأن الهاء زائدة أبداً في تقدير الانفصال على غالب الأمر»[1].

حتّى إذا رجعنا إلى الكتاب وجدنا سيبويه يقول: «وأما الذين قالوا: تحمّلتُ تِحِمَّالاً فإنهم يقولون: قاتلْتُ قيتالًا، فيوفِّرون الحروف ويجيئُون به على مثال إِفعالٍ وعلى مثال قولهم كلمتُه كِلاَّماً. وقد قالوا: مارَيْتُهُ مِراءً، وقاتلتُه قتالًا. وجاء فِعالٌ على فاعلتُ كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولائك في قِيتالٍ ونحوها. أما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال اسْتفعلْتُ»[2].

ويقول السيرافي في تفسير كلام سيبويه: «يريد أنهم يأتون بحروف فاعلَ موفرة، ويزيدون الألف قبل آخرها، ويكسرون أول المصدر، فإذا كسروه انقلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها فيصير قيتالا. وقد يحذفون هذه الياء لكثرة هذا المصدر في كلامهم ويكتفون بالكسرة فيقولون: قتالا ومراء. واللازم عند سيبويه في مصدر فاعلت المفاعلة. وقد يدعون الفيعال والفعال في مصدره ولا يدعون مفاعلة. قالوا: جالسة مجالسة، وقاعدته مقاعدة»[3].

يقول ابن جني منتصراً لسيبويه ومؤيّداً لما ورد في كتابه: «وليس لقائل أن يدّعى أن تِلِقَّامة وتلعَّابة في الأصل المرّة الواحدة، ثم وصف بها على حدّ ما يقال في المصدر يوصف به، نحو قول الله سبحانه: »إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا«[4]. أي غائراً، ونحو قولها[5]:

* فإنما هي إقبالٌ وإدبار *

وما كان مثله؛ من قِبَل أن مَن وَصَف بالمصدر فقال: هذا رجل زَوْر، وصَوم، ونحو ذلك، فإنما ساغ ذلك لأنه أراد المبالغة، وأن يجعله هو نفسه الحدث؛ لكثرة ذلك منه، والمرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلّة. ولذلك لم يجيزوا: زيد إقبالة وإدبارة، قياساً على زيد إقبال وإدبار.

---

1 - الخصائص: 3/187-188.

2 - الكتاب: 4/80-81.

3 - هامش الكتاب: 4/80.

4 - [الملك/30].

5 - انظر الخصائص: 2/203.

فعلى هذا لا يجوز أن يكون قولهم: تِلِقامة على حد قولك: هذا رجل صوم. لكن الهاء فيه كالهاء في علامة ونسابة للمبالغة. وإذا كان كذلك فإنه قد كاد يفارق مذهب الصفة؛ ألا ترى أن من شرط الصفة أن تطابق موصوفها في تذكيره، وتأنيثه، فوصف المذكر بالمؤنث، ووصف المؤنث بالمذكر ليس متمكناً في الوصف تمكن وصف المؤنث بالمؤنث، والمذكر بالمذكر.

فقولك إذاً: هذا رجل عليم أمكن في الوصف من قولك: هذا رجل عَلاَّمة؛ كما أن قولك: مررت بامرأة كافرة أمكن في الوصف من قولك: مررت بامرأة كفور. وإذا كان كذلك جرى تِلِقامة من قولك مررت برجل تلقامة نحواً من مجرى مررت بنسوة أربع، في أن أربعاً ليس بوصف متمكن ولذلك صرفته، وإن كان صفة وصف على أفعل. فكأن تلقامة بعد ذلك كله اسم لا صفة، وإذا كان اسما أو كالاسم سقط الاعتذار منه؛ لأن سيبويه قد ذكر في المصادر تفعّلت تِفِعالاً فإذا ذكره أغنى عن ذكره في الأبنية، ولم يجز لقائل أن يذكره مثالاً معتداً عليه.

كما أن ترعاية[1] في الصفات تسقط عنه[2] أيضاً من هذا الوجه؛ ألا تراه صفة مؤنَّثة جرت على موصوف مذكَّر، فأوحش ذلك منها في الوصف، وجرى لذلك مجرى: مررت برجال أربعة، في أن أربعة ليس وصفاً محضاً، وإنما هو اسم عدد بمنزلة نسوة أربع؛ كما أن رَبْعة لما لم يخص المؤنث دون المذكر جرى لذلك مجرى الاسم، فلذلك قالوا في جمعه: رَبعات، فحرّكوا كما يحرّكون الاسم نحو قَصَعات. وإذا كان كذلك سقط عنه أيضاً أن لم يذكر تِفِعَّالا في الصفة. وكذلك ما حكاه الأصمعيّ من قولهم: ناقة تِضِرَّاب؛ لأنها لمّا كانت صفة مذكرة جارية على مؤنث لم تستحكِم في الصفة»[3].

ومن خلال التفرّس في هذا المثال يتبيّن لنا أنّ لسيبويه وكتابه مكانة رفيعة وميزة خاصّة، واُهْتماماً كبيراً عند ابن جني[4]؛ لذلك فهو يبالغ في الإشادة به والثّناء عليه والدِّفاع

1 - يقال رجل ترعاية إذا كان يجيد رعية الإبل. وفي تائه الضم أيضا. انظر الكتاب: 243/2 طبعة بولاق. 4/80-78 نسخة عبد السلام هارون.

2 - أي تم ذكرها في الكتاب وبذلك تسقط عن سيبويه.

3 - الخصائص: 3/189-190.

4 - باعتباره يمثّل مرحلة النّضج والتّصنيف في النّحو واللّغة.

عنه؛ يقول ابن جني في باب القول على فوائت الكتاب: «وإن إنسانا[1] أحاط بقاصي هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذراءها[2] المترامية، على سعة البلاد وتعادي ألسنتها اللداد)...(حتى اغترف[3] جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء في أطرار الأرض[4] ذات الطول والعرض (...) فلم يخلل من جميع ذلك (...) إلا بأحرف تافهة المقدار، متهافتةٍ على البحث والاعتبار(...) لجدير أن يعلم بذلك توفيقه، وأن يُخلِّي له إلى غايته طريقه»[5].

المبحث الثاني: تفرّد ابن جني بمنهجه في الاستدراك على سيبويه

يتبيّن منهج ابن جني في الاستدراك[6] على سيبويه بكلّ وضوح؛ حين يتمّ تمييزه ومقارنته بمناهج أخرى اُلتزمها علماء درسوا الكتاب؛ فاستدركوا على صاحبه معترضين أو معقّبين، والمُلاحظ أنّ ابن جني لم يُفْرد كتاباً لما اعتبره فوائت الكتاب؛ كما أنّه لم يستعمل مصطلح الاستدراك مثل ما فعل الإمام النّحوي اللّغوي أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي الأندلسي(ت379هـ)، والذي ألّف كتاباً في الأبنية والزيادات عنونه بـ«كتاب الاستدراك على سيبويه».

1 - يعني سيبويه.
2 - أذرائها: أطرافها.
3 - اغترف: استوعب.
4 - أطرار الأرض: نواحيها.
5 - الخصائص: 186/3.
6 - ويقول محقّق كتاب التعريفات: «الاستدراك لغة: استفعال من: درك، والدرك الدرك: اللحاق والبلوغ، يقال: أدرك الشيء: إذا بلغ وقته وانتهى، وعشت حتى أدركت زمانه. وللاستدراك في اللغة استعمالان: الأول: أن يستدرك الشيء بالشيء، إذا حاول اللحاق به، يقال استدرك النجاة بالفرار. والثاني: في مثل قولهم: استدرك الرأي والأمر: إذا تلافى ما فرط فيه من الخطأ أو النقص.

وللاستدراك في الاصطلاح معنيان: الأول –وهو للأصوليين والنحويين- رفع ما يتوهم ثبوته من كلام سابق، أو إثبات ما يتوهم نفيه، وزاد بعضهم: باستعمال أداة الاستدراك، وهي «لكن»، أو ما يقوم مقامها من أدوات الاستثناء. الثاني: وهو ما يرد في كلام الفقهاء كثيراً، وهو: اصطلاح ما حصل في القول، أو العمل، من خلل أو قصور، أو فوات، ومنه عندهم: استدراك نقص الصلاة بسجود السهو، واستدراك الصلاة إذا بطلب بإعادتها، واستدراك الصلاة المنسية بقضائها، والاستدراك بإبطال خطأ القول وإثبات صوابه. ويخص الاستدراك الذي بمعنى فعل الشيء المتروك بعد محله بعنوان «التدارك» سواء ترك سهواً، أو ترك عمداً. كقول الرملي: إذا سلم الإمام من صلاة الجنازة، تدارك المسبوق باقي التكبيرات بأذكارها. الموسوعة الفقهية (269/3-270-، والكليات (115-». انظر التعريفات، هامش ص:39.

وهكذا يُعدّ ابن جني مِمّن احتفى بالكتاب حفاوة نادرة، وكان له في نفسه منزلة عظيمة ومرتبة عالية، وإذا تدبّرنا طريقته في الاستدراك على صاحبه ظهر لنا إصراره الصّارخ على الانتصار له والدّفاع عنه، وذلك بردّ وتفنيد كلّ ما اتُّخِذ عليه من استدراكات واعتراضات وتعقيبات حتّى إنّه أَدْرَج ما تعقّب به أبو العبَّاس محمد بن يزيد[1] كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها مسائل الغلط في باب سقطات العلماء.

ويمكن القول إنّ ابن جني كان مثالاً رائعاً في الضبط والتحقيق ونموذجاً بارعاً في الدقّة والتوثيق، وهو وإن بالغ في الدّفاع عن سيبويه؛ فإنّه قد دافع كذلك عن أستاذه الخليل حين دفع عن كتابه «العين» ما لحقه من التخليط والخلل والفساد، وهذا ما صرّح به ابن جني حين قال في (باب في سقطات العلماء): «وأمّا كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يُحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلا (عن نفسه) ولا محالة أن (هذا تخليط لحِق) هذا من قِبل غيره رحمه الله. وإن كان للخليل فيه عمل فإنما هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماء، ولم يله بنفسه، ولا قرَّره، ولا حرَّره. ويدلُّ على أنه قد كان نحا نحوه أني أجد فيه مَعَانيَ غامضة، ونَزَوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة. وذاكرت به يوماً أبا عليٍّ –رحمه الله- فرأيته منكِراً له»[2].

يقول ابن جني في (باب في سقطات العلماء): «وأمّا ما تعقب به أبو العبَّاس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمَّاها مسائل الغلط، فقلَّما يلزم صاحبَ الكتاب منه إلا الشيء النَّزْر. وهو أيضاً –مع قلَّته- من كلام غير أبي العباس. وحدّثنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه»[3]. وقد كان أبو العبَّاس المبرّد «يعتذر من مسائل تتبع بها كلام سيبويه، ويقول هذا شيء كُنَّا رأيناه أيام الحداثة، فأما الآن فلا»[4].

1 - قال السيرافي: «انتهى علْم النحو بعد طبقة الجرميّ والمازنيّ إلى أبي العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ». وقال عنه ابن جِنّي: «يُعَدّ جَبلا في العِلْم، وإليه أفضت مقالاتُ أصحابنا، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلَل والمقاييس عليها». سر الصناعة: 130/1. انظر المقتضب: 43/1.

2 - الخصائص: 484/2. تحقيق الهنداوي.

3 - الخصائص: 484/2. تحقيق الهنداوي.

4- الخصائص: 228/1. تحقيق الهنداوي.

وقد علّق محقّق المقتضب الأستاذ عبد الخالق عضيمة على هذا الكلام الأخير الذي أورده ابن جني في خصائصه قائلاً: «عُذْر أبي الفتح أنَّه لم ير الكتاب[1] فتحدث عنه بلسان غيره». ولم يكتف الأستاذ عضيمة بهذا الردّ؛ بل انبرى يناقش ابن جني في أمرين اثنين:

الأول: الزّعم بأَنَّ النقْد من غير كلام أبي العبّاس يُدْحضه النظر في هذه المسائل، فعدّتها كما قدّمنا 131 صرّح المبرّد بما أخذه من نقْد الأَخفش والجرميّ والمازنيّ وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين، والباقي هو نقْد لم يتّبع فيه غيره.

الثاني: القول بأَنَّ المبرّد رجع عن هذا النقد يردّه الاحتكام إلى المقتضب؛ فقد بقي المبرّد على رأيه في نقد سيبويه، وفي المقتضب في 34 مسألة من مسائل النقد، وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى.

أمّا المسائل التي يقال إِنَّه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها؛ فأشار إليها الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في الصفحة الثامنة والتسعين (98) وهي ستّ مسائل، وأمّا المسائل التي بقي المبرّد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (34) وقد ذكرها محقّق المقتضب في مواضعها من التعليق وساق كلام ابن ولّاد في الانتصار معها.

ويمكن القول: لو اطّلع ابن جني على نقد المبرّد وعلى المقتضب، وعلم أنّ المبرّد لم يرجع عن نقده؛ لردّ عليه وانتصر لسيبويه وكتابه كما فعل ذلك ابن ولّاد في كتابه الانتصار[2]. فقد شهد الأستاذ عبد الخالق عضيمة أنّ ابن ولَّاد قد جعل «همّه وسدَمه أن يردّ نقْد المبرّد ويبطله إلَّا في مسألتين (...) وقد تبيّن لي أنَّ ابن ولَّاد لم يرجع إلى المقتضب حتّى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرّد والمسائل الأخرى. وسأبين كل هذا في التعليق»[3].

---

1 - أي كتاب «مسائل الغلط» للمبرد.

2 - الانتصار لابن ولاد: «ألَّفه أحمد بن ولَّاد صاحب (المقصور والممدود- والمتوفّى سنة 332 بدأه بقوله: «قال أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن ولَّاد النحويّ: هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العبّاس محمّد بن يزيد أن سيبويه غلِط فيها، ونُبيّنها، ونردّ الشَّبَه التي لحقت فيها ولعلَّ من يقرأُ كتابنا هذا يُنكر ردّنا على أبي العبّاس وليس ردّنا عليه بأَشنع من ردّه على سيبويه فإنَّه ردّ عليه برأي نفسه ورأْي مَنْ دون سيبويه ومع ردّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنَّه نبَّه على وجوه السؤال، ومواضع الشكوك إلَّا أنَّه إذا تبيّن الحقّ كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا وبالله التوفيق». انظر المقتضب: 102/1.

3 - انظر المقتضب: 102/1.

لقد أثبت الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة «أنَّ النحويّين الذين جاءُوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه، واهتدَوْا بهديه. لهذا عني في تعليقاته ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه، وهذه الصلة لم تكن موضوعاً إنشائيًّا بالنسبة له استوحى فيه الخيال إنَّما بيانها والإفصاح عنها لا يكون بغير سَوْق نصوص سيبويه في كلِّ مسأَلة عرض لها المبرّد، وبهذا يتبيّن لنا مدى اعتماد المبرّد على سيبويه، ومدى استقلاله»[1].

المبحث الثالث: منهج الزبيدي في الاستدراك على سيبويه

تجدر الإشارة إلى أنّ كتاب سيبويه قد لقي منذ ظهوره حظّاً سعيداً لدى العلماء، وقد أدّى إلينا التاريخ منذ القرن الثالث الهجري إلى القرن التّاسع أسماء طائفة من كبار العلماء قاموا على خدمة هذا الكتاب، وقد كان من بين هؤلاء العلماء من استدرك عليه، وهناك من اعترض على بعض ما جاء فيه، وهناك من قام بردّ ما اتُّخِذ عليه من اعتراضات.

والإمام الزبيدي واحد من هؤلاء العلماء؛ كان هدفه من مطالعة كتاب سيبويه[2] استخراج أبنية الاسماء والأفعال التي هي زمام الكلام، واختصارها منه ليقرّب حفظها لمن آثر أن يقف على معرفة البناء العربيّ من الدخيل إمّا مصنوع غولط به أو أعجميّ أُقحم فيه[3]. وإذا «كان جِلَّةُ المشايخ من أهل النحو فيما رُوِينا عنهم يزعمون أن ما ألّفه سيبويه منها يستوفي جميع أبنية الكلام ما خلا ثلاثة أبنية شذّت عن جميعه»[4]؛ فإنّ الإمام الزبيدي بعد

---

1 - انظر المقتضب: 126/1.

2 - يقول الإمام الزبيدي في كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذّبا ص: 1 خطبة الكتاب: «أما بعد فإني رأيتُ علماء النحو في زماننا هذا وما قاربه قد أكثروا التأليف فيه وأطالوا القول على معانيه فأملّوا الناظرين وأتعبوا الطالبين بتكرار معانٍ قد بُيّنت وركوب أساليب قد نُهجت فلم يُخِلَّ أكثرُهم بغير إعادة ما تُقُدّم إليه والتكثير فيما سُبق إلى القول عليه وقد كان ينبغي لمن همّ بذلك منهم أن يتصفَّح كتاب عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه فينظر إلى مبادئ كتابه وعنوانات أبوابه ويرى لطائف معانيه ودقائق حجاجه إلى الإيجاز في قوله والإيعاب لمراده فيزجُرُه ذلك إن كان ذا حجًى عن تكلُّف ما لا حاجة إليه وصنعه الاعتناءَ بما لا معوَّل عليه».

3 - «وقد **كنت** أيّام مطالعتي هذا الكتاب **كَلِفًا بما تضمّنه من أبنية الاسماء والافعال التي هي زمام الكلام** والسُّور المضروب دونه والحدّ المنتهى إليه **فاستخرجتها يومئذ مختَصَرةً منه لنقرب حفظها لمن آثر أن يقف على معرفة البناء العربيّ** من الدخيل إما مصنوع غولط به أو أعجميّ أُقحم فيه **وكان جِلَّةُ المشائخ من أهل النحو فيما رُوِينا عنهم يزعمون أن ما ألّفه سيبويه منها يستوفي جميع أبنية الكلام ما خلا ثلاثة أبنية شذّت عن جميعه».**

4 - وقال أبو إسحاق: «إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبينت أنه أعلم الناس باللغة». **وقال أبو جعفر: «وحدثني علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهندلع، وهي بقلة. والدرداقس، وهو عظمٌ في القفا. وشمنصير،**

استقصاء البحث عن ذلك وإنعام النظر فيه؛ ألفى نحو الثمانين بناءً لم يذكرها سيبويه في أبنيته ولا دلّ عليها أحد من النّحويين من بعده.

فرأى أن يُفْرِدِ في الأبنية كتاباً لخّص ذكرها فيه وبدأ بما يجب أن يكون صدراً لها ومدخلاً إليها مما يشاكلها وينتظم بها بل هو أصل لها وهي فرع منه مبنيّة عليه؛ أمّا المنهج الذي اعتمده الإمام الزبيدي في الاستدراك على سيبويه في مجال الأبنية؛ فقد بسط خطواته في كتابه كالآتي:

-أُبتدأ بذكر أقلّ أصول الأسماء والحروف، وأكثر أصولها غير مزيدة وأقصى ما تنتهي إليه بالزيادة.

-ذكر حروف الزيادة والبدل؛ ثمّ عقّب من بعدُ بأَبنية الأسماء والأفعال على حسب ما ذكرها سيبويه بناءً بناءً.

-عدّ ما أورد منها في كلّ باب؛ حتّى تأتي إحاطةُ العدد على جميع أبنية الأسماء والأفعال.

-ذكر بإثر كلّ باب منها ما أغفله سيبويه من أصول الأبنية فيه، وما حَظَرَ عليه من أمثلة النّعوت أو الأسماء.

-دلّ في خلال ذلك على ما اختلف فيه قوله وما نقض به أصله.

-ثمّ شرح بعد كلّ باب منه ما وقع فيه من غريب الأبنية شرحاً مختَصَراً كافياً.

وإن كان أهل اللغة قد تَحَامَوْا شرح أبنية سيبويه، وتفادَوْا من تفسير غريبها وشهدوا لسيبويه بالتقدّم في علم اللغة بما أثبته في كتابه منها؛ حين أيقنوا أنّه لم يُعْنَ بنقلها إلا بعد إحاطته بعلمها وتفسير مشكل غريبها، وقد أرجأ الإمام الزبيدي منها شرح حروف يسيرة لم ينته إليه علمُها فأتى بها في أواخر الأبواب، ولم ييأس بعدُ من إدراكها عند استقصاء البحث عنها..

وهو إسم أرض». قال ياقوت: «شمنصير: اسم جبل في بلاد هذيل». ثم قال: «هو أحد فوائت كتاب سيبويه». وقال الأزهري: «يقال شمصرت عليه، إذا ضيقت عليه». انظر الكتاب: 7/1.

ولكتاب الاستدراك على أبنية سيبويه[1] لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي صلة خاصّة بكتاب «النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه» لصاحبه الأعلم الشنتمري يقول محقّقه رشيد بالحبيب: «سار الأعلم مع شرح السيرافي خطوة خطوة ينتقي منه نكته، ويرفض إسهاباته (...) حتى إذا وصلنا إلى باب الأبنية، ترك الأعلم السيرافي، وانتقل إلى كتاب وثيق الصلة بمحتوى هذا الباب، وهو «الاستدراك» للزبيدي. وقد كنت أشرت في مصادر ثقافة الأعلم إلى أنه درس هذا الكتاب ودرّسه: وخبر محتواه وأدرك قيمته في مجال الأبنية»[2].

فالزبيدي يبدأ كتابه بإيراد أبنية الكتاب، ويستدرك ما فات سيبويه؛ ثمّ يشرح غريب الباب. وحين نعود إلى كتاب النُّكَت نجد أنّ الأعلم –في هذا الباب- يذكر أبنية الكتاب ويشرح غريبها، ويذكر بعد ذلك ما استدرك على سيبويه. ويذكر الأبنية بنفس ترتيب الزبيدي وبنفس شرحه اللغوي ويذكر ما استدركه الزبيدي بالحرف وبنفس الشرح اللغوي أيضا، ويكفي القول: إنّ باب الأبنية في النُّكت يقابله «الاستدراك» للزبيدي، باستثناء بعض الفروق الضئيلة[3].

يقول رشيد بالحبيب محقّق «النُّكَت»: «وجدت الأعلم في شرحه هذا كثير الاستدراك على سيبويه، وبخاصة في باب الأبنية، فقد ذكر ما يزيد عن مائة بناء مما فات سيبويه، فهو يذكر أبنية الكتاب أولا حتى إذا أنهاها قال «ومما جاء في الباب لم يذكره سيبويه». «ومما جاء به غير سيبويه (...) كما ركز الأعلم على إيراد النقط الخلافية التي كانت بين المبرد وسيبويه، فقد ذكر المبرد في أكثر من مائة وأربعين (140) موضعا في «النكت» وأورد الأعلم نقد المبرد في موضعه من الشرح ورد عليه بآراء العلماء تارة وبالحجة والدليل ثانية، معتمدا في ذلك على أساليب التعليل والقياس والسماع»[4].

ويمكن القول –في نهاية المطاف- إنّ اسم الكتاب قد ظلّ خاصّاً بمؤلَّف سيبويه؛ دلالةً على روعة تأليفه وحسن إحكامه، ونرى كثيراً من النحاة وغيرهم يُنوّهون به تنويهاً عظيماً،

---

1 - كتاب الاستدراك على أبنية سيبويه لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي المتوفى سنة 379هـ، طبع الكتاب بعناية جويدي بروما سنة 1890. وقام بإعداد دراسة حوله ألبير مطلق: الحركة اللغوية في الأندلس 135.

2 - انظر النكت: 122/1.

3 - انظر النكت: 122/1.

4 - النكت: 89/1-91.

من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش (ت248هـ): «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِ»[1]، وقال أبو الطيب اللغوي (ت351هـ) عن سيبويه وكتابه: «وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألّف كتابَه في النحو الذي سمّاه الناسُ قرآن النحو»[2].

يقول أبو جعفر أحمد بن محمد: «لم يزل أهل العربيّة يفضِّلون كتابَ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر؛ المعروف بسيبويه، حتّى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يُعْمَلْ كتابٌ في علمٍ من العلوم مثلُ كتاب سيبويه، وذلك أن الكتب المصنَّفة في العلوم مُضْطرَّة إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره»[3]. ثم إنّ النّحو لم يكن قبل سيبويه علماً قائم الذات له أبوابه وفصوله وقواعده العامّة، وإنّما كان مسائل متفرّقة ممتزجة بغيرها من مسائل اللغة والأدب التي وظفت لتفسير القرآن وفهم أشعار العرب.

ويقول صاعد بن أحمد الأندلسي: «لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب، أحدها المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني كتاب أرسطاليس في علم المنطق، والثالث كتاب سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له»[4].

ويمكن القول بصفة عامّة إنّ سيبويه استطاع أن يجعل من النحو العربي علماً مبتكراً له قواعده وقوانينه المعتبرة، وتبقى «الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التي لا تزال شائعة على كل لسان في عصرنا كان لكتاب سيبويه الفضل الأول في إشاعتها وإذاعتها طوال العصور، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له، كما قال صاعد آنفاً، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة في التوضيح»[5].

1 - السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصّفَّار البطليوسي: 8/1.

2 - انظر كتاب شرح كتاب سيبويه للصّفَّار البطليوسي: 8/1.

3 - الكتاب: 5/1.

4 - المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 60.

5 - المدارس النحوية، ص: 61.

قال أبو إسحاق: «إذا تأملت الأمثلة من كتاب سيبويه تبيّنت أنه أعلم الناس باللغة»[1].

و»قال أبو جعفر: وحدثني علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه ترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهندلع، وهي بقلة. والدرداقس، وهو عظمٌ في القفا. وشمنصير، وهو إسم أرض»[2].

1 - الكتاب: 7/1.

2 - قال ياقوت: اسم جبل في بلاد هذيل. ثم قال هو أحد فوائت كتاب سيبويه. وقال الأزهري: يقال شمصرت عليه، إذا ضيقت عليه. انظر الكتاب: 7/1.

خاتمة

هكذا نكون قد أنهينا الحديث عن اجتهادات ابن جني في أصول النحو وأصول كتابه الخصائص الثقافية، وقد بيّنا –بدايةً- أنّ الخصائص كتاب في أصول النحو، وذلك بالاستناد إلى موضوع الكتاب وعنوانه وأبوابه ومسائله وأسلوبه؛ كما تحدّثنا عن تميّز الخصائص بخاصّية التكامل المنهجي، وأبرزنا أهمية هذه المسألة بين علوم العربية، وأضفنا أنّ مسألة التكامل المنهجي خاصّية الدّرس اللغوي القديم بصفة عامّة؛ ثمّ بيّنا –بعد ذلك- أنّ ابن جني قد تأثّر بالفقه وأصوله وأنّ لأصول النحو في الخصائص صلة واضحة بأصول الفقه، وبعد ذلك وضّحنا الفرق بين علم النحو وعلم أصوله، وقمنا بتعريف علم أصول النحو، وحدّدنا بعد ذلك الأسس والمبادئ التي قام عليها بناء هذا العلم المتميّز.

لقد كان لابن جني دور رّائد في تطوير أصول النحو؛ خصوصاً تلك التي اختلف علماء الأصول في الأخذ بها مثل الإجماع والاستحسان وغيرهما، وأشرنا إلى تصوّر ابن جني للمجتهد المبدع في العربية من خلال بلورته لمفهوم الإجماع على الخصوص، وأشرنا إلى أنّ لابن جني آراء متفرّدة خالف بها إجماع علماء العربية؛ كما نبّهنا على دور الاستحسان في عملية إغناء اللغة وتطويرها، وبيّنا أنّ لكلّ من ابن جني وعبد القاهر الجرجاني تصوّر خاصّ لهذا المفهوم المتميّز، وأوضحنا أنّ للاستحسان دور مهمّ في إدراك مدارج الإعجاز القرآني ومنازله في كتاب دلائل الإعجاز.

ومن الأصول التي تمّ تناولها في فصول الباب الأول من البحث: السّماع والقياس والتعليل، وقد جعلناها منطلق هذا الباب وإطاره، وحاولنا في حدود الإمكان، التعريف بها وضبط قواعدها وتحديد عناصرها، وتعيين وظائفها وغاياتها؛ كما حاولنا إبراز صلة هذه الأصول النحوية بأصول الفقه، وعرجنا عليها موظفة في الخصائص بوصفها العُمَد والأسس التي بنى عليها ابن جني أبواب كتابه.

وقد لاحظنا أنّ كل استدلال ينطلق من السّماع فهو الأصل الأوّل وعليه تجري الملاحظة والاستقراء؛ ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التجريد وهو الانتقال من المحسوس إلى المعقول؛ سعيا وراء تعميم القاعدة على بقية المادّة، وبهذا تمّ بناء علم أصول النحو.

وقد كان من خصوصيات البحث في الباب الأوّل منه؛ أن تمّ التعريف بالسّماع بصفته أداة منهجية أولى لتجريد القواعد اللغوية وتوليد الأحكام النحوية؛ فبعدما عرضنا مصادر السّماع، وكيف تعامل معه سيبويه في كتابه؛ أثبتنا أنّ لابن جني تصوّر خاصّ لهذا المفهوم، وقد تبيّن لنا من خلال النّظر في مبادئ الحجاج اللغوي عند ابن جني أنّ هذا الأخير؛ قد تناول معظم أصول النحو بالدّراسة، وانطلق من معايير معينة اعتبرها أساس التقعيد ومصدر الاستشهاد اللغوي الصّحيح.

حتّى إذا أردنا أن نتعرف إلى منهج ابن جني في استعمال القياس من خلال عرض المبادئ القياسية؛ وجدناه يعتمد المنطق والعقل، ويتمتّع برأي مستقلّ ومنهج متفرّد في مسلكه، ويتمتّع بشجاعة علمية ومعرفية لا نظير لها، وقد كان يدرك أنّ الذي توصّل إليه في مجال استعمال القياس ليس أمراً سهلاً؛ لذلك قال: «مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»، ولم يتّخذ ابن جني القياس مذهباً لنفسه فحسب، بل كان يغري به ويدعو إليه ويحضّ عليه ويبيح فيه الارتجال إذ نجده يقول: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع»[1]. و«حتى إذا أدّاك القياس إلى ما لم تنطق به العرب قط فليس لك أن ترمي به، بل تعدّه لشاعر مولّد أو لساجع أو لضرورة، لأنه قياس على كلامهم»[2].

واستنتجنا في نهاية المطاف أنّ ابن جني كان مقدّرا للسّماع والقياس على حدّ سواء؛ حتّى إذا تعارض السّماع والقياس طرح ابن جني القياس وتمسّك بالسّماع، وهو يجعل السّماع أصلاً، ويرى أنّ القياس يكون على المطّرد الشّائع منه، وأساس الاطّراد هو موافقة الشيء لنظائره الكثيرة في اللغة، وشيوع استعماله بين العرب، وقد تميّزت مقاييس ابن جني بكونها مرتبطة باللغة وبالتفكير العقلي، والخلاصة أنّ القياس عند ابن جني منهج متكامل يرتكز على مجموعة من القوانين المعتبرة؛ فهو عنده أداة منهجية ثانية لاستنباط قواعد الكلام وتوليد أحكامه النحوية.

---

1 - الخصائص: 189/1.

2 - الخصائص: 126/1.

أمّا التعليل عند ابن جني فليس إلا صياغة جديدة لما كان يتردّد على ألسنة أصحاب اللغة أنفسهم كما تشهد بذلك الرّوايات[1]؛ بل إنّ تعليل النحاة ليس إلاّ بياناً لما قام في نفوس المتكلّمين وعقولهم كما أثبت ذلك الخليل ابن أحمد الفراهيدي. لقد كان التعليل تقنية محورية في بناء النحو العربي؛ إذ كان وسيلة متميّزة لإضفاء النّظام على اللّغة؛ ثمّ إنّه احتلّ دوراً محورياً في النحو العربي والعلوم العربية كلّها.

وقد خصّصنا الباب الثاني من البحث للحديث عن الأصول الثقافية لابن جني، وتناولنا فيه المصادر الثقافية لكتابه الخصائص، وفي مقدّمتها أستاذه أبا علي الفارسي، والذي كان مصدراً سماعيّاً خاصّاً لتلميذه ابن جني وقد اعترف هذا الأخير بفضل أستاذه، وصرّح غير ما مرّة بالأخذ عنه والاقتداء به؛ كما صرّح في أحيان كثيرة كذلك بتفوّقه عليه وتجاوز اجتهاداته، وقد اهتمّ البحث في هذا الباب بإبراز منهج ابن جني في الاختلاف مع أسلافه؛ كما قدّم البحث تصريحات ابن جني بتفوّقه على سابقيه وحتّى معاصريه.

لقد كان ابن جني من العلماء المجتهدين، ابتدع مسائل ومصطلحات خاصّة به، واستنبط موضوعات لغوية وقضايا نحوية جديدة، وقد استطاع أن يبتكر طريقة متميّزة ومنهجية متفرِّدة في التفسير والتوضيح والتحديد لم تُعرف قبله، إذ كان يغوص في أعماق بحر العربية ويستجلب دُرَر كَوامِنِها، ويستكشف آفاق غير معهودة في طرق التفسير ومقاربة الظواهر، وقد شكّلت معرفة ما يتعلق بأسرار العربية جزءاً جوهرياً من اهتمامه، وربّما يلتقط الإشارة أو العبارة يعتقد غيرُه أنها من البدَهيات فيواجهها هو مواجهة تحليل وتقييم وتوجيه تنمّ عن خصوصية في تناول الأشياء.

ولذلك كلّه، أكّد سعيد الأفغاني أنّ ابن جني من أكبر علماء العربية في جميع عصورها، وأغوصهم على أسرارها، وأهداهم إلى النظريات العامّة فيها، ونسب إليه ابتداع نظرية الاشتقاق الأكبر، وتأسيس فقه اللغة، وإمارة علم التصريف بلا منازع[2]؛ كما أقرّ الأستاذ محمد علي النجار بنبوغه في الصرف، وسعة درايته وروايته وفضله على المتأخّرين[3]؛

1 - أنظر الخصائص: 252/1.

2 - سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية: 1994م، طبعة مصورة، ص: 91.

3 - علي النجار: مقدمة الخصائص، 47/1.

أمّا الدكتور شوقي ضيف فقد نسب إليه وضع الأصول والقوانين الكلّية في التصريف[1]، واعتبره محمد الشّاطر من حذّاق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف[2]، وأكّد أنّ علمه بالتصريف كان أقوى وأكمل من علمه بالنحو[3].

وبناء عليه فمن يقرأ الخصائص يدرك أنّ ابن جني؛ قد قام بعملية إنضاج لأفكار السابقين وتوسيع بحوثهم وتعميقها، وبذلك كشف أبعاداً مختلفة لظواهر لغوية لم تكن معروفة لديهم، وقد أدّى ذلك إلى أن يعاد النظر في معاني الكثير من المسائل اللغوية والنحوية والبلاغية، وهكذا لم ينْتَم ابن جني انتماءً تامّاً للماضي؛ بل انتصب عالمًا مقتدراً؛ امتلك معرفة سابقيه وتمثَّل أفكارهم واستشرف مستقبلا أفضل للعلم الذي رامه، وتلك هي ذروة الإنجاز عنده، ولا غرابة في ذلك فقد امتازت شخصيته بالثقافة العميقة والشاملة، حتى اعتبره أغلب الدارسين من أهل النفاذ في علم اللغة وعلم النحو وعلم الشعر.

ومن ثم، جمع أبو الفتح في كتابه مادة خصبة من علوم العربية، ويمكن القول إنّ كتاب الخصائص موسوعة لغوية ودائرة معارف علمية لم يكن مُوجَّها من طرف صاحبه إلى عموم طلاب العلم بل خصّ به جمهور الباحثين على اختلاف مشاربهم واهتماماتهم؛ لذلك نجده يقول: «وهو كتاب يتساهم فيه ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكُتَّاب، والمتأدّبين، التأمّل له، والبحث عن مستودَعه. فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به؛ ليكون له سهم منه، وحِصّة فيه»[4]. ومن خلال هذا النصّ

1 - شوقي ضيف: المدارس النحوية، مرجع سابق، ص: 263.

2- يقول ابن عصفور الإشبيلي في ذكر شرف علم التصريف وبيان مرتبته في علم العربية: «التصريف أشرف شطري العربية، وأغمضها: فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة، لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف (...- والتصريف ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضَرَب، وضرَّب، وتضارب واضطرب (...- والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالا على معنى، طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم قَوَل إلى قال». أنظر كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخرالدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثالثة: 1978م، ص: 27.

3 - محمد الشاطر أحمد محمد: الموجز في نشاة النحو، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، طبعة: 1983م، ص: 101.

4 - انظر الخصائص: 67/1. ويقول في موضع آخر: «وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحِي»، الخصائص: الخصائص، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

انكشف لنا جانب مهم من شخصية صاحب الخصائص ألا هو إحاطته بعلوم عصره، وعمق درايته بخمس اختصاصات متميزة وهي: علم الكلام والفقه والفلسفة والنحو والأدب..

إنّ من يتأمّل مقاصد الكثير من أفكار ابن جني، ويتدبّر مرامي العديد من آراءه الواردة في الخصائص؛ يدرك أنّ ابن جني قد نقل علوم السّابقين نقلاً فيه إبداع وإضافة وتقليب نظر إلى اللّاحقين، وقد كان من فضائل ابن جني أن شكّل جسراً ممتدّاً بين من سبقه وبين من لحقه؛ إذ أسّس لنظريات سوف ترى النور مع من أتى بعده من علماء وأقطاب برعوا في ريّادة علوم مختلفة، والذين كان على رأسهم عبد القاهر الجرجاني، هذا الذي شكّل انعطافةً كبرى في مسار علم اللغة العربي[1].

لقد انتهج صاحب الأسرار والدلائل –في الغالب الأعمّ- نفس السبيل التي سلكها ابن جني في معالجة الكثير من الظّواهر اللغوية والقضايا البلاغية، وعرج على جوهر الأفكار التي وقف عندها صاحب الخصائص؛ مما يُثبت أنّ الجرجاني قد وقف على الكثير من آراء ابن جني في العديد من القضايا واستمدّ منه، وهذا –في نظري- استنتاج لا يقبل الردّ، وهكذا يمكن اعتبار تاريخ الفكر اللغوي العربي تاريخاً لثلاث محطات رئيسية: سيبويه، وابن جني، وعبد القاهر الجرجاني.

وقد حاول البحث أن يلتفت ولو التفاتة خفيفة إلى هذا الثالوث المبدع والرّائد؛ حتّى يتمكّن من إدراك كنه الفكر اللغوي عند العرب ويتبيّن حقيقته؛ إذ لا يمكن إغفال الكثير من الأفكار والآراء التي تعبّر عن كيفية خاصّة من التّناص بين هؤلاء الرّجال، والتي شاركت في تأسيس النقد اللغوي عند العرب، وشكلت نواةً محورية للعديد من النظريات المتطوّرة في مجال النقد والبلاغة والأدب وغيرها.

ويتعيّن علي –فيما يستقبل من بحوث- الاشتغال بأمرين أساسيين:

الأوّل: أن يتمّ الكشف عن نصوص الخصائص المُسْتثمرة في الدلائل؛ قصد استجلاء أهميتها وإبراز دورها الرّائد في تأسيس نظرية النّظم الجرجانية بصفة خاصّة.

1 - ولعلّ الدّارس الباحث –لو دقّق النظر- يجد أنّ كلًّا من ابن جني والجرجاني يصدران غالباً عن أفكار متقاربة وأصول معرفية متشابهة.

الثاني: أن يتمّ الوقوف عند آراء ابن جني التي استلهمها الإمام عبد القاهر، وساهمت في بناء تصوّره للعديد من القضايا اللغوية والبلاغية الرئيسية، والتي ارتكزت عليها النظرية الأدبية عند العرب بصفة عامّة.

ولا أريد أن أزعم لهذا البحث أكثر من قيمته، أو أدّعي له ما لا يراه غيري فيه، ولكن أعتقد أنّ الرغبة كانت صادقة، وملحّة في توخّي ثلاثة أهداف محورية:

الأوّل: المشاركة في عملية تيسير فهم النحو العربي من خلال التعرّف على أساسه النظري ومعرفة بنائه العامّ.

الثاني: محاولة لفت الانتباه إلى الدور الرائد الذي لعبته تجربة ابن جني في تأطير الفكر اللغوي، وتطويره بإبراز فاعلية آرائه، ومرونة أفكاره.

الثالث: التوصّل إلى إمكانية تصوّر معاصرة لغوية مُؤسّسة على دعائم ثابتة من الأصالة اللغوية.

والملاحظ أنّ طريق البحث لم تكن سهلة يسيرة، وذلك لأنّها غاصت في بحر ابن جني، والتقطت منه ومن تراث المتقدّمين والمتأخّرين ما ساعدها على أن تبسط الكثير من الأمور المتعلّقة باجتهادات ابن جني في أصول النحو وبالمرجعيات الثقافية والمصادر المعرفية لكتابه الخصائص.

ومن ذلك كلّه يتّضح أنّ مجال البحث والدراسة لا يزال واسعاً عريضاً، وما قدمناه من قراءة لبعض جوانب كتاب الخصائص ليس إلّا بداية نرجو أن نكون قد أصبنا الحقّ بتوفيق الله في ما عرضنا خلالها من الملاحظات والآراء والأحكام، ونشهد أنّ ما كان فيها من صواب فبتوفيق الله تعالى، وما كان فيها من خطأ ونقصان فمصدره العجز والكسل، نعوذ بالله منهما، والحمد لله أوّلاً وآخراً، ولا حول ولا قوة إلّا بالله.

لائحة المصادر والمراجع

1. إبرام الحكم النحوي عند ابن جني لشذى جرار، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية: 2006م.

2. ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السّامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ساعدت جامعة بغداد على نشره: 1389هـ/1969م.

3. إِحْكَامُ الفُصُول في أَحْكَامِ الأُصُول: ابن خلف الباجي، تحقيق عبد الله محمد الجبُّوري، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى: 1409هـ/1989م.

4. أصول الجصَّاص المُسمَّى «الفُصُولُ في الأُصُولِ» للإمام أبو بكر أحمد بن علي الجصَّاص الرَّازي (ت370هـ)، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه: الدكتور محمّد تامر، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: 2000م.

5. أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي، دار الفكر المعاصر- بيروت، الطبعة الأولى: 1986م.

6. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء القرطبي وضوء علم اللغة الحديث لمحمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة: 1979م.

7. أصول النحو لمحمد خير الدين الحلواني، مطبعة إفريقيا الشرق- الناشر الأطلسي الدار البيضاء، الطبعة الثانية: 1983م.

8. الأساس المعرفي للغويات العربية، بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس إبستمولوجي للغويات العربية للدكتور عبد الرحمن بودرع، تطوان: 1999م.

9. الاستدراك على أبنية سيبويه لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، طبع الكتاب بعناية جويدي بروما سنة 1890م، وقام بإعداد دراسة حوله ألبير مطلق: الحركة اللغوية في الأندلس 135.

10. الأصول النظرية والتقاطعات العقلانية بين النماذج اللسانية، مساهمة في تأسيس إبستمولوجيا لسانية عربية (دكتوراه الدولة في الآداب تخصص لسانيات عربية)، مخطوطة بجامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش للدكتور محمد وهابي.

11. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج، تحقيق: الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، الطبعة الأولى: 1985م.

12. الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي لتمام حسان، دار الثقافة- الدار البيضاء، طبعة: 1991م.

13. الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد الأنباري: رسالتان لابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية/1957م.

14. الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: 1998م.

15. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ومعه الإنتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، طبعة: 1987م.

16. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزّجّاجي (ت338هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النّفائس-بيروت، الطبعة السادسة: 1416هـ/1969م.

17. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، الطبعة الخامسة: 1986م.

18. البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق: الأستاذ أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1980م.

19. البلاغة والأصول، دراسة في أسس التفكير البلاغي العربي، نموذج ابن جني لمحمد مشبال، أفريقيا الشرق- المغرب: 2007م.

20. التَّصْرِيف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى العضو بالمجمع اللغوي بالقاهرة، وعبد الله أمين أحد نظار مدارس المعلمين الأولين السابقين، إدارة إحياء التراث القديم دار الثقافة العامة بوزارة المعارف- مصر، الطبعة الأولى: 1373هـ/1954م.

21. التعريفات لعلي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي، حقّقه وعلّق عليه: نصر الدّين تونسي مدرّس أوّل اللّغة العربية والعلوم الشرعية بمجمع معاهد العلم والإيمان الأزهري الخاص، شركة القدس للتصدير 8 شارع جوهر-الدراسة-القاهرة، الطبعة الأولى:2007م.

22. التفكير اللساني في الحضارة العربية للدكتور عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثانية: 1986م.

23. الجُمل للإمام أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، حقّقه وقدّم له: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، منشورات دار الحكمة بدمشق: 1392هـ/1972م، ص:40. (كتاب الجمل هو شرح لكتاب العوامل المائة).

24. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: علي النجار، دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية، بدون طبعة.

25. الحيوان للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الجاحظ، الناشر: مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية: 1965م.

26. الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث- القاهرة، طبعة 2003م.

27. الضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية للأستاذ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس- بيروت، الطبعة الثالثة: 1983م.

28. العُلُومُ عِندَ العَرب: تبويب وتعاريف ونصوص للدكتور يوسف ق. خوري، منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الأولى: 1403هـ/1983م.

29. الفسر شرح ابن جني لديوان المتنبّي لابن جني، تحقيق: صفاء خلوصي، دار الشؤون الثقافية العامة-بغداد، الطبعة الأولى: 1988م.

30. الفسر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، تحقيق: الدكتور رضا رجب، دار الينابيع-دمشق، الطبعة الأولى: 2004م.

31. القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي لمنى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر، الطبعة الأولى: 1985م.

32. الكتاب لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة: 1983م.

33. الكتاب وصناعة التأليف عند الجاحظ للأستاذ عباس أرحيلة، المطبعة والوراقة الوطنية- المغرب، الطبعة الأولى:2004م.

34. الكتابة والتجربة الصّوفية (نموذج محي الدين بن عربي) للدكتور منصف عبد الحق، منشورات عكاظ، مطبعة عكاظ 12 زنقة أبو نواس-الرباط، الطبعة الأولى: 1988م.

35. اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر- المغرب، الطبعة الأولى: 1985م.

36. اللغة العربية معناها ومبناها للأستاذ الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، طبعة: 1994م.

37. اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني النظام النحوي، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طبعة جديدة: 1983م.

38. المدارس النحوية لشوقي ضيف، دار المعارف المصرية- القاهرة، الطبعة الرابعة: بدون تاريخ.

39. المزهر في علوم اللغة وأنواعها للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، دار الجيل- بيروت، بدون طبعة، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم.

40. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، مطبعة السعادة- مصر، طبعه محمد سعيد الرافعي صاحب المكتبة المزهرية: 1325.

41. المقتضب لأبي العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد (210هـ-285هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة: 1415هـ/1994م، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الثانية: 1399هـ/1979م.

42. الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الثالثة: 1978م.

43. المُنْصِف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التَّصْرِيف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم دار الثقافة العامة بوزارة المعارف-مصر، الطبعة الأولى: 1373هـ/1954م.

44. المُنْصِف، شرح كتاب التّصريف لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى: 1954م.

45. الموجز في نشأة النحو لمحمد الشاطر أحمد محمد، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، طبعة: 1983م.

46. النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي للأستاذ محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق- القاهرة، الطبعة الأولى: 200م.

47. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجدّدة، تأليف: عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.

48. النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق: الأستاذ رشيد بلحبيب، المملكة المغربية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، طبع بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس: 1420هـ1999-م.

49. الواضح في أصول الفقه لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت513هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة بيروت-لبنان، الطبعة الأولى: 1420هـ/ 1999م.

50. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر-بيروت لبنان، الطبعة الثانية: 1989م.

51. بنية العقل العربي للدكتور محمد عابد الجابري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب.

52. تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة 423هـ، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، نسخة مصورة بدار الكتب العلمية: بيروت-لبنان، بدون طبعة، 311/11.

53. خصائص اللغة العربية وطرائق تدريسها للأستاذ نايف معروف، دار النفائس-بيروت، الطبعة الأولى: 1985م.

54. دراسات في فقه اللغة للأستاذ صبحي الصالح، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الثامنة عشر: 2007م.

55. دلائل الإعجاز، تأليف: عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية: 1410هـ/1989م.

56. رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه (مقالة) لجمال الدين مصطفى، مجلة تراثنا، العدد: 15.

57. سِرُّ صناعة الإعراب، تأليف إمام العربيّة أبي الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق، الطبعة الثانية: 1413هـ1993-م.

58. شرح كتاب سيبويه السفر الأوّل من كتاب للفقيه الإمام النحوي أبي الفضل قاسم ابن علي بن محمد الصّفّار البطليوسي (توفي بعد 630هـ)، تحقيق: الدكتور معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر للنشر والتوزيع-المدينة النبوية، الطبعة الأولى: 1419هـ1998-م.

59. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى: 1429هـ2008-م.

60. طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر–القاهرة، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

61. عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربيّة لأحمد بدوي، سلسلة أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، الطبعة الثانية بدون تاريخ.

62. علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت381هـ)، دار الكتب العلمية-لبنان، الطبعة الأولى: 2002م.

63. علم اللغة العربية، مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية لمحمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات- الكويت.

64. فقه اللغة العربية وخصائصها لإميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الأولى: 1982م.

65. في أصول النحو للدكتور سعيد الأفغاني، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية: 1994م.

66. قطوف لغوية للدكتور عبد الفتاح المصري، دار ابن كثير: دمشق- بيروت، الطبعة الثانية: 1987م.

67. لسان العرب للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة: 1414هـ/1994م، 117/13.

68. مع النحاة وما غاصوا عليه من دقائق اللغة وأسرارها لصلاح الدين الزعبلاوي، منشورات اتّحاد الكتاب العرب: 1992م.

69. معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق: رضا كحالة، دار الإحياء العربي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية.

70. مقدّمة ابن خلدون، تأليف: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: عبد الواحد وافي، دار النهضة بمصر، الفجالة-القاهرة، الطبعة: الثالثة.

71. مقدّمة الصّحاح لعبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية: 1979م.

72. من تُراث التّأليف اللغوي في المغرب لأحمد الدغرني، مطبعة المعارف الجديدة-الرباط، رقم الإيداع القانوني: 1988/966م.

73. منهجية العمل الجامعي (مطبوع) للأستاذ الدكتور عباس أرحيلة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، شعبة اللغة العربية وآدابها (مسلك الدراسات العربية)، [الفصل الأول: 20 سبتمبر 2004– 30 يناير 2005].

74. نماذج مرنة في اللّغويات العربية التّليدة (مقال) للدكتور محمد وهابي، صدر ضمن حوليات كلية اللغة العربية بمراكش.

المحتويات

هذا الكتاب

وتوالت جهود العلماء في خدمة العربية، وضبط قواعدها، وتاثيل أصولها، تأليفا، وتدريسا، حسبة لله تعالى، باعتبارها لغة القرآن، ولسان الوحي، ومفتاح الشريعة، وكان الاشتغال بها فرضا كفائيا تأثم الأمة كلها بتركه، فأخذ اللغة عن أبي الأسود الدؤلي عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وعنه أخذ عبد الله بن أبي إسحاق، الذي عاصره أبو عمرو بن العلاء، وعن أبي عمرو بن العلاء أخذ جماعة، منهم عيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب الضبي، وأبو الخطاب الأخفش، وعن عيسى بن عمر أخذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبدع في اللغة بدائع لم يسبق إليها، كتأليفه كلام العرب على الحروف في كتابه «العين»، واختراعه العروض، وعن الخليل أخذ جماعة لم يكن فيهم مثل سيبويه، وكان الخليل يحب سيبويه حبا، قال ابن النطاح: «كنت عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه فقال الخليل: (مرحبا بزائر لا يمل)» ، وسيبويه هو واضع الكتاب الذي صار علما بالغلبة، حتى لقب «بقرآن النحو»، وفيه قال السيرفي: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده» ، وعن سيبويه أخذ جماعة، منهم أبو الحسن الأخفش، وله في اللغة كتب مستحسنة، وعن الأخفش، وأبي عبيدة، وأبي زيد، والأصمعي، أخذ التوزي، والحرمازي، والجرمي، والزيادي، والرياشي، وعن الجرمي أخذ أبو عثمان المازني، وعن المازني أخذ أبو عثمان الأشناندانى، وعنه أخذ ابن قتيبة، واللائحة تطول.